الأشباه والنظائر

في النحو

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء السابع

تحقيق

الدكتور عبد العال سالم مكرم

أستاذ النحو العربي في جامعة الكويت

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتبة لسان العرب
أ. علاء الدين شوقي
رابط بديل
lisanerab.com
www.lisanarb.com

الأشباه والنظائر
في النحو
٧

جميع الحقوق محفوظة للمحقّق

الطبعة الأولى
١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م

مدونة لسان العرب
أ. علاء الدين شوقي
رفع أ. علاء الدين شوقي أسكنه الله الفردوس

مؤسسة الرسالة
للطباعة والنشر والتوزيع
مؤسسة الرسالة بيروت – شارع سوريا – بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ – ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران

فائدةمن مجموع ابن القَمّاح[1]

وقوع الواو فاء الكلمة

إذا كانت الواو فاء الكلمة من الماضي فمضارعه يَفْعِلُ بكسر العين لفظاً أو تقديراً .

ويسقط الواو في المضارع ، مثال اللفظي : يَعِدُ، ويَمِقُ [2] مِنْ وَعَد ، ووَمِقَ .

ومثال التقديري : يَضَعُ ، ويَسَعُ ، مِن : وَضَعَ ، ووَسِعَ ، فالأصل في الكُلّ بالواو ، فحذفت ، وفُتِحتْ عينُ الفعل لِلْخِفّة ، إذْ حَرْفُ الحلْقِ ثقيل لِبُعْد مخرجه ، فهي مكسورة تقديراً ، وهو معنى قول الزمخشري : «وسقوطها فيما عينه مكسورة من مضارع فَعَل أو

(١) ابن القماح : هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن حيدرة ، شمس الدين أبو المعالي بن القماح ، ولد سنة ٦٥٦ هـ ، وتوفي في ربيع الأول ٧٤١ هـ القاهرة وامتحن بمحنة ذكر أنه نظم فيها أبياتاً في ليلة لم ينفلق فجرها إلاّ وقد فرّج عنه وأولها :

اصبر على حلو القضاء ومرّه واعلم بأن الله بالغ أمره

ترجمته في طبقات الشافعية ٥/ ٢١٢ ، ٢١٣ .

(٢) ومِقَه : يَمِقهُ بكسر الميم فيهما : أحبّه فهو وامقٌ . وانظر شرح مختصر تصريف العزى / ١٠٩

فَعِل لفظاً أو تقديراً.

واختلفوا في علة حذف الواو بين الياء والكسرة.

فعلّله الكوفيون بالفرق بين المتعـدِّي، فحذِفت فيـه لثقله وبين الـلازم، فبقيت لخفّته، وهـو ضعيف، فقد حُـذِفت في الـلّازم في : وَكَفَ[١] يكِف وَوَنِم[٢] الذُّباب يَنِمُ.

وعلّله البصريون بالثّقل.

وخصّوا الحذف بالواو دون الكسرة أو الياء ، لأن الياء لا تحذف لدلالتها على مَعْنَىً ، والكسرة لا يفيد حَذْفُها كبير خِفّة ، فتعين حذف الواو ، فنقض الكوفيون عليهم ذلك : بأوعد يُوعِد، فقد ثبتت الواو.

قال ابن مالك ، الحذف إذا كانت الياء مفتوحة وهذه مضمومة.

قيل له : أنت عَلَّلت الحذف بالخفة والضَّمة أثقل من الفتحة .

وقال ابن النحاس الصواب : أن هذه وقعت بين همزة وكسرة ، وأصله : « يأْوعِدُ » لأنه من أوعد .

(١) في القاموس : وكفَ البيت يَكِفُ وكفاً ووكيفاً، وتوكافاً: قطر كأوكف ، وناقة وكُوفٌ : غزيرة .
(٢) ونَم كوَعدَ ونماً ونيماً . والونيم : خرْء الذُّباب .

من رؤوس المسائل للنّوويّ : الخلاف في « وسواس » أهو مصدر أم صفة ؟

ومن رؤس المسائل وتحفة طلاب الوسائل للشيخ محي الدين النواوي رضي الله عنه وعنّا به .

سئل ابن مالك عن « وسواس » أهو مصدرٌ مضاف إليه « ذو » مُقَدَّرة أم / هو صفة محضة للمبالغة؟ [٣ / ٢٧٦

فأجاب : الفعل الموزون بفعْلَلَ ضربان : صحيح كد حرج وسَرهْفَ[١] وهو الأصل .

والثاني: الثنائي المكرر كحمحم ودمدم ، وهو فرْعٌ ، لأن الأصل السّلامة من التّكرر ، ولأن أكثره يفهم معناه بسقوط ثالثه كَثَجْثَج[٢] الماء بمعنى ثَجّ ، وكفْكف الشيء بمعنى كَفّه ، وكَبْكَبه بمعنى كبّه ، ورضرضه[٣] بمعنى رَضّه ، وذرذره[٤] بمعنى ذرّه ، وذفذف[٥] على الجريح بمعنى ذفف ، وصَرصْرَ الجُندب بمعنى : صَرّ ، وعَجْعَج

(١) في القاموس : سرهفْتُ الصّبي : أحسنت غذاءه ونَعّمته .
(٢) في القاموس : ثجّ الماء : سال ، والثّجيج : السّيل .
(٣) الرّض : الدّق .
(٤) ذرّ الحبّ : فرّقه .
(٥) ذفّ على الجريح ذفًّا ، وذِفافاً ، وذففاً محركة : أجهز ، والاسم : الذّفاف كسحاب .

الفَحْــل بمعنى عَــجّ، وصَمْصَم السّيف بمعنى صَــمم، ومَـكْمَــك الفصيل ما في الضرع بمعنى امتكّهُ، ومَطْمَط الكلام بمعنى: مططه، أي مدّه، ومخمخ المخ: أخرجه.

وللنوعين مصدران مطّردان.

أحدهما: فَعْلَله. والآخـرة: فِعْـلال كَسَـرْ هَفَـةً وسِرْهـاف، وزَلزلة وزِلْزال.

وفِعْلال أحقّ بهما لوجهين:

أحدهمـا: أنّ فَعْلَل مُشـاكِلٌ لأفْعـلَ في عدة الحـروف وفتـح الأول، والثّالث، والرابع، وسكون الثّاني،فجُعِلَ إفعال مصدر أفْعل، وفِعْلال» مَصْدر فَعْلَل ليتشاكل المَصْدران كما يتشاكل الفِعْلان، فكان فِعْلال أحقّ بهما من فَعْلَلةً.

والثاني: أن أصل المصدر أن يُبايَنَ وَزْنُهُ وَزْن فِعْله، وفِعْلال أشُد مباينة لِفَعْلَل في وزنه مِنْ فَعْلَلةً، فكان أحقَّ به منه، وإن كانا سِيَّيْن[١] في الأطراد مع رُجْحان فَعْللة في الاستعمال على فِعْلال في قولهـم: «وَسْوس» الشيطان وسِوْاساً و«وَعْـوع» الكلـبُ وعِواعاً، وعَظْعَـظ السّهم في مرّه عِظْعاظاً إذا التوى.

والجــاري علــى القياس: وِسْواس، وَوَسْوسة، ووِعْــواع، ووعوعة، وعِظْعاظ وعَظْعَظَة.

(١) السّيان: المِثْلان.

والفتح نادِرٌ ،لأن الرباعي الصحيح أصل للرّباعي المكرّر أوّله وثانيه كما مّر .

ولم يأت مصدر الصحيح مع كونه أصلاً إلّا على فَعْللة، وفِعلال بالكسر، فلا ينبغي للرباعي المكرّر لفرعيته أن يكون مصدره إلا كذلك. وهذا يقتضي أن لا يكون له مصدر على فَعْلال بالفتح، وإن ورد حُكِم بشذوذه.

وأيضًا، فإن فَعْلالاً المفتوح الفاء قد كَثُر وقُوعه صفةً مصوغاً مِنْ فَعْلَل المكرّر ليكون فيه نظير فَعال من / الثلاثي كـ«ضَراب»، لأنهما [٣ / ٢٧٧] متشاكلان وزناً، فاقتضى هذا أن لا يكون لفَعلال المفتوح الفاء في المصدرية نصيبٌ ، كما لم يكن لِفَعّال فيها نصيبٌ، فلذلك استُنْدر وقوع : وَسْواس، وَوَعْواع ، وعَظْعاظ مصادر ، وإنما حقّها أن تكون صفاتٍ دالة على المبالغة في الوَسْوسة والوعوعة والعْظعظة ، فحقّ ما وقع منها في موضع محتمل للمصدرية والوصفية أن يحمل على الوصفية تخلُّصاً من الشذوذ ، ومخالفة المطّرد الشائع الذّائع .

وليس بِمُحِقٍّ من زعم في شَيْء من الصفات الواردة على هذا الوزن أنه مصدرٌ مضاف إليه « ذو » تقديراً ، ويدل على فساد قوله أمران :

أحدهما : أنّ كُلّ مصدر أضيف إليه « ذو » تقديراً فمجرّده للمصدرية أكثر من استعماله صفةً كـ «رِضًى» وصَوْم وفطر .

وفَعْلال الموصوف به لم يَثْبت مجرّده للمصدرّية إلاّ في وَسْواس وأخواته، على أن مَنْع مَصدرِيّتها ممكنٌ، وذلك أنّ مَنْ سمع منه وَسْوس إليه الشّيطان وَسواساً بالفتح لا يتعيّن كونه قاصداً للمصدرّية، بل يحتمل أن يقصد الحاليّة، فإن الحال قد يؤكدها عاملُها الموافقُ لها لفظاً ومعنىً كقوله تعالى: «وأرسْلناك لِلنّاس رسولاً»[1] وكقوله تعالى: ﴿ وسَخّر لكم اللّيلَ والنّهارَ والشّمس والقمرَ والنجومَ مسخراتٍ ﴾[2].

فإنما تتعيّن المصدريّة في «وسْواس» أن لو سمع مضافاً إلى الشّيطان، ومعلّقاً به معمول، كما سُمِع ذلك في الوَسْوسة كقول بعضهم: «وَسْوسَةُ الشّيطان إلى النفس داءٌ» فتتعين المصدريّة في مثل هذا لا بالانتصاب بعد الفعل.

الثاني: أن المصدر المضاف إليه «ذو» تقديراً لا يؤنث ولا يُثنّى ولا يُجمع بل يلزم طريقةً واحدة؛ليعلم أصالته في المصدريّة، وفرعيته في الوصفيّة، فيقال:امرأة صَوْمٌ، ورجل صوْمٌ ورجلانِ صَوْمٌ، أو نساء.

وفَعلال الموصوف به ليس كذلك؛ لأنه يؤنَّث ويُثنّى ويُجمع وجوباً فيُقال: رجل ثرثار، وتَمْتام، وفأفاء، ولَضْلاضٌ[3]، أي ماهر

---

(١) النساء / ٧٩

(٢) النحل ١٢، وهذا على غير قراءة حفص التي ضمّها المصحف الشريف، وإنما هي قراءة حمزة والكسائي وأبي عمرو وابن كثير ونافع وآخرين حيث قرءوا: «والنجومَ مسخراتٍ» انظر معجم القراءات قراءة رقم ٤٢٨٤.

(٣) لضلاض: حاذق في الدلالة، ولضلضته: التفاته يميناً وشمالاً.

بالدّلالة ، وهَرْهار أي ضَحّاك[1] ، وجحجاح : سيّد ، وفَجْفاج : كثير الكلام ، وكَهْكاه، ووَطْواط : ضعيف ، وعسعاسُ وحَسْحاس : خفيف الحركة ، وهفهاف : خميص البطن ، وبجباج : ممتلىء الجسم ، ودَعْداع ودَحْداح : أي قصير، ونخناخ : ألكن ، وسَمْسام : سريع ، [٣ / ٢٧٨
وقَعقاع المفاصل : أي مُصوّت ، وشيء خشخاش أي يابس مصوّت ، وسَبع قضقاض : كاسر، وحيّة نضناض: يحرّك لسانه كثيراً .

وكُلّ ذلك يؤنث بالتاء ويثنى ويجمع ، ومنه قولهُ صلى الله عليه وآله وسَلّم : « أبْغضُكُم إليّ وأبعدُكم مِنّي مجالِسَ يوم القيامة الثرثارون المُتفَيهِقُون » .

ومنه : ريحٌ زَفْزافة أي محركة للحشيش ، وسفسافة : تنخل التراب بمرّها ، ودرع فضفاضة : واسعةٌ .

الفعل من كُلّ ذلك فَعْلل ، والمصدر فَعْللة وفِعْلالٌ بالكسر ، ولم ينقل في شيء منها فَعْلال بالفتح .

ومن أجاز ذلك كالزمخشري فقياسه غير صحيح ، لأن القياس على النّادر لا يصحّ ، فثبت ما قصدتُه من بيان أصالة الوصفيّة في فَعْلال المفتوح الفاء ، وغرابة المصدريّة فيه ، وامتناعها منه .

(١) في القاموس : ضحّاك في الباطل .

فالقول المرضّى أن « الوسواس » في قوله تعالى : (من شَرِّ الوَسْواسِ[(١)]) هو الشّيطان لا على حذف مضاف، ، بل على أنه من باب فَعْلال المقصود به المبالغة في مُفَعْلِل كثرثار، ونظائره.

والله أعلم بالصواب . انتهى .

(١) الناس / ٤

إجابة ابن مالك عن إشكال حديث شريف

وسئل ابن مالك أيضاً عن قوله صلى الله عليه وآله :

« غير الدّجّال أخْوفَني عَلَيْكم[١] » .

فأجاب : الكلام على لفظه ومعناه ، أمّا لفظه فلتضمّنه إضافة « أخوف » إلى ياء المتكلم مقرونة بنون الوقاية ، وهو إنما يعتاد مع الفعل المتعدّي ، لأن هذه النون تصون الفعل عن محذورات .

أحدها : التباسة بالاسم المضاف لياء المتكلم ، فلو قيل في ضَرَبَني : ضَرَبي لالتبس بالضَّرَب،وهو العسل الأبيض الغليظ ، فنفت نون الوقاية هذا المحذور .

الثاني : أمر مؤنثه بأمر مذكّره فلو قلت أكْرِمي بدل أكْرِمْني قاصداً مذكّراً لم يفهم المراد ، فنفت النون ذلك .

الثالث : ذهاب الوهم إلى أن المضارع صار مبنيًا وذلك لو أوقعته على ياء المتكلم غير مقرونة بالنون لَخِفي إعرابه ، وظُنّ به البناء على مراجعة الأصل ، فإن إعرابه على خلاف الأصل ، وأصله البناء .

(١) انظر مناقشة هذا الحديث في همع الهوامع ١ / ٢٢٥

٣ / ٢٧٩] فلو قلت بدل « يُكْرِمني » يُكرِمي لَظُن / عودُه إلى الأصل ، فزيادة النون تمكّن من ظهور إعرابه .

والاسم مستغنٍ عن النون في الوجهين الأولَين .

وأمّا الثالث فللاسم فيه نصيبٌ لكن أصالته في الإعراب أغنته وصانته من ذهاب الوهم إلى بنائه ، لا بسبب جَلِيٍّ ، لكنه وإنْ أُمن ظنٌّ بنائه فلم يُؤْمن التباسُ بعض وجوه إعرابه ببعض ، فكان له في الأصل نصيب من إلحاق النون .

وينزل إخلاؤه منها منزلة أصل متروك يُنَبّه عليه في بعض المواضع كما نُبّه بالقَودَ واستحوذ على أصل قاد[1] واستحاذ. وكان أولى ما ينبه به على ذلك أسماء الفاعلين، فمن ذلك ما أنشد الفراء من قول الشاعر:

٦٦٦ = فما أدرى وكلّ الظّن ظَنيٍّ
أمسِلمُني إلى قومي شراحي[2]

(١) في ط : « قال » مكان : « قاد » ، تحريف .

(٢) نسب في الدرر اللوامع ١ / ٢١٢ إلى يزيد بن محمد الحارثيّ .
وذكر السيّوطيّ في شرح شواهد المغنى ص ٧٧٠ أن الفرّاء ذكر البيت على هذا النمط ليجعله باباً من النحو ، والصواب :
فما أدرى وظني كل ظن أيسلمني بني البدء اللقاح .
وبنو البذء اللقاح : هم الذين لا يدينون للملوك .
قال صاحب الدرر : وكان القياس : أمُسْلِمي بالتخفيف .

فرخم « شراحيل » دون نداء اضطراراً .

ومثله ما أنشده ابن طاهر في تعليقه على كتاب سيبويه :

٦٦٧ = وليس بِمُعْيني وفي الناس ممتع

صديقٌ إذا أعيا عَلَيّ صَديقُ[1]

وأنشد غيره :

٦٦٨ = وليس المُوافِيني لِيُرْفِدَ خائباً

فإن له أضعافَ ما كان آملا[2]

= وقال ابن هشام في المغنى ١ / ٣٨١ : « وزعم هشام : أن الذي في « أمسلمني » ونحوه تنوين لا نون » .

والبيت من شواهد المغنى ١/ ٣٨١ ، ٢ / ٧١٦ ، والهمع والدرر رقم / ١٧١.

(١) في ط : « معييني » وفي النسخ المخطوطة والأشموني ١ / ١٢٦ : « بمعييني » وفي ط والنسخ المخطوطة : «مقنع» وفي الأشموني «ممتع» وفي ط، والنسخ المخطوطة : «صديقي».

(٢) من شواهد : المغنى ١ / ٣٨١ ، والهمع والدرر رقم/ ١٧٢ ، والأشموني ١ / ١٢٦ .

قال العيني « هامش الأشموني » : « المعنى : ليس الذي يوافيني أي يأتيني ليرُفد أي ليعطي من الرفد وهو العطاء . وفيه الشاهد ، فإن النون فيه نون الوقاية ، وليست نون التنوين كما ذهب إليه بعضهم ، إذ التنوين لا يجتمع مع الألف واللام ، والموصول مع صلته اسم ليس ، «وخائباً» خبره ، وليرفد على صيغة المجهول بالنصب على تقدير : لأن يرفد » .

ولأفعل التفضيل أيضاً شبه بالفعل وخصوصاً بفعل التّعجب ، فجاز أن تلحقه النّون المذكورة في الحديث كما لحقت اسم الفاعل في الأبيات المذكورة . وهذا أجود ما يقال في هذا اللفظ عندي .

ويجوز : أن يكون « أخوف لي » وأبدلت اللاّم نوناً كما في لعنّ مكان لعلّ ، وفي : رِفَنّ بمعنى رِفَلّ[1] وهو الفرس الطّويل .

وأما الكلام من جهة المعنى ففيه وجوه :

أظهرها : كون أخوف افعل تفضيل صيغ من فعل المفعول كقولهم: « أشغَلُ من ذات النّحْيَيْن[2] » « وأزهَى من ديك » «وأعنى بحاجتك » « وأخوفُ ما أخاف على أُمّتي الأئمة المُضِلُّون »، إذ المراد أنّ المعبر عنه بذلك : شُغل وزُهِي وعُنِي أكثر من شغل غيره وزهوه وعنائه.

---

(١) في القاموس : الرِّفَلّ كخِدَبّ : الطويل الذنب ، الكثير اللحم ، والبعير الواسع الجلد .

(٢) « هي امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة ، كانت تبيع السمن في الجاهلية ، فأتاها خوّات بن جبير الأنصاريّ يبتاع منها سمناً ، فلم ير عندها أحداً وساومها فحلّت نِحْياً ، فنظر إليه ، ثم قال أمسكيه حتى أنظر إلى غيره فقالت : حُلّ نِحياً آخر ، ففعل ، فنظر إليه ، فقال : أريد غير هذا فأمسكيه ففعلت ، فلما شغل يديها ساورها فلم تقدر على دفعه حتى قضى ما أراد وهرب » انظر مجمع الأمثال ١/ ٣٧٦ .

وكذا أخوف ما أخاف / أي الأشياء التي أخافها على أمتي أحقها [٣ / ٢٨٠
بأن يخاف الأئمة المضلّون .

فمعنى الحديث ههنا : غير الدّجال أخوف مخوفاتي عليكم فحذف المضاف إلى الياء فاتصل بها أخوف معمودة بالنون كما تقرر .

ويحتمل أن يكون : « أخوف » من أخاف بمعنى : خوف. ولا يمنع ذلك كونه من ثلاثيّ فإنه على « أفعل » وما على وزن أفعل والثلاثي سواء عند سيبويه في التفّضيل والتّعجب ، صرّح به مراراً.

فالمعنى . غير الدّجال أشد موجبات خوفي عليكم، ثم اتصل بالياء معمودة بالنون على ما تقرر .

ويحتمل أن يكون من وصف المعاني بصفات الأعيان مبالغة كشعْرٍ شاعر ، وهذا الشِّعر أشعر من هذا ، وعجب عاجب ، وموْت مائت ، وخوْف خائف .

ويقال : فلان أخوف من خوفك . ومنه قول الشاعر[1] .

٦٦٩=يداك يدٌ خيرُهـا يُرْتَجـى
وأخـرى لأ عدائهـا غائِظَـه

(١) نُسب في العينىّ ١ /٥٧٢ لطرفة ، وليس في ديوانه والبيت الأول من شواهد : التصريح ١ /١٨٢ ، والأشموني ١ /٢٢٣ .
هذا وفي الأشباه مطبوعاً ومخطوطاً : « فأمـا التي يرتجى خيرها » ، « وأمّا التي يتقّى شرّها » .
قال العيني : اللافظة : البحر ، والهاء فيه للمبالغة ، كما في : راوية ، =

فأمــا التــي خيرُهــا يرتجــى
فأجــود جوداً من اللافظه
وأمّــا التــي شرهــا يتقــي
فنفس العَــدُو بهــا فائِظَه

فنصب « جوداً » بأجود على التميز، وذلك موجب لكونه فاعلاً معنىً ، لأن كل منصوب على التمييز بأفعل التفضيل فاعل في المعنى ونصبُهُ علامةُ فاعليته ، وجرّه علامةُ أن (أفعلَ) بعضٌ منه .

ولهذا معنى : زيدٌ أحسن عبـداً : أن عَبْـده فاق عبيد غيره في الحُسن .

وإن جَرَرتْ فمعناه : أنه بعض العبيد الحسان وهو أحسنهم .

فمعنى الحديث على هذا : خَوْفُ غير الدّجال أخـوفُ خوفـي عليكم، ثم حذف المضاف إلى غير، وأقيم هو مقام المحذوف، وحذف « خوف » المضاف إلى الياء ، وأقيمت هي مقامـه ، فاتصـل أخـوف بالياء معمودةً بالنون .

= وعلاّمـة . وفي المثـل : يقـال : فلان أسمـح من لافظـة أي بحر. وقـال الجوهري : أسمح من لافظة ، يقال : هي العنز ، لأنها تدعى إلى الحلب وهي تجتر ، فتلفظ بجرتها، وتقبل فرحاً بالحلب.
وقوله : « فائظة » ، قال أبو القاسم الزجاجيّ : يقال : فاظ الميت بالظاء ، وفاضت نفسه بالضاد ، وفاظت نفسه بالظاء جائز عند الجميع إلاّ الأصمعيّ فإنه لا يجمع بين الظـاء والنفس ، يقـال : فاظ الرجـل بالظـاء المعجمـة ، وفاضت نفسه بالضاد .

ويحتمل أن يكون «أخوف» فعلاً مستنداً إلى واو هي ضمير عائد على غير الدّجّال، لأن من جملة ما يتناوله غير الدّجال الأئمة المضلون، وهم ممن يعقل، فغلبوا فجيء بالواو، ثم اجتزىء عنها بالضمة وحذفت كقوله.

٦٧٠ =فياليت الأطباء كانُ حولي
وكان مع الأطباء الأساة(١) / [٣ / ٢٨١

وقال أخر :

٦٧١ =دارحيٍّ وتنوها(٢) مربعاً
دخل الضيف عليهم فاحْتَمل

(١) في ط : « الأطباء » بالمد، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والمصادر .
وفي ط : « والإساء » بالهمزة .
وفي ط والنسخ المخطوطة : فيا ليت. وروى:
« فلو أنّ » .
من شواهد : الإنصاف ١ / ٣٨٥ ، وابن يعيش ٧ / ٥ ، ٩ / ٨٠ ، والخزانة ٢ / ٣٨٥ . والعيني ٤ / ٥٥١ ، والهمع والدرر رقم / ١٣٣ . وهذا البيت روى مع بيت آخر في الدرر على النحو التالي :
فلو أن الأطبا كانُ حولي وكان مع الأطباءُ الشّفاةُ
إذاً ما أذهبوا ألماً بقلبي وإن قيل : الشّفاة هم الأساةُ
والطّب بالكسر في اللغة : الحِذق ، والطبيب : الحاذق .
والأساة : جمع آسٍ كقُضاة جمع قاضٍ ، وكذلك الشفاة : جمع شاف . ثم قال الدرر : ولم أعثر على قائلها .
(٢) جعلوها دائمة لهم ففي القاموس : «وتن» الواتن:الشيء الثابت الدائم، ووتنة وتُوناً ووتنة:دام ولم ينقطع.
وفي ط: «فاسأل واسأل» بالهمز في البيت الثاني .

فسَلْ عنــا إذا النــاس شَتَــوْا
وسَلْ عنــا إذا النــاس نَزَلْ

أراد : كانوا ، فحـذف الـواو ، وأبقـى الضمـة ، وكذلك أراد الآخرُ : احتملوا ، ونزلوا فحذف الواو، ثم سكّن اللام من احتمـل ، ونزلْ للوقف . هذا ما تيّسر فيه . ولله الحمد.

وسئل ابن مالك أيضاً

أيجوز صرف أريس في قولهم : بئر أريس[١]؟

فأجاب : نعم وهو في الأصل ، عبارة عن الأصل[٢] .

ويطلق على الأكار[٣] وعلى الأمير[٤] .

وقيل : إن أريد به الأمير فهو مقلوب رئيس[٥] .

(١) في اللسان : أرس : في حديث خاتم النبيينﷺ : فسقط من يد عثمان رضى الله عنه في بئر أريس بفتح الهمزة ، وتخفيف الراء، هي بئر معروفة قريباً من مسجد قباء عند المدينة » .

(٢) في اللسان : الإرس : الأصل .

(٣) في اللسان : الأرِيس : الأكّار . عن ثعلب .

(٤) في اللسان : الإرِّيس : الأمير ، عن كُراع حكاه في باب فعِّيل .

(٥) في اللســان : والأصـل عنـده ـ أي كراع ـ : رِئِّيس على فعّيل من الرياسـة والمؤرّس : المؤمّر ، فقُلِب .

وعن ابن الأعرابـي : أرَس يأرِس أرْسـاً : إذا صار أريسـاً ، وأرّس يؤرِّس تأريسـاً : إذا صار أكّاراً . وجمـع الأريس : أرِيسـون ، وجمـع الإرِّيس : إرِّيسون . ومن هذا ما جاء في كتاب النبيّﷺ إلى هرقل . . . إن أبيت فعليك اثم الإرِّيسين » .

توجيه حديث شريف لابن مالك

وسئل رحمه الله أيضاً :

عن قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إلا جاء كنزهُ يوم القيامة شجاعٌ أقرعُ»

فأجاب فاعل جاء «الكانز». وكنزه مبتدأ، وأقرع خبره، والجملة حالية؛ لأن الجملة الابتدائية المشتملة على ضمير ما قبلها تقع حالاً، واقترانها بالواو أكثر. وقد جردت منه في قوله تعالى: ﴿اهْبِطوا بعضُكم لِبَعْض عدُوًّا﴾[1] ﴿وما أرْسَلْنا قَبْلَك مِنْ المرسلين إلّا إنهم ليأكُلون الطعام[2]﴾ وتقول العرب: «رجع فورُه إلى بَدْئه[3]» وكلمتُه فوه إلى فيّ».

وقال الشاعر[4] :

٦٧٢ = وَتَشْربُ أسْآرى القطا الكُدْرُ بَعْدما
سَرَت قَرَبًا أحناؤها تتصَلْصَلُ[5]

(١) البقرة / ٣٦
(٢) الفرقان / ٢٠
(٣) هكذا في جميع النسخ : « فوره » والقول المشهور : « رجعَ عودُهُ على بدئه » انظر الهمع ٤ / ١٩ .
(٤) هو الشَّنْفَرى .
(٥) انظر لامية العرب / ٦١ ، وهي قصيدة مشهور مطلعها : =

ومثله :

٦٧٣ = راحُوا بصائرُهم على أكْتافِهِم
وبَصِيرتي يَعْدُو بهـا عَتِـدٌ وأي[1] .

أي قويّ . ومثله :

٦٧٤ = ولولا جنان الليل ما آب عامرٌ
إلى جَعْفر سِرْبـا لهُ لم يُمَزَّقِ[2] / [١ / ٢٨٢]

= أقيمـوا بنـي أُمّي صُدُورَ مطّيكم فإنّــي إلى قوم سواكُمْ لأميلُ
والأسْآر في الشاهد :جمع سؤر ، وهو بقية الشراب في الإناء . والقرب : اليوم الذي ترد الطير الماء في صبيحته . وأحناؤها : جمع حنو ، وهو الجانب . وتصلصل أي يسمع لها صوتاً .
يريد أن يقـول : بأنـه يرد الماء قبـل القطـا ، وهـو أسرع الطـير ، فتشرب فضلاته ، وقد بلغ منها العطش مبلغاً تصوّت منه أحشاؤهـا » انظـر شرح الشاهد في هامش لامية العرب ، وفي شرح شواهد العيني ٣ / ٢٠٧ وبعده
هممتُ وهمّت وابتدرْنا وأسدلَت وشمّــر منّــي فارط متمهِّلُ
والفارط : من يتقدم القوم إلى الماء . والمعنى أن سير القطا ثقيل كمن أرخى ثوبه .
وفي ط والنسخ المخطوطة : « قرنا » مكان : « قرباً » تحريف و « أخبارهـا » مكان : « أحناؤها » تحريف آخر .
(١) في اللسان : « عتد » : فرس عَتَـدٌ وعَتِدٌ : شديد تام الخلق ، سريع الوثب معدّ للجرْي . واستشهد هلى ذلك بالشاهد وهو للأشْعر الجُعْفيّ .
(٢) نسب في العين إلى سلامة بن جندل ، وأنشده الفارسي في الإغفال : « لـم يخرق » مكان : « لم يمزق » وهو من شواهد الأشموني ٢ / ١٩٠ ، والعينيّ ٣ / ٢١٠ ، وفي العيني: جنان الليل: أي ظلمته. =

ويجوز جعل « كنزه » فاعل جاء ، « وشجاع » خبر مبتدأ محذوف، والجملة في موضع الحال أي جاء وهو شجاعٌ أو صورته شجاع، ولا بُعْد فيه، لأن فيه حذف المبتدأ والواو، إذ الاهتمام بهذه الواو أقلّ من الاهتمام بالفاء المقترنة بمبتدأ وقع جواب شرط، وقد حذفا معاً في قوله.

٦٧٥ = أأُبَيّ لا تَبْعَدْ فليس بخالد حَيٌّ ومن يُصِبِ الحِمامُ بَعِيدُ[1]

أي فهو بعيد فحذف الفاء وهي ألزم من الواو .

[مسألة لابن مالك في : قم أنت وزيد]

قال ابن مالك : لا يصِحّ في : قُمْ أنت وزيدٌ الحكم بعطف زيد على فاعل قم ، لأن العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه ، وقم ونحوه من أفعال الأمر لا يعمل في غير ضمير المخاطب ، فيحمل

=

وفي ط والنسخ المخطوطة : حشار « بالحاء ، تحريف ، تصويبه من الأشموني ، والعيني ، وفي ط والنسخ المخطوطة أيضاً « لا يمزق» .

(١) من شواهد : التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك / ١٣٤ .

وعلّق محققه في هامشه بقوله : هو من أبيات الحماسة ، وقائله الضبي . قال التبريزيّ : لا تبعد مما يندب به الميّت .

ورواية ابن مالك : «المنون» مكان : الحِمامُ»

ما وقع من ذلك على أن زيداً مرفوع بفعل دلّ عليه «قم» أي قم أنت، ولْيَقُم زيد.

وعليه يحمل قوله تعالى : ﴿ اسْكُنْ أنت وَزَوْجُك الجَنَّة ﴾[1]

وإليه أشار سيبويه بقوله يقال : دخلوا أوّلهُم وآخِرُهم ، ولا يقال : ادخلوا أوّلُكُم وآخِرُكم ، لأن دخل لا يَصِحّ إسناده إلى أولكّم وآخركم .

وذكر أن عيسى بن عمر أجاز ذلك وهو نظير :

٦٧٦ = * لِيُبْكَ يزيد ضارع[2] *

يعنى أن أولكم وآخركم مرفوع بفعل مضمر دلّ عليه : ادْخُلوا كما أن ضارِعاً مرفوع بفعل دل عليك «لِيُبْك»·انتهى .

[مسألة لابن مالك في الحال]

قال ابن مالك : نسبة الحال إلى المضاف إليه على أوجه :

وجه : يجوز إجماعاً إذا كان المضاف مصدراً أو صفةً عاملة كأعجبني قيام زيدٍ مسرعاً ، وإنّ زيداً ضاربُ عمرو مُتّكِئًا .

ووجهٌ : يمتنع إجماعاً حيث لم يكن المضاف مصدراً ولا صفةً ولا

(١) البقرة / ٣٥.

(٢) للحارث بن نهيك ،وتمامه:

* . . . . لخصُومَةٍ. ومختبِطٌ مما تطيح الطَّوائح *

من شواهد: سيبويه ١/ ١٤٥ ، ١٨٣

بعض ما أضيف إليه كضربت غلامَ زيدٍ مُتكِئاً .

وثالث : مختلف فيه : إذا كان المضاف بعض المضاف إليه أو يشبه بعضه كقوله :

٦٧٧ =كأنَّ يَدَيْ حَرْبائِهـا مُتَسْمِسمـاً[١] يدا مذنـبٍ يستغفـر الله تائب/ [٣ / ٢٨٣

ومنه قوله تعالى : ﴿ ونَزَعْنا ما في صُدُورِهم مِنْ غِلٍّ إخْواناً ﴾[٢]

وقد صحّ جوازه عن أبي الحسن الأخفش.انتهى .

إملاء على شاهد شعري لابن الحاجب]

في أمالي ابن الحاجب[٣]

قال مُمِلياً على قول الشاعر .

٦٧٨=غيرُ مأسوفٍ علـى زَمن ينقضـي بالهَـمِّ والحَـزَنِ[٣]

(١) في اللسان : « سمم » : قال ابن الإعرابي : سمسم الرجل : إذا مشى مشياً رفيقاً . والسمسمة : ضربٌ من عدْو الثعلب .

(٢) الحجر / ٤٧

(٣) أمالي ابن الحاجب مخطوط رقم ١٠٠٧ نحو دار الكتب ، وقد علمت من أستاذنا المرحوم الشيخ عطية الصوالحي أنه حققه ، وأرجو أن يرى هذا التحقيق النّور على يدنا شر من الناشرين :

وقد أملى هذه الأمالي في القاهرة ودمشق من سنة ٦١٧ هـ إلى سنة ٦٢٥ هـ .

وقد قمت بدراسة حول ابن الحاجب وكتبه وهي ضمن كتاب « المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ، طبع دار الشروق .

(٣) سبق ذكره رقم ٣٠٥ ، ٦١١ .

قال : لا يصحّ أن يكون له عاملٌ لفظي ، وإذا لم يكن له عامل لفظيّ ، فإما أن يكون مبتدأً ، وإما أن يكون خبرَ مبتدأ

ولا يصحّ أن يكون مبتدأً ، لأنه لا خبر له ، لأن الخبر إما أن يكون ثابتاً أو محذوفاً ، والثابت لا يستقيم، لأنه إمّا «على زمن» وإمّا « ينقضي » ، وكلاهما مفسدٌ للمعنى .

وأيضاً: فإنك إذا جعلته مبتدأً لم يكن بدّ من أن تقدّر قبله موصوفاً وإذا قدرت قبله موصوفاً لم يكن بدّ من أن يكون « غير » له ، « وغير » ههنا ليست له ، وإنما هي لـ«زمن»، ألا ترى أنك لو قلت: رجلٌ غيرك مرّبى لكان في غيرك ضمير عائد على رجل ، ولو قلت : رجلٌ غيرُ متأسِّف على امرأة مرّبى لم يستقم ، لأن غيراً ههنا لمّا جعلته في المعنى للمرأة خرج عن أن يكون صفةً لما قبله .

ولو قلت : رجل غير متأسّف عليه مرَّبى جاز،لأنها في المعنى للضمير ، والضمير عائد على المبتدأ فاستقام ، فتبيّن أن لا يكون مبتدأ لذلك .

وإن جعل الخبر محذوفاً لم يستقم لأمرين :

أحدهما : أنّا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

والآخر : أنه لا قرينة تشعر به ، ومن شرط صحة حذف الخبر وجود القرينة .

وإن جعل خبر مبتدأ لم يستقم لأمور :

أحدها : أنا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

الثاني : أن حذف المبتدأ مشروط بالقرينة ولا قرينة .

الثالث : أنك إذا جعلته خبر مبتدأ لم يكن بدٌّ من ضمير يعود منه إلى المبتدأ ، لأنه في مَعْنى مُغاير، ولا ضمير يعود على ما تقدّره مبتدأ، فلا يصحّ أن يكون خبراً ، فتبيّن إشكال إعرابه . / [٣ / ٢٨٤]

وأوْلى ما يقال فيه : إنه أوقع المظهر موقع المضمر لمّا حذف المبتدأ من أول الكلام ، فكان التقدير : زمن ينقضي بالهم والحزَن غير مأسوف عليه ، فلما حذف المبتدأ من غير قرينة تُشْعِر به أتى به ظاهراً مكان المضمر فصارت العبارة فيه كذلك ، وهو وجهٌ حسن .

ولا بُعْد في مثل ذلك ، فإن العرب تجيز : إنْ يُكْرِمْني زيد إنّي أكرمْه ، وتقديره : إنـي أكرم زيداً إنْ يُكْرِمْني ، فقد أوقعت زيداً موقع المضمر لمّا اضْطَررت(١) إلى إعادة الضمير إليه ، وأوقعت المضمر موقع المظهر لمّا أخرته عن الظاهر . فقد تبيّن لك اتّساعهُم في مثل ذلك وعكسه .

ويحتمل أن يقال : إنهم استعملوا غيراً بمعنى « لا » كما استعملوا « لا » بمعنى غير ، وذلك واسعٌ في كلامهم ، فكأنّه قال : لا تأسف على زمن هذه صفته .

---

(١) في ط : « اضطرت » بإسقاط الراء الثانية ، تحريف .

ويدلّك على استعمالهم غيراً بمعنى «لا» قولهم : زيدٌ عمراً غيرُ ضارب ، ولا يقولون : زيدٌ عمراً مِثْلُ ضاربٍ ، لأن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ، ولكنّه لمّا كانت « غير » تحمل على « لا » جاز فيها ما لا يجوز في مثل ، وإن كان بابهُما واحداً .

وإذا كانوا قد استعملوا : أقلّ رجل يقول ذلك بمعنى النفي مع بُعْده عنه بَعْض البعد ، فَلأن يَسْتَعْمِلوا غيراً بمعنى « لا » مع موافقتها لها في المعنى أجْدر .

فإن قيل : فإذا قدرتموها بمعنى « لا » فلا بدّ لها من إعراب من حيث كونها اسماً فما إعرابه ؟

قلنا : إعرابه كإعراب قولك : أقلّ رجل يقول ذلك ، وهو مبتدأ لا خبر له استغناءً عنه ، لأن المعنى : ما رجلٌ يقول ذلك ، وإذا كان كذلك صحّ المعنى من غير احتياج إلى خبر ولا استنكار بمبتدأ لا خبر له ، إذا كان في المعنى بمعنى جملة مستقلة ، كقولهم : أقائم الزيدان ، فإنه بالإجماع مبتدأ ولا مقدّر محذوف ، والزيدان فاعل به ليس بخبر ، فهذا مبتدأ لا خبر له في اللفظ ولا في التّقدير ، وإنما استقام لأنه في معنى : أيقوم الزيدان ، وكذلك قول بعض النحويين في : نَزال وتَراكِ أنه مبتدأ وفاعله مضمر ، ولا خبر له ، لاستقامة المعنى من حيث [٣ / ٢٨٥] كان/معناه : انْزِل ، واتْرُك . وهذا هو الصحيح فيه(١)

(١) « وهذا هو الصحيح فيه » زيادة في ط ليست في النسخ المخطوطة .

وقد ذهب كثيرٌ إلى أنه منصوب انتصاب المصدر ، كأنه قيل في نزال : انزل نزولاً ، وهذا عندنا ضعيف ، فإنه لو كان كذلك لوجب أن يكُون معرباً بمثابة سَقْياً وَرْعياً[1]. ونحن نفرّق بين سقياً وبين نزال فكيف يمكن حَمْلُهما على إعراب واحدٍ ، وهو أن يكونا مصدرين مع أن أحدهما معرب والآخر مبنّي .

[تعليق ابن الحاجب على شاهدٍ نحويّ مشهور]

وقال عفا اللهّ عنه وقد استفتى في قول الشاعر :

٦٧٩ = وإنّي لَتعروني لِذكْراك فَتْرَةٌ
كما انتفض العصفورُ بلَّلهُ القطْرُ[2]

فقيل له : إن شخصين تنازعا فقال أحدهما : البيت : هِزّة ورِعْدة ، ولا يستقيم معنى البيت على « فترة » . فسُئِل هل يستقيم البيت على هذه الروّاية وقد نقلها غير واحد ممّن يوثق بنقله عن الأمالي لأبي عبد الله البغدادي ؟

فكتب مجيباً بخطّ يَدِه الكريمة ما هذه صورته :

---

(١) « بمثابة سقياً ورعياً » زيادة في ط ليست في النسخ المخطوطة .
(٢) لأبي صخر الهذليّ .
من شواهد : المقرب ١/ ١٦٢ ، وابن يعيش ٢/ ٦٧، وشرح شذور الذهب، ٢٢٩ ، والعينيّ ٣/ ٦٧ ، ٢٧٨ ، والخزانة ١/ ٥٥٢ ، والتصريح ١/ ٣٣٦ ، ٢/ ١١ ، والهمع والدرر رقم ٧٥٧ ، والأشموني ٢ / ١٢٤ .

وهو أن يقال : يستقيم ذلك على معنيين :

أحدهما : أن يكون معنى لتعروني : لَتُرْعِدُني أي تَجْعَل عِنْدي العُروا[1] وهي الرِّعدة كقولهم : عُرِيَ[2] فلانٌ إذا أصابه ذلك ، لأن الفتور الذي هو السكون من الإجلال والهَيْبة تحصُل عنده الرّعدة غالباً عادة فيصحّ نسبة الإرعاد إليه ، فيكون «كما انتفض» منصوباً انتصاب قولك : أخرجته كخُروجِ زيدٍ ، إمّا[3] على معنى كإخراج خروج زيد .

وحسُن ذلك تنبيهاً على حصول المطاوع الذي هو المقصود في مثل ذلك ، فيكون أبلغ من الاقتصار على المطاوع ، إذْ قد يحصل المطاوع دونه مثل أخرجْتُه فلم يَخْرُج .

والثاني : أن يكون معنى لتعروني : لتأتيني وتأخذني فترة أي سكونٌ للسرور الحاصِل عن الذّكرى . وعبّر[4] بها عن النشاط ، لأنها تستلزمه غالباً تسميةً للمسبّب باسم السّبب ، كأنه قال : ليأخذني نشاطٌ كنشاط العصفور ، فيكون كما / انتفض ، إما منصوباً نَصْب ، له صوْتٌ صَوْتَ حِمارٍ . وله وجهان : [٣ / ٢٨٦]

أحدهما : أن يكون التقدير : يُصَوّت صَوْتَ حِمار ، وأن لم يَجُزْ إظهارُه استغناءً عنه بما تقدّم .

---

(١) العُرواء ـ كما في القاموس واللسان : قِرَّة الحُمّى ومسّها في أول رِعْدتها .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « عرني » بالنون . والتصويب من اللسان : حيث ذكر ما نصّه : « وقد عُرِي الرّجل على ما لم يُسمّ فاعله فهو معرُوٌّ » .

(٣) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ولعل : « إمّا » زائدة .

(٤) في ط : «غير» بالياء ، تحريف

والثانـي : أن يكون منصوبـاً بمـا تضمنّتـه الجملـة من معنـى يصوّت .

وإمّا مرفوعاً صفة لفترة أي نشاطٌ مثل نشاط العصفور .

وهذه الأوجه الثـلاثة المـذكورة في الـوجه الثّـاني في إعراب: «كما انتفض» تجري على تقدير رواية: رِعْدة وهِزّة. هذا ما كتبه مجيباً به.

وروى الرّماني عن السكوني عن أبي سعيد الأصمعي :

إذا ذكرت يرتـاحُ قَلْبِـي لذكرها كما انتفض العصفورُ بَلّلهُ القَطْرُ

وهو ظاهر حينئذٍ .

[ابـن الحاجـب يعلـق علـى بيت لابـن قلاقس الإسكندريّ]

وسئل عن قول ابن قلاقس الإسكندريّ :

٦٨٠ = ما بالُ هذا الـرِّيم أَنْ لا يَرِيمُ
لـو كان يَرْثـى لِسَـليمٍ سَليمُ[1]

فقال : سليم الثّاني فاعل ليرثى بمعنى سالـم ، وسـليم الأول بمعنى لديغ ، فإنهم يقولون للدّيغ سليم أو للأعمى بصير على سبيل التّفاؤل .

(١) ديوان ابن قلاقس الجزء الثاني رقم ٤١٤ مخطوط ، تحقيق الدكتورة سهام الفريح وهو مطلع قصيدة يمدح فيها القاضي الأجل عبد الرحيم بن علي البيساني .

ولا يحسن أن يكون سليم الثّاني تأكيداً للأوّل على وجه التأكيد اللّفظي، لأنه أولاً : قد فهم منه قصد التّجانس ، وليس هذا عندهم معدوداً في التّجانس .

وأيضاً فإنه يلزم أن يكون لـ«يرثى» مضمر عائد على الرّيم، وليس عليه المعنى ، فظهر أن يكون الوجه ما ذكرناه ، ويكون جواب « لو » محذوفاً دلّ عليه ما قبله ، لأن ما قبله يدلّ على إنكار ذلك، وهو كونه لا يريم والتعجّب منه .

ثم قال : لو كان يرثى لسليم سليم على أحد وجهين :

إمّا على الإنكار على نفسه في إنكار الأوّل، أي لو كان يرثى للديغ سالم لتوجّه الإنكار ، أو التّعجب .

أمّا إذا كان جارياً على المعتاد فلا معنى للإنكار أو التعجّب .

وإمّا على أن يكون الجواب ما دلّ عليه قوله : أن لا يريم وكأنه

[٣ / ٢٨٧] لو كان يرثى / لسليم سليم لرام .

فإن قيل : قد تقدّم ذكر الرِّيم فليكن فاعل يَرْثى باللاَّم؛لأنه معهودٌ سابق .

فالجواب: أن ذلك إنما يكون إذا أعيد اللفظ الأول مثل قولهم : جاءني رجلٌ، ثم يقول: ما فعل الرجل، فإنما فعلوا ذلك؛ لئلا يؤدي إلى إلباس بغيره .

٦٨١ - هَلْ ماعَلِمْتَ وما استُودِعْتَ مكتومُ
إذ حَبْلُها إذ نَأَتْكَ اليومَ مَصْرُومُ(١)
أمْ هَل كَبِيرٌ بكى لَم يَقْضِ عَبْرَتَهُ
إثْرَ الأحِبَّةِ يَومَ البَيْنِ مَشْكُومُ

وبأن يكون بالهمزة التي يطلب بها التّصديق نحو : أقام زيد أم قعد عمرو ؟ إذا أردت بـ « أم » الإضراب عن الأول ، فإن أردت الاستفهام عن الواقع بين النِّسبتين فـ « أم » متّصلة ، فالكلام على هذا محتملٌ للمتّصلة والمنفصلة بحسب الغرض الذي تريده . هذا معنى كلام جماعة .

وقال ابن هشام الخضراويّ : من شرط أم المتّصلة أن لا يكون بعدها فعل وفاعل إلاّ وقبلها فعل وفاعل ، والفاعل في كُلٍّ من الجملتين واحد ، نحو ، أقام زيد أم قعد ؟

فإن قلت : أقام زيدٌ أم قعد عمرو ؟ كانت منقطعة ، وكذا إذا كان ما قبلها مبتدأً وخبراً فلا بُدّ من اتحاد الخبرين نحو : أزيدٌ منطلق أم عمرو ؟

(١) من شواهد : سيبويه ١ / ٤٨٧ ، والخزانة ٤ / ٥١٦ ، والهمع والدرر رقم ١٣٦١ ، ١٦١٣ . ١٦١٤ ، وانظر ديوان علقمة / ١٧ .
وفي الخزانة : قال ابن الأنباري : المشكوم : المُجْزي ، وقد شكمتُه أشكُمُه شكْماً من باب نصرته نصراً ، والاسم : الشُكْمة بالضم وهو المكافأة بحسن الصنيع .

فإن قلت : أم عمرو جالس كانت منقطعة[1] .

وكذا إذا خالفت بين الجملتين نحو : أقام زيد أم عمرو منطلق . انتهى .

وهذا مخالف لما تقدّم . ولا شكّ أن تخالف الخبرين أو الفاعلين أو الجملتين يقتضي بظاهره الانقطاع . وأمّا أنه يصل إلى إيجاب ذلك فـ « لا » .

وقد نصّوا على اتصال أم في قوله :

٦٨٢ = ما أُبالي أَنَبّ بالحَزْن تَيْسٌ
أَمْ جفاني بظهر غَيْبٍ لئيمُ[2]

---

(١) في ط فقط « كانت أو منقطعة » بزيادة « أو » تحريف .

(٢) لحسّان بن ثابت من قصيدة مطلعها في ديوانه / ٢٢٦ :

منعَ النومَ بالعشاء الهمومُ وخيالٌ إذا تَغور النُّجومُ

من شواهد : سيبويه ١ / ٤٨٨ ، والمقتضب ٣ / ٢٩٨ وابن الشجريّ ٢ / ٣٣٤ ، والخزانة ٤ / ٤٦١ ، والعيني ٤ / ١٣٥ . وفي الخزانة : نبيب التيس : صوته عند هياجه . الحَزن : ما غلظ من الأرض ، وخصه ،لأن الجبال أخصب للمعز من السّهول .

وفي الخزانة أيضاً تعليق على : « لا أبالي » قال : قال المرزوقيّ :

هو مفاعلة من البلاء أي لا احتفل به حتى أُعادّه بلائي وبلاءه ، وأفاخره وحكى سيبويه : «ما أباليه بالة» كحالةٍ، وأصله: بالية، فحذفت ياؤه. وذهب غيره إلى أنه مقلوب، وألفه منقلبة عن واو، وأصله: أباول، أي أكاثر من قولهم: فلان كثير البول، أي الولد.

مع اختلاف الفاعلين ، وفي قوله :

٦٨٣ ـ ولسـت أبالـي بعـد فَقْـدِي مالـكـاً
أموتـى ناءٍ أم هو الآن واقـعُ[1]

مع اختلاف الخبرين .

وقد يجاب بأن الجملتين هنا في تأويـل المفردين ، فلذلك تعيّن الاتّصال ، لأن ما قبل أم وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر كما في قولنا : أزيد أم عمرو في الدّار .

وإذا اتّحد الخبر ان نحُو:أزيد قائم أم عمرو قائم ؟ احتمل الكلام الاتصال والانقطاع باختلاف التقديرين .

فـإن قيل : فلـم جزم الجميع في نحـو : أزيد قائـم أم عمـرو بالاتّصـال مع إمـكان الانقطـاع ، بأن يكون ما بعدهـا مبتـدأ حذف خبره ؟ / [٤ / ٧]

قيل : لأن الكلام إذا أمكن حمله على التمام امتنع حمله على الحذف ، لأنه دعوى خلاف الأصل بغير بيّنة ، ولهذا امتنع أن يدّعي في نحو : جاء الذي في الدار أن أصله : الذي هو في الدار .

والوجه الثالث : باعتبار ما بعدهما ، وهو أنّ المتّصلة لا تدخل

---

(١) من شواهد : أوضح المسالك رقم ٤١٧ ، والهمع والدرر رقم ١٦٠٧ .

على الاستفهام بخلاف المنقطعة ، فإنها تدخل عليه، ويكون بالحرف كما تقدّم في الآية الكريمة، وفي بيتي علقمة بن عبدة، وبالاسم كما في قول الله تعالى: ﴿ أم ماذا كنتم تعملون ﴾[1] ، ﴿ أم مَنْ هذا الذي هو جُنْدٌ لكم[2] ﴾ .

وقول الشاعر :

٦٨٤ = أم كيف ينفع ما تُعْطى العلوقُ به

رئمان أنف إذا ما ضنّ باللّبنِ [3]

والوجه الرابع : باعتبار ما قبلهما وما بعدهما جميعاً وهو أنّ المتصلة تقع بين المفردين وبين الجملتين ، والمنقطعة لا تقع إلاّ بين الجملتين ، فأما قولهم: « إنها لأبل أم شاء » ، فمحمول عند النحويين على إضمار مبتدأ .

وقد خرق ابن مالك إجماعهم في ذلك فادّعى أن المنقطعة قد تعطف المفرد محتجاً بما رواه من قول بعضهم : « إن هناك لإبلاً أم شاءً » بالنصب .

ومحمل هذا عند الجماعة إن ثبت على إضمار فعل، أي أم أرى شاءً على العطف على اسم إنّ.

(١) النمل / ٨٤

(٢) الملك / ٢٠

(٣) سبق ذكره رقم ١٧٧ ، ٢٨٢ ، ٦٤٥ .

ولقوله ـ رحمه الله ـ وجهٌ من النظر وهو أن المنقطعة بمعنى بل ، والهمزة ، وقد تتجرّد لمعنى بل ، فإذا استعملت على هذا الوجه كانت بمنزلة «بل» وهي تعطف المفردات بل لا تعطف إلاّ المفردات ، فإذا لم يجب لـ «أم» هذه أن تعطف المفردات فلا أقل من أن يجوز .

فإن قيل : لو صح هذا الاعتبار لكان ذلك كثيراً كما في العطف ببل ولم يكن نادراً ، ولا قائل بكثرته ، بل الجمهور يقولون بامتناعه البتّة ، وابن مالك يقول بندوره .

قيل : الذي منع من كثرته أن تجرّد أم المنقطعة لمعنى الإضراب مع دخولها على منفرد لفظاً قليلٌ .

وتبيّن من هذا أنهُ كان ينبغي لابن مالك أن يقول : / وقد تعطف [٤ / ٨] المفرد إن تجرّدت عن معنى الاستفهام .

وقد يجاب : بأنه استغنى عن هذا التّقييد بما هو معلوم من حكم الاستفهام بالهمزة ، وأنه لا يدخل على المفردات، فكذا الاستفهام بـ «أم» التي هي في قوّة الهمزة ، وبل .

وأما قول الزمخّشري في : « أإنّا لَمَبْعُوثون أو آباؤنا[1] » : إن «آباؤنا» عطفٌ على الضّمير في «مبعوثون»، وساغ العطف على الضمير المتّصل للفصل بين العاطف والمعطوف عليه بالهمزة فمردودٌ بما ذكرنا .

(١) الواقعة / ٤٧ ، ٤٨ .

وأمّا أوجه المعنى ، فأحدها ما أسلفناه في صدر المسألة من أن المتصلة لطلب التّصور ، والمنقطعة لطلب التّصديق .

والثاني : أن المتّصلة تفيد معنى واحداً ، والمنقطعة تفيد معنيين غالباً وهما : الإضراب والاستفهام .

والثالث : أن المتّصلة ملازمة لإفادة الاستفهام أو لازمة وهو التّسوية ، والمنقطعة قد تنسلخ عنه رأساً . وسبب ذلك ما قدمناه من أنها تفيد معنيين ، فإذا تجردت عن أحدهما بقي عليها المعنى الآخر ، والمتّصلة لا تفيد إلا الاستفهام ، فلو تجرّدت عنه صارت مهملةً .

ومِمّا يدلُّ على أن المنقطعة قد تأتي لغير الاستفهام دخولها على الاستفهام كما قدّمنا من الشّواهد ، وبهذا يعلم ضعف جزم النحويين أو أكثرهم في : ، «إنها لأبل أم شاء» بأن التقدير : بل أهي شاء ، إذ يجوز أن يكون التّقدير : « بل أهي شاء » على أن المتكلم أضرب عن الأول ، واستأنف إخباراً بأنها « شاء » .

وعلى هذا المعنى اتّجه لابن مالك أن يدّعي أنها عاطفة مفرداً على مفرد كما قدّمنا .

ويعلم أيضاً غلط ابن النّحوية[1] وغيره في استدلالهم بنحو : « أم

(١) محمد بن يعقوب بن إلياس الدّمشقيّ الإمام بدر الدين المعروف بابن النحوّية .
ولد سنة تسع وخمسين وستمائة ، وتوفي في صفر سنة ٧١٨ هـ. انظر البغية ١ / ٢٧٢ .

هل تَسْتوي الظُّلماتُ والنُّورُ[1] » ، وبيتي علقمة على أن «هل» بمعنى « قد » ظنًّا منهم أن معنى الاستفهام لا يفارق أم والاستفهام لا يدخـل علـى الاستفهام ، وجعلوا هذا نظير الاستدلال بقوله :

٦٨٥ = * أهل رَأَوْنا بوادي القفّ ذي الأكَمِ *[2]/ [٤ / ٩]

ومما يقطع به على قولهم بالبُطلان :أنها في البيت داخلة علـى الجملة الاسميّة ، و« قد » لا تدخل عليها .

فإن قيل : لعلهم يقدّرون ارتفاع كثير بفعل محذوف على حدّ « وإن أحدٌ من المشركن استجارك[3] » .

فالجواب أن ذلك ممتنع بعد « قد »، فكذلك ما رادفها.

الوجه الرابع : أن الاستفهام الذي تفيده المتّصلـة لا يكون إلاّ حقيقيًّـا والذي تفيـده المنقطعـة يكون حقيقيًّـاً نحو: ، «إنهـا لأبـل أم شاء»، على أحد الاحتمالين، وغير حقيقيّ نحو: «أم اتّخذ مِمّا يخلُق

---

(١) الرعد / ١٦ .

(٢) لزيد الخير كما في شرح شواهد المغنى للسّيوطي / ٧٧٢ .
وصدره :
* سائل فوارسَ يَرْبوعٍ بشِدتنا *
وروايته في الهمع والدرر رقم ١٣٦٢ ، ١٦١٥ : « بسفح القاع » مكان : « بوادي القف » .

(٣) التوبة / ٦

بنات[١] » ، « أم له البنات ولكم البنون » أم تسألُهم أجْراً فهم من مَغْرمٍ مُثْقلون أم عندهم الغيب[٢] » الآيـات .

تقرير آخر في الفرْق مُخْتَصَرٌ

أعلم أن الفرق بين المتّصلة والمنقطعة من أوجه :

أحدها : أن ما قبل المتّصلة لا يكون إلاّ استفهاماً ، ومـا قبـل المنقطعة يكون استفهاماً وغيره .

والثاني : أن ما بعدها يكون مفرداً وجُملة ، وما بعد المنقطعـة لا يكون إلاّ جملةً .

والثالث : أنها تقدّر مع الهمزة قبلها بأيّ ، ومع الجملة بعدها بالمصدر ، والمنقطعة تقدّر وحدها ببل والهمزة .

والرابع : أنها قد تحتاج للجواب وقد لا تحتـاج ، والمنقطعـة تحتاج للجواب .

والخامس : أن المتّصلة إذا احتاجت إلـى جواب، فإن جوابها يكون بالتّعيين ، والمنقطعة إنما تجاب بنعم أو لا .

والسادس: أن المتّصلة عاطفة والمنقطعة غير عاطفة .

---

(١) الزخرف / ١٦

(٢) الطور / ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ .

ومِمّن نص على هذا ابن عصفور في « مقرّبـه » ، وفيه خلاف مشهور .

والله تعالى أعلم ، وهو حسبنا ونعم الوكيل ./ [٤ / ١٠]

[توجيه ابن هشام للقول:
«كأنّك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل»]

ومن كلامه أيضاً على قول القائل :

« كأنَّك بالدّنيا لم تكُنْ وبالآخرة لم تَزَلْ »

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله حمداً يُوافِي نِعَمُه ، ويكافى مزيده .

اختلف في « كأنّك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تَزْل » في مواضع :

أحدها : في تعيين قائله .

الثاني : في معنى كأنّ .

والثالث: في توجيه الإعراب.

فأمّا قائله فاختلف فيه على قولين :

أحدهما: أنه النّبي صلّى الله عليه وآله وسلم .

والثاني : أنه الحسن البصريّ - رحمه الله - وقد جزم بهذا جماعةٌ فلم يذكُروا غيره ، منهم الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمرون

الحلبيّ في (شرح المفصل) ، وأبو حيّان المغربيّ في « شرح التسهيل » .

فأمّا معنى « كأنّ » فاختلف فيه أيضاً على قولين :

أحدهما للكوفيين : زعموا أنها حرف تقريبٌ ، وليس فيها معنى التشبيه ، إذ المعنى على تقريب زوال الدّنيا وتقريب وجود الآخرة .

وجعلوا من ذلك قَولَهُم : « كأنّك بالشّتاء مقبلٌ ، وكأنّك بالفرج آت »، هذا تستعمله الناس في محاوراتهم ، ويقصدونه كثيراً ، يقولون : كأنّك بفلان قد جاء .

والثّاني للبصريين : زعموا أنها حرف تشبيه مثلها في قولك : كأن زيداً أسدٌ ، ولم يثبتوا مجيئها للتّقريب أصْلاً . والمعنى : كأن حالتك في الدّنيا حالُ من لم يكن فيها ، وكأن حالك في الآخرة حالُ مَن لم يَزَل بها ، فالمشبّه والمشبّه به به حالتان لا الشخص ، والفعل الذي هو الجنس .

وإيضاح هذا أن الدّنيا لمّا كانت إلى اضمحلال وزوال كان وجود الشّخص بها كلا وجود ، وأن الآخرة لمّا كانت إلى بقاء ودوام كان الشّخص كأنه لم يزل فيها .

ولا شك أنّ المعنى المشهور لـ «كأنَّ» هو التشبيه ، فمهما أمكن

الحمل عليه لا ينبغي العدول عنه، وقد أمكن عليه وجه ظاهر فانبغى[1] المصير إليه . / [٤ / ١١]

وأمّا توجيه الإعراب وهو الذي يسأل عنه فاضطربت أقوال النّحويين فيه اضطراباً كثيرًا . والذي يحضرني الآن من ذلك أقوال :

أحدها للإمام أبي عليّ الفارسي ـ رحمه الله : زعم أن الأصل كأنّ الدّنيا لم تكن ، والآخرة لم تَزَل ، ثم جيء بالكاف حرفاً لمجرّد الخطاب لا موضع لها من الإعراب ، كما أنها مع اسم الإشارة كذلك .

وكذلك هي في قولهم : أَبْصِرْكَ زيداً أي أَبْصِر زيداً، والكاف حرف لا مفعول، لأن أَبْصِر إنما يَتَعَدّى[2] إلى واحد .

وجيء بالباء زائدة في اسم كأنّ كما زيدت في أصل المبتدأ في قولهم: « بحسبك درهم » ، وقولهم : خرجت فإذا بزيدٍ.

وهذا القول اشتمل على أمرين مخالفين للظّاهر ، وهما : إخراج الكاف عن الاسميّة إلى الحرفيّة ، وإخراج الباء عن التّعدية إلى الزّيادة .

---

(١) في ط فقط : « فانتفى » تحريف صوابه من المخطوطات .

(٢) في ط فقط : « أبصر لا يتعدّى » تحريف لا يتفق مع أسلوب الكلام،صوابه من النسخ المخطوطة .

والقول الثاني : لأبي الحسن بن عصفور، ـ وهو قـولٌ أفقه من قـول الفـارسي ـ : زعم أن الكـاف حـرف خـطاب اتّصلت بكـأنّ، فـابطلت أعمـالهـا وأزالت اختصـاصهـا، ولهـذا دخلت على الجملة الفعليّة. والباء بالدّنيا وبالآخـرة زائدة، كمـا زيدت في المبتـدأ الذي لم تدخل عليه كأنّ، وقد مثّلناه.

والّذي حَمَلَهُ على زَعْمِهِ زوالَ إعمالها أنه لم يثبت زيادة الباء في اسم كأنّ ، وثبتت زيادتها في المبتدأ.

وقد إشتمل قوله على أربعة أمـور :

منهـا : الأمـران اللّـذان استلزمهمـا قول الفـارسي وقـد شرحناهما .

ومنها : دعواه إلغاء كأنّ، ولم يثبـت ذلك إلا إذا اقترنـت بمـا الزائدة كما في قوله تعالى: ﴿ كأنّما يُساقون[1] ﴾ . ودعـواه أن الياء حرف تكلّم كما أن الكاف حرف خطاب وهو لم يصرّح بهذا ، ولكنّه يلزمه ، لأنه لا يمكنه أن يدّعي أنه اسمها ، لأنه قد ادّعى الغاءها .

ولا يمكنه أن يدّعي أنه مبتدأ لأمرين :

أحدهمـا : أن الياء ليسـت من ضمائـر الرّفـع ، وإنمـا هي من ضمائر النصب والجرّ كما في قولك : أكرمني غلامي. / [٤ / ١٢]

(١) الأنفال / ٦ .

والثاني : أنها لو كانت مبتدأ لكان ما بعدها خبراً . ولو قيل مكان كأني بك تفعل : إنّا تفعل لم ترتبط الجملة بالضّمير ، وقد استقرّ أن الجملة المخبر بها لا بدّ لها من رابط يربطها .

ومنها : أنه صرّح بأنها قد دخلت على الجملة الفعلية في قولهم كأنّي بك تفعل ، فلا يخلو إمّا أن يدّعي أن الباء في بك زائدة والياء مبتدأ والأصل : أنت تفعل ، فلما دخلت الباء على الضمير المرفوع انقلبت ضمير جرّ .

أو يدّعي أن الباء متعلّقة بيفعل ، فإن ادّعى الأول فالجملة اسميّة لا فعليّة ، وبطل قوله:أنها دخلت على الجملة الفعليّة ، وإن ادّعى الثاني فلا يجوز في العربيّة أن يقول : عجبتُ منّي ولا عجبت منك ، لا يكون الفاعلُ ضميراً متّصلاً بالفعل ، والمفعولُ ضميراً عائداً إلى ما عاد إليه ضمير الفاعل ، وقد تعدّى إليه الفعل بالجارّ ، ولهذا زعم أبو الحسن في قوله :

٦٨٦ = هوّن عَلَيْك فإنّ الأمور   بكفّ الإلهِ مقاديرُها[1]

أن « على » اسمٌ منصوب بهوّن لا حرفٌ متعلّق بـ « هوِّن » ، لأنّ الكاف على التّقدير الأوّل مخفوضة بإضافة « على » ، ولا عمل فيها

---

(١) من شواهد : سيبويه ١ / ٣١ ، وشرح شواهد المغنى للسيّوطي / ٤٢٧ ، والهمع والدرر رقم ١٠٨٩ .
وهو منسُوب للأعور الشنّي .

البتّةَ ، وعلى التّقدير الثاني منصوبة الموضع بالفعل ، ولا يجوز تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى ضميره المتّصل ، وينبغي له أن يقول بذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾[1] .

وفي هذا الموضع مباحث ليس هذا موضعها لأن فيها خروجاً عن المقصود .

والقول الثّالث لجماعة من النحويّين ـ رحمهم الله تعالى ـ: إن الكاف اسم كأنَّ ، « ولم تكن » الخبر ، والباء ظرفيّة متعلّقة بتكن ، إن قدّرت كان تامة ، أو بمحذوف هو الخبر إن قدّرت ناقصة . وعلى هذا القول فالتاء في تكُن للخطاب لا للتأنيث ، وضميرها للمخاطب لا للدّنيا .

وكذا البحث في « لَم تَزَل »على القولين الأوّلين الأمرُ بالعكس التّاء للتأنيث ، والضميران للدّنيا وللآخرة . وهذا القول خيرٌ من القولين قبله .

والمعنى : كأَنَّك لم تكن في الدّنيا، وكأنك لم تزل في الآخرة.

والقول الرّابع لابن عمرون ـ رحمه الله ـ إن الكاف اسم كأن ، وبالدّنيا وبالآخرة خبران[2] ، وكلّ من جملتي « لم تكن » ولم تزل في موضع نصب على الحال / وإنّما تَمّت الفائدة بهذا الحال ، [٤ / ١٣]

(١) الأحزاب / ٣٧

(٢) في طفقط : « خير كأن » وما في النسخ المخطوطة : « خبران » وهو الأنسب .

والفضلات كثيراً ما يتوقّف عليها المعنى المراد من الكلام ، كقولهم : ما زلت بزيد حتى فَعل ، فإنّ الكلام لا يتمّ[1] إلاّ بقولهم : حتى فعل .

وقد جاء ذلك في الحال كقوله تعالى: « فما لهم عن التّذكرة مُعْرِضين [2] » فما مبتدأ ، ولهم الخبر ، والتّقدير : وأيّ شيء استقر لهم ، « ومعرضين » حال من الضّمير المجرور باللّام ، ولا يستغنى الكلام عنه ، لأن الاستفهام في المعنى[3] عنه لا عن غيره .

وخطر لي وجهٌ ظننت أنه أجود من هذه الأقوال وهو أن الكاف اسم كأن ، ولم تكن الخبر ، وبالدّنيا في موضع الحال من اسم كأن، والعامل في الحال العامل في صاحبها ، وهو كأنّ كما عملت في رطباً ويابساً من قوله :

٦٨٧ = كأنّ قُلوب الطّير رَطْباً ويابِساً
لدى وكرها العُنّاب والحشَف البالِي[4]

(١) ط : « لا يتهم » ، تحريف .
(٢) المدّثر / ٤٩ .
(٣) في ط : « المفر » مكان : « المعنى » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
(٤) لامرىء القيس ، ديوانه / ١٤٥ وهو من قصيدة مشهورة ، مطلعها :
الأ عِم صباحاً أيها الطلّل البالي
وهل يَعمِنْ من كان في العصر الخالي
من شواهد : المنصف ٢ / ١١٧ ، والمغنى ١ / ٢٤٠ ، ٤٣٨ ، ٤٩٠ ، والعيني / ٣ / ٢١٦ ، والتصريح ١ / ٣٨٢ .

المعنى كأنك في حالة كونك في الدّنيا لم تكن أي بها، وكأنك في حالة كونك في الآخرة لم تزل أي بها . وهذا عكس قول ابن عمرون .

فإن قلت : يدل على صحّة ما قاله من أن جملة « لم تكن » « ولم تزل » حال لا خبر : أنه قد روى : كأنّك بالدّنيا ولم تكن ، وبالآخرة ولم تزل ، والجملة الحاليّة تقترن بالواو بخلاف الجملة الخبرّية ، ويقال : كأنك بالشّمس وقد طلعت .

قلت : إن سَلِم ثُبوت الرّواية فالواو زائدة كما قال الكوفيون في قوله تعالى: ﴿ إنّ الّذين كفروا ويصدّون عن سبيل الله والمسجدِ الحرامِ الّذي جعلناهُ للنّاس سواءً العاكفُ فيه والباد[1] ﴾ : « يصدّون » هو الخبر ، والواو زائدة ، وكما قال أبو الحسن في قوله تعالى: ﴿ فلمّا ذَهب عن إبراهيمَ الرَّوعُ وجاءتْهُ البُشْرى ﴾[2]: أن « وجاءته البُشرى » جواب لمّا ، والواو زائدة ، وفي قوله تعالى: ﴿ « حتّى إذا جاؤها وفُتِحَت أبوابها[3] ﴾: أنّ « فتحت » جواب إذا ، والواو زائدة إلى غير ذلك .

وأمّا كأنّك بالشّمس وقد طَلَعتْ ، فلا نُسلّم ثبوته وهو مُشْكِلٌ على

---

(١) الحجّ / ٢٥ .

(٢) هود / ٧٤ . وفي ط : « ولمّا » بالواو ، تحريف .

(٣) الزمر / ٧٣ .

قولي ، وقوله ، إذ لا يصحّ على قوله أن يكون بالشّمس خبراً عن اسم كأن ، والتقدير : كأنّك مستقرٌّ بالشمس .

ولا يصحّ على قولي أن يكون قد طلعت خبراً عن اسم كأنّ لعدم / الضّمير فإذا كان لا يخرج على قوله ، ولا على قولي فما وجه [٤ / ١٤] إيراده إياي على ما قلته ؟ .

فإن قلت : فلِمَ عَدَلْت عمّا قاله من أن الظّرف خبر ، والجملة حال ، أي عكس ذلك ؟

قلت : لوجهين

أحدهما : أن على ما قلته يكون الخبرُ محطّ الفائدة وعلى ما قاله يكون محطّ الفائدة الحال ، كما تقدّم شرْحُه ، ولا شك أن كون الخبر محطّ الفائدة أولى .

والثّاني : أن العرب قالت ، كأنّك بالشّتاء مقبلٌ ، وكأنك بالفرج آتٍ ، فلفظوا بالفرد الحالّ محلّ الجملة مرفوعاً لا منصوباً ، نعم قول ابن عمرون متّجه في قول الحريريّ :

٦٨٨ = كأنّي بك تنحطُّ إلى القبر وتنغطُّ(١)

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « تنغط » بالتاء والنون والغين ، والطّاء .
وفي اللسان : « كنط » : غنطه وكنطه يكنطه وهو الكرب الشديد الذي يشفى منه على الموت .

فهذا لا ينبغي أن يعدل فيه عن تخريجه، فيكون الظّرف خبراً « وتنحط » حالاً عن ياء المتكلّم لعـدم الرابط.

على أن المـطرّزي خرّجـه على أن الأصل كـأني أبصـرك، ثم حذف الفعل لدلالة المعنى عليه، فانفصل الضّمير، وزيدت الباء في المفعول، ولا شك أن فيه تكلُّفاً من وجهين:

إضمـار الفعل وزيادة الباء مع إمكان الاستغنـاء عن ذلك ، ثم يكون قولُه تنحط حالاً من الكاف ولا خـبر ، والفائدة متوقّفة عليه، إذلو صرّح بالمحذوف فقيل : كأني أبصرك لم يتمّ المراد .

فما قاله ابن عمرون أوْلي لسلامته من هذا التكلّف ، ولا يلزم من تغيّر قول ابن عمرون في هذا الموضـع أن يحمـل عليه : كأنّـك بالدّنيا لم تكن ، لأن ذاك تركيب آخر مغايرٌ لهذا التركيب ، ومثل قول الحريري قولهم : كأنّي بك تفعل كذا.

وقد انتهى القـول في هذه المسألة على ما اقتضـاه الحـال من ضيق الوقت، وإعجال المتقاضي[1] للكلام المذكور . والحمد لله أوّلاً وآخراً ، وصلى الله على سيّدنا محمدو آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً .

أنجزت يوم الاثنين السادس والعشرين من شهـر اللّه المحرم سنة
أربع وخمـسين وسبعمائـة . / [٤ / ١٥٠]

---

(١) في ط : « المتقاص » .

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخنا الإمام العالم العلاّمة جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام رحمه الله :

وقفت على أسئلة لبعض علماء عصرنا، وها أنا موردها مفصّلة، ومدوِّنٌ كُلاًّ (١) منها بما تيسّر لي من الجواب، وما توفيقي إلاّ بالله عليه توكلت وإليه أنيب

قال ـ رحمه الله : المسؤول الاطّلاع على ما نقل الناس في قولهم : « أنت أعلم ومالُكَ » وتبيين المعطوف عليه ما هو على القول بأنه عطف لفظيّ غير راجعٍ إلى المعنى ؟

وأقول : إن الكلام في هذا الموضع في مقامين .

أحدهما : في بيان إشكال هذا المثال .

والثاني : في الجوانب عمّا تضمّنه السؤال .

فأمّا الأول ، فاعلم أنه لا يخلو ما بعد الواو في هذا المثال من أن

(١) في ط فقط : «ومدوّنٌ كلٍّ »

يكون معطوفاً على المبتدأ ، أو على الخبر ، أو على ضميره ، أو غير معطوف ، وكُلٌّ مُشْكِلٌ .

أمّا الأول : فلاستلزامه مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في التجرد للإخبار عنه بأعلم .

وأمّا الثاني : فلاستلزامه مشاركته له في الإخبار به عن أنت .

وأمّا الثّالث : فلاستلزامه مشاركته في إسناد « أعلم » إليه . وكلّ ذلك ظاهر الامتناع من حيث المعنى . ويلزم على الثّالث أيضاً من حيث الصّناعة رفع اسم التّفضيل للظّاهر في غير مسألة الكُحْل ، والعطف على الضمير المرفوع المتّصل من غير توكيد ولا فصل ، وهما ضعيفان .

فإن استسهل الأوّل بأنهم يغتفرون في الثّواني ما لا يغتفرون في الأوائل ، أجيب بأن اغتفارهم ذلك لم يثبت في مسألة رفع اسم التّفضيل الظّاهر في غير محلّ النّزاع ،فيحمل هذا عليه .

وأما الرّابع : فإنه لا بدّ من تقدير خبر آخر حينئذ ، فإن قدّر المحذوف مبتدأ ، فالتّقدير : أنت ومالك ، وإن قدّر خبراً ، فالتقدير : مالك أعلم .

وكلاهما ظاهر / الاستحالة ، ولا يمكن أن يُقدّر مبتدأٌ أو خبرٌ غير [٤ / ١٦] ما تقدّم ذِكْرُه ، لأن مثل هذا الحذف مشروطٌ بكون المحذوفُ مماثلاً

للمذكور ، كما في قوله تعالى : ﴿ أُكُلُها دائِمٌ وَظِلُّها ﴾[١]، وقوله تعالى : ﴿ أأنْتم أَعْلَم أم الله ﴾[٢] في قول من قدّر أم منقطعة ، وذلك لما انعقد عليه قولُ الجمهور[٣] من أنّ أم المنقطعة لا تقع إلاّ بين جملتين فيجب على قولهم تقدير الخبر ، كما وجب في : « إنها لأبل أم شاء » ، تقدير المبتدأ . وأمّا إذا قَدّرت أم المتّصلة وهو الظاهر فلا حذف . .

وأمّا الثّاني فمجموع ما رأيت في ذلك ثلاثة أوجه :

أحدها : أن « مالك » معطوف على أنت ، « وأعلم » خبرٌ عنهما . واعتذر عن نسبة أعلم إلى المال بوجهين :

أحدهما : أنه لما كان النّظر في المال يلزم منه في الأكثر مجيئه على حسب اختيار النّاظر فيه نسب العلم إليه مجازاً . قاله ابن الصائغ .

وعلى قوله قالوا : وللتشريك في اللفظ والمعنى كما هو قاعدتها .

وفي هذا الوجه نظرٌ بعد تسليم جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز، لأنا لا نعلمهم أجازوه إلاّ في المجاز[٤] اللّغوي ، أمّا في

(١) الرّعد / ٣٥ .
(٢) البقرة / ١٤٠ .
(٣) في ط : « الجهور » ، تحريف .
(٤) في ط فقط : « المجازي » مكان : « المجاز » .

المجازي العقلي بأن يسند اللّفظ إلى أمرين معاً ، إلى أحدهما بطريق الحقيقة، وإلى[1] الآخر بطريق المجاز فلا، ثمّ لا خفاء بما في هذا الوجه من البُعْد في المعنى .

الوجه الثاني : أنّ هذا عطف لفظيّ لم يُقْصد به التشريك في المعنى .

وهذا القول مشكلٌ في الظّاهر لمخالفته لما عليه إطباق النّحويين من أن الواو العاطفة للمفرد تقتضي التّشريك في اللّفْظ والمعنى . ولم أر من وفّاه حقّه من الشّرّاح .

وأقول : لا خفاء بأن المعنى : أنت أعلم بما لك،وهذا هو أصل الكلام ، ثم إنّ العرب أنابوا واو العطف عن باء الجرّ للتّوسيع في الكلام ، وليتناسب اللّفظان المتجاوران ، ويفادُ بالحرف الواحد مَعْنى الحَرْفين ، فإن الواو حينئذ تفيد في المعنى الإلصاق لنيابتها عن حرف ، وتفيد في اللفظ تشارك الاسمين في الإعراب اعتباراً بأصلها وظاهر لفظها .

وعلى هذا فاللّفظ لفظ المعطوف ، والمعنى معنى المفعول ، فلا إشكال في اللفظ ولا في المعنى . وليس هذا من البدل التّصريفيّ الذي تلحظ / فيه قُرْب المخرج أو اتّحاده كما أبدلت واو القسم من بائه [٤ / ١٧]

(١) في ط : « وإلى إلى » بتكرار : « إلى » تحريف .

حين كانا حَرْفين شَفهيّين ، لأن ذلك يقتضي الاشتـراك في العمـل ، وإنما هو من باب ترك كلمة والإتيان بأخرى مكانها، لتفـاوت معناهـا كالإتيان بالواوفي نحو : سِرْتُ والنّيل مكان « مع » لكون الباء للإلصاق وواو العطف للجمع وهُما متقاربان .

والذي يدلّ على مجيء الواو خَلَفاً عن الباء قولهم : بعت الشاء شاةً ودرهماً، أي شاة بدرهم، لأنا قاطعون بأن الدّرهم ثمن لا مبيع ، ولأنهم قالوا : أيضاً بعت الشّاء شاةً بدرهم .

وهذا الذي ذكرته هو أصح وأوضح مايقال في المسألة . ومتبوعي فيه الجَرْميّ من المتقدّمين وابن مالك من المتأخّـرين فمـن كلامهمـا أخذت ، وعلى ما أشـارا إليه اعتمـدت .

أمّا الجَرْميّ فإنه نصّ على أن الواو هنا بمعنى الباء ، ولكنه أهمل التنبيه على فائدة هذا العطف .

وأمّا ابن مالك فلأنه ذكر أن المقصـود التناسـب اللفظيّ ، وأنّـه كالخفض على الجوار ، ولكنه أهمل التنبيه على نيابة الواو عن الباء ، وذلك هو الذي انبنى عليه كون هذا العطف لا يقتضي التّشـريك في الحكم .

وقد وفيت بجميع ما قالا ، وأضفت إليه ما لم يذكُرا مِمّا لا بُدّ منه .

ويظهر لي أن الصّواب خلاف ما زعماه[١] من أن المعطوف عليه المبتدأ ، وأن الصّواب أنه الخبر وهو قول ابن طاهر ، وذلك لأنه حمل على الأقرب ، وأن هذا العطف كالخفض في : « هذا جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ » ، وذلك يقتضي تجاور الاسمين ، ولأن الباء ملحوظة المعنى كما ذكرنا ، ومعناها متعلّق بالخبر ، فليكن العطف على الخبر ليتّحد التعلّقان :: المعنويّ واللّفظيّ .

الوجه الثاني : أنه معطوف لفظاً ومعنى على الخبر ، وكأنه قيل : أنت ومالك ، وذلك على قول ابن خروف في : « كُلّ رَجُلٍ وضَيْعَتُه » : إنّ الخبر العاطف والمعطوف لكونهما بمنزلة « مع » ومجرورها ، قاله ابن الصّائغ ،وفيه نظر لأمرين :

أحدهما : أنه ليس المراد الإخبار عن الشّخص بأنه أعلم على الإطلاق ، وبأنّه مع «ماله»[٢] لم يَحُل بينهما حائلٌ .

والثاني : أن التّفريع على هذا القول الضعيف إنما يقتضي أنّ المعطوف / عليه المبتدأ لا الخبر كما أنه في « كُلّ رجل وضيعته » [٤ / ١٨] كذلك .

(١) في ط : « مرعماه » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .
(٢) في ط : « وبأن مع مال » بحذف الضمير فيها تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

ثم المعروف عن ابن خروف أن الواو ومصحوبها أغنيا عن الخَبر كإغناء الوصف في : « أقائم الزيد ان » لا ، لأنهما الخبر .

الوجه الثالث : أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : أنت أعلم وأنت ومالك ، فحذف المبتدأ لدلالـة ما تقـدّم عليه فالتقـى واوان ، فحذفت الأولى ، لئلاّ يدخل حرفٌ على مثله ، قاله ابن الصائغ أيضاً .

وفيه نظر، لأنه خلاف المعنى ، إذ معنى الكلام حينئذٍ : أنت أعلم من غيرك على الإطلاق ، وأنت ومالك مقرونان ، ثم مثل هذا لا يسمّى خبراً إلا بتجوّز على قول ابن خروف ، ثم يقال : وما معنى المعيّة في نحو : « أنت أعلم وما لك » ؟

أقول : الصّواب ما قدمناه من أن معنى الواو هنا كمعنى الباء وهو قول الجَرْمي ومَنْ وافقه . وأمّا معنى المعيّة فبعيدٌ ، وإن كان سيبويه قد ذكره . ونصّه في ذلك : « فإنما أردت أنت أعلم مع مالك » . انتهى .

وقد يكون مراده تفسير ما يتحصّل من المعنى ، وذلك لأنه ليس المراد الإخبار بأن المخاطب أعلم على الإطلاق بل إنه إذا كان مع «ماله» كان أعلم، كيف يدبّره؟ أو أنه إذا عتبر مع ماله كان أعلم به.

وفي كلام سيبويه من هذا التّجوزات ما لا خفاء به لمن وقف على كلامه ، ولهذا قال ابن النّحاس وغيره : أنه خاطب بهذا الكتاب قوماً قد اعتادوا المجازات والكنايات ، ثم قال : وهل تجـوُّزُ النّصـب في نحو: كُلّ رجل وضيعته» تجوّزه هنا أم لا؟ وما توجيه الجواز إن قيل به؟

وأقـول : إن المجـوّز لذلك هو الصيمـري[1] نَصّ عليه في « التبّصرة » ولم يتعرّض لهذا المثال .

وظاهر كلام ابن مالك أنّ النّصب فيه لا يجيزه أحدٌ ، فإنه قال : وقد ذكر « أنت ورأيك » ، وأنت أعلم ومالك » ما نصّه : ولا خلاف في وجوب الرّفع فيما أشبه المثالين المذكورين .

ومن ادّعى جواز النّصب في نحو « كُلّ رجـل وضيعتـه » علـى تقدير : كُل رجل كائنٌ مع ضيعته ، فقد ادّعـى ما لم يقلـه عربِـيّ . انتهى .

فخصّ نحو : كُلّ رجل وضيعته » بالخلاف ، والذي يَظْهر في الفرق بينهما أقوال : / [٤ / ١٩]

أحدها : ظهور معنى المعيّة في : « كُلّ رَجُلٍ وضَيْعتـه » ، وخفاؤه في : « أنت أعلم ومالك » . وقد مضى شرحُ ذلك .

والثاني : أنه بنى الجـواز علـى أنّ التقـدير : كُلُّ رجـل كائـنٌ وضيعتُهُ كما تقدّم عنه ، و« كائن » يصحّ له أن يعمل في المفعول معه .

وأمّا أنت أعلم وما لك ، فإن ما قبل الواو منه كلامٌ تامٌّ ، فلا يمكن ،

---

(١) هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصّيمريّ النحوي أبو محمد . له كتـاب : « التّبصرة في النحو » كتاب جليل أكثـر ما يشتغـل به أهـل المغـرب . ذكره الصفديّ . وقد أكثر أبو حيّان من النقل عنه . انظر البغية / ٢ / ٤٩ .

أن يقدّر فيه عامل ، ولا يصِحّ « أعلم » للعمل في المفعول معه ، لأنه لا يعمل فيه على الصّحيح إلا ما يصحّ له العمل في المفعول به ، لا كلّ ما يصحُّ له العمل في الحال خلافاً لأبي عليّ ، ولهذا منع سيبويه : « هذا لك وأباك » . وإنْ وُجد حرف التّنبيه والإشارةوالظّرف ،وكلٌّ منهنّ صالحٌ للعمل في الحال .

والفرْق بينهما : أن الحال شبيهةٌ بالظّـرف فعمـل فيهـا روائـح الفعل ، ولا كذلك المفعول معه .

ولو صحّ معنى المعيّة في المثال المذكور ، وقال قائـل بجـواز النصب فيه لأمكن[1] توجيهُهُ إمّا علـى قول الجرجانـي أو الكوفـي أو الفارسي في أن النّاصب للمفعول معـه[2] الـواو،أو الخـلاف،أو كُلّمـا ينصب الحال ، ولهذا جوز الفارسِيّ : « هذا لك وأبـاك » وجـوّز في قوله :

٦٨٩ = * هذا ردائي مَطْوِيًّا وسِرْبالا[3] *

أن يكون العامل « هذا ». ثم قال : وما توجيه[4] القول بوجوب

---

(١) في ط : « لا يمكن » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
(٢) في ط : « للمفعول فيه » تحريف صوابه من المخطوطات والأسلوب .
(٣) صدره :

* لا تحسبنّك أثوابي فقد جُمِعَتْ *

من شواهد : العينى ٣/٨٦، والتصريح ١/٣٤٣، والأشموني ٢/١٣٦ .
(٤) في ط : « وما توجيه » ، وفي المخطوطات : « وما يوجبه » .

حذف الخبر من نحو : أنت أعلم وعبدُ الله إذا جعلنا « أعلم » خبَراً عن أنت، وعبدالله مبتدأ حُذِف خبرُه، ومـا[١] المانع من ذكر الخبرجَعْلُنا[٢] الواو للمعيّة أو للعطف المحض.

وأقول : لم أقف لأحد على القول بوجوب حذف الخبر في ذلك غير ابن مالك وهو مخالف لقولهم : إنّ الخير لا يجب حذفه إلاّ إذا سد شيءُ مسدَّهُ ، ولهذا ردّوا تجويز الأخفش في نحو : ما أحسن زيداً أن تكون ما موصولة أو موصوفة ، وتجويز بعضهم في : نعم الرّجل زيدٌ كون المخصوص[٣] مبتدأ محذوف الخبر ، وقول الفارسي في:حَدِّي زيداً[٤]قائماً : إنّ الخبر مقدّر بعد الحال .

ومن العجب أن ابن مالك من جملة من ردّ بذلك ، وذهل عنه

(١) في ط وبعض النسخ المخطوطة : « وما المانع » ، وفي بعض النسخ المخطوطة الأخرى : « وأمَّا » .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « جعلنا » والأوضح : « إن جعلنا » أو « إذا جعلنا »ولعل إحدى الأداتين سقطت من الأصول .

(٣) في ط : « المخفوض » تحريف واضح .

(٤) في ط : حدى زيد قائماً . وفي نسخة المتحف البريطاني ، ونسخة الأزهر : حدّى زيداً قائم ، والنسخ الأخرى : حدّى زيداً قائماً وهي العبارة المتفقة مع عبارات النحويين : « أكثر شربى السويق ملتوتاً . وضربى العبد مسيئاً ، وتبيني الحق منوطاً بالحكم وعبارة الفارسيّ في الإيضاح العضدي ١ / ٣٤ : « ومما يرتفع فيه الاسم بالابتداء : ضربى زيداً قائماً ، وأكثر شربى السويق ملتوتاً ، وأخطب ما يكون الأمير قائماً ، فضربى وأكثر ، وأخطب ترتفع بالابتداء ، وقائماً سدّ مسدّ خبر المبتدأ ، والتقدير : ضربى زيداً إذ كان قائماً أو إذا كان قائماً » .

هنا[١]، ثم إذا سُلّم أن ذلك ليس بشرط استناداً إلى إعراب هؤلاء الأئمة فقد يوجّه بأمرين :

أحدهما : أن « أعلم لما كان صالحاً للإخبار به عن الاثنين ، [٤ / ٢٠] وكان تقدير / عبد الله مقدّماً على«أعلم»مُمْكِناً صار ـ وإن كان مبتدأ ـ كأنّه معطوف ، « وأعلم » ـ وإن كان خبراً عن«أنت»وحده ـ كأنه خبرٌ عنهما معاً فمنع ذلك من ظهور خبر آخر .

وهذا بخلاف نحو : « زيد قائم وعمرو » فإن الخبر المذكور لا يصلحُ للاسمين معاً .

والثاني : أن المعنى هنا : أنت أعلم بعبد الله ، وذلك كلامٌ تامٌّ لا يحتاج إلي خبر ، فكذا ما معناه . وكُلٌّ من الوجهين معترض .

أمّا الأول فلاستلزامه وجوب الحذف في نحو : زيدٌ في الدّار وعمروٌ ،ولا قائل به ، وفي الحديث : « أبو بكر في الجنّة وعمر في الجنّة » الخ .

وأمّا الثاني فمن وجهين :

أحدهما : اقتضاؤه وجوب الحذف على تقدير الواو للعطف المَحض ، وإنما المدّعى وجوبه مطلقاً .

والثاني : أنه إحالة لصورة المسألة ، فإنّ المدعى جوازها على

(١) في بعض النسخ المخطوطة « هناك » .

إضمار الخبر ، والتّوجيه المذكور يقتضي أنه لا خبر في اللّفظ ولا في التقدير .

ثُمّ قال : وما وجه الحكم برجُحان النّصب على المعيّة على العطف في نحو : لا تتغذّ بالسَّمك واللّبَن ، ولا يُعْجبك الأكل والشّبع مع أن المقصود فيهما المعيَّة[1] مطلقاً ، وليس العطف هنا بمقصود ، وهلاّ كان النّصب هنا متعيّناً لتأديته مراد المتكلّم ، وإخلال العطف بذلك .

وأقول : لا يمتنع التّعبير بالعبارات المجملة عند التّمكّن من العبارات المعيّنة للمعنى المراد ، والعطف إنما يخلّ بالتّنصيص على معنى المعيّة لإفادتها مطلقاً ، فإن أحد محتملات الواو العاطفة معنى المعيّة ، وإنما تتعيّن العبارة التي لا تتحمل غير المراد إذا أريد التّنصيص على ذلك المعنى ولم تَحْتَف[2] بالكلام قرينة تُرْشِد إليه . وقد جوّزوا[3] لقاصد نفي الجنس بـ « لا » على سبيل الإجمال أن يُعْمِلَها[4] عمل ليس ، وأوجبوا إعمالها عمل « إنّ » إذا أريد التّنصيص .

وجوز سيبويه والمحقّقون لمن قال : طالني زيد ، وخافني[5]

(١) في ط : « الميعة » مكان : « المعيّة » تحريف ظاهر .
(٢) أي تحيط به .
(٣) في النسخ المخطوطة : « جوزوا صديقي » وهو تحريف صوابه من ط .
(٤) في ط : « يعلمها » بتقديم اللام على الميم ، تحريف .
(٥) في ط فقط : « وجاءني » مكان : « وخافني » .

عمرو إذا بناهما للمفعول في تخلص[1] الضم والكسر [وإنْ لم][2]

والذي يقتضيه النّظر أنه تتعين العبارة النّاصة إذ أريد التنصيص ، والمجملة / إذا أريد الإجمال . [٤ / ٢١]

ويجوز الأمران إذا لم يُرِد أحد الأمرين بعينه ، وتترجّح النّاصة حينئذ على المجملة .

ولم يمش ابن مالك في ذلك على قاعدة ، لأنه قال في نحو خافني[3] بوجوب الإشمام أو الضَمّ، وفي نحو: طالني بوجوب الإشمام أو الكسر. وقال في باب « لا »[4]: يجوز إلحاقها بليس إنْ لم يُرِد التّنصيص على العموم. وقال في المفعول معه برجحان النّصب إذا خيفَ بالعطف فوات ما يضرّ فواته، ثم قال:

وما وجه تقسيمهم مسائل الباب إلى ما يجب نصبه ، وإلى ما يرجّح ذلك فيه ، وإلى ما يرجح عطفه مع أنهم يقولون: إن المفعول معه لا بدّ أن يدخله معنى المفعول به ، وقد سمّاه سيبويه بذلك ؟

(١) في ط فقط : « مخلص » بالميم .
(٢) في ط والنسخ المخطوطة هكذا « وإن لم » ولعلّها زيادة أو هناك كلام محذوف بعدهما .
(٣) في ط فقط : « جاءني » .
(٤) في ط : « إلاّ » ، تحريف .

ومقتضى هذا أنه يتعيّن النصب عند قصد هذا المعنى إذا وجد المسوّغ اللّفظيّ ، فكيف يحكم برجحانه على العطف في بعض الصّور ؟ بل كيف يحكم بتساوي الأمرين في بعضها أيضاً ؟

فإن قيل : الحكم بما ذكر إنما هو بالنّظر إلى صور التّراكيب اللفظّية ، وإن اختلف المعنيان أشكل حينئذ كلام ابن مالك ـ رحمه الله تعالى ـ حيث حكم برجُحان العطف حيث أمكن ذلك بلا ضعف .

وهذه العبارة يندرج تحتها نحو : قام زيد وعمرو . وهذا التّركيب إن نظرنا إليه مع قَطْع النظر عما يقصد من المعنى يقتضي تساوي الأمرين كما قال أبو الحسن بن عصفور ، فما وجه كلام ابن مالك ؟ وهل يتم كلامه فتجيء الصّور في هذا الباب خمساً أو لا يتم كلامه فتكون أربعاً ؟

وأقول : أما ما تضمّنه صَدْر السؤال من الإشكال فقد ذكر في أثنائه ما يرفعه ، وهو أن الحكم بالأقسام المذكورة إنما هو بالنظر إلى صُور التّراكيب اللفظية ، ولا يلزم ابن مالك الحكم بتساوي الأمرين في نحو قام زيد وعمرو ، بل الحكم برجحان العطف ، وهو قائلٌ به .

ووجه لزوم ذلك من ظاهر كلامه ، لأن العطف قد أمكن بلا ضعف وهذا هو مقتضى النّظر ، لأنّ العطف هو الأصل وقد أمكن وسَلِم عن معارض .

[٤ / ٢٢] وأما كلام ابن عصفور فالقياس الذي ذكرناه يأباه، فالصّور أربع / لا خمسٌ .

ولْيُعْلم أن تسمية سيبويه المفعول معه مفعولاً به مشكلة والنّاس فيها فريقان :

فمنهم من تأوّلها وهو ابن مالك فقال حين ذكر أن الباء تأتي للمصاحبة ما نصه : ولمساواة هذه الباء لـ « مَعَ » قد يعبر سيبويه عن المفعول معه بالمفعول به . انتهى .

ومنهم مَنْ أجراها على ظاهرها .

والقول عندي أن بعض الأمثلة يكون الاسم فيه على معنى مع ، ويسمّى مفعولاً معه ، وبعضها يكون فيه على معنى الباء ويسمى مفعولاً به ، وأن سيبويه إنما أراد ذلك، وها أنا مورد كلامه لتتأملوه .

قال ـ رحمه الله : «وينتصب(١) فيه الاسم لأنه مفعولٌ معه ومفعول به ، ثم قال : وذلك قولك : ما صَنَعْتَ وأباك ، و« لو تُرِكت النّاقةُ وفَصِيلَها لَرَضعَها ، إنما أردت : ما صَنَعْتَ مع أبيك ، ولو تُرِكت النّاقة مع فصيلها .

فالفصيل مفعولٌ معه ، والأب كذلك ، والواو لم تغيّر المعنى ، ولكنّها تُعْمِل في الاسم ما قَبلَها .

---

(١) انظر نص سيبويه في سيبويه ١ / ١٥٠ .

ومِثلُ ذلك: ما زِلْتُ وزيداً أي ما زلتُ بزيد حتّى فَعَلَ ، فهو مفعول به . وما زلت أسيرُ والنّيل أي مع النيل ، واستوى الماءُ والخشبَة ، أي بالخَشَبةِ » .انتهى .

فانظر إلى كلامه رحمه الله حيث قال مفعولاً معه ومفعولاً به ، ثم فسّر بعض الأمثلة بـ «مع» وبعضَها بالباء، ولأنه حيث قدّر أحد الأمرين يكون ذلك المعنى إمّا متعيّناً أو أظهر من المعنى الآخر.

فَمَنْ تأمّل هذا الكلام بالإنصاف عَلِم أنّ مرادَهُ ما ذكرت .

ولم يتّسع الوقت للنّظر فيما قال شارحو الكتاب في هذا الموضع . وهذا مبلغ فهمي في كلامه رَحِمه الله ، واللهُ أعلم ، وصلّى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم . / [٤ / ٢٣]

بسم الله الرّحمن الرّحيم

[تعليق ابن هشام على آية : « ولِله على النّاس حجُّ البيت » . الخ]

هذه مسألة من كلام شيخنا العالم العلامة جمال الدين عبد الله ابن يوسف بن هشام رحمه الله في قوله تعالى : ﴿ ولِلهّ على النّاس حِجّ البيت مِن استْطاع إليه سبيلاً ﴾[١] . قال يجوز في الظّرفين أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون الأول خبراً والثّاني متعلّقاً به .

والثاني : عكسه وهو أن يكون الثّاني خبراً والأوّل متعلّقاً به . ولا يمنع هذا تقدّم الظّرف على عامله المعنويّ ، فإن ذلك جائزٌ باتفاق كقولهم : أَكُلّ يومٍ لك ثوبٌ .

والثالث : أن يكونا خبرين ، وذلك عند من يُجيز تعدّد الخبر .

والرّابع : أن يكون الأول خبراً ، والثّاني حالاً .

وهذا الوجه أيضاً مِمّا لا يختلف في جوازه . ورُبّما سبق إلى

---

(١) آل عمران / ٩٧ .

الذّهن أن فيه خلافاً، وليس كذلك لتقدّم العامل وهو الظّرف، وتأخّر المعمول وهو الحال ،فهو نظير قولك : في الدّار جالساً زيدٌ ، وفي هجرٍ مستقرًّا سعيدٌ . وهذا مِمّا لا شك في جوازه .

وبقي وجه خامس : وهو عكس هذا أعني أن يكون الأول حالاً والثّاني خبراً ، فهذا نصوص النحويّين متظافرة على منعه . وجماعةٌ منهم حكَوْا الإجماع على ذلك .

قال ابن مالك في « شرح الكافية » : ولو قدّمت الحال على العامل الظّرفي وعلى صاحبها لم يجز بإجماع .

وقال الأبذيّ(١) في « شرحه الكبير على الجزوليّة »(٢) : أجاز أبو الحسن تقدّم الحال المعمولة للظّرف مع توسّط الحال بين المبتدأ والخبر ، ومنع ذلك مع التّقديم .

---

(١) علمان من أعلام النحو لقّبا بالأبّذي : أحدهما : إبراهيم بن محمد بن إبراهيم ، . . . . بن محمود النفزي الأصل الغرناطي . ولد سنة ٥٦٢ هـ أو ٥٦٣ هـ . ومات بغرناطة في شعبان سنة ٦٥٩ هـ .
وثانيهما : علي بن محمد بن عبد الرحيم الخشني الأبذّي أبو الحسن من أهل المعرفة بكتاب سيبويه ، والواقفين على غوامضه ، مات سنة ١٨٠ هـ .

(٢) في ط : « الجزولته » تحريف .
والجُزوليّة : كتاب في النحو سماّه مؤلفه أبو موسى الجُزوليّ تلميذ ابن يرّى : « القانون » واشتهر فيما بعد بالجُزوليّة . وهي مقدمة « في غاية الإيجاز مع الاشتمال على كثير من النحو ، ولم يسبق إلى مثلها ، وقد بلغ بالنحاة الذين لم يكونوا قد أخذوها عن موقّف يعترفون بقصور أفهامهم عن إدراك مراده فيها ، فإنها كلها رموز وإشارات » . انظر : وفيات الأعيان ٢ / ١٢٠ ط بولاق .

ووجْهُ قوله : إن المبتدأ طالبٌ للخبر ، فإذا تقدم كان الخبرُ في نيّة التّقديم ، إلى جانبه ، فكأنّ الحال مؤخرة عنهما ، ولهذا امتنع بالإجماع أن تتقدّم عليهما جميعاً . انتهى كلامه ملخّصاً .

وقال ابن عصفور في « شرح الإيضاح » : اتفّق البصريون على امتناع التّقديم عليهما جميعاً ، فقوله : « البصريون » دخل فيهم الأخفش ، لأنه من أئمة البصريّين / وهو سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه . وحيث أطلق النّحويّون البصريّين لا يريدون غيره . [٤ / ٢٤]

ومِمّنْ نقل الإجماع أيضاً الإمام أبو بكر بن طاهر المعروف بالخدب[1] ، ولكن نقل عن أبي الحسن أنه أعرب فداءً من قولهم : « فداء لك أبي » حالاً .

ونقل عن الإمام المحقّق عبد الواحد بن علي الأسدي المعروف بابن بَرْهان[2] قولاً أسهل من ذلك ، وهو أنه أجاز ذلك في الظّرف ، وقد

---

(١) في ط : « بالخرب » بالراء ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ومن بغية الوعاة ١ / ٢٨ .
وهو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاريّ الإشبيليّ أبو بكر المعروف بالخِدَبّ ، والخِدَبّ : الرجل الطويل .
وكان من حذّاق النحويين ، وأئمة المتأخرين ، مات في عشر الثمانين وخمسمائة . قال السيّوطيّ في البغية : وقفت على حواشيه على الكتاب بمكة المشرفة :
(٢) ترجمته في البغية ٢ / ١٢٠ وتوفي في سنة ٤٥٦ هـ .

وقفت له على ذلك ، قال في « شرح اللمع »[(١)] : في قوله تعالى : ﴿ هُنالِكَ الوَلاَيَة للهِ الحقّ ﴾[(٢)] « هنالك » ظرف مكان وهي حال ، والولاَية مبتدأ، ولله الخبر ، ولام الجر عملت في الحال مع تقدّمها على اللام ، لأنها بلفظ الظرف ، وأنشد لابن مقبل[(٣)] العجلاني :

٦٩٠ =ونحن مَنَعْنا الْبَحْرأنْ تَشَرَبُوا به
وقد كان مِنْكُم ماؤُه بمكانِ

(١) « اللمع » لابن جنى ، وقد حققه الدكتور فائز فارس ، نشر دار الكت الثقافية بالكويت .

(٢) الكهف / ٤٤ .

(٣) لم ينسب في معجم الشواهد . وفي العيني ٣ / ١٧٣ ما نصّه : « أقول قد ذكر بعضهم أن هذا البيت من أبيات قالها بعض الخوارج حين حالوا بين الحسين ابن علي رضى الله عنهما وبين الماء بأرض كربلاء حتى مات أكثر شيعته عطشاً » .

وهو لابن مقبل ، ديوان / ٣٤٦ وهو آخر بيت في قصيدته التي مطلعها :

الأيا ديار الحيّ بالسُّبُعانِ أملّ عليها بالبلى المَلَوانِ

قال العيني : « والباء هنا يصحّ أن تكون للتبعيض كما في قوله تعالى : ﴿ عيناً يشرب بها عباد الله ﴾ [الإنسان / ٦] . ويجوز أن يضمن « تشربوا » معنى : ترووا ، يعنى منعنا أن ترووا بماء البحر . وقال العيني أيضاً : وأنشد الشيخ عبد العزيز بن جمعة الموصلي المعروف بالقواس في شرحه لألفية ابن معط هكذا .

* ونحن منعنا البحر أن تشربونه * بإثبات نون الجمع في النصب لأنه أتى ، شاهداً لإثبات النون حالة النصب .

ثم قال : « منكم » حال[1] والعامل فيه البـاء في « بمـكان » . انتهى .

وعلى هذا ففي المسألة ثلاثة مذاهب » .

المنع مطلقاً، وهو قول من عدا الأخفش وابن بَرْهان .

والجواز مطلقاً ، وهـو قول الأخفش.

والجواز: إذا كان العامل ظرفاً، والمنْعُ إذا كان غير ظرف وهو قول ابن بَرْهان. وعلى هذين القولين فيجوز الوجه الخامس في الآية ولكنّهما قولان شاذّان مخالفان لِما يقتضيه القياسُ والسّماع .

والذّي أجازه أصعب من الذي أجازه ابن بَرْهان .

ولعلّ الذّين يقولـون : الإجماع على خلاف ذلك لم يعتـدّوا بهما ، أو رأوا أن القائل بهما ذهل عن القاعدة .

ووقفت للأخفش على خلاف ما نقل عنه في (كتابه الصغير) : هذا باب من الحال : اعلم أن قولهم : « هذا عبد الله قائماً في الدّار » على الحال جائز ، وقد قدّمت الحال قبل العامل ، لأن الحـال لعبـد الله ، فإذا قدمت الذّي الحال له في المعنى كان جائزاً . هـذا نصّه .

والنّسخة التي عندي معتمدة ، لأنها بخط أبي الفتح بن جنّى .

(١) في العيني الشاهد فيه : « وقد كان حيث وقع حالاً عن المجرور بالحرف وهو شاذٌ ، لأن تقديم الحال على العامل الحرفي لا يجوز » .

قوله - رحمه الله -: « فإذا قدمت الذي الحال له في المعنى كان جائزاً دليلٌ على أنك إذا أخرت الذي الحال له كان ممتنعاً ، ثم إنه صرّح بذلك بعدُ فقال : ولو قلت : قائماً في الدار عبد الله لم يجز »، هذا نصّه بحروفه . [٤ / ٢٥]

فإن قلت : فما تصنع بما احتج به ابن بَرْهان ؟ .

قلت : لا دليل في شيء منه ، أما الآية الكريمة فيجوز في « هنالك » أن تكون ظرفاً لـ «منتصرًا»[1]. وعلى هذا الوجه وقف بعض القُرّاء : « وما كانت منتصرًا هنالك » ثم ابتدأ « الولاية لله[2] » .

ويجوز أن يكون خبراً « ولله » متعلق بالولاية .

ويجوز أن يكونا خبرين . ومع هذه الاحتمالات يسقط الاستدلال .

وأمّا البيت فالجواب عنه مستفاد من الكلام الذي قدّمته عن الأبّذي ، وذلك أنه جعل تقدم بعض الجملة كتقدم كلّها ، لأن بعضها يطلُب بعضاً . وهنا لما تقدّمت «كان» وهي طالبة لاسمها وخبرها كانا في نيّة التّقديم ، وكانت الحال متأخرةً عنهما في التّقدير .

(١) في قوله تعالى : « وما كان منتصراً » الكهف / ٤٣ .

(٢) انظر : إيضاح الوقف والابتداء ٢ / ٧٥٨ .

على أنّني متردّد في ثبوت هذه المقالة عن ابن بَرْهـان ، فإنني رأيتها في نسخة معتمدة مقروءة على أبي محمد بن الخشّاب . وأولها ما صدر به حاشيته ، ثم ذكر ذلك إلى آخره ، فالظاهر أنه مما ألحق كما ألحقت حواش من كلام الأخفش وغيره في متن كتاب سيبويه .

وأمّا قولهم : « فداء لك أبي » فإنه يروى بالرفع والنّصب والكسر .

وبالأوجه الثلاثة روى قول نابغة بني ذبيان في معلّقته المشهورة :

٦٩١ = مهلاً فِدَاء لك الأقوام كلّهم
وما أُثمِّر من مالٍ ومن وَلَدِ[١]

فأما الرّفع فعلى الابتداء أو الخبر .

والأولى أن يكون « فداء » هو الخبر ، « والأقوام » هو المبتدأ ، وكذلك « لك » في المثال ، لأن النّكرة أولى بالابتداء من المعرفة .

[هذا[٢] قول حُذّاق المعربين . وخالف سيبويه في مثل ذلك

---

(١) من معلقته المشهورة التي مطلعها :
يا دارميّة بالعَلياء فالسّند أقوتْ وطال عليها سالفُ الأبدِ
انظر ديوان النابغة / ٨٧ .
من شواهد : ابن يعيش ٤ / ٧٠ ، ٧٣ ، والخزانة ٣ / ٧ ، ٣١ . واللسان : « فدى » .
(٢) ما بين معقوفين زيادة في ط ليست في النسخ المخطوطة . وهذه الزيادة لها =

فأعرب النكرة المتقدّمة مبتدأ ، والمعرفة المؤخرة خبراً ، بناء على الأصل من أنّ كلاًّ منهما حالّ في محلّه ، ولا تقديم ولا تأخير] .

وعليه أن النّكرة التي لها مسوّغ بمنزلة المعرفة ، والمعرفتان إذا اجتمعتا كان المقدّم منهما هو المبتدأ .

وأمّا النصب فعلى المصدر وأصل الكلام : تفديك الأقوام ، ثم حذف الفعل ، وأقيم مصدره مقامه ، وجيء بـ« لك » للتّبيين[1] ، كما جيء بها بعد : سَقْياً في قولهم : « سقيالك » .

وارتفع « الأقوام » في البيت ، « وأبي » / في المثال بالمصدر أو بالفعل المحذوف على خلاف بين النّحويين في ذلك. [٤ / ٢٦]

وأمّا الكسر وهي رواية يعقوب بن السّكيت وغيره فللنحّوييّن فيه قولان .

أحدهما : أنه مبتدأ وما بعده خبره ، أو بالعكس على الخلاف

= ما يبرّرها، فقد قال سيبويه في كتابه: «هذا بابٌ من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء» ما نصّه: «وذلك قولك: سلام عليك... وخير بين يديك، وويل لك»... ثم قال: «فهذه الحروف كلها مبتدأة مبنيّ عليها ما بعدها. والمعنى فيهن: أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك»،ثم قال: «ومن هذا الباب: فداءٌ لك أبي وأمّي». انظر ١/ ١٦٦، ١٦٧ .

(١) في ط : « في البيتين » مكان : «للتبيين»، تحريف واضح صوابه من النسخ المخطوطة .

الذي شرحناه في رواية الرّفع ، وأنه معدول عن : « مُفَدًّى » وبنى على الكسر ، وليس هذا القول بشيء ، لأنه لا وجه لبنائه على هذا التّقدير ثم هو فاسدٌ من حيث المعنى ، إذ كان حقه أن يقول إنه : معدول عن فادٍ ، لأن المفدّي هو المخاطب لا الأقوام .

والثّاني : أنه اسم فعل ومعناه : لِيفدك ألأقوام ، أي وبُنِي كما بُنِي : نزالِ ودراكِ . كذا وجّهه أبو جعفر النّحاس في (شرح المعلقات) .

وفيه نظر ، فإنه لا نعلم اسم فعل على وزن فِعالِ بكسر الفاء ، ولا اسم فعل ناب عن فعل مضارع مقرون بلام الأمر .

وحكى الفراء : أنه يقال فَدى لك بفتح الفاء وبالقصر ، وهذا يحتمل أن يكون في موضع رفع ، وأن يكون في موضع نصب . وقد مضى تَوْجيههما[١] . والله تعالى أعلم .

(١) في ط : « توجيهها » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

[تعليق ابن هشام على قول منسوب لجابر رضى الله عنه]

من كلام شيخنا الشيخ جمال الدين بن هشام ـ رحمه الله ـ

بسم اللهّ الرحمن الرحيم

مسألة :

قول جابر رضى اللهّ عنه : « كان يكْفي مَن هو أوفى منك شعيراً[١] وخيرٌ منك » : الظّاهر أن « خير » مرفوع عطفاً على « أوفى » المخبر به عن « هو » أي كان يكفي من هو أوفى وخيرٌ كما تقول : أُحِب من هو عالم وعاملٌ ، والجملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول ، والصلة[٢] مفعول « يكفي » .

ويقع في النسخ ويجري على السنة الطلبة بنصب « خير » وقد ذكر أنه خُرّج على سبعة أوجه :

(١) في طوالنسخ : « شعراً » ولعلها :شعيراً بدليل قولهن فيما بعد : « وكان هو أي الصاع » .

(٢) كذا في طوالنسخ المخطوطة ، ولعلها : « والموصول » .

أحدها : أن يكون عطفاً على المفعول وهو مَنْ .

الثاني : أن يكون بتقدير « كان » مدلولاً عليها بكان المذكورة [٤ / ٢٧] أوَّلاً أي / وكان خيراً .

الثالث : على تقدير « يكفي » مدلولاً عليها بيكفي المذكورة .

الرابع : على إلغاء مَنْ هو فيكون « أو في » مفعولاً وخيراً معطوفاً عليه .

الخامس : على إلغاء « من هو أو في »

السادس على تقدير : وأكثر خيراً .

السابع على العطف على « شعيراً » .

وهذه كلها باطلة إلاّ السّابع فإنه مستبعدٌ .

أمّا العطف على مَنْ فإنه يؤدي بمغايرة المعطوف لمن وقعت عليه « من » ويصير بمنزلة: « كان يكفي زيداً وعمراً ،فيكون الذي هو أو في غير الذّي هو خير ، وليس المراد ذلك .

وأمّا تقدير « كان » فباطل من وجهين :

أحدهما : أن حذف « كان » مع اسمها وبقاء خبرها لا يجوز بقياس إلاّ بعد « إنْ » « ولو » ، ومِنْ ثمّ قال سيبويه ـ رحمه الله : لا تقل : عَبد الله المقتولَ بتقدير : كُنْ عَبد اللهّ المقتولَ .

وخالف المحقّقون الكسائي في تخريجه قوله تعالى : ﴿ انْتَهوا خيراً لكم ﴾[1] على تقدير : يكن الانتهاء خيراً لكم .

الثاني : أنا إذ قدّرنا « كان » مدلولاً عليها بالأولى قدّرنا مرفوعها مرفوعَ الأولى ، كما أنك إذا قلت : علفتها تبناً وماءً لا يقدّر : وسقاها غيري ماءً ، بل سقيتها ، وذلك لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد فتقدير أحدهما مستلزم لتقدير الآخر بعينه .

فعلى هذا إذا قدّرت كان الأولى قدّرت فاعلها ، فيصير : وكان هو أي الصّاع[2] .

وأما تقدير « يكفي » فإنه يؤذن أيضاً بالتغاير ، كما أنك إذا قلت : كان يكفي الفقيه ويكفي الزاهد آذن بذلك . وسببه أن « يكفي » الثاني إنما هو لمجرّد التوكيد ، فذكرُهُ بمنزلة لو لم يذكر ، وهو لو لم يذكر آذن العطف بالتّغاير ، فكذلك إذا ذكر .

وأما إلغاء مَنْ هو أو الغاء من هو أوْ في فباطلان من وجهين :

أحدهما : أن زيادة الأسماء لا تجوز عند البصريّين ، وكذلك زيادة الجمل .

---

(١) النّساء / ١٧١ .

(٢) في بعض النسخ المخطوطة : « أي المضارع » . وهذا تحريف .

ثم إن الكوفيين يجيزون ذلك،وإنّما[1] يجيزونه حيث يظهر أن
[٤ / ٢٨] المعنى / مفتقر إلى دعوى الزّيادة كما في قول لبيد:

٦٩٢ = إلى الحَوْل ثم اسمُ السّلام عَلَيْكما
ومن يَبْكِ حولاً كاملاً فقد اعْتَذَرْ[2]

فإنهم قالوا: «اسم» زائد، لأنه إنما يقال: السّلام على فلان، ولا يقال: اسْمُ السّلام عليك، فادعّوا زيادة ذلك لهذا المعنى، وهو مقصودٌ فيما نحن بصدده.

وقد يقال: إن أفْسَد هذين الوجهين الوجهُ المُدّعي فيه زيادة « من هو » خاصة ، فإن ذلك لا يجيزه أحدٌ، لأن المبتدأ يبقى بلا خبر، والموصول بلا صلة .

ويجاب : بأن دعوى زيادة الاسم لا تُخْرِجه عن استحقاقه لما يطلبه على تقدير عدم الزّيادة .

الثاني : أنه إذا كان زائداَ امتنع العطف عليه ، لأنه يصير بمنزلة ما لم يذكر ، والعطف عليه يقتضي الاعتداد به، وتقدّم جوابه فتناقضا.

وأما تقدير «أكثر» فباطل، لأن أفعل التفضيل لم يحذف في

(١) في ط : « وإنما » بالواو ، وفي بعض النسخ المخطوطة : « إنما » - بدون واو ، وفي بعضها الآخر : « أي » مكان : « إنما » .
(٢) انظر ديوان لبيد / ٢١٤ . وهو من شواهد الهمع والدرر رقم ١٢٢٤ .

كلامهم باقياً معموله لضعفه في العمل ، وجُموده ، لأنه لا يثنّى ولا يجمع ، ولا يؤنّث

وأما عطفه على «شعيراً» فهو أقرب من جميع ما ذكر ، لأن «أو في» بمعنى أكثر ، فكانه قيل: أكثر منك شعيراً وخيراً ، إلا ان هذا يأباه ذكر «منك» بعد «خير» ، ألا ترى أنك إذا قلت: كان يكفي من هو أكثر منك عِلْماً وعبادةً لم يحتج إلى قولك: «منك» ثانياً .

وقد يتكلّف جواز هذا الوجه على أن تجعل «منك» الثانية مؤكّدة للأولى .

تمّت . والله اعلم . انتهى .

* * * *

[مسألة في قراءة : وقيلَهُ » بالنصب]

قرأ الجمهور: « وقِيلَهُ »[1] بالنّصب ، فعن[2] الأخفش أنه عطفٌ على «سرّهـم» «ونجواهم»

وعنه أيضاً : أنه بتقدير: وقِيل قِيلَهُ

وعن الزّجاج : أنه عطفٌ على محلّ السّاعة . وقيل : على مفعول يكتبون المحذوف . وقيل : يكتبون أقوالهم وأفعالهم . وقيل: على مفعول «يعلمون[3]» أي يعلمون الحق ، وقيلَه.

وقرأ السّلمى وابن وثّاب[4]، وعاصم والأعمش وحمزة

---

(١) الزخرف / ٨٨ . وفي الحجة لابن خالويه / ٣٢٣ . « قوله تعالى : « وقيله يا رب » يقرأ بالنصب والخفض ، فالحجة لمن نصب : أنه عطف على قوله : « أم يحسبونَ أنّا لا نسمع سرَّهم ونجواهم » . . . .و« قيلَهُ » .
والحجة لمن خفض أنه ردّه على قوله : « وعنده علم السّاعة » « وعِلْم قيله » .

(٢) في ط : « فمن » بالنون ، تحريف .

(٣) من قوله تعالى : « فسوف يعلمون » الزخرف / ٨٩ .

(٤) في ط :« وابن ريّان » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وكتب القراءات .
وانظر تفسير الألوسى ٢٥ / ١٠٨ .

بالخفض، فقيل: عطفٌ على الساعة، أو على أنها واو القسم، والجواب محذوف أي لننصرُنَّه أو لنفعَلنّ بهم ما نشاء[1]

وقرأ الأعرج وأبو قلابة ومجاهد والحسن وقتادة ومسلم بن جُنْدب[2] بالرفع . [٤ / ٢٩]

وخرّج على أنه معطوف على «عِلْم السّاعة» / على حذف مضاف أي: وعلم قيلِه، حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. روى هذا عن الكسائيّ.

وعلى الابتداء وخبره : «يا رب» إلى «لا يؤمنون»

وعلى أن الخبر محذوف تقديره : مسموعٌ أو متقبّل ، فجملة الابتداء وما بعده في موضع نصب مقول : «قيل»

وقرأ أبو قلابة: «يا رَبَّ» بفتح الباء ، أراد : «يَاربّا» كما تقول: يا «غُلاما»، يتخرج على ما أجاز الأخفش: يا قومَ بالفتحة، وحذف الالف، والاجتزاء بالفتحة عنها.

وقال الزّمخشريّ: والَّذي قالوه يعنى من العطف ليس بقويّ

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « أي ليصرن أو لأفعلن » صواب هذه العبارة من تفسير الألوسي ٢٥ / ١٠٨ حيث نقلها عن البحر المحيط لأبي حيان فقد ذكر : أنه قيل : « الجر على أن الواو واو القسم والجواب محذوف أي لننصرنه أو لنفعلن بهم ما نشاء. حكاه البحر » .

(٢) في ط « خندجة » وفي النسخ المخطوطة : « جندعة »، كله تحريف صوابه من كتب القراءات ، وانظر الألوسي ٢٥ / ١٠٨ .

في[١] المعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضاً ومع[٢] تنافر النظم.

وأقوى من ذلك وأوجز أن يكون الجر والنّصب على إضمار فعل القسم وحذفه

والرّفع على[٣] قولهم : أيمن الّله ، وأمانةُ الّله ، ويمين الله ، ولَعَمْرُك. ويكون قوله : «إنّ هؤلاءِ قومٌ لا يؤمنون» جواب القسم ، كأنه قال: وأقسم قيلُه ، أو قيلُه يارب قَسَمى إن هؤلاء قوم لا يؤمنون. انتهى ،

وهو مخالف لظاهر الكلام.

ويظهر : أن قوله : « يا ربّ . . لا يؤمنون » متعلّق بقيلِه ، ومن كلامه عليه السّلام

وإذا كان «هؤلاء» جواب القسم كان من إخبار الّله تعالى عنهم وكلامُه

والضّمير في قيله للرسول وهو المخاطَب بقوله : « فاصفح عنهم » أي أعرض عنهم وتاركهم[٤] ، وَقُلْ سلامٌ .

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « والمعنى » بالواو ، صوابه من تفسير الألوسي .
(٢) في ط والنسخ المحطوطة : « وقع » مكان : « ومع » تحريف صوابه من تفسير الألوسي حيث ذكر هذا النص .
(٣) في ط : « عليه » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة وتفسير الألوسي .
(٤) في النسخ المخطوطة : « ونازلهم » ولا معنى لها بعد قوله : وأعرِض عنهم .

[تعليق على حديث: «لا يُقْتَلُ مسلم بكافر»]
مسألة

لا خلاف في امتناع قتل المسلم بالحربّى، واختلف في قتله بالذّمّى

واحتجّ من منعه بحديث: «لا يقتل مسلمٌ بكافر»، وتقديره: أن «كافر» نكرة في سياق النّفي فيعم الحربيّ وغيره .

واختلف المانعون في الجواب، فطائفة: أجابوا عن ذلك مع قطع النظر عن الزيّادة الواردة في الحديث فقالوا: إن قوله:بكافر عام أريد به خاصّ

واختلفوا في توجيه ذلك على وجهين:

أحدهما : ان المعنى لا يقتل مسلم بكافر قتلَهُ في الجاهليّة وذلك أن قوماً من المسلمين كانوا يطالبون بدماء صدرت منهم في الجاهليَّة، فلمّا كان يوم /الفتح قال عليه السلام «كلُّ دَمٍ في الجاهلّية فهو [٤ / ٣٠] موضوعٌ تحت قَدَمي، لا يُقْتلُ مسلمٌ بكافر».

والثّاني : أن المراد بالكافر الحربيّ، فإن غيره قد اختصّ في الإسلام باسم وهو الذّمّيّ .

ولنا أن نمنع الأول بأن العبرة بعموم اللّفظ لا بخصوص السّبب .
والثاني بأن الكافر لغةً وعرفاً : من قام به الكفر حربيًّا كان أو ذِمّيًّا، لأنه اسم فاعل من كفر، والأصل عدم التخصيص. ويؤيّده أنّ الوارد في التّنزيل للكافرين ليس مخصوصاً بالذّمّيّ بالاتفاق

وطائفة: أجابوا عنه بعد ضَمّ تلك الزيادة إليه ، وهي: «ولا ذو عَهْد في عَهْدِهِ». ولهؤلاء أربعة أجوبة:

أحدها : ما نقله عنهم الأصوليّون، وتقديره : أن هذه الزيادة مفتقرةٌ إلى ما يتمّ به معناها، وكون المقدّر مدلولاً عليه بما ذكر أولى[١] فتعيّن أن يقدّر: ولا ذُوعَهْد في عَهْدِهِ بكافر، و«الكافر»المقدّر الحربيٌّ ؛ إذْ المعاهد يقتل بالمعاهد، وحينئذ فالكافر الملفوظ به الحربيُّ تسويةً بين الدليل والمدلول عليه[٢]

ويجاب من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلّم احتياج ما بعد «ولا» إلى تقدير لجواز أن يكون المراد به أن العهد عاصمٌ من القتل .

والثاني : أن حمل الكافر المذكور على الحربيّ لا يحسن ، لأن

(١) في ط فقط : أولا مكان : « أولى » .
(٢) في ط : « تسوية بين الدليلين والمذكور عليه» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

هَدْر دمه من المعلوم من الـدّين بالضّـرورة ، فلا يَتَوهّـم متوهِّمٌ قَتْـلَ المُسْلِم به .

ويُبْعِد هذا الجواب قليلاً أمران :

أحدهما : مدلول الحديث حينئذ مستغن عنه بما دَلّ عليه قوله تعالى : « فأَتِمُّوا إليهم عَهْدَهُم إلى مُدّتهم[(١)] » ،فالحَمْل على فائدةٍ جليلة أوْلى .

الأمر الثاني : أنّ صَدْر الحديث نُفي فيه القتلُ قِصاصاً لا مطلق القتل ، فقياس آخره أن يكون كذلك .

والوجه الثاني : أنا لا نسلّم لزوم تساوي الدليل والمدلول عليه ، لأنهما كلمتان لو لفظ بهما ظاهرين[(٢)] أمكن أن يراد بأحدهما غير ما أريد بالأخرى/، فكذلك مع ذكر إحداهما وتقدير الأخرى ، ويؤيده عموم « والمُطلّقات »[(٣)] ، وخصوص « وبعولتهن[(٤)] » مع عود الضمير إليه . [٤ / ٣١]

---

(١) التوبة / ٤ .

(٢) ط فقط : « ظاهرتين » .

(٣) البقرة / ٢٢٨

(٤) البقرة / ٢٢٨ والآية بتمامها :

« والمطلقات يتربّص بأنفسهن ثلاثة قروء ، ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن إن كنّ يؤمنّ بالله واليوم الآخر وبعولتهن أحقّ بردّهن في ذلك إن أرادوا إصلاحاً ، ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة ، والله عزيز حكيم » .

والجواب الثاني: أن الأصل : لا يقتل مُسلِمٌ ولا ذو عَهْد في عهده بكافر ، ثم أخّر المعطوف عن الجار والمجرور، وليس في الكلام حذف البّتةَ بل تقديمٌ وتأخير . وحينئذ فالتقدير: بكافر حربِيّ، وإلاّ لزم أن لا يقتل ذو العَهْد بذي العهد و بالذّمى.

والثالث : أنّ «ذو عهد» مبتدأ «وفي عهده» خبره ، والواو للحال أي : لا يقتل مسم بكافر ، والحال أنه ليس ذو عَهْد في عهده.

ونحن لو فرضنا خُلُوّ الوقت عن عهدٍ[٣] لجميع أفراد الكفّار لم يُقتل مُسْلِمٌ بكافر

وهذا الجواب حُكى عن القدورىّ، وفيه بعدٌ ، لأن فيه إخراج الواو عن أصلها وهو العطف، ومخالفة لرواية مَنْ روى: «ولا ذي عهدٍ» بالخفض، إمّا عطفاً على كافر كما يقوله الأكثرون ، وإما على مُسْلمٍ كما يقوله الحنفيّة، ولكنّه خفض لمجاورته المخفوض.
المخفوض.

وأيضاً: فإن مفهومه حينئذ: أن المسلم يقتل بالكافر مطلقاً في حالة كون ذي العهد في عَهْده ، وهذا لا يقوله أحد، فإنه لا يقتل بالحربيّ آتفاقاً، إلا ان هذا لا يلزم الحنفيّة ، فإنهم لا يقولون بالمفهوم فضلاً عن أن يقولوا :إن له عموماً،ولكن ينتقل البحث معهم إلى أصل

(١) في ط فقط : « عهده »

المسألة .

وقد يقال أيضاً : إن كون مثل هذا الكلام لا يحتاج إلى تقدير بناءً على حَمْله على التقديم والتأخير بعيدٌ ، لأن الكلام إذا مضى[١] على وجه كانت فيه[٢] أجراؤه[٣] على الظّاهر حالّة محلّها لم يجُز .

والجواب الرّابع ، أن «ولا ذو عهد معطوف ، والعطف يقتضى المغايرة فوجب أن يحمل الكافر الأول على غير ذي العَهْد، ليتغايرا .

قال بعضهم : وهذا غريبٌ ، فإن ذا العهد معطوف على مُسْلِمٍ ، لا على كافرٍ ، والعطف إنما يقتضي المغايرة بين المتعاطفين

ثم لو قيل : كان المراد بالكافر ذَا العَهْد لكان ذِكْر ذي العهد[٤] ثانياً استعمالاً للظاهر في موضع المضمر، وهو لا يجوز، إذْ لم يحسن أن يُحْمل بعد ذلك على خلاف ذلك ، لأن فيه تراجعاً ونَقْضاً لما خُصّ عليه الكلام ، ولهذا قال أبو / عليّ ومَنْ وافقه في قوله تعالى : «واللائِي [٤ / ٣٢] يَئِسْن من المحيضِ مِنْ نسائكم إنِ ارتبتم[٥] فعدّتُهُنّ ثَلاثةُ أشهر ، والّائي لم يَحِضْنَ »[٦] : إنّ التقدير : فعدّتُهن ثلاثة أشهر، وإنه حذف الخبر من الثّاني لدلالة خبر الأول عليه .

---

(١) في ط فقط : « مضى »وفي النسخ المخطوطة : خُصّ

(٢) كذا في نسخ الأشباه ، ولعلّها : « على جهة كانت فيه » .

(٣) في ط : « إجراؤه على الظاهر » .وفي بعض النسخ المخطوطة : «أجزأه» بالزاي

(٤) في ط : « العهدي » .

(٥) في ط : « اتبتم » بإسقاط الراء ، تحريف .

(٦) الطلاق / ٤

وقال بعض الناس: الأولى أن يقدّر الخبر مفرداً أي واللّائي لم يَحِضْن كذلك ، لأن تعليل المحذوف أوْلى ، ولأنه لو نطق بالخبر لم يَحْسُن أن تعاد الجملة برأسها ، فاتّفق الفريقان على أن الخبر محذوف ، ولم يَحْملوه على أن التقدّير: واللاّئي يئسن واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر

والذي ظهر أن ذلك ليس إلاّ لما ذكرنا ، ولهذا أيضاً يظهر أنهم منعوا من التّنازع في المتقدّم نحو: زيد ضربتُ وأكرمت ، وفي المتوسط نحو: حدثت زيداً وأكرمت ، لأن الاسم المتقدم مُسْتوفيه العامل قبل أن يجيىء الثّاني ، فإذا جاء الثاني [لم يُقَدّر[1]] طالباً له بعدما أخذه غيره ، وذلك في المتوسط أوضح ، لأن المعمول يلي العامل الأول. انتهى. هكذا وجدْتُ بخطه ـ رحمة الله [2] .

---

(١) « لم يقدر » سقطت من بعض النسخ المخطوطة .

(٢) « هكذا وجدت بخطه رحمه الله » زيادة انفردت بها ط فقط ، ومكانها في النسخ المخطوطة : و«الله تعالى أعلم» .

[مسألة اعتراض الشرط على الشرط]

(يتلوه مسألة اعتراض الشرط على الشّرط للشيخ جمال الدين - رحمه الله »

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا فصل نتكلّم فيه بحول الله تعالى وقوّته على مسألة:اعتراض الشّرط على الشّرط .

اعلم أنه يجوز أن يتوارد شرطان على جواب واحدٍ في اللّفظ على الأصحّ ، وكذا في أكثر من شرطين ، ورُبّما تُوُهِّم من عبارة النحاة حيث يقولون : اعتراض الشّرط على الشّرط أنّ ذلك لا يكون في أكثر من شرطين ، وليس كذلك ولا هو مرادُهم .

ولنحقِّقْ أوّلاً الصورة التي يقال فيها في اصطلاحهم : «اعتراض الشّرط على الشرط» ، فإن ذلك مما يقع فيه الالتباس والغَلط ، فقد وقع ذلك لجماعة من النحاة والمفسّرين .

ثم نتكلّم على البحث في ذلك ، والخلاف في جوازه وتوجيهه ، فنقول :

ليس من إعتراض الشّرط على الشّرط واحدة من هذه المسائل [٤ / ٣٣] الخمس التي سنذكرها . /

أحدها : أن يكون الشّرط الأول مقترناً بجوابه ، ثم يأتي الشرط الثاني بعد ذلك كقوله سبحانه : « يا قَوْم إن كُنتم آمنتم باللهِ فعليه تَوَكَّلُوا إن كُنْتُم مسلمين »[١] خلافاً لمن غلط فيه ، فجعله من الاعتراض . وقائل هذا من الحقّ على مراحل[٢]، لأنه إذا ذكر جواب الأوّل تالياً له، فأيّ اعتراض هنا؟

الثانية : أن يقترن الثّاني بفاء الجواب لفظاً نحو : « إن تَكلّم زيدٌ فإن أجاد فأحسن إليه » لأن الشّرط الثاني وجوابه جواب الأول .

الثالثة : أن يقترن بها تقديراً نحو : « فأمّا إن كان من المُقرَّبين »[٣] خلافاً لمن استدلّ بذلك على تعارُض الشَّرْطين ، لأن الأصل عند النحاة : مَهْما يكُن من شيء ،فإن كان المتوفّى من المقرّبين فجزاؤُهُ روحٌ ، فحذفت « مهما » وجملة شرطها ، وأنيب عنها أمّا فصار ، « أما فإن كان » ، ففرّوا من ذلك لوجهين :

(١) يونس / ٨٤ .

(٢) في بعض النسخ المخطوطة : « مراجل » بالجيم ولا معنى لها .

(٣) الواقعة / ٨٨ .

أحدهما : أن الجواب لا يلي أداة الشرط بغير فاصل .

الثاني : أن الفاء في الأصل للعطف فحقّها أن تقع بين شيئين وهما المتعاطفان ، فلما أخرجوها في باب الشّرط عن العطف حفظوا عليها المعنى الآخر ، وهو التوسّط ، فوجب أن يقدّم شيءٌ مِمّا في خبرها عليها إصلاحاً لِلّفظ ، فقدمّت جملة الشّرط الثاني ، لأنها كالجزء الواحد كما قدّم المفعول في :« فأما اليتيم فلا تَقْهَر »(١)، فصار أما إن كان من المقرّبين فروحٌ ، فحذفت الفاء التي هي جواب إنْ، لئلاّ تلتقي فاءان، فتلخص أن جواب أمّا ليس محذوفاً، بل مقدّماً بعضه على الفاء، فلا اعتراض.

الرابعة : أن يعطف على فعل الشرط شرط آخر كقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وإن تُؤْمنوا وتَتّقوا يُؤْتِكُم أُجُورَكم ولا يَسْأَلْكُم أمْوَالَكُم ، إنْ يَسْأَلكُمُوها فَيُحفِكُم تَبْخَلوا »(٢)

ويفهم من كلام ابن مالك أن هذا من اعتراض الشّرط على الشرط وليس بشيء .

الخامسة : أن يكون جواب الشّرطين محذوفاً فليس من الاعتراض نحو : « ولا يَنْفَعُكُم نُصْحي »(٣)، الآية . وكذلك :

(١) الضحّى / ٩ .
(٢) محمّد / ٣٦ ، ٣٧ .
(٣) هود / ٣٤ .

[٤ / ٣٤] « وامرأةً مؤمنةً إنْ وَهَبَت نَفْسَها »(١)/ الآية ، خلافاً لجماعة من النّحويين ، منهم ابن مالك .

وحجّتنا على ذلك أنا نقول : نقدّر جواب الأول تالياً له مدلولاً عليه بما تقدّم عليه . وجواب الثاني كذلك مدلولاً عليه بالشّرط الأول، وجوابه المقدّمين عليه ، فيكون التّقدير في الأول : إن أردت أن أنصح لكم ، فلا يَنْفعكُم نُصْحِي ، إن كان الله يريد أن يُغْوِيكم ، فإن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي . وكذا التّقدير في الثانية .

ومثل ذلك أيضاً بيت الحماسة :

٦٩٣ = لكنّ قَوْمي وإن كانو ذَوِي عَدَدٍ
ليسوا من الشّرّ في شيء وإنْ هانا(٢)

فتدبّره فإنه حَسَنٌ .

(١) الأحزاب / ٥٠ .

(٢) لقريط بن أنيف . انظر شرح ديوان الحماسة شرح للمرزوقي / ٣٠. من شواهد : المغنى ١ / ٢١ ، ٢٨٤ ، والخزانة ٣ / ٣٣٢ ، وهو من قصيدة مطلعها :

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي
بنو اللقيطة من ذُهْل بن شيبانا

وقبله :

إذن لقام بنصري معشر خشُنٌ
عند الحفيظة إن ذولوثة لانا

لكن قومي . . . الخ .

وإذ قد عرفت أنا لا نريد شيئاً من هذه الأنواع بقولنا : اعتراض الشّرط على الشـرط فاعلم أن مرادنا نحو : إن رَكِبْتِ ، إن لَبِسْتِ فأنت طالق .

وقد اختلف أوّلاً في صحة هذا التّركيب فمنعه بعضهم على ما حكاه ابـن الدّهـان ، وأجـازه الجمهـور ، واستـدلّ بعض المجيزين بالآيات السّابقة ، وقد بيّنا أنهـا ليسـت ممـا نحـن فيه لا في وِرْدٍ ولا صَدْر ، وإنما الدليل في قوله سبحانه : « ولولا رجال مؤمنـون » إلـى قولـه ﴿ لعذَّبْنـا ﴾[1] فالشّرطـان ، وهمـا : « لـولا » و « لـو » قد اعترضا ، وليس معهما إلاّ جواب واحد متأخّر عنهما وهو : لعذّبنا .

وفي آية أُخرى على مذهب أبي الحسن وهـي قولـه سبحانـه : ﴿ إذا حَضَرَ أحَدكُم الموْتُ إنْ تَرك خَيراً الوَصِيَّةُ ﴾[2].

فإنه زعم أن قولَه جلّ ثناؤه : الوصيّة للوالدين على تقدير الفاء أي فالوصيةُ . فعلى مذهبه يكون ممّا نحن فيه .

وأما إذا رفعت الوصية بـ « كُتِب »[3] فهي كالآيات السّابقات في حذف الجوابين .

(١) الفتح / ٢٥ ، والآية بتمامها : « هم الذين كفـروا وصـدّوكم عن المسجـد الحرام والهدى معكوفاً أن يبلغ مَحِلَّهُ ، ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم أن تطئوهم فتصيبكم منهم معرّة بغير علم ليدخل الله في رحمتِه من يشاء ، لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذاباً أليماً » .

(٢) البقرة / ١٨٠

(٣) من قوله تعالى : ﴿ كُتِب عليمَ . . . الخ ﴾ الآية نفسها .

وهذا الموطنان خطرا لي قديماً ، ولم أرهما لغيري .

ومما يدلّ عليه أيضاً قول الشاعر :

٦٩٤= إن تَسْتغِيثُوا بنا إنْ تُـذْعروا تَجِدوا
مِنّـا معـا قل عِـزِّزانهـا كَرَمُ(١)

وقـد استعمل ذلـك الإمام أبـو بكر بن دريـد ـ رحمـه الله ـ في
[٤ / ٣٥] مقصورته حيث يقول : /

٦٩٥ = فإن عَثَرت بعدها إن وَأَلَتْ　　نَفْسِي مِنْ هاتـا فَقُـولا لالَعا(٢)

وإذ قد عرفت صورة المسألة وما فيها من الخلاف ، وأن الصحيح جوازها فاعلم أن المُجيزين لها اختلفوا في تحقيق ما يقع به مضمون الجواب الواقع بعد الشّرطين على ثلاثة مذاهب فيما بلغنا :

أحدها : أنه إنما يقع بمجموع أمرين : أحدهما : حصول كُلٍّ من الشّرطين ، والآخر : كون الشّرط الثاني واقعاً قبل وقوع الأول .

فإذا قيل : « إنْ ركبْتِ إن لَبِسْت فأنت طالق » ، « فإن ركبت » فقط أو « لبست » فقط أو « ركبت » ثم « لبست » لم تطلّق فيهن ، وإن لبست ثم ركبت طلّقت .

(١) قائلة مجهول . من شواهد : الهمع والدرر رقم ١٣١٠ ،والأشموني ٤/ ٣١، والعينيّ ٤ / ٤٥٢ ، والتصريح ٢ / ٢٥٤ .

(٢) انظر ديوان ابن دريد تحقيق عمر بن سالم /١١٧ ، وفي هامشه : وألت : نجت وخلصت من النكبة . هاتا : هذه ، لالعا : دُعاء للعاثر بالهلاك .

هذا قول جمهور النحويين والفقهاء .

وقد اختلف النّحويون في تأويله على مذهبين :

أحدهما : ، قول الجمهور : إن الجواب المذكور للأول ، وجواب الثاني محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه .

والدليل على أن الشرط وجوابه يدلاّن على الشّرط : أن الحال لا يمتنع اقترانها بحرف الاستقبال ، لأنها مستقبلة بخلاف الأول .

وعلى هذا صحة مسألة أبي عليّ وصحة تخريج المصنف مسألة الشّرط أعني صحتّها من هذا الوجه لا صحتّها مطلقاً ، فإنها معترضة بغير ذلك .

نعم ، ويتّضح على هذا بُطلان تعميم ابن مالك امتناع اقتران الحال بحرف الاستقبال . وقد اتضح الأمر في تحقيق هذين الوجهين . والحمد لله .

والمذهب الثاني : ما يقع مضمون الجواب الواقع بعد الشّرطين ، حكى لي بعضُ علمائنا عن إمام الحرمين ـ رحمه الله ـ أن القائل إذا قال : إن ركبت إن لبست فأنت طالق كان الطّلاق مطلقاً على حصول الركوب واللّبس سواء أُوقعا على ترتيبهما في الكلام أم متعاكسين أم مجتمعين ، ثم رأيت هذا القول محكيّاً عن غير الإمام. رحمه الله .

والذي يظهر لي فساد هذا القول ، لأن قائله لا يخلو أمرُه من أن [٣٦ / ٤] يجعل / الجواب المذكور لمجموع الشّرطين أو للأوّل فقط أو للثاني فقط .

لا جائز أن يجعله جواباً لهما معاً ؛ لأنه إما أن يقدر بين الشّرطين حَرْفاً رابطاً أوْ لا ، فإن لم يُقَدِّر ذلك لم يصحّ أن يُورَدا على جواب واحد ، لأن ذلك نظير أن يقول : زيد عمرو عندك ، ويقول : « عندك » خبر عنهما ، فيقال لك : هلاّ إذ شركت بين الاسمين في الخبر الواحد أتيت بما يربط بينهما .

وإن قدرّته فلا يخلو ذلك الّذي تقدّره من أن يكون فاءً أو واواً ؛ إذْ لا يصحّ غيرهما ، فإن قدّرته فاء كالفاء المقدّرة في قوله :

٦٩٦ = * مَنْ يَفْعل الحَسناتِ اللهُ يَشكُرُها[1] *

أي فالله يشكُرها ، فالشّرط الثاني وجوابه جواب الأول .

فعلى هذا لا يقع الطّلاق إلاّ بوقوع مضمون الشّرطين ، وكون الثّاني

---

(١) تمامه :

* والشرّ بالشر عند الله مثلان *

ونسب في سيبويه والدّرر لحسّان بن ثابت ، ونسبه ابن هشام في المغنى لعبد الرحمن بن حسّان.

من شواهد : سيبويه ١ / ٤٣٥ ، والمغنى ١/ ٥٨ ، ١٠٢ ، ١٤٩ ، ١٧٨ ، ٢٦٠ ، ٢/ ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٥٧١ ، ٧٠٧ ، ٧٢١ ، والخزانة ٣ / ٦٤٤ ، ٦٥٥ ، ٤ / ٥٤٧ . والهمع والدرر رقم ١٣٠٢ .

بعد الأول كما أنك لو صرحت بالفاء كان الحكم كذلك . وهذا خلاف قوله . ثم حذْف الفاء لا يقع إلاّ في النادر من الكلام أو في الضّرورة فلا يحمل عليه الكلام .

وإن قدّرت الواو كما هي مقدّرة في قول الله سبحانه : ﴿ وجوهٌ يومئذ ناعمة ﴾[1]، أي ووجوه يومئذ ناعمة عطفاً على : « وجوه يومئذ خاشعة »[2] فلا شكّ أن الطّلاق يقع بكُلٍّ من الأمرين على هذا التّقدير ، ولكنّ هذا التقدير لا يتعيّن لجواز أن المتكلّم إنما قدّر الفاء فلا يقع إلاّ بالمجموع مع التّرتيب المذكور ، أو يكون الكلام لا تقدير فيه،فَلِم قُلت يتعيّن تقدير الواو؟

لا جائز أن يجعله جواباً للأول فقط وجواب الثّاني محذوفاً لدلالة الشّرط الأول وجوابه عليه، لأنه على هذا التقدير يلزمه أن يقول بقول الجمهور وهو لا يقولُ به .

ولا جائز أن يجعله جواباً للثّاني ، لأنك إما أن تجعل الشرط الأول هو الشرط الثاني وجوابه ، أو محذوفاً يدلّ عليه الجواب المذكور للثّاني .

لا سبيل إلى الأول ، لأنه على هذا التّقدير تجب الفاء في الشّرط الثاني ، لأنه لا يصحّ للشّرط أن يلي الشّرط لو قلت : إنْ إنْ لم يصحّ ، وكُلّ جواب لا يصح لأن يكون شرطاً فإنه يتعيّن اقترانه بالفاء ، ولا فاء هنا فاستحال هذا الوجه .

---

(١) الغاشية/ ٨

(٢) الغاشية/ ٢ .

فإن قلت : لعلّه يجعله مثل قوله :

* من يفعل الحسناتِ اللهُ يَشْكُرُها *

[٤ / ٣٧] فهذا / وجهٌ ضعيف كما قدّمنا ، فَلِم حمل الكلام عليه ، بل لِمَ أوجب أن يكون الكلام محمولاً عليه ؟

ولا سبيل إلى الثّاني ، لأنه خلاف المألـوف في العـربيّة ، فإن منهاج كلامهم أن يحذف من الثّاني لدلالـة الأول لا العـكس ، فأمّـا قوله :

٦٩٧ = * نَحْن بما عِنْدنا وأنْتَ بما عِنْـدك راضٍ . . . .[1] *

بخلاف الجادّة حتّى لقد تحيّل له ابن كيسـان ، فجعـل نحـن للمتكلّم المعظّم نفسه؛ ليكون راضٍ خبراً عنه، فأنت ترى عدم أُنْسِهم بهذاالنوع حتى تكلّف له هذا الإمام هذا الوجه . حكى ذلك عنه

(١) الشطر الثاني من البيت ناقص ، وهو بتمامه :

* عندك راضٍ والرأي مختلف *

نسب إلى قيس بن الخطيم ، وفي هامش ديوانه / ١١٥ : ذكر محقق الديوان أن ناسخ الأصل كتب شرحاً من الهامش يفيد أنه نسب لقيس أبياتاً سبعة ، وهي ليست له ، ومنها هذا الشاهد . وقد نفاها أيضاً الأغاني ٣ / ١٩ ، ٢٠ طبع دار الكتب .

من شواهـد : سيبـويه ١ / ٣٨ ، وابـن الشجـري ١ / ٣١٠ ، والمغنـي ٢ / ٦٨٧ ، والعينيّ ١ / ٥٥٧ ، والخزانة ٢ / ١٨٩ ، ١٩٠، والهمع والدرر رقم ١٥١٨ ، والأشموني ٣ / ١٥٢ ، واللسان : « فجر » .

أبو جعفر النّحاس في شرح الأبيات، ولأنه أيضاً خلاف المألوف من عادتهم في تَوارد ذَوِي جَوابَيْن مِنْ جعل الجواب للثاني .

ثم الّذي يبطل هذا المذهب من أصله : أنا تأمّلنا ما ورد في كلامه تعالى : ﴿ يا قوم إن كُنْتم آمنتم بالله فَعَلَيْهِ تَوَكّلوا إن كُنْتُم مُسْلِمين ﴾[1] فهذا بتقدير : إن كُنتم مسلمين ، فإن كنتم آمنتم بالله فَعَلَيْهِ تَوكلوا ، فحذف الجواب ، لدلالة ما تقدّم عليه .

وهذا القول من الحُسْن بمكان ، لأن القاعدة أنه إذا توارد في غير مسألتنا على جواب واحد شيئانِ، كلٌّ منهما يقتضي جواباً كان الجواب المذكور للأوّل كقولك : والله إن تأتني لأكْرِمَنك، بالتأكيد جواباً للأول، وإنْ تَأتِني والله أكْرِمْك بالجزم جواباً للشرط، فكذا القياس يقتضي في مسألة توارد شرط على شرط أن يكون الجواب للسّابق منهما، ويكون جواب الثّاني محذوفاً لدلالة الأول، وجوابه عليه.

فمِنْ ثَمَّ لزم في وُقوع المعلّق على ذلك أن يكون الثّاني واقعاً قبل الأول ضرورةَ أنَّ الأول قائمٌ مقام الجواب حتى إن الكوفيّين وأبا زيد والمبّرد ـ رحمهم الله ـ يزعمون في نحو : أنت ظالم إنْ فعلت : أنّ السابق على الأداة هو الجواب ، لا دليلٌ على الجواب . والجوابُ لا بد من تأخّره عن الشّرط ، لأنه أثره ومسبّبه ، فكذلك الدّليل على الجواب ، لأنه قائم مقامه ومغنٍ في اللّفظ عنه . / [٤ / ٣٨

(١) يونس / ٨٤ .

وقد يجوز في هذا أنّ في كُلٍّ من الجملتين مجازًا،فمجاز الأولى الفصل بينهما وبين جوابها بالشّرط الثّاني ، ومجاز الثّانية بحذف جوابها .

وعلى هذا فيجوز كون الشّرط الأول ماضياً ومضارِعاً، وأمّا الشرط الثاني فلا يجوز في فصيح الكلام أن يكون إلاّ ماضياً،لأن القاعدة في الجواب أنه لا يحذف الأوّل والشّرط ماضٍ ، فأمّا قوله :

إن تَسْتغِيثوا بنا إنْ تذعروا تَجِدوا		مِنّا معاقل عِزٍّ زانها كَرَم[١]

فضرورة كقوله :

٦٩٨ = يا أقرَعَ بنَ حابسٍ يا أقرَعُ		إنك إنْ يُصْرع أخُوك تُصْرَعُ[٢]

القول الثاني : قول ابن مالك ـ رحمه الله : إن الجواب المذكور للأول كما يقوله الجمهوَر ، لكن الشّرط الثاني لا جواب له لا مذكورٌ ولا مقدّر ، لأنه مقيّد للأول تقييده بحال واقعة موقعه ، فإذا

---

(١) انظر الشاهد رقم ٦٨١ .

(٢) في الدرر اللوامع منسوب لعمرو بن خثارم البجليّ خاطب به الأقرع بن حابس المجاشعي في شأن منافرة جرير بن عبد الله البجليّ ، وخالد بن أرطاة الكلبيّ . وفي شرح شواهد المغني للسيّوطيّ : عمرو بن جثارم بالجيم ، وفي معجم الشعراء / ٥٦٠ عمرو بن الخثارم البجليّ بالخاء ، وفي هامش التحقيق ذكر أن البلاذريّ قال : ويقال : عامر بن الخثارم .
من شواهد : سيبويه ١ / ٤٣٦ ، والخزانة ٣ /٣٩٦، وشرح شواهد المغنى للسيّوطي ٢ / ٨٩٧ ، والهمع والدرر رقم ١٩٢ .

قلت : « إن ركبْتِ إنْ لبسْتِ فأنتِ طالق » ، فالمعنى : إن ركبت لابسةً فأنت طالق .

وكذلك التّقدير في البيت : « إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا » ، فهو موافق للجُمهور في اشتراط تأخير المقدّم، وتقديم المؤخّر ، لكن تخريجه مخالفٌ لتخريجه .

وعندي أن ما ادَّعوه أوْلى من جهات :

أحدها : أن دعواهم جاريةٌ على القياس ، فإن الشرط يكون جوابُهُ ظاهراً ومُقدّراً، ودعواه خارجة عن القياس، لأنه جعله شرطاً لا جواب له ، لا في اللّفظ ولا في التّقدير ، وكان ادّعاء ما يَجْري على القياس أوْلى .

الثاني : أن ما ادعاه لا يطّرد له إلاّ حيث يمكن اجتماع اللّفظين كالأمثلة السّابقة .

أمّا إذا قيل: « إن قُمتِ ، إن قَعدْتِ فأنت طالق » فإنه لا يمكن أن يقدّر في ذلك : إن قمت قاعدةً ، فإن هذا من المحال . وينبغي على قوله أنها لا تطلّق أصلاً .

وكذلك إذا لم يجتمع الفعلان في العادة وإن لم يتضادّا نحو : « إن أكلت إن شربت » ، وكذلك إذا قال : إن صليت إن توضّأْت أُثْبِت ، فإنه لا يصح أن يقدَر إن صليت متوضئّاً بمعنى مُوقِعاً للوضوء فإنهما لا يجتمعان . / [٤ / ٣٩]

الثالث : أنّ الشّرط بعيد من مذهب الحال ، ألا ترى أنه للاستقبال والحال حالٌ كلفظها ، وبابها المقارنة . وإذا تباعد ما بين الشيئين لم يصحّ التجوّز بأحدهما عن الآخر . وقد نصّ هو على أن الجملة الواقعة حالاً شرطها أن لا تصدّر بدليل استقبال؛لما بينهما من التّنافي ، نعم في مسائل القصرية[1] عن الشيخ أبي عليّ - رحمه الله إجازة ذلك في نحو : لأضرِبّنه ذهب أو مكث ، ولأضربنه إن ذهب وإن مكث .

والذي يتحرّر لي أن الحال كما ذكر النحاة على ضربين : حال مقارنة ، وحال منتظرة ، ونعني حالاً مقدّرةً ، فالأولى واضحة ، والثّانية نحو : « فادْخُلوها خَالِدَين »[2]، فإن الخلود ليس شيئاً يُقارنُ الدُّخول ، وإنما هو استمرارٌ في المستقبل .

ويقدّر النّحويّون ذلك : ادْخُلوها مقدّرين الخُلود . وكذلك « لَتَدْخُلُنّ المسجِدَ الحَرَام إنْ شاءاللّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقين رُؤوسكُمْ »[3] أي

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « القصري » وفي البغية ١ / ٤٩٧ : « القصرية » .
والمسائل القصرية نسبة إلى قصر بن هبيرة بنواحي الكوفة وقيل : إن أبا عليّ أملاها على تلميذه محمد بن طوسي القصري فسميّت به . ومات شابّاً . انظر مقدمة الإيضاح العضدي ص (ز) تحقيق د / حسن شاذلي فرهود . وانظر أيضاً كشف الظنون ٢ / نهر ١٦٧٠ .
(٢) الزمر / ٧٣ ، وفي ط والنسخ المخطوطة : « ادخلوها » بدون فاء .
(٣) الفتح / ٢٧ .

مقدّرين، فإنّهم في حالة الدّخول لا يكونون مُحلّقين ومقصّرين ، إنما هم مقدّرون الحلْق والتّقصيرْ فهذا كلام العرب من اعتراض الشّرط على الشّرط ، فوجدناهم لا يستعملونه إلاّ والحكم مُعلّق على مجموع الأمرين بشرط تقدّم المؤخر ، وتأخّر المقدّم ، فوجب أن يحمل الكلامُ على ما ثبت في كلامهم كقولهم :

* إنْ تَستَغِيثوا بنا إنْ تَذْعُروا *

فإنّ الذّعر مقدّم على الاستغاثة ، والاستغاثة مقدّمة على الوُجدان . فهذا ما عندي في دفع هذا المذهب .

المذهب الثالث : أن الشّرط الثاني جوابه مذكورٌ ، والشرط الأول جوابه الشّرط الثاني وجوابه ، فإذا قيل : إنْ ركبت ، إن لبست ، فأنْتِ طالق ، فإنما تُطلّق إذا ركبت أوّلاً ، ثم لبست ، وهذا القول رَاعى مَنْ قال به ترتيبَ اللّفظ وإعطاء الجواب لما جاوره ، وإنما يستقيم له هذا العملُ على تقدير الفاء في الشّرط الثاني ، ليصحّ كونه جواباً للأول .

وعلى قول هذا فلا يلزم مضيّ فعل الشّرط الأول ولا الثّاني ، لأن كلاًّ منهما قد أخذ جوابه .

وهذا القول باطلٌ بأمور :

أحدها : أن الفاء لا تحذف إلا / في الشّعر . [٤ / ٤٠]

الثاني : أن القاعدة في اجتماع ذوي جواب أن يجعل الجواب للسّابق منهما .

والثالث : أنه لا يتأتى له في نحو قوله :

* إن تستغيثوا بنا إن تذعروا *

لأن الذّعر مقدم على الاستغاثة ـ البيت.

فهذا ما بلغنا من الأقوال في هذه المسألة وما حضرنا فيها من المباحث .

ويجوز لنا أنه إذا قيل : إن تذعروا ،إن تستغيثوا بنا تَجِدوا» أو إن تَتوضّأ إنْ صليت أُثبت كان كلاماً باطلاً، لما قرّرناه من أن الصحيح أن الجواب للشّرط الأول ، وأن جواب الثّاني محذوف مدلولٌ عليه بالشّرط الأول وجوابه ، فيجب أن يكون الشّرط الأول وجوابه مسبّبين عن الشّرط الثّاني ، والأمر فيما ذكرت بالعكس .

والصّواب أن يقال : إن صلّيت ، إن توضّأت أُثِبْتَ بتقدير : إن توضّأت فإن صلّيت أُثبت ، وكُنا قدّمنا أنه يعترض بأكثر من شيئين ، وتمثيل ذلك : إنْ أعْطَيْتُكَ، إن وَعْدُتك ،إن سألتني فعبدي حرٌّ ، فإن وقع السّؤال أوّلاً ، ثم الوعد،ثم الإعطاء وقعت الحرّيّة ، وإن وقعت على غير هذا التّرتيب فلا حرّية على القول الأوّل ، وهو الصّحيح .

ويأتي فيه ذلك الخلاف في التّوجيه ، فالجُمهور يقولون :فعبدي

حرٌّ جواب إن أعطيتك ، وإن أعطيتك فعبدي حرٌّ دالٌّ على جواب إن وعدتك . وهذا كلّه دال على جواب : إن سألتني ، وكأنه قيل : إن سألتني ، فإن وعدتك ، فإن أعطيتُك فعبدي حُرٌّ.

وعند ابن مالك : أن المعنى : « أعطيتُك واعدًا لك سائلاً إيّاي فعبدي حُرٌّ »فـ «واعدًا» حال من فاعل أعطيتك ،وسائلاً حال من مفعوله، وقوله : فعبدي جواب للشّرط الأول .

هذا مقتضى قوله في الشّرطين وهو ضعيف . والله أعلم . تمّت بحمد الله وعونه . / [٤ / ٤١]

بسم الله الرّحمن الرحيم

إعراب قوله تعالى : ﴿ واعملوا صالحاً ﴾

سألت ـ وفقك الله ـ عن قوله في إعراب قوله تعالى : ﴿ واْعمَلُوا صالحاً ﴾[1] .

إن «صالحاً» ليس مفعولاً به بل هو إما نعتٌ لمصدر محذوف كما يقوله أكثر المُعْربين في أمثاله، وإما حال كما هو المنقول عن سيبويه، ويكون التقدير «واعْملُوهُ صالحاً» والضمير للمصدر. وذكرت أن كثيراً من النّاس استنكر قوله في ذلك، وقالوا: إنّ «عمل» من الأفعال المتعدية بدليل قوله تعالى: «أن اعْمَلْ سابغاتٍ[2]»، وقوله تعالى: «يَعْملُون له ما يشاءُ مِنْ مَحارِيب[3]».

فاعْلَم ـ وفقك الله ـ أنك إذا تَدَبرت ما أقوله انحلّت عنك كلّ شُبْهة في ذلك ، وعلمت أن استنكارهم لذلك مسارعةٌ إلى ما لم يُحِيطوا بعلمه ، وغيبة عن معاني كلام النحاة، وأدلة العَقْل.

(١) المؤمنون / ٥١ . في النسخ المخطوطة أخّر الحديث عن هذه الآية بعد الحديث عن « خلق الله السموّات » . وفي ط حدث العكس .

(٢) سبأ / ١١ .

(٣) سبأ / ١٣ .

وبيان ذلك بأمور :

أحدها : أن الفعل المتعدّى هو الذي يكون له مفعولٌ به والمفعول به هو محل فعل الفاعل، وإن شئت قلت: الذي يقع عليه فعل الفاعل، وكلتا العبارتين موجودةٌ في كلام النحاة. وهذا المفعول به هو الذي بني النحاة له اسم مفعول كمضروب ومأكول ومشروب، فزيدٌ المضروب، والخبز المأكول، والماء المشروب هي محل تلك الأفعال، وليست مفعولةً، وإنما هي مفعولٌ بها.

ومن ضرورة قولنا : مفعول به أن يكون المفعولُ غَيْرهُ . ومعنى قول النحاة : مفعول به أنه مفعول به : أي مفعولٌ به[1] شيء من الأحداث ، والمفعول هو ذلك الحدث الواقع به وهو المصدر . وسماه النّحاة مفعولاً مطلقاً بمعنى أن ما سواه من المفاعيل مفعول مقيّد ، فإنك تقول : مفعول به : ومفعول فيه ، ومفعول له ، ومفعول معه ، وليس فيها مفعولٌ نفسه إلا المصدر فهو المفعول المطلق أي المجرد عن القيود ، وهو الصادر عن الفاعل وهو نَفْس فعله .

وأما المضروب والمأكول والمشروب فلم يصدر عن الفاعل ، وإنما صدر عن الفاعل شيءٌ أثّر فيه . ومن تَدبر قول النحاة « مفعول به » عرف ذلك ، وأن المفعول غيره .

واطلقوا عليه اسم مفعول . ولم يقولوا اسم مفعول به ، لفهم

(١) « أي مفعول » سقط من ط .

المعنى في ذلك . والشّخص في نفسه مضروب بمعنى أن الضّرب واقع به . [٤ / ٤٢] ولا يقال : مضروبٌ بهِ ، بلْ هو مضروب نفسه . والمعنى : وقوع / الضرب به ، وذلك مفهوم من معنى الفعل لا من معنى اسم المفعول .

ولا يبنى اسم مفعول للمصدر ، وإن كان هو المفعول المطلق ، فلا يقال للضرب : مضروب ، وكذلك لا يبنى اسم مفعول من الفعل اللازم إلا أن يكون مقيداً بظرف ونحوه .

وهذه الأمور كلها واضحة من مبادىء النّحو أشهر من أن تذكر ، ولكنا احتجنا إلى ذكرها .

وكُلّ فعل لم يُبْن منه اسم مفعول لم يقل عنه : إنه متعدّ بل هو لازم ،وإن كان له مفعولٌ حقيقي وهو الفعل ،والعمل هو الفعل ، وهو المفعولُ المطلق فهو مصدرٌ وليس مفعولاً به ، ولا يبنى له اسم مفعول فلا يتعدّى فعلُه إليه تعدّى الفعل إلى المفعول به، بل تُعدِّيه إلى المصدر، فلذلك لم يجز أن يكون : عملت عملاً صالحاً متعدّياً إلى «صالحاً» على المفعول به.

الثاني : أن الفعل الاصطلاحي يدلّ على معنى وزمان ، وذلك المعنى سمّاه النّحاة حدَثاً وفعلاً حقيقياً ، وسمّوا اللفظ الدال عليه مصدراً ومفعولاً مطلقاً . وهذه الألفاظ صحيحة باعتبار غالب الأفعال .

وقد يكون المعنى الذي يدل عليه الفعل قائماً بالفاعل فقط من غير أن يكون صادراً عنه كالِعلْم ، بل قد لا يكون حدثاً أصلاً ولا فعلاً

حقيقياً كالعِلْم القديم ، فإنك تقول : عَلِم الله كذا ، فالمعنى الذي يدلّ عليه هذا الفعل وهو العِلْم القديم، ليس بفعلٍ ولا مفعولٍ ولا حَدَث، بل هو معنى قائم بالذات المقدّسة على مذهب أهل السنة. وتسمية ما اشتق منه فعلاً أمرٌ اصطلاحي. وقصدى من هذا التنبيه. على أن تسمية النحاة المصدر مفعولاً مطلقاً وفعلاً ليس مطّرداً في جميع موارده.

وقد تنبه بعض النحاة لما ذكرنا من غير أن يوضحه هذا الإيضاح ، بل اقتصر على تقسيم المصدر إلى معنىً قائم بالفاعل كالفَهْم والحَذَر ، وإلى صادر عنه كالضّرب والخَطّ[٢] ، وإن كان الضرب والخط قائمين بالفاعل أيضاً .

ولم يطلق النحاة المفعول المطلق على ذلك . وقد ذكرنا أن المفعول به شيءٌ وقع عليه المفعول المطلق كما ذكره النحاة ، وليس مفعولاً . وإذا نظرت اليه بقولك : ضربت زيداً ونحوه ظهر ذلك ظهوراً قوياً ، فإن زيداً ليست ذاتُه من فعل الضارب / . [٤ / ٤٣]

[خلق الله العَالَم]

وهنا قسم آخر وهو قولنا : « خلق اللهّ العالَم »

اختيار ابن الحاجب في «أماليه» انتصاب العالَم على المصدر بناء على أن الخلق هو المخلوق.

(١) في ط فقط : « والحط » بالحاء .

وأكثر النحويين لم ينظروا إلى ذلك . وظاهر كلامهم أن الخلق غير المخلوق كما هو قول طائفة من الأصوليين . وعلى هذا فالعالم مفعولٌ به ، وهو مفعول، لأنه الأثر الصادر عن الخَلْق . وذات العالم موجودةٌ بالفاعل بخلاف ذات المضروب .

والنحّاة لا يسمونّ هذا مفعولاً مطلقاً وإنما يسمّونه مفعولاً به ، والخلق نفسه هو المفعول المطلق ، وكذلك في الأفعال العامة لقوله تعالى : « مِمّا عَمِلَتْ أيدينا[1] » فالضمير في « عملت » مفعول به ، وهو مفعولٌ كالمخلوق . ولم يذكر النحّاة هذا النوع في المفاعيل .

والظاهرة أن النحاة إنما اقتصروا على ما ذكروه من المفاعيل ؛ لأن العالَم وإن كانت ذاته موجودةً بفعل الله تعالى فالخَلْق واقعٌ به ، فاندرج تحت حدّهم المفعول به ، وإن زاد بأمر آخر ، وهو كون ذاته موجودةً بفعل الله تعالى .

ولم يتعرض النحاة لهذا الزائد لأنه ليس من صناعتهم ، ولا حاجة لهم إلى ذكره ، لكن يلزم على هذا أن يكون لنا مفعول من غير تقييد ليس بمصدر ، وهم قد قالوا : إن المفعول المطلق هو المصدر ، فيجب أن يقال : إن في تفسيرهم المفعول المطلق تسمحاً أو اصطلاحاً ، وإن المفعول هو الذي نشأ عن الفاعل فتارةً يكون هو الفعل خاصةً ، وهو المصدر ، وتارة يكون زائداً عليه كهذا المثال .

(١) يسٓ / ٧١ .

ويحتمل أن يقال : إن كثيراً من النحاة معتزلة ، وعند المعتزلة المعدوم شيء بمعنى أنه ذاتٌ متقررة في العدم، فلا تأثير للفاعل في ذاته، وإيراده للوجود معنىً واقع عليه كالضّرب على المضروب. ويكون منهم من أطلق ذلك عن عَملٍ واعتزال، ومنهم من قاله: تقليداً. وهكذا الكلام في أوجد اللّه العالم، ونحوه من الالفاظ الدّالة على إنشاء الذّوات.

وهذا الذي قلناه كله على الاصطلاح المشهور عند متأخري النّحاة .

وأمّا سيبويه رحمه الله ـ وهو إمام الصنّعة فأطلق على المفعول به أنه مفعول ، ولم أر في كلامه مفعولاً به ، فإنه قال باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى /مفعول ،وباب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول. [٤ / ٤٤]
وذكر في الأول ذهب، وجلس ، وفي الثاني : ضرب عبدالله زيداً .

وقال : انتصِب زيدٌ لأنه مفعولٌ تعدّى اليه فعل الفاعل .

وهذا الذي قاله سيبويه سالمٌ عن الاعتراض، وليس فيه إطلاق المفعول على المصدر ، بل على ما يتعدى إليه فعل الفاعل ، وذلك أعم من أن يكون حاصلاً بفعل الفاعل أو ليس حاصلاً بفعله ، ولكن فعل الفاعل واقعٌ عليه . وتسمية الأول مفعولاً حقيقةٌ ، وتسمية الثاني مفعولاً اصطلاحٌ أو على حذف الجار والمجرور ، وإرادة أنه مفعول به .

ولا يرد على عبارة سيبويه شيءٌ مما ذكرناه في تسمية معنى المصدر فعلاً حقيقياً،ولا في تسمية المصدر مفعولاً مطلقاً ، فسبحان من أسعده في عبارته،وحماها عن أن يدخل عليها بإفساد .

الثالث : أن النحاة اختلفوا في إطلاق المفعول المطلق :

فقال جمهورهم : إنه يطلق على جميع المصادر . وقال بعضهم : لا يطلق إلا على مصادر الأفعال العامة كعمل وفَعَل وصنع .

وهذا القول كالشّاذ عند النحاة . وقد نبَّهنا على أن بعض المصادر لا يصّح أن يقال : إنه فعلٌ حقيقيٌ ولا مفعول مطلق وهو العِلْم القديم . ومن هذا يظهر أن معنى التعدي : أن يتعلق معنى الفعل بغير الفاعل كقولنا : علم الله كذا ، فعلْمُه متعلّق بالمعلوم ، وتسميته تعالى فاعلاً في هذا المثال ليس المراد به أنه فاعل العلم ، لأن علمه ليس بمفعول ، وإنما هو على اصطلاح النحاة في أن من أسند إليه فعل على وجه مخصوص يسمّى فاعلاً .

الرابع : أن غير الله تعالى لا أثر لفعله في الذّوات إجماعاً ، أعني لا يفعل ذاتاً ، وهذا متّفق عليه بيننا وبين المعتزلة ، وقامت عليه الأدلة العقلية . ولم يذهب أحد من أهل المِلَل إلى خلافة ، ولهذا لمّا قال أصحابنا : إن أعمال العباد مخلوقةٌ لله تعالى ، واحتجّوا بقوله تعالى : « والله خَلَقكم وما تَعْملُون[1] » حاولت المعتزلة الجواب بجعل « ما »

(١) الصافّات / ٩٦

موصولة، فيكون المراد الأصنام، وهي مخلوقة لله تعالى بالاتفاق.

ورد أصحابنا هذا الجواب بأن الآية جاءت للرد عليهم في عبادتهم إيّاها وهم / لم يعبدوها من حيث ذواتها ، وإنما عبدوها من [٤ / ٤٥] حيث هي معمولة لهم بِنَحْتِهم وتَصْويرِهم ، كأنه قال : أتعبدون ما تنحتون والله خلقكم ونحتكم [١] أو والنحت الذي تنحتونه ، أو والمنحوت الذي صورتموه فهذه ثلاثة تقادير لأهل السّنة .

أحدها : أن تكون ما مصدرية .

الثاني : أن تكون موصولة والمراد بها المصدر . وبعض النحاة يقدّرها هكذا في كل مكان أريد فيها المصدرية ، وينكر جعلها مصدريّة ، وإن كان المشهور خلافه .

وعلى هذين التقديرين الدّلالة من الآية لأهل السنة ظاهرة جداً .

والثالث :أن تكون موصولة، والمراد بها المنحوت بقيد النحت وفيه جهتان : ذاتُه ، ولم يُعْبَد من جهتها ، وصَنْعَتُهُ ، وهي التي عُبِد من جهتها، وهي مخلوقة لله تعالى بمقتضى الآية، ودلّت الآية على أنها معمولة لهم.

فإن ثبت أن الصورة الحاصلَة في الصنم معمولةٌ للآدمي وقعت الدلالة لأهل السّنة من الآية، ولا تُعَيِّنُ أن يكون العمل نفسه ، فتصح الدلالة لأهل السنة . والراجح من هذين الأمرين سنذكره .

(١) في ط : « ونحيتكم » .

الخامس : الصورة الحاصلة في المراد وهي على قسمين :

أحدهما : مالا أثر لفعل العباد فيه البتّةَ ، بل هو من فعل الله تعالى وحده إمّا بلا سبب من العباد ، وإما بسبب منهم يحاولونه فيوجد الله تعالى تلك الصّورة عنده ، وذلك هو الصّور الطبيعيّة ، وهي كالذّوات فلا يقال : إنها مفعولة للعباد البتّةَ .

والثاني : ما هو أثر صنعة العبد وهو الصوّر الصناعيّة .

ومن أمثلة ذلك : الصورّة الحاصلة في الصنّم بنحت العباد وتصويرهم ، هل تقول : إن تلك الصورة معمولة للعباد أو لله تعالى ؟

ولا شك أن على مذهب أهل السّنة لا تردّد في ذلك ، فإن الكُلّ بفعل الله تعالى ، وإنما التّردّد على مذهب المعتزلة أو بالإضافة الكسبيّة على مذهب أهل السّنة .

[٤ / ٤٦] والحقّ أن ذلك ليس من فِعْل العباد ولا من / كَسْبِهم فإن القدرة الحاصلة لا تؤثّر في غير محلّها ، فإذا قلنا : صوّر المشرك الصنّم لم يكن من فعل المشرك إلاّ التصوير القائم به ، والصورة الناشئة عنه من فعل الله تعالى ، فلا يقال فيها : إنها معمولة للعباد إلاّ على جهة المجاز ، وإنما يقال : هي مصوّرة كما يقال في « زيد » المتعلّق به الضّرب : إنه المضروب .

وإذا قلنا : عمل المشترك الصّنم ، ففي الكلام مجاز بخلاف

قولنا : صور المشرك الصّنم ، وسببه أن عمل فعل عامّ ، وصور فعل خاصّ . وسيأتي الفرق بين الأفعال الخاصّة والعامّة ، فقولنا : عَمِلَ يقتضي أن الصنم معمولٌ لمن أسند إليه الفعل ، وليس شيءٌ من الصّنم ، لا من مادّته ولا من صورته فِعْلاً لِلْعَبْدض ، ولا من عمله ، فكيف يكون مجموعُه من عمله ؟ فلابّد من مجاز . وفي جهة المجاز وجوه :

أحدها : أن يكون استعمل « عَمِل » في معنى صَوّر استعمالاً للأعم في الأخص .

الثاني : أن يكون على حذف مضاف ، كأنه قال : عَمِل تصويرَ الصَّنم ، فلا يكون التّصوير على هذا مفعولاً به بل مصدراً .

وهذان الوجهان هما أقرب الوجوه التي خطرت لنا ، فلنقتصر عليهما ، وبالثّاني يقوى أن المراد في قوله تعالى : ﴿ وما تَعْملون ﴾ للتّصوير فيكون حُجّة لأهل السّنة .

السادس : الأفعال ضربان : خاصة ، وهي الأكثر مثل : قام ، وقعد وخرج ، في اللاّزم ، وضرب ، وأكل ، وشرب في المتعدّي . وإنما كثر هذا الضرب الخاص لازَمًا ومتعدّياً ، لأنه الذي يحصل به كمال الفائدة في الخبر عن فعل خاص ، والأمر به والنّهي عنه ، ونحو ذلك .

الضّرب الثاني : الأفعال العامة مثل : فَعل وَعمِل وصنَع ، وإنما جاءت هذه الأفعالُ ، لأنه قد يقصد الإخبار عن جنس فِعْل بدون

تخصيص نوعه ، إما لِلْعلم بالجنس دون النّوع ، وإما لِغَرضٍ آخر ، وكذلك الأمر به والنّهي عنه وما أشبه ذلك ، ولكن هذا القصد أقلّ من قصد كمال الفائدة ، فلا جَرَم كان هذا الضّرب من الضّرب الأول ، ولم يجيء منه إلاّ ألفاظ معدودة .

[٤ / ٤٧] وإذا سُئِلْنا عن هذه / الأفعال العامّة هل هي متعدّية أو لازمة ؟ لم يجز لنا إطلاق القول بواحد من الأمرين ، لأنها أعمّ من الأفعال المتعدّية ومن الأفعال اللاّزمة ، والأعمُّ من شيئين لا يصدُق عليه واحدٌ منهما ، فإنّ الأعم يصدُق على الأخص ولا ينعكس ، وإنما يصحّ أن يقال ذلك عليها بطريق الإهمال الذي هو في قوة جزئي ، فمتى وجد في كلام أحد من الفضلاء أن عَمِل متعدّية وجب حملُهُ على ذلك ، وأن مراده أنها قد تكون متعدّية .

وكذا إذا قيل : لازمة أو غير متعدّية ، وأريد به اللّزوم كما هو غالب الاصطلاح .

وقد يراد بغير المتعدّي : أنه الذي لا يتجاوز معناه من حيث هو هو فيصحّ بهذا الاعتبار أن تقول : إن عَمِل لا تتعدّى ، لأن معناها العمل ، والعمل من حيث هو هو لا يتعدّى إلاّ إذا أريد به عملٌ خاصٌ ، فيكون ذلك العمل الخاص هو المتعدّي لا مطلق العمل . ومدلول عَمِل إنما هو مطلق العمل ، فيصحّ أن مدلولها لا يتعدّى وهكذا : فعَل وصنَع .

السابع : أن هذه الأفعال مع عمومها لها مصادر ، وهي : الفِعْل والعَمل والصُّنع ، وهي أحداث عامّة يندرج تحتَها غيرُها من الأحداث الخاصّة ، وتلك الأحداث أفعال حقيقيّة ويصدق عليها : مفعولات ، ومعمولات ، ومصنوعات ،باعتبار أنها صادرةٌ عن الفاعل ، والشّخص فاعلٌ لفعله ، فلا شَكّ أن فعله مفعول له ، فلذلك اتّفق النُّحاة هنا على أنه يطلق على مصادر هذه الأفعال اسم المفعول المطلق ، بخلاف الأفعال الخاصّة لا يصدُق على الضّرب أنه مفعول عند بعضهم ، وإن كان هو مفعولاً في الحقيقة . ولا شكّ أنه لا يصدق عليه مضروب بلا خلاف .

وإنّما صدق على الفعل مفعول لاتفاقهما في لفظ « فاء ، عين ، لام » ، وكذلك عمل وصنع . ويقال في العمل والصنع : معمول ومصنوع ، ومع ذلك فلا يكون متعدّياً بل يصحّ ذلك .

وإن أريد به معنًى خاصّ لازم ، أو أريد به مطلق الفعل الذي هو أعمّ من اللازم والمتعدّي ، فإذا قلت : عملت عملاً أو فعلت فِعلاً أو صنعت صُنْعاً فانتصابه على المصدر ليس إلاّ ، نعم إن أردت بالفعل المفعول الذي ليس هو الحدث بل المفعول به كان مجازاً ، وحينئذٍ يصحّ فيه أن يكون مفعولاً به .

وفيه تجوُّز أيضاً / من جهة أن حقيقة المفعول هو الصادر عن [٤ / ٤٨] الفاعل ، وحقيقة المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل على ما تقدّم من اصطلاح متأخري النّحاة ، وهما متغايران كما قدّمنا .

الثامن : إذا قلت : عَمِل مِحْراباً ، فإن أسندت الفعل إلى اللهّ تعالى صحّ وانتصب«محراباً»على أنه مفعول به وهو أيضاً مفعول . ومنه قوله تعالى : ﴿ مِمّا عَمِلَت أيدينا ﴾ ، وقد بيّنا وجه ذلك فيما سبق .

وإن أسندته إلى غير الله ، فقلت : عَمِل النّجار محراباً لم يكن المحراب مفعولاً نفسه،لِما قَدّمنا أن عمل العباد لا يتجاوزهم ، ولأن مادة المحراب ليست معمولةً للعباد وهي جزء المحراب ، وأولى أن لا يكون الكلُّ معمولاً لهم .

وفي جعله مفعولاً به تفصيل ، وهو أنك إذا جعلت عَمِل مجازاً عن «نَجَر» كان إعماله في «محراباً» حقيقةً على أنه مفعول به كقولك: نَجرْت محراباً، فإن النجر واقع على المحراب وقُوع الضرب على زيد، وكان المجاز في لفظ عَمِل ليس إلاّ .

وإن جعلت عَمِل على حقيقته ، فإن جعلته على حذف مضاف كما سبق فالتّقدير : عَمِل تصوير محراب ، فالتصوير مصدر ، فإذا حذف وأقيم المحراب مقامه أعرب مفعولاً به على المجاز .

وإن قَدَّرته : عملت صنعة محراب ، على أن تكون الصورة الحاصلة في المحراب معمولة بخلاف ما قلناه فيما سبق كان كذلك أيضاً .

وإن جعلت المِحراب معمولاً باعتبار أنه محل العمل إطلاقاً لاسم المحلّ على الحال لزم المجاز أيضاً ، فالمجاز لازمٌ على كل

تقدير ، ولا شك في جواز الإطلاق قال تعالى : ﴿ لِيأْكُلوا من ثَمَرِه وما عَمِلَتْه أيديهم[١] ﴾ .

التاسع : بان بهذا : أن قوله ﴿ اعملوا صالحاً ﴾ إنما ينتصب « صالحاً » فيه على غير المفعول به ، ولا يجوز انتصابهُ على المفعول به إلاّ بمجازين :

أحدهما : إطلاق الصّالح على المفعول الذي ليس عملاً .

والثاني : إضافة العمل إليه .

وشيء ثالث : وهو حذف الموصوف من غير دليل ، بخلاف ما إذ قدرنا عملاً الّذي هو المصدر، فإن الفعل يدلّ عليه، وكل واحد من هذه الثلاثة لا يصار إليه من / غير ضرورة، ولا ضرورة في جعله [٤ / ٤٩] مفعولاً به، فكيف يصار إليه،وفيه هذه المحذورات الثلاثة؟

العاشر : ظهر بهذا وجه التّقدير في قوله تعالى : ﴿ إن اعْمَل سابغاتٍ ﴾ ، وقوله تعالى ﴿ يَعْملون له ما يشاءُ من محارِيب وتماثيل ﴾ .وأما قوله تعالى : ﴿ اعْمَلُوا آل داودَ شكْراً[٢] ﴾ فانتصاب « شكراً » على أنه مفعولٌ له .

وجوز الزمخشريّ أن يكون مفعولاً به على المشاكلة وفيه مجاز .

(١) يسٓ / ٣٥ .
(٢) سبأ / ١٣

وأما قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَعْمَل سُوءاً يُجْزَ به[1] ﴾ وقوله : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ من الصالحات[2] ﴾ وما أشبه ذلك فكلّها ترجع إلى المصدر .

الحادي عشر : إنما فرّقنا بين الأفعال العامّة والخاصّة ، لأن تعدّي الفعل إلى المفعول معناه وصول معناه إليه ، فالفعل الخاصّ كالضّرْب مثلاً تُعدّيه بوصول الضّرب إلى المضروب ، ولا يلزم من ذلك أن يكون الضّارب مؤثرًا في ذات المضروب ، أعني مُوجِداً لها ، والفعل العام كعَمِل مثلاً تُعدّيه بوصول معناه وهو العمل ، والعمل معنىً عام في الذّات وصفاتها ، فلذلك اقتضى العموم ، واتحاد المعمول حتى يقوم دليلٌ على خلافه .

فمثار الفرق إنما هو من معاني الأفعال ووصولها إلى المفعول .

الثاني عشر : من الأفعال نوع آخر مثل قال ولفظ ، يخفى الفرق بين القول والمقول ، واللفظ والملفوظ ، لأن المقول والملفوظ هو الأصوات والحروف المقطّعة ، وهي القَوْل واللّفظ .

والوجه في الفرق بينهما أن هنا أمرين :

أحدهما ، حركة اللّسان ونحوه مِمّا فيه مقاطع الحروف بتلك الحروف .

---

(١) النساء / ١٢٣ .

(٢) النساء / ١٢٤ .

والثاني نفس تلك الحروف المقطّعة المسموعة التي هي كيفيّات تعرض للصوت الخارج بتلك الحركات ، فالأول : هو التلفظ وهو القول واللّفظ اللذان هما مصدران ، والثاني : هو المقول والملفوظ ، فإذا قلت: لفظت لفظاً، أو قلت قولاً لك أن تريد الأول فتنصب اللّفظ والقول على المصدريّة ، ولك أن تريد الثّاني فتنصبهما على المفعول به ، وهما أمران متغايران وإنْ لم يتجاوزا / الفاعل وهو اللاّفظ القائل [٤ / ٥٠] المتكلّم. وليس من شرط تعدّى الفعل أن يتجاوز إلى غير محلّ الفاعل، بل الشرط المغايرة سواءٌ تجاوز في محلّه أو في غير محلّه .

هذا ما انتهى إليه نظري في هذه المسألة . والله تعالى أعلم .

[رأى للجرجاني في إعراب « السموات » مفعولاً ، في « خلق الله السموات »]

أورد الشيخ عبد القاهر الجُرجاني على قولهم في مثل : « خلَقَ اللهُ السمّواتِ والأرضَ[1] » أن السمّواتِ مفعولٌ به إيراداً ، هو أنّ المفعولَ به عبارةٌ عمّا كان موجوداً ، فأوجد الفاعلُ فيه شيئاً آخر نحو ضربتُ زيداً ، فإن زيداً كان موجوداً ، والفاعل أوجد فيه الضّرب .

والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجوداً بل عَدماً مَحْضًا ، والفاعل يوجده ويخرجه من العَدم .

و « السّموات » في هذا التّركيب إنما كانت عَدماً مَحْضاً فأخرجها الله تعالى من العَدم إلى الوجود . انتهى .

وتبعه على ذلك ابن الحاجب وابن هشام ، ويقال إنه مذهب : الرّمانيّ أيضاً .

(١) العنكبوت / ٤٤ .

[إجابة التبريزيّ عن هذا الاعتراض]

أجاب الشيخ تاج الدين التبريزيّ عنه :

بأنا لا نُسلّم أن من شرط المفعول به وجودَه في الأعيان قبل إيجاد الفعل ، وإنّما الشّرط توقّف عقليّة الفعل عليه سواء كان موجوداً في الخارج نحو : ضربت زيداً أو ما ضربته ، أم لم يكن موجوداً نحو بنيت الدّار . قال الله تعالى : ﴿ أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ[1] ﴾ ، فإن الأشياء متعلّقة بفعل الفاعل بحسب عقليتّه ، ثم قد توجد في الخارج وقد لا توجد ، وذلك لا يُخرِجه عن كونه مفعولاً به . وقال الله تعالى : ﴿ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبلُ ولم تَكُ شيئاً[2] ﴾ .

وأجاب الشّيخ شمس الدِّين الأصفهانيّ في شرح الحاجبيّة :

بأن المفعول به بالنّسبة إلى فعل غير الإيجاد يقتضي أن يكون موجوداً ، ثم أوجد الفاعل فيه شيئاً آخر ، فإن إثبات صفة غير الإيجاد يستدعي ثبوت الموصوف أوّلاً ، وأما المفعول به بالنسبة إلى الإيجاد فلا يقتضي أن يكون موجوداً ، ثم أوجد الفاعل فيه الوجود ، بل يقتضي أن لا يكون موجوداً ، وإلاّ لكان تحصيلاً للحاصل . انتهى . / [٤/ ٥١]

---

(١) طه / ٥٠

(٢) مريم / ٩

[فائدة في قول سيبويه : زيد أفضل من عمرو]

قال سيبويه : «من» في قولهم: «زيد أفضل من عمرو» لابتداء الارتفاع[١]،

واعترض بأنّه لا يقع بعدها «إلى». انتهى.

[إجابة الشيخ ذكوان عن هذا الاعتراض]

وأجاب الشيـخ ذكوان :

بأن المتكلّـم غرضـه بيان ابتـداء الفعـل ، وليس له غرضٌ في انتهائه . فتأمّل .

[تفسير قوله تعالى: ﴿ التائبون العابدون ﴾ الآية

من فوائد الشيخ جمال الـدين بـن الزّملكانـي في تفسير قولـه تعالى: ﴿ التَّائِبُـون العابِـدُون ﴾[٢] ، الآية

(١) عبارة سيبويه كما وردت في الكتاب هي : « وكذلك : هو أفضل من زيد ، إنما أراد أن يفضّله على بعض ولا يَعُمّ ، وجعل : « زيداً » الموضـع الـذي ارتفع منه أو سفل منه في قولك : شرٌّ من زيد » . انظر ٢ / ٣٠٧ .

(٢) التوبة / ١١٢ .

في الجواب عن السّؤال المشهور وهو أنه :كيف ترك العطف في جميع الصّفات، وعطف الناهون عن المنكر على الآمرون بالمعروف بالواو(١)؟

قال : عندي فيه وجْهٌ حسنٌ وهو أن الصّفات تارة تُنسقُ بحرف العطف ، وتارة تُذْكر بغيره ، ولكلٍّ مقالٍ معنىً يناسبه، فإذا كان المقامُ مقامَ تَعداد صفاتٍ من غير نَظَرٍ إلى جمع أو انفرادٍ حَسُنَ إسقاط حرف العطف .

وإن أريد الجمع بين الصّفتين أو التنبيه على تغايرهما عُطِف بالحرف ، وكذلك إذا أريد التّنويع لعدم اجتماعهما أتى بالحرف أيضاً .

وفي القرآن الكريم أمثلة تبيّن ذلك ، قال اللّه تعالى: ﴿ عَسى رَبُّه إن طَلَّقكُنّ أن يُبْدِلَهُ أزواجاً خيراً منكن مُسْلماتٍ مُؤْمناتٍ قانتاتٍ تائباتٍ عابداتٍ سائحاتٍ ثَيّباتٍ وأبكاراً ﴾(٢) .

فأتى بالواو بين الوَصْفين الأخيرين ، لأن المقصود بالصّفات الأولى ذِكْرُها مجتمعةً ، والواو قد تُوهِم التّنويع ،فحذفت. وأمّا الأبكار

---

(١) الآية بتمامها هي : « التائبون العابدون ، الحامدون ، السّائحون ، الراكعون ، الساجدون ، الآمرون بالمعروف، والناهون عن المنكر ، والحافظون لحدود الله ، وبشر المؤمنين » .

(٢) التحريم / ٥ .

فلا يكن ثيّبات ، والثيّبات لا يكُنّ أبكاراً ، فأتى بالواو لتضادّ النّوعين ، وقال تعالى: ﴿ حمٓ تنـزيلُ الكِتـاب من اللّـه العـزيزِ العلِيم . غافِـر الذّنـب ، وقابلِ التّوب شَديدِ العقابِ ذِي الطّوْل⁽²⁾ ﴾ .

فأتـى بالـواو في الوَصْـفَيْن الأولين ، وحذفهـا في الوصــفين الأخيرين ، لأن غفران الذّنب ، وقبول التوبة قد يُظَنُّ أنهما يجـريان مَجْرى الواحد لتلازمهما ، فمن غفَر الذّنب قَبِل التّوبة ، فبيّن اللّهُ سبحانه وتعالى بعـطف أحدهمـا علـى الآخـر أنهمـا / مفهومـان متغـايران ، [٤ / ٥٢] ووصفان مختلفان يجب أن يُعطى كلّ واحد منهما حُكْمَهُ ، وذلك مع العـطف أبين وأوضـح ، وأمّـا شديد العقـاب ، وذي الطّـول فهمـا كالمتضادّين ، فإن شدة العقاب تقتضي اتّصال الضـرر ، والاتّصـاف بالطّول يقتضي اتّصال النفع ، فحذف ليعرف أنهما مجتمعان في ذاته تعالى ، وأن ذاته المقدّسة موصوفة بهما على الاجتماع ، فهو في حالة اتّصافه بشديد العقاب ذُو الطّـول ، وفي حالـة اتّصافـه بذي الطّـول شديدُ العقاب ، فحَسُن تَرْكُ العطف لهذا المعنى .

وفي الآية التي نحن فيها يتّضح معنى العطف وتَرْكُه مماذكرناهُ؛ لأن كُلّ صفةٍ ممّا لم تُنْسق بالواو مغايرةٌ للأخرى .

والفرْقُ أنهما في اجتماعهما كالوصْف الواحد لموصوف واحدٍ ، فلم يحتج إلى عَطْف ، فلما ذكر الأمر بالمعروف والنّهي عن المُنْكر

(١) غافر ١ ، ٢ ، ٤ .

وهما متلازمان أو كالمتلازمين مستمدّان من مادة واحدة كغُفْران الذّنب وقَبُول التوبة حَسُن العطف ، ليبيّنَ أن كُلّ واحد متعبّد به على حدته ، قائم بذاته ، لا يكفي منه ما يحصل في ضمن الآخر ، بل لا بُدّ أن يظهر أمره بالمعروف بصريح الأمر ونهيه عن المنكر بصريح النّهي ، فاحتاج إلى العطف .

وأيضاً فلما كان الأمر والنّهي ضِدّين أحدهما طَلَب الإيجاد ، والآخر طلب الإعدام كانا كالنّوعين المتغايرين في قوله « ثيّبات وأبكاراً » فَحَسُن العطف بالواو .

[سؤال الصّفدي للسّبكي عن إعراب : « استطعما أهلها »]

كتب الصّلاح الصّفديّ إلى الشيخ تقي الدين السّبكي يسأله عن قوله تعالى: ﴿ اسْتَطْعَما أهْلَها[1] ﴾ .

أسيدنا قاضي القضاة ومن إذا
بدا وجْهُهُ استحيا له القمران[2]
ومَنْ كفّه يوم الندا ويَراعه
على طِرْسه بحران يَلْتِقيان

(١) الكهف / ٧٧ .
(٢) وانظر النص الشعري والتعليق عليه ، وإجابة السبكي عنه نثراً وشعراً في تفسير الألوسي ١٦ / ٣ ، ٤ ، ٥ .

وَمنْ إن دجت في المُشْكِلات مسائلُ
جَلاها بفكــرٍ دائــمِ اللّمعـــان
رأيت كتابَ اللّـه أكبرَ مُعْجِــزٍ
لأفضــل مَنْ يهدي به الثقــلان
ومِنْ جُملة الإعجاز كون اختصاره
بإيجــاز ألفــاظٍ وبَسْط معــانِ
ولكنني في الكهف أبصرت آيــةً
بها الفكر في طُول الزمان عَناني
وما هي إلا ،استطعما أهلها، فقد
[٤ / ٥٣] نَرى اسْتَطْعَما هُمْ مِثْلَهُ ببيــان/
فما الحِكْمة الغرَّاءُ في وضع ظَاهرٍ
مـكانَ ضَــميرٍ إنّ ذاك لِشــان
فارْشُد على عادات فَضْلِك حيرَتي
فمـا لي بهــذا يا إمــام يَــدَانِ

فأجابــه بما نصّــه :

قوله : « استطعما أهلهـا » متعيّن واجـب ولا يجـوز مكانـه : استطعماهم، لأنّ استطعما صفة للقرية في محلّ خفض جارية على غير من هي له كقولكَ أهل قريةٍ مُسْتطعمِ أهلُها .

لو حذفت « أهلها »هنا ،وجعلت مكانَهُ ضميراً لم يَجُزْ ، فكذلك هذا .

ولا يسوغ من جهة العربية شيء غير ذلك، إذ استطعما صفة لقرية، وجعله صفة لقرية سائغٌ عربيّ لا تردّه الصّناعة ولا المعنى، بل أقول: إن المعنى عليه.

أما كون الصّناعة لا تردّه فلأنه ليس فيه إلاّ وصف نكرة بجملة ، كما توصفُ سائر النّكرات .

والتّركيب محتملٌ لثلاثة أعاريب :

أحدها : هذا .

والثّاني : أن تكون الجملة في محل نصب صفة لأهل .

والثالث : أن تكون الجملة جواب إذا .

والأعاريبُ المُمْكِنَةُ منحصرَةٌ في الثّلاثة لا رابع لها.

وعلى الأول لا يصحّ لما قدّمناه، فمن لم يتأمّل الآية كما تأملناها ظنّ أن الظاهر وقع موقع المضمر أو نحو ذلك فغاب عنه المقصود، ونحن- بحمد الله - وفّقنا الله للمقصود، ولمحنا بعين الإعراب الأول من جهة معنى الآية ومقصودها، وأنّ الثاني والثالث وإن احتملهما التّركيب بعيدان عن مغزاها.

أمّا الثالث وهو كونه جواب إذا فلأنه تصير الجملة الشرطيّة معناها الإخبار باستطعامهما عند إتيانهما ، وأن ذلك تمام معنى الكلام .

ويجلّ مقامُ موسى والخِضْــر عن تجريد قَصْدِهما ،أوأن يكُونَ معظمه ، أو هو طلب طعمـة أو شيئـاً من الأمـور الـدّنيوية ، بل كان القصدُ : ما أراد ربُّـك أن يبلغ اليتيمان أشدّهما، ويستخرجا كنزهما رحمةً من ربّك ، وإظهار تلك العجائب لموسى عليه السّلام ، فجواب إذا قوله: « قَالَ لَوْ شِئْت » إلى تمام الآية .

وأمّا الثّاني وهو كونه صفةً « لأهل[١] » في محلّ نَصْب فلا تصير العناية إلى شرح حال « أهل » من حيث « هُم هُم » ولا يكون للقرية أثر في ذلك ، ونحن نجد بقيّة الكلام مشيراً إلى القرية نفسها / ألا ترى [٤ / ٥٤] إلى قوله تعالى : ﴿ فوجَدا فيها ﴾ ، ولم يقل : عِنْدهم ، وأن الجدار الذي قصدا إصلاحه ، وحفظ ما تحته جزءٌ من قرية مذمومةٍ مذموم[٢] أهلها ، وقـد تقـدّم منهـم سوء صنيع من الإبـاء عن حقّ الضيف مع طَلَبه ، وللبقاع تأثير في الطّباع ،فكانت هذه القـرية حقيقـةً بالإفســاد والإضاعة، قُوبلت بالإصلاح لمجرّد الطاعة ، فلم يقصـد إلاّ العمـل الصّالح ، ولا مؤاخذة بفعل الأهل الذين منهم غادٍ ورائـح ، فلـذلك قلت : إن الجملة يتعيّن من جهة المعنى جَعْلُها صفةً لقرية ، ويجب معها الإظهار دون الإضمار ، وينضاف إلى ذلك من الفوائد أنّ الأهل الثاني يحتمل أن يكونوا هم الأول أو غيرهم ، أو منهم ومن غيرهم .

---

(١) في قوله تعالى : ﴿ إذا أتيا أهْلَ قرية ﴾ .

(٢) سقطت كلمة : « مذموم » من ط .

والغالب أن من أتى قريةً لا يجد جُملة أهلها دَفْعةً بل يقع بصرُه أوّلاً على بعضهم ، ثم قد يستقريهم ، فلعل هذين العبدين الصّالحين لمّا أتيا قدّر الله لهما لما يظهر من حُسْن استقراء جميع أهلها على التّدريج ؛ليبيّن به كمال رحمته ، وعدم مؤاخذته بسفه صنيع بعض عباده .

ولو عاد الضّمير ، فقال : استطعماهم تعيّن أن يكون المراد الأولين لا غير ، فأتى بالظّاهر استشعاراً بتأكيد العموم فيه ، وأنهما لم يتركا أحداً من أهلها حتى استطعماه فأبى ، ومع ذلك قابلاهم بأحسن الجزاء .

فانظر إلى هذه المعاني والأسرار كيف غابت عن كثير من المفسّرين ؟ واحتجبت تحت الأستار حتى ادّعى بعضهم أن ذلك تأكيدٌ ، وادّعى بعضهم غَيْرَ ذلك ، وترك كثيرٌ التَّعرُّض لذلك رأساً .

وبلغني عن شخص أنه قال : إن اجتماع الضّميرين في كلمة واحدة مستثقلٌ ، فلذلك لم يقل : استطعماهم وهذا شيء لم يقله أحد من النّحاة ، ولا له دليل ، والقرآن والكلام الفصيح ممتلىء بخلافه ، وقد قال تعالى في بقية الآية ﴿ يُضَيِّفوهما ﴾ وقال تعالى : ﴿ فخانتاهما[1] ﴾ ، وقال تعالى: ﴿ حتى إذا جَاءانا[2] ﴾ في قراءة

---

(١) التحريم / ١٠

(٢) الزخرف / ٣٨ .

الحرميين وابن عامر[١] ، ولا ما يوضع[٢] هكذا .

فهذا القول ليس بشيء ، وليس هو قولاً حتى يُحكى . وبما قيل نبهت على رَدّه .

ومن تمام الكلام في ذلك أن « استطعما » إذا جعل جواباً فهو متأخّر عن الإتيان ، وإذا جعل صفةً احتمل أن يكون الإتيان قد اتّفق قبل هذه المرة / وذكر تعريفاً وتنبيهاً على أنه لم يحملهما على عدم الإتيان لقصد الخير ، وقوله : « فوجدا » معطوفٌ على « أتيا » . [٤ / ٥٥]

فهذا ما فتح الله عليّ ،والشّعر يضيق عن الجواب .

وقد قلت :

لأسرار آيات الكتابِ معانِي
تَدِقّ فلا تبدو لكلّ مُعاني
وفيها لمرتاضٍ لَبيبٍ عجائب
سَنابرقِها يعنوله القَمَران
إذا بارقٌ منها لقلبي قَدْ بدا
هَممْتُ قَرِيرَ العين بالطّيَرانِ

(١) في النشر ٢ / ٣٦٩ : قرأ المدينان وابن كثير ، وابن عامر وأبو بكر بألف بعد الهمزة على التثنية ، وقرأ الباقون بغير ألف على التوحيد .

(٢) في ط : «وأن موضع » مكان : « ولا ما يوضع » ، كما في النسخ المخطوطة .

سروراً وإبهاجاً وصولاً على العُـلى
كأني عَلى فَوْق السِّماك مكـاني
فما المُلْكُ والأكوان بالبيضِ والقَنا
وعِنْـدي وجـوهٌ أسْفَـرَتْ بتهـاني
وهاتيك منها قد أبحتُك سِـرّهـا
فشكراً لمن أوْلاك حُسْـن بَيَـانِ
أرى استطعما وَصْفاً على قَرْيةٍ جرى
وليس لها[1] والنّحـو كالمـيزان
صناعتُـه تقضـي بأنْ اسـتتـارَه
يعـود عليه ليس في الإمـكـان
وليس جواباً لاولا وصـف أهلهـا
فلا وجه للإضْـمـار والكِتْمـانِ
وهذي ثلاث ماسواها بِمُمْكِـنِ
تعيّن منهـا واحـدٌ فسبـاني
ورضت لها[2] فكري إلى أن تمخّضت
به زُبْـدَة الأحقـاب منـذُ زمـانِ

(١) في هامش الألوسّي ١٦ / ٤ : « أي صفة جرت على غير من هي له » .
(٢) في الألوسي : « بها » بالباء .

وأن حياتـي في تمـوّج أبْحُـرٍ
من العِلْم في قلبي يَمُدُّ[١] لسـاني
وكم من كناس[٢] في حِمَايَ لمخدّر[٣]
إلـى أن أرى أهْـلاً ذَكِيّ جَنـانِ
فيصطَادُ منّي ما يُطيق اقتنـاصَـهُ
وليس له بالشّـاردات يـدانِ
مُنايَ[٤] سَلِيمُ الذّهن رَيِّضٌ ارتَـوَى
بِكُلّ علوم الخَلْقِ ذو إمْعـانِ
فذاك الذّي يرجى لإيضاح مُشْكِلٍ
ويُقْصَد للتّحـرير والتِّبيـان
وكم لي في الآيات حُسْنُ تَدبُّـرٍ
من اللهّ ذي الفَضْل العظيم حَبانِي
بجاه رسول اللهّ قد نِلْـت كُلّما
أتـى وسيأتـي دائمـاً بأمان

(١) في ط : « وعند » مكان : «ويَمُدّ» تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة وتفسير الألوسي .
(٢) الكناس : المكان الذي بين الشجر يكتن فيه ويستتر الظّبي .
(٣) أي مستتر .
(٤) في ط : « منائي» .

فصلّى عليه اللهُ ما هبّت الصّبا
وسلّم ما دامت له المَلَوانِ[١]

وكتب الصّلاح الصّفدي بهذا السؤال أيضاً إلى الشيخ زين[٢] الدين / على بن شيخ العوينة[٣] المُوصليّ ـ رحمه الله ـ فأجاب بما [٤ / ٥٦] نصّه يقول :

سألت لماذا استطعما أهلها أتى
عن استطعماهم إن ذاك لشانِ
وفيه اختصارٌ ليس ثَمّ ولم تقِفْ
على سَبب الرّجحان مُنْذُ زمان
فهاك جواباً رافعاً لِنقابه
يصير به المعنى كَرأْيِ عِيانِ
إذاما استوى الحالان في الحكم رجح الضـ
ـمير وأمّا حين يختلفان
بأن كان في التّصريح إظهار حكمةٍ
كرِفْعة شأن أو حقارة جَانِ
كمثل أمير المؤمنين يقول ذا
وما نحن فيه صرّحوا بأمان

(١) الملوان : الليل والنهار : الواحد : ملاً مقصور .
(٢) في الألوسّي ١٦ / ٤ : عز الدين .
(٣) في ط فقط : « الغوينة » بالغين .

وهذا على الإيجاز والبسط جاء في
جوابـي منشـوراً بِحُسْـنِ بيَـان
فلا تمتحن بالنّظم من بعدُ عالِمـاً
فليس لِكُلٍّ بالقـريـض يـدان
وقد قيل إن الشّعر يزرى بهم فـلا
يكاد يُـرى من سـابقِ بِرهان
ولا تنسني عند الدّعـاء فإنـنـي
سأبـدي مزاياكم بكـل مكـان
واستغفر الله العظيم لِمـا طـغى
بـه قلمـي أو طال فيه لساني

والجواب المتوسط بالنّثر

هو أنه لمّا كانت الالفاظ تابعةً للمعاني لم يتحتّم الإضمار بل قد يكون التصريح أوْلى ، بل ربّما يكاد يصل إلى حدّ الوجوب كما سنبين إن شاء الله تعالى .

ويدلّ على الأولوّية قول أرباب علم البيان ما هذا ملخصه : لما كان للتصريح عملٌ ليس للكناية كان لإعادة اللّفظ من الحُسْن والبهجة والفخامة ما ليس لرجوع الضمير . انتهى كلامهم .

فقد يعدل إلى التّصريح إما للتّعظيم وإمّا للتحقير والنداء ، وإما لتشنيع في النداء بِقُبْح الفعل ، وإمّا لغير ذلك .

فمـن التّعـظيم قولـه تعالـى : ﴿ قـل هو اللهّ أحـد ، اللهّ الصمّد (١) ﴾ دون « هو » وقولـه تعالى : ﴿ وبالحـقّ أنزلنـاه وبالحـقّ نزل ﴾(٢) ولم يقل : وبه ، وقوله تعالى : ﴿ الحجُّ أشْهُرٌ معلومـاتٌ فَمنْ فَرض فِيهِن الحجّ فلا رفَثَ ولا فسوق ولا جِـدَال في الحَجّ ﴾(٣) فقـد كرر لفظ «الحـج» مـرتين دون أن يقـال: فمن فَـرَضَـهُ فيهّن ولا جِدَال فيه إعـلاماً بتعـظيمه .

هذه العبارة من حيث إنها فريضة العمر فيها شَبَـهٌ عظيم بحـال الموت والبعث فناسبه حال تعظيمه في القلـوب / التّصـريح بالاسـم [٤ / ٥٧] ثلاث مرارٍ . ومنه قول : الخليفـة أمير المـؤمنين يـرسم بكذا دون « أنا » إمّا لتعظيم ذلك الأمر ، أو لتوقية داعية المأمور ، أو نحوهما ، وقول الشاعر :

٦٩٩ = * نَفْسَ عِصام سَوّدَت عِصَاما(٤) *

---

(١) الإخلاص / ١ ، ٢ .

(٢) الإسراء / ١٠٥ .

(٣) البقرة / ١٩٧ .

(٤) في ديوان النابغة تحقيق الشيخ محمد طاهر بن عاشور ما نصه : « في جمهـرة أشعار العرب في باب خبر الذين قدّموا النابغة يقول لعصام بوّاب النعمان :

نفس عصـام سوّدت عصاما وعلمتـه الـكرّ والإقداما
وجعلته ملكاً هماماً

وقد ثبت ذلك في آخر شرح عاصم بن أيوب، ولا أدري ،هل هو مما أثبته عاصم أو من زيادات المطبعة ، وزاد شطراً رابعاً قوله : =

وقول أبي تمام

٧٠٠ = قد طَلَبْنا فلم نَجِدْ لك في السؤ
دَدِ والمَجْد والمكارم مِثْلا

فإن إيقاع الطلب على المِثْل أوقع من إيقاعه ضميرهِ لو قال: طلبنا لك مِثْلاً فلم نجده. وقال بعض أهل العصر:

٧٠١ = إذا بَرقَت[1] يوماً إسرَّةُ وجهه
على الناس قال النّاس جَلّ المنورُ

وأما ما يكاد يصل إلى حد الوجوب، فمثل قوله تعالى: ﴿يا أيُّها النبيُّ إنّا أحلَلْنا لك أزواجكَ﴾[2] إلى قوله تعالى: ﴿وامْرأةً مُؤمِنَةً إن وَهَبت نَفْسها لِلنّبي إن أراد النَّبيُّ أنْ يَستَنْكِحَها﴾ إنمّا عدل عن الإضمار إلى التصريح، وكرر اسمه صلّى الله عليه وآله سَلم تنبيهاً على أن تخصيصه صلى الله عليه وآله وسلم بهذا الحُكم أعني النكاح

= *حتى علا وجاوز الأقواما*
انظر ملحقات حرف الميم / ٢٤٧
هذا وفي هامش الديوان / ٢٤٧
« هو عصام بن شهبر الجرميّ حاجب النعمان بن المنذر، يريد أنه اكتسب السؤدد بكمالاته لا بآبائه، ولذلك اشتهر أن يقال للذي اكتسب السؤدد من غير سابق أسلافه: إنه عصامي، ويقولون: كن عصاميًا ولا تكن عظاميًا».

(١) في ط: « برحت » مكان: « برقت »، تحريف، صوابه من المخطوطات.
(٢) الأحزاب / ٥٠ .

بالهبة عن سائر الناس لمكان النبّوة ، وتكرير[١] اسمه صلى الله عليه وآله وسلم تنبيهاً على عِظَم شأنه ، وجلالة قدره إشارة إلى علة التخصيص وهي النّبوة .

ومن التحقير : « فبدّل الذين ظلموا قَولاً غَيْرَ الذّي قيل لَهُم فأنْزلنا على الذّين ظَلَموا[٢] » دون «عليكم» ، « وقالوا قُلُوبنا غُلْفٌ بل لَعَنَهُمُ الله بِكُفْرِهم [٣] » أضْمر هنا ، ثُمّ لمّا أراد المبالغة في ذمّهم صرح في الآية الثانية والثالثة بكفرهم فقيل : « فَلَعْنَةُ الله على الكافرين »[٤] « ولِلكافِرين عذابٌ مُهِينٌ[٥] » وأمثاله كثير .

إذا تقّرر هذا الأصل فنقول : لمّا كان أهل هذه القرية موصوفين بالشح الغالب، واللؤم اللازّب بدليل قوله صلى الله عليه وآله وسلم « كانوا أهْلَ قَرية لِئاماً » ، وقد صدر منهم في حقّ هذين العبدين الكريمين على الله ما صدَر من المنع بعد السؤال كانوا حقيقين بالنداء عليهم بسوء الصنيع ، فناسبه ذلك التصريح باسمهم لما في لفظ الأهل من الدّلالة على الكثرة مع حِرمان هذين / الفقيرين مِنْ خَيْرهم مِنْ [٤ / ٥٨]
استطعامِهِما إياهم، ولِما دَلّ عليه حالُهم من كَدَر قُلوبهم وعَمَى

(١) في ط : « ولكن » مكان : « وتكرير » ، تحريف . صوابه من المخطوطات .
(٢) البقرة / ٥٩
(٣) البقرة / ٨٨
(٤) البقرة / ٨٩ وفي ط : « لعنة » بدون فاء .
(٥) البقرة / ٩٠

بَصائِرِهْم ، حيث لم يتفرسوا فيهما ما تفرّسه صاحب السفينة في قوله : « أرى وجوه الأنبياء » .

هذا ما يتعلق بالمعنى .

وأمّا ما يتعلق باللفّظ فلِما في جَمْع الضميرين في كلمة واحدةٍ من الاستثقال ، فلهذا كان قليلاً في القرآن المجيد .

وأمّا قوله تعالى : ﴿ فَسَيكْفيكَهمُ ﴾[١] ، وقوله ﴿أنُلْزِمكُموها﴾[٢] فإنه من هذا القبيل، لأنه عدُول عن الانفصال إلى الاتصال الذّي هو أخصر ،وعند فَكّ الضّمير لا يُؤَدي إلى التصريح باسم ظاهر ، بل يقال : فَسَيكْفِيك إيَّاهُم الله ، وأنُلْزِمُكُم إياها ، فكان الاتصال أوْلى ، لأنه أخصر ، ومؤداهما واحد بخلاف مسألتنا .

ثم هنا سؤالات

فالأول : ما الفرق بين الاستطعام والضيافة ؟ فإن قلت : إنهما بمعنى .

قلت : فَلِم خصّصهما بالاستطعام ، والأهل بالضيافة؟

والثاني :لِمَ قال:فـ «أَبَوْا» دون « فَلَمْ »[٣] مع أنه أخصر .

(١) البقرة / ١٣٧

(٢) هود / ٢٨

(٣) أي « فلم يضيفوها » .

والثالـث : لِمَ قال : « أَتَيَا أهَـلَ قَرية » دون : « أتيا قرية » والعُرفْ بخلافه، تقول: أتيت إلـى الكوفـة كمـا قال تعالـى « ادْخُلـوا مصر[1]».

والجواب عن الأول : أن الاستطعام وظيفةُ السائـل والضيافـة وظيفة السؤال، لأن العرف يقضي بذلك فيدعو المقيمُ إلى منزله القادمَ يسأله، ويحمله إلى منزله.

وعن الثاني : أن في الإباء من قُوّة المَنْع ما ليس في «فلم»، لأنها تنقل المضارع إلى الماضي وتنفيه، فلا يدّل على أنهم لم يُضيفوهم في الاستقبال بخلاف الإباء المقرون بأن ، فإنه يدلُّ على النفي مطلقاً ، وآيته[2]:﴿ ويأْبى اللهُ إلاّ أن يُتِمّ نورَهُ ﴾[3] أي حالاً واستقبالاً .

وعن الثالث : أنه مبنى على أن مسمّى القرية ماذا ؟ أهو الجِدار وأهلها معاً حال كونهم فيها أم هي فقط ، أم هم فقط ؟

والظاهر عندي أنه يطلق عليها / مع قَطْع النّظر عن وجود أهلهـا [٤ / ٥٩]
وعدمهم بدليل قوله تعالى : ﴿ أو كالذّي مرّ على قَرْيةٍ وهي خاويةٌ على عُروشِها[4] ﴾ سماّها قرية ، ولا أهل ، ولا جِدار قائماً ، ولعدم تناول

---

(١) يوسف / ٩٩ .
(٢) في ط : « وآية » ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
(٣) التوبة / ٣٢ .
(٤) البقرة / ٢٥٩ .

لفظ القرية إياهم في البيع إذا كانت القرية وأهلها مِلْكاً للبائع ، وهم فيها حالة البيع . ولو كان الأهل داخلين في مُسّماها لدخلوا في البيع ، ولثبوت المغايرة بين المضاف والمضاف إليـه، وإنما ذكر الأهل ، لأنه هو المقصود من سياق الكلام دون الجدران ، لأنه بمعرض حكاية ما وقع منهن من اللؤم .

فإن قلت : فما تصنع بقوله تعالـى : ﴿ وكَمْ أهَلَكْنَـا مِنْ قرية بَطِرَتْ مَعِيْشها ﴾[1]،﴿ وكَمْ مِنْ قَرْية أهْلَكْناها فجاءها بأسنا بياتاً أوهُمْ قائلون[2] ﴾ ،﴿وضَربَ اللهُ مثـلاً قَرْيةً كانـت آمنـة[3]﴾ الـخ ،﴿واسـأل القرية[4]﴾ فإن المراد في هذه الآيات وأمثالها الأهل :

قلت : هو من باب المجاز ، لأن الإِهلاك إنما يَنْسُبه اليهم دونها بدليل « أوهم قائلون» ،« فأذاقها الله لباس الجُوع والخوف» ،« وبطرت معيشتها » ولاستحالة السّؤال من غير الأهل ، علـى أنـا نقـول : لو تصور وقوع الهلاك على نفس القَرْيْة بالخسف والحريق والغرق ونحوه لـم يتعيّن الحقيقة لِما ذكرناه . والله أعلم .

---

(١) القصص / ٥٨
(٢) الأعراف / ٤
(٣) النحل / ١١٢
(٤) يوسف / ٨٢ .

مسألة في « ما أعْظَمَ الله ! »

سُئِل الشيخ تقي الدين السّبكي - رحمه الله - عن رجل قال : ما أعْظَم اللهّ ؟ فقال آخر : هذا لا يجوز .

فأجاب : يجوز ذلك ، قال تعالى : ﴿ أبْصِرْ به وأسْمِعْ ﴾[1] . والضّمير في « به » عائِدٌ إلى الله تعالى ، أي : ما أبْصَرهُ ! وما أسمعه ! فَدلّ على جواز التعجب في ذلك .

وهذا كلامٌ صحيحٌ ، ومعناه : أن الله في غاية العظمة ، ومعنى التّعجب في ذلك : أنه لا ينكر ، لأنه مما تحارُ فيه العقول .

والإتيان بصيغة التّعجب في ذلك جائزةٌ للآية الكريمة ، وإعظام الله تعالى وتعظيمُ الثناء عليه بالعظمة أو اعتقادها ، وكلاهما / [٤ / ٦٠] حاصل ، والمُوجبُ لهما أمر عظيم .

فبلغني بعد ذلك عن شيخنا أبي حيّان أنه كتب[2] . . . فنظرت فرأيت أن أبا بكر بن السراج في الأصول قال في شَرْح التّعجب ؛ وقد

(١) الكهف / ٢٦ .

(٢) في هامش ط ما نصّه : « بهامش ى بياض هنا في نسخة المؤلف . والبياض أيضاً في النسخ المخطوطة التي حقق الأشباه في ضوئها .

حُكِيتْ ألفاظٌ من أبواب مختلفة مستعملة : «ما أنت من رجل»، تعجّب، و « سبحان الله » ، و « لا إله إلا الله » ، و « كاليوم رجلاً » ، و « سبحان الله[١] من رجل » ، و « حسبك بزيد رجلاً » و « من رجل » ، و « العظمة لله من ربّ » ، و « كفى بزيد رجلاً » تعجب .

فقوله : العظمة لله من رب دليل لجواز العّجب في صفة الله تعالى ، وإن لم يكن بصيغة ما أفعله ، وأفْعِل به .

ومن جهة المعنى لا فرق من حيثُ كونهُ تعجُّباً .

(١) في ط سقط لفظ الجلالة : والتصويب من المخطوطات .

خلاف بصري وكوفيّ في فعل التعجب اسم هو أم فعل؟

وقال كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري في كتاب : الإنصاف في مسائل الخلاف في النحو:

مسألة

ذهب الكوفيّون : إلى أن أفعل[١] في التّعجب نحو: «ما احْسَن زيداً» اسم، والبصريّون: إلى أنه فعل، وإليه ذهب الكسائي. ثم قال: والذي يدلّ على أنه ليس بفعل، وأنه ليس التقدير فيه:[٢] [شيء] أحْسَن زيداً قولهم: ما اعْظَم الله.

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « الفعل » تحريف صوابه من الإنصاف المسألة الخامسة عشرة ١ / ١٢٦ .

(٢) في ط : بعده (شيء عظيم) بين قوسين وعلق المصحح في هامشه : « موضع هذين اللفظين خال في « ي » أي في النسخة المخطوطة اليمنية . وبهامشها هذا البياض في نسخة المؤلف . وفي النسخ المخطوطة بياض بعد قوله : « ليس التقدير فيه » . . مما يدلّ على أن النسخ متفقة في هذا البياض تبعاً لنسخة المؤلف وتكملة هذا البياض من الإنصاف الذي نقل عنه السيّوطي هذا النّص . والساقط ما بين معقوفين وهو كلمة : « شيء » .
وفي ط فقط بعد قوله : (ليس التقدير فيه) : « شيء عظيم » بين قوسين ، وهي زيادة ليست في النسخ المخطوطة .

ولو كان التّقدير ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير : شيءٌ أعْظَم الله ، والله تعالى عظيم لا بِجَعْلِ جاعل . وقال الشّاعر :

٧٠٢ = ما أقْدَرَ الله أنْ يُدْنِي على شَحَطٍ
مَنْ دارُه الحَزْنُ مِمّن دارُه صُول[١]

ولو كان الأمر على ما زعمتم لوجب أن يكون التّقدير فيه : شَيْءٌ أقدَرَ الله ، والله تعالى قادر لا بِجَعْلِ جاعل .

واحتّج البصريّون بأمور[٢]. ثم قال : والجواب عن كلمات الكوفيين[٣].

ثم قال : وأمّا قولهم : في « ما أعظم الله »[٤] قلنا : معناه شيء

(١) هو لحندج بن حندج المرّى
من شواهد : الإنصاف ١ /١٢٨ ، والعينيّ ١ /٢٣٨ ، والهمع والدرر رقم ١٧٦٦، والأشموني ١ /١٠١. وفي العيني: هو من قصيدة لامية، وأولها هو قوله:
في ليل صول تناهى العرض والطول كأنما ليله بالليل موصول
والشَّحَطُ بالشين المعجمة والحاء المهملة أي على بُعْد. شَحط يَشْحَط بفتح عين الفعل فيهما، والمصدر: شَحْط بفتح الشين وسكون الحاء، وها هنا حركت الحاء للضرورة. والحَزْن: اسم موضع ببلاد العرب، وصول: اسم ضيعة من ضياع جرجان ويقول لها: جول بالجيم.

(٢) انظر هذه الأمور في الإنصاف ١/ ١٢٩ ، لأن السّيوطي لم يذكر النص بكماله ، بل ذكره ملخّصاً .

(٣) وانظر أيضاً إجابته عن كلمات الكوفيين في ١/ ١٣٨ .

(٤) في نسخ الأشباه ، اضطراب في العبارة ، وهي بهذه الحالة في النسخ جميعاً والعبارة كما وردت في الإنصاف هي : « وأمّا قولهم : لو كان التقدير فيه : =

أعظْم الله أي وصفه بالعظمة ، كما تقول : عَظَّمْتَ عظيماً .ولذلك الشيء ثلاثة معان : / أحدها ؛ أن يعنى بالشيء مَنْ يُعظِّمهُ مِنْ عباده . [٤ / ٦١]

والثاني : أن يُعنَى بالشّيء ما يدلّ على عظمة الله تعالى وقدرته من[1] مصنوعاته .

والثالث : أن يُعنَى به نفسه ، أي أنه عظيمٌ لنفسه ، لا لشيء جعله عظيماً فرقاً بينه وبين غيره .

وحُكِي : أن بعض أصحاب المبرد قَدِمَ إلى بغداد قبل قدوم المبرّد ، فحضرَ حَلْقَة ثعلب، فسُئِل عن هذه المسألة ، فأجاب بجواب أهل البصرة . وقال : التّقدير : شيءٌ أحسن زيداً ، فقيل له: ما تقول في « ما أعْظَمَ الله ؟ فقال : شيءٌ أعظم الله ، فأنكروا عليه ، وقالوا : لا يجوز : إنّهُ عظيمٌ لا بِجَعْلِ جاعل ، ثم سحبوه من الحَلقة فأخرجوه .

فلَما قَدِمَ المبرّد أوردوا عليه هذا الإنكار[2]، فأجاب بما قدّمناه ، فبان بذلك قُبح إنكارهم وفساد ما ذهبوا إليه .

= شيء أحسن زيداً لوجب أن يكون التقدير في قولنا : ما أعظم الله : شيء أعْظم الله . والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل .
قلنا : معنى قولهم : شيء أعظم الله أي وصفهُ بالعظمة كما يقول الرجل إذا سمع الأذان : كبّرت تكبيراً ، وعظمت تعظيماً أي وصفته بالكبرياء والعظمة لا صيرته كبيراً عظيماً ، فكذلك ها هنا » . انظر الإنصاف ١/ ١٤٦

(١) في نسخ الأشباه : « في » وفي الإنصاف « من »
(٢) في الإنصاف : « الإشكال » مكان : « الإنكار »

وقيل : يحتمل أن يكون قولُنا : « شيء أَعْظَم الله » بمنزلة الإخبار أنه عظيمٌ لا شيءٌ جعلَه عظيماً لاستحالته .

وأما قول الشاعر : * ما أقدرَ الله * ، فإنه وإن كان لفظُه لَفْظَ التعجّب فالمراد به المبالغة في وصفه تعالى بالقُدْرة كقوله : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحمنُ مداًّ ﴾[1] جاء بصيغة الأمر ، وإنْ لم يكن في الحقيقة أمراً . انتهى كلامه[2].

وهو نصٌّ صريح في المسألةُ، وناطق بالاتّفاق على صِحّة إطلاق هذا اللّفظ، وأنه غير مستنكر، ولكنه مختلف[3]. . . هل يبقى على حقيقته من التّعجّب، ويحمل ما على الأوجه الثّلاثة، أو يجعل مجازاً عن الإخبار. وأمّا إنكار اللّفظ فلم يقل به أحد، وإلاّ والأصَحّ أنه باق على معناه من التّعجب .

وقال الباجي أبو الوليد في « كتاب السنن » من تصنيفه في باب أدعية من غير القرآن فذكر منها : ما أحلمك عَمّن عصاك ، وأقربك مِمّن دعاك ، وأعطفك على من سألك . وذكر شعر المغيرة :

٧٠٣ = سُبْحانك اللّهمّ ما أجلّ عندي مثلك

انتهى .

---

(١) مريم / ٧٥

(٢) انظر النص بتمامه في الإنصاف في المسألة الخامسة عشرة .

(٣) بعد قوله : « مختلف » بياض في النسخ المخطوطة . وفي هامش ط « بياض في نسخة المؤلف »

ورأيت أنا في السّيرة عن أبي بكر الصّديق رضي الله عنه رواه / [٤ / ٦٢] ابن إسحاق ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه - وناهيك بهما -[1] في جوار ابن الدغُنّة[2]

قال القاسم : إن أبا بكر الصّديق رضي الله عنه لقيهُ سفيهٌ من سفهاء قريش وهو عامد إلى الكعبة[3] فحثنا على رأسه تراباً فمرّ بأبي بكر الوليدُ بن المغيرة أو العاصُ بن وائل ، فقال : ألا ترى ما يصنع هذا السّفيه ؟ قال : أنت فعلت ذلك بنفسك وهو يقول : أي ربّ ما أحلمك أي رب ما أحلمك، أي رب ما أحلمك . انتهى .

ولو لم يكن في هذا إلاّ كلام ابن القاسم لكفى فضلاً عن روايته عن أبي بكر وإن كانت مُرْسلة »[4] .

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ، وإضافة كلمة « كان » قبل « في جوار » تصلح العبارة .

(٢) هو ربيعة بن رفيْع الذي أجار أبا بكر رضى الله عنه . انظر القاموس : « دعن »

(٣) في ط : « اللكعبة » تحريف

(٤) الحديث المرسل : « المشهور في تعريفه : أنه ما سقط منه الصّحابيّ كقول نافع : قال رسول الله ﷺ : كذا ، أو فعل كذا ، أو فُعِل بحضرته كذا ، ونحو ذلك فهو إذن مرفوع التابعيّ مطلقاً » .
انظر : علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح ص / ٢١٦ .

توجيه للزمخشريّ في قوله تعالى:
﴿ ذو الجلال والإكرام ﴾

قال الزمخشري: في قوله تعالى: ﴿ ذُو الجَلالِ والإكرام[1] ﴾: معناه: الّذي يُجلُّه الموحدّون عن التشبيه بخلقه أو الـذي يقال لـه: ما أجلّك وما أكْرمك، وقال أيضاً: ﴿أبْصِر وأَسْمِع﴾ أي جاء بما دلّ على التعجب من إدراكه للمسموعات والمُبْصِرات؛ لدلاّلة على أن أمره في الإدراك خارجٌ عن حدّ ما عليه إدراك السامعين والمبصرين، لأنه يدرك ألطف الأشياء وأصْغَرها كما يُدْرِك أكبرها حجماً، وأكثفها جُرْماً، ويدرك البواطن كما يُدرك الظّواهر.

وذكر أبو محمّد بن عليّ بن إسحاق الصّيمري في كتاب « التبصرة والتذكرة في النحو»: وإذا قلت: «ما أعْظَم اللهَ » فذلك الشّيء عباده الّذين يعظّمونه ويعبُدونه.

ويجوز أن يكون ذلك الشّيء هو ما يستدلّ به على عظمته من بدائع خلقه.

(١) الرحمن / ٢٧

ويجوز أن يكون ذلك هو اللّه عزّ وجلّ ، فيكون لنفسه عظيماً لا لشيء جعلَهُ عظيماً . ومثل هذا يستعمل في كلام العرب كما قال الشاعر :

٧٠٤ = * نَفْسُ عصامٍ سَوّدت عصاما[١] *

انتهى ، وهو كالأنباريّ[٢]

وقال المتنبّي :

٧٠٥ = ما أَقدر اللَّه أنْ يُخْزِي خَلِيقَتَهُ . ولا يُصدّق قوماً في الّذي زعموا

وقال الواحدي في شرحه يقول : اللّه تعالى قادرٌ على إخزاء خليقته بأن يُملّك عليهم لئيماً ساقطاً من غير أن يصدّق الملاحدة الذين يقولون بقدَم الدهر / يشير إلى أن تأمير مثله إخزاء للناس ، واللّه تعالى [٤ / ٦٣] قد فعل ذلك عقوبة لهم ، وليس كما تقول الملاحدة .

وقال ابن الدّهان في « شرح الإيضاح » : فإن قيل : فإذا قدرت « ما » بتقدير شيء فما تصنع بما أعْظَم الله !

فالجواب من وجوه :

أحدها : أن يكون الشّيء نفسه .

---

(١) سبق ذكره رقم ٦٩٩ .

(٢) في ط : كالباري : تحريف واضح .

ويجوز: أن يكون ما دلّ عليه من مخلوقاته.

الثّاني : مَن يعظّمه مِنْ عباده .

الثالث : أن تكون الأفعال الجارية عليه يَحْمِلُها على ما يجوز عليه من صفاته تعالى ، فيحمل على أنه عظيمٌ في نفسه .

[توجيه الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ ما هذا بشراً ﴾]

وقال الزمخشـــري : في «ما هذا بشراً[1] » : المعنى تنزيه الله تعالى من صفات العَجْز والتَّعجّب من قدرته على خَلْق جَميلٍ مِثْلِهِ .

وأما ﴿حاشا لله ما علمنا عليه من سوء[2]﴾ ، فالتَّعجُّب من قدرته على خُلُقٍ عفيف مثله . انتهى .

(١) يوسف / ٣١

(٢) يوسف / ٥١

[الرِّفْدة في مَعْنَى وَحْده]

«الرّفدة في معنى وحده» تأليف الشيخ تقيّ الدّين السُّبكِيّ

بسم اللّه الرّحمن الرحيم

قال الشّيخ الإمام تقيّ الدّين أبو الحسن علي السّبكيّ الشّافعيّ - رحمه الله - الحمدُ لِلّه وحده ، وصلّى اللّه على سيّدنا محمد المشرف على كُلّ مخلوق قَبلُه وبعدَهُ ، وسلّم تسليماً كثيراً ، وبعد .

فهذه عجالة مسماة « بالرّفدة[1] في معنى وحـده » كان الدّاعـي إليها أن الزمخشري قال في قولـه تعالـى: ﴿ وعليهـا وعلـى الفُلك تُحْمَلون ﴾[2] معناه : وعلى الأنعام وحدها لا تُحْمَلُون ، ولـكن عليهـا وعلى الفُلْك ،فتوقفت في[3] قبول هذه العبارة ، فأحببت أن أنبّه على ما فيها ، وأذكر موارد[4] هذه اللفظة .

---

(١) الرِّفد : العطاء

(٢) المؤمنون / ٢٢ .

(٣) « في » سقطت من ط .

(٤) في ط : واذكر « قوله » بوضع « قوله » مكان : « موارد » تصويبه من النسخ المخطوطة .

وأول ما أبتدىء بقول : الحمد للهِ وحده ، فأقول معناه : الحمد لله لا لغيره ، ولا يُشاركه فيه أحد .

[٤ / ٦٤] و« وحده » منصوبٌ على الحال عند جمهور النّحويين منهم / الخليل وسيبويه ، قالا : إنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال ، كأنه قال : إيحاداً ، وإيحاداً موضع:مُوحِداً .

واختلف[1] هؤلاء : إذا قلت : رأيت زيداً وحده ، فالأكثرون يقدّرون في حال إيحادي له بالرُّؤية ، ويعبّرون عن هذا بأنه حالٌ من الفاعل .

والمبرّد يقدّره في حال أَنه مُفْرَدٌ بالرّؤية ، ويعبّر عن هذا بأنه حال من المفعول .

ومنع أبو بكر بن طلحة[2] من كونه حالاً من الفاعل ، وقال : إنه حال من المفعول ليس إلاّ ، لأنهم إذا أرادوا الفاعل قالوا : مررت به وحدي . كما قال الشاعر :

(١) في ط: «دا اختلف»، تحريف

(٢) هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي الإشبيليّ ، أبو بكر المعروف بابن طلحة .
درس العربية والآداب بأشبيلية أكثر من خمسين سنة ولد بيابرة منتصف صفر سنة ٥٤٥ ، ومات بإشبيلية منتصف صفر سنة ٦١٨ هـ . انظر البغية ١٢١/١

٧٠٦ = والذّئب أخشاه إن مَرَرْتُ بـــه
وَحْدِي وأخْشَـى الـرِّياحَ والمطَرَا[1]

وهذا الذي قاله ابن طلحة في البيت صحيحٌ ، ولا يمتنع من أجله أن يأتي الوجهان المتقدّمان في: رأيت زيداً وحدَهُ ، فإن المعنى يصحّ معهما .

ووحده يضاف إلى ضمير المتكلّم والمخاطب والغائب فتقول : ضربته وَحْدي ، وضربته وحدَهُ، وضربتُك وَحْدَك، وضربتك وَحْدِي، ويختلف المعنى بحسب ذلك .

ومنهم من يقول: « وحده » مصدر موضوع موضع الحال .

وهؤلاء يخالفون الأولين في كونه اسم مصدر ، فمن هؤلاء من يقول : إنه مصدرٌ على حذف حروف الزّيادة أي إيحاده .

ومنهم من قال : إنه مصـدر لم يوضع له فعلٌ.

وذهب يونس وهشام في أحد قوليه : إلى أنّه منتصب انتصـاب الظّروف،فيجريه مجرى « عنده » فجاء « زيد وحده » تقديره : جاء زيدٌ على وحده ، ثم حُذِف الحرْفُ ، ونصب على الظرف.

وحكِي من كلام العرب: « جلسنا على وَحْدَتِنا ».

---

(١) من مقطعة للربيع بن ضبيع الفزاريّ.
من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٢٧ ، والهمع والدرر رقم ١٢٣٤

وإذا قلت : زيد وحده فكان التقدير: زيد مَوْضِعَ التّفرد .

ولعل هؤلاء يقولون : إنه مصدر وضع موضع الظرف .

وحكى عن الأصمعي : وحد يحد، ويدل على انتصابه على
[٤ / ٦٥] الظّرف قول العرب: زيد وحده ، فهذا خبرٌ لا حال . /

وأجاز هشام في: « زيد وحده » وجْهاً آخر ، وهو أن يكون منصوباً بفعل مضمر يَخْلُفُه « وَحْدَهُ » كما قالت العرب: زيدٌ إقبالاً وإدباراً .

قال هشام : ومثل زيد وحده في هذا المعنى : زيد أمرُهُ الأول ، وقصتُّه الأُولَى ، وحالُهُ الأُولى ، خلَفَ هذا المنصوبُ النّاصب كما خَلَفَ « وحْدَه » « وحَد » . وسمّى هذا منصوباً على الخلاف الأوّل ، وقال : لا يجوز « وحده زيدٌ » كما لا يجوز : « إقبالاً وإدباراً عَبْدُ اللّه » وكذلك : قِصَّتُهُ الأولى سعدٌ .

وعلى أنه منصوبٌ على الظّرف يجوز « وحده زيد » كما يجوز « عندك زيد » .

هذا كلام النّحاة وهو توسّع فيما تقتضيه الصّناعة واللّسان، والمعنى متقارب كُلُّه دائر على ما يفيدُهُ من الحَصْرِ في المذكور.

فقوله : الحمدُ للّه وَحْدَهُ مفيدٌ حَصْرَ « الحمد » في اللّه سبحانه وتعالى .

وقولـه تعالـى: ﴿ وإذا ذَكَرْت رَبّـك في القـرآنِ وَحْـدَهُ ﴾[1] ، والضّمير يعود على « ربّـك » فمعناه : لم يُذْكَرْ معه غيرُهُ .

وكذا قولنا : لا إله إلاّ الله وحده : أنّا أفردناه بالوحدانيّة .

فانظر كيف تجد المعنى في ذلك كله سواءً ، فإذا قلت : حمدْتُ الله وحدهُ ، أو ذكرت ربَّك وحده ، فمعناه وتقديره عند سيبويه : مُوحِداً إيّاه بالحمد والذّكر على أنهـا حال من الفاعـل . والحـاء في مُوحِـداً مكسورة .

وعلى رأي ابن طلحة مُوحَداً هو ، والحاء مفتوحة .

وعلى رأي هشام معناه : حَمَدْتُ اللّه وذَكَرْتُه على انفراده.

فهذه التّقادير الصّناعيّة الثّلاثة،والمعنـى لا يختلف إلاّ اختلافـاً يسيراً .

فـإذا جعلنـاه من أوحـد الرّباعـي فمعنـاه : مُوحـداً بالمعنيين المتقدّمين .

وإذا جعلناه من وحّد الثّلاثي فمعنـاه : منفـرداً بذلك ، فعلـى الأول الجامد والذاكر أفرده بذلك ، وعلى الثّاني هو انفرد بذلك .

والعامـل في الحـال : حمـدت ، وذكرت ، وصاحـب الحـال

---

(١) الإسراء / ٤٦ .

الاسم المنصوب على التّعظيم أو الضّمير الّذي في حمدت وذكرت على القولين .

وإذا قلت : الحمد لله وحده فالعامل في الحال المستقرّ المحذوف الذي هو الخبر في الحقيقة ، وهو العامل في الجار والمجرور . وصاحب الحال اللّه ، ووحده حال .

وإن جعلتها ظرفاً فالمعنى : الحمدُ لله على انفراده ، فلم يختلف المعنى اختلافاً مُخِلاً بالمقصود .

وإذا قلنا : لا إله إلاّ الله وحده ، فإما أن نقول معناه : على
[٤ / ٦٦] انفراده أنه جعله ظرفاً / أو منفرداً بالوحدانيّة ، أو منفرداً بها على الاختلاف في تقدير الحال ، وصاحب الحال الضّمير في « كائن » العائد على الله تعالى ، والعامل في الحال «كائن» .

وأمّا المنطقيّون فقالوا : إن « وحدهُ » يصير الكلامُ بها في قُوَّة كلامين . فقولنا : رأيت زيداً أفاد إثبات رؤيته ، ولم يُفِدْ شيئاً آخر .

وقولنا : رأيت زيداً وحده أفاد إثبات رؤيته، ونفى رؤية غيره ، وهو معنى ما قاله النّحاة أيضاً ، وتصير الجملة بعد أن كانت موجبةً متضمّنةً إيجاباً وسَلْباً وبذلك حلّوا مَغْلَطةً[١] ركّبها بعض الخلافِيّين وهي: الماء وحده رافعٌ للحدَث وكُلُّ ما هو[٢] رافع للحدث رافعٌ للخبث

(١) في القاموس : المغلطة : الكلام يُغْلطُ فيه ، ويغَالطُ به .
(٢) في ط: «وكلما» تحريف

فالماء وحده رافع لِلخَبَث[١] ، فلا يكون المائع غير الماء رافعاً لِلخَبث .

وحلّه أن هذا قياسٌ من الشّكل الأول ، وشرطه إيجاب صُغْراه ، وهذه الصّغرى بدخول « وحده » فيها لم تصر موجبة بل موجبة وسالبة ، تقديرها : الماء رافع للحدث ولا شيء من غيره برافع للحدث .

وهذا الحلّ صحيحٌ إذا أريد بوحده ذلك ، وقد يراد بوحده أنه يفيد تجرّده عن المخالط بمعنى : الماء وحده - بلا خليط يخرجه عن اسم الماء - رافع للحدَث ، وهذا صحيح ، ولا تخرج الجُملة بها عن كونها موجبةً ، ولا ينتفع بها المغالط .

وقد يراد بوحده : أنه من حيث هو مع قَطْع النّظر عما سواه ، وهو أيضاً صحيح ، ولا يُنتج ما أراده المغالط .

ولا يخفى أنّ المراد بالمائع[٢] مع استعماله في الوضوء الاستعمالَ المخصوص مع النّية .

وبعض هذه الاحتمالات يأتي في قولك : رأيت زيداً وحده ، قد يراد به أنك رأيته في حال هو منفرد بنفسه ليس معه غيره ، وإن كانت رؤيتك شاملةً له ولغيره ، ولكن هذا احتمال مرجوح ، ولهذا لم تذكره النّحاة ، وإنما كان مرجوحاً ، لأنه يحوج إلى تقدير محذوف تقديره :

---

(١) الخبث : البول والغائط .

(٢) في ط : « بالمائع » مكان : « الماء مع » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

كائناً ، ويكون « وحده » حالاً من الضمير فيه . والعامل فيه[١] ذلك المحذوف ، والأصل عدم الحذف وعدم التّقدير ، فلذلك قلنا : إنه مرجوح .

والأوّل لا تقدير فيه ولا حذف، بل العامل «رأيت» المصرّح به. هذا كلّه في جانب الإثبات إذا قلت: رأيت زيداً وحده.

أما في حالة النّفي إذا نفيت الرؤية عنه وحده فلك صنعتان أو أكثر: / [٤ / ٦٧]

أحدها : أن تأتي بأداة النّفي متقدّمة فتقول : ما رأيت زيداً وحده ، فهذه في قُوّة السّالبة البسيطة وهي سلب لما اقتضته الموجبة ، فمعناها بعد السّلب يحصُل بإحدى ثلاث طرق :

أحدها: رؤيتهما معاً.

الثانية : عدم رؤية واحد منهما فلا يرى هذا ولا هذا .

والثالثة : برؤية غير زيد ، وعدم رؤية زيد على كُلّ واحد من هذه التّقادير الثّلاث يصحّ : ما رأيت زيداً وحده ، لأن المنفى رؤيته مقيّدة بالوحدة ، ونفى كُلّ مرئي من اثنين يحصل بطُرُقٍ ثلاث كما بيّناه . هذا إذا[٢] قدّمت حرف النّفي .

---

(١) في ط : « في » مكان « فيه » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .
(٢) في ط : « إذ » صوابه من المخطوطات .

ويشبه هذا من بعض الوجوه تقديم حرف السّلب على « كُلّ » في قولنا :

٧٠٧ = * ما كُلّ ما يتمنّى المرء يُدْرِكُهُ[١] *

وأنه سَلْبٌ للعموم ، لا عمُومُ السّلب ، وأنه يفيد جزئيًّا لا كليًّا فقد يدرك بعض ما يتمناه . وكذلك :

٧٠٨ = * وليس كُلّ النّوى تَلْقى المساكِينُ[٢] *

أمّا[٣] إذا أخرت حرف النّفي فإن أخرته عن المبتدأ الذي هو الموضوعُ وقدّمته على « وحده » مع الفعل كقولك : « زيد لم أره وحده » فهو كالحالة المتقدّمة محتملٌ للمعاني الثّلاثة كما سبق،لأن النّفي يقدّم على الفعل المنفىّ المقيّد بالوحدة ، فقد نفى مركّباً، فينتفي بانتفاء أحد أجزائه كالحالة السّابقة حَرْفاً بحرف . والضّابط في ذلك ما ذكرناه .

(١) للمتنبّي . ديوانه ٤/ ٣٦٦ من قصيدة مطلعها :

بمَ التّعلُّلُ لا أهلٌ ولا وطنُ ولا نديمٌ ولا كأسٌ ولا سكنُ

قالها لّما بلغه أن قوماً نعوه في مجلس سيف الدولة بحلب وهو بمصر،وتمامه :

* تجري الرياح بما لا تشتهي السُّفُن *

وفي هامش الديوان شرح البرقوقي يقول : إن أعدائي يتمنون موتي ، ولكنهم لا يدركون ما يتمنون ، ثم ضرب لذلك مثل السفن ، قال : إن السفن - يعني أهلها - تشتهي الرياح الموافقة لسيرها ، ولكن الرّياح كثيراً ما تجري على غير ما تشتهي .

والبيت من شواهد : المغنى ١/ ٢٢٠ .

(٢) سبق ذكره رقم ٥٩٥

(٣) في هامش ط : « لم يذكر الصنعة الثانية ، ولعلّها هذه »

وإن أخرته عن « وحده » كقولك : زيد وحده لم أره،أو ما رأيته، أولا أراه،فهذا موضع نظر وتأمّل .

والرّاجح عندي فيه أنّك لم تره ، وقد رأيت غيره ، لأنها قضيّة ظاهرها أنها تشبه الموجبة المعدولة ، فقد حكمت بنفي الرّؤية المطلقة التي لم تقيد بـ «وحده» على « زيد » المقيّد بالوحدة .

هذان الأمران لا شكّ فيهما،وبهما فارقتا «لم أره» وحده، لأنه نفيٌ لرؤية مقيّدة لا لرؤية مُطلقة.

هذا لا شك فيه ، ولكن النّظر في أن تَقْييد زيد بوحده،هل معنى التقيّيد يرجع لك معنى زيد في ذاته ، أو إلى ماحكم به عليه ، وهو النّفي ؟ هذا موضع النّظر . والظّاهر أنه الثاني ، وهو أنه يفيد تقييد
[٤ / ٦٨] الحكم وهو النّفي ، فيكون نفي الرؤية مقصوراً على زيد فمعنى / « وحده » في هذه الصّيغة : أن زيداً انفرد بعدم الرؤية المطلقة ، وأن غيره مرئيٌّ فقد سرى التّقييد من المحكوم عليه إلى المحكوم به ، وعليك يا طالب العلم أن تضبط هذه الأمور الثلاثة وتميّز بينها وتعرفَ تغايُرهَا .

أحدها : إطلاق الضرب المنفيّ كما دلّ عليه الكلام.

والثاني : تقييد المحكوم عليه الّذي دلّت الصناعة عليه مع المحافظة على إطلاق الضّرب أو الرؤية أو نحوهما من الأفعال .

الثالث : سريان التقييد من المحكوم عليه إلى الحُكْم ، وهو النّفي الوارد على الضّرب المطلق ، فإذا علقت هذه الثّلاثة وميّزت بينها ظهر لك ما قلناه .

ويحتمل أيضاً،وهو عندي غير راجح:أنك إنما نفيت الفعل عن المقيّد بالوحدة ، فيكون حاصلاً للمحكوم عليه بدونها.

وهو عندي ضعيفٌ ، وبذلك تبيّن ضَعْفُ قول الزّمخشريّ ، وأنه لو قال : معناه:ولا يحملون على الأنعام وحدها ، ولكن عليها وعلى الفلك سلم من هذا الاعتراض.

فإن قلت : ما حمل الزمخشريّ على تقدير الحصر.

قلت ، تقديم المعمول وما يقتضيه واو العطف من الجَمْع فقد حصر الحمل فيهما ، ومِن ضرورته نَفْيُ الحمل على غيرهما ، وغيرهما إمّا أحدُهما بقيد الوَحْدة لمغايرته لمجموعهما ، وإمّا خارجٌ عنهما .

لا سبيل إلى الثاني لقوله تعالى : ﴿ والخَيْل والبِغَال والحَمِير لتركبوها وزينةً[1] ﴾ فتعيّن الأول .

وإما كون ما لها صدر الكلام،والخلاف في كون الفعل بعدها يعمل فيما قبلها أو لا فلا حاجة بنا إلى ذكره ، لعدم تأثيره فيما نحن فيه .

(١) النّحل / ٨

فإن قلت : هل يشبه هذا التأخير في قوله : ﴿ كُلّ ذلك لم يكن[١] ﴾ ؟

قلت : نعم من بعض الوجوه حيث فرّقنا بين تقديم النّفي وتأخيره ، ولذلك جعل قوله :

٧٠٩ =قد أصبحت أمّ الخِيار تَدّعِي
علّى ذنباً كلّه لم أَصْنَعِ[٢]

ضرورةً لأن مقصود الشاعر أنه لم يصنع شيئاً منه ، فلذلك رفع ولولا ذلك نصب « كله » .

[٤/ ٦٩] والله أعلم ، آخر الكتاب ، ولله الحمد . /

---

(١) حديث شريف قاله ﷺ لما قال له ذو اليدين : أنسيت الصلاة أم قَصرُت الصلاة ؟
انظر همع الهوامع ٤/ ٣٨٣
(٢) مطلع أرجوزة لأبي النجم العجليّ .
وأم الخيار : كنية امرأة . والذنب الذي ادّعت عليه هو الشيب ، والصلع ، والعجز .
من شواهد : سيبويه ١/ ٤٤ ، ٦٩ ، والخصائص ١/ ٢٩٢ ، ٣/ ٦١ ، والمغنى ١/ ٢٢٠ ، ٢/ ٥٥٢ ، ٦٧٦ ، ٧٠٤ ، والخزانة ١/ ١٧٣ .

[نَيْلُ العُلا في العَطْفِ بلا]

تأليف الشّيخ تقي الدين السّبكي جواباً عن سؤال سأله ولده بهاء الدين أحمد ـ تغمّدهما اللهّ برحمته .

وقال الشّيخ صلاح الدين الصّفدي يمدح هذا المؤلف :

يا من غدا في العِلْم ذا هِمّة
عظيمةٍ بالفَضْل تَمْلا المَلا
لم تَرْقَ في النّحو إلى رُتْبةٍ
ساميةٍ إلاَ بنيلِ العُلا

بسم اللهّ الرّحمن الرّحيم ، وصلّى اللهّ على سيِّدنا محمد وآله وصحبه وسلّم .

سألت ـ أكرمك الله ـ عن ، « قام رجلٌ لا زيدٌ » ، هل يصح هذا التّركيب؟ وأن الشّيخ أبا حيّان جزم بامتناعه ، وشرط أن يكون ما قبل « لا » العاطفة غير صادق على ما بَعْدها ، وأنك رأيت سَبَقه[1] إلى ذلك السّهيليّ في (نتائج الفِكْر) ، وأنه قال : لأن شرطها أن يكون الكلام الذّي قبلها يتضمّن بمفهوم الخطاب نَفْيَ ما بعدها ، وأن عندك في ذلك نظراً لأمور :

(١) في بعض المخطوطات: «يسبقه» بالياء.

منها : أن البيانيين تكلّموا على القَصْر ، وجعلوا منه قصر الإفراد ، وشرطوا في قصر الموصوف إفراداً عدمَ تنافي الوَصْفين كقولنا : زيد كاتبٌ لا شاعرٌ ، وقلت : كيف يجتمع هذا مع كلام السهّيليّ والشيخ ؟ .

ومنها : أن « قام رجل لا زيد » مثل « قام رجل وزيد » في صحة التّركيب ، فإن امتنع قام رجل وزيد ففي غاية البُعْد ، لأنك إن أردت بالرّجل الأول زيداً كان كعطف الشيء على نفسه تأكيداً ، ولا مانع منه إذا قصد الإطناب .

وإن أردت بالرجل غير زيد ، كان من عطف الشيء على غيره ، ولا مانع منه . ويصير على هذا التقدير مثل : قام رجل لا زيدٌ في صِحّة التركيب ، وإن كان معناهما متعاكسين ، بل قد يقال : قام رجل لا زيد أولى بالجواز من : قام رجل وزيد ، لأن « قام رجل وزيد » إنْ أردت بالرجّل فيه زيداً كان تأكيداً ، وإنْ أردت غيره كان فيه إلباسٌ على السّامع ، وإيهام أنه غيره ، والتّأكيد والإلباس منتفيان في : قام رجلٌ لا زيدٌ .

وأيّ فرق بين زيد كاتب لا شاعر ، وقام رجل لا زيدٌ ؟ وبين [٤ / ٧٠] رجل / وزيد عمومٌ وخصوصٌ مطلق ، وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وَجْهٍ كالحيوان وكالأبيض .

وإذا امتنع جاء رجل لا زيد كما قالوه فهل يمتنع ذلك في العام

والخاصّ مثل : « قام النّاس لا زيد » ؟ وكيف يمنع أحدٌ مع تصريح ابن مالك وغيره بصحّة : قام النَّاس وزيدٌ ؟

وإن كان في استدلاله على ذلك بقوله تعالى : ﴿ مَنْ كان عَدُوًّا لله ﴾[1] الآية ، لأن جبريل إما معطوفٌ على الجلالة الكريمة أو على رُسُله ، والمراد بالرّسل الأنبياء ، لأن الملائكة وإن جُعِلوا رُسلاً فقرينة عطفهم على الملائكة تَصْرِف هذا .

ولأي شيء يمتنع العطف بـ «لا» في نحو «ما قام إلاّ زيدٌ لا عمرو»، وهو عطفٌ على مُوجَبٌ؛ لأن زيداً موجب .

وتعليلهم بأنه يلزم نفيُه مرتّين ضعيفٌ ، لأن الإطناب قد يقتضي مثل ذلك ، لاسيّما والنّفيُ الأوّل عام ، والنّفي الثاني خاص فأسْوء درجاتِه أن يكون : مثل : « ما قام النّاس ولا زيد» .

هذا جملة ما تضمّنه كتابك في ذلك . بارك اللهّ فيك .

[الجواب]

والجواب : أما الشّرط الذي ذكر السّهيليّ وأبو حيّان في العطف بـ «لا» فقد ذكره أيضاً أبو الحسن الأبذي في «شرح الجُزُوليّة» فقال: لا يعطف بلا إلاّ بشرط : هو أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمّن بمفهوم

---

(١) البقرة/ ٩٨. والآية هي: «قُلْ من كان عدوًّا لله وملائكته ورُسُلِهِ، وجبريل، وميكال فإن الله عدوٌّ للكافرين»

الخطاب نَفْيَ الفِعل عمّا بعدها ، فيكون الأول لا يتناول الثّاني نحو قوله : جاءني رجلٌ لا امرأة ، وجاءني عالمٌ لا جاهلٌ .

ولو قلت : مررت برجل لا عاقلٍ لم يَجُز ، لأنه ليس في مفهوم الكلام الأوّل ما ينفي الفعل عن الثّاني ، وهي لا تدخل إلاّ لتأكيد النّفي .

فإن أردت ذلك المعنى جئت بـ «غير» فتقول: مررت برجل غيرِ عاقلٍ وغيرِ زيدٍ وغيرِ ذلك ، ومررت بزيد لا عمروٍ ، لأن الأول لا يتناول الثّاني .

وقد تضمّن كلام الأبذي هذا زيادةً على ما قاله السهّيليّ وأبو حيّان، وهي قوله: إنها لا تدخل إلّا لتأكيد النّفي.

وإذا ثبت أنّ « لا » لا تدخل إلا لتأكيد النّفي اتّضح اشتراط الشّرط المذكور ، لأن مفهوم الخطاب اقتضى في قولك : « قام رجل » نفي المرأة ، فدخلت « لا » للتصريح بما اقتضاه المفهوم .

وكذلك : « قام زيد لا عمرو. أمّا « قام رجل لا زيد » فلم يقتض المفهوم نفي زيد ، فلذلك لم يجز[1] العطف بـ«لا»، لأنها
[٤ / ٧١] لا تكون لتأكيد نَفْيٍ بل لتأسيسه/ وهي وإن كان يؤتى بها لتأسيس النّفي فكذلك في نفي يُقْصد تأكيدُه بها بخلاف غيرها من أدوات النّفي كـ «لم» و«ما»، وهو كلام حسن.

---

(١) في ط : « لم يجر » بالراء ، تحريف واضح

والأبذي هذا كان أمةً في النّحو حتى سمعت الشيخ أبا حيان يقول : إنه سأل أحد شيوخه عن حدّ النّحو فقال له : الأبذّي ، يعنى أنه تجسّد نحوًا.

وإنما قلت هذا ، لئلاّ يقع في نفسك أنه لتأخُّره قد يكون أخذه عن السهّيلي .

وأيضاً تمثيل ابن السّرّاج فإنه قال في كتاب « الأصول » : وهي تقع لإخراج الثّاني مِمّا دخل فيه الأول ، وذلك قوله : ضربت زيداً لا عمراً ، ومررت برجل لا امرأةٍ ، وجاءني زيدٌ لا عمرو ، فانظر أمثلته لم يَذْكُر فيها إلاّ ما اقتضاه الشّرط المذكور .

وقد يعترض على الأبذي في قوله : إنها لا تُذْكر إلاّ لتأكيد النّفي .

ويجاب : بأنه لعلّ مراده أنها للنّفي المذكور بخلاف « ما » و « لم » و « ليس » فلذلك اختيرت هنا ، أو لعلّ مراده أنها لا تدخُل في أثناء الكلام إلاّ للنّفي المؤكد بخلاف ما إذا جاءت أول الكلام قد يراد بها أصل النّفي كقوله : لا أقسم وما أشبهه ، والأوّل أحسن .

وأيضاً تمثيل جماعة من النّحاة منهم ابن الشجّري في الأمالي ، قال : إنها تكون عاطفةً فتشرك ما بعدها في إعراب ما قبلها ، وتنفي عن الثاني ما ثبت للأول كقوله : خرج زيد لا بكرٌ ، ولقيت أخاك لا أباك ، ومررت بحميك لا أبيك .

ولم يذكر أحدٌ من النحاة في أمثلته ما يكون الأول فيه يحتمل أن يندرج فيه الثّاني ، وخطر لي في سبب ذلك أمران :

أحدهما : أن العطف يقتضي المغايرة ، فهذه القاعدة تقتضي أنه لا بدّ في المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه ، والمغايرة عند الإطلاق تقتضي المباينة ، لأنها المفهومة منها عند أكثر الناس ، وإن كان التّحقيق أنّ بين الأعمّ والأخصّ ، والعام والخاص ، والجزء والكل مغايرة ، ولكن المغايرة عند الإطلاق إنّما تنصرف إلى مالا يصدقُ أحدهُما على الآخر .

وإذا صحّ ذلك امتنع العطف في قولك : جاء رجل وزيدٌ لعدم المغايرة .

فإن أردت غير زيد جاز ، وانتقلت المسألة عن صورتها ، وصار كأنك قلت : جاء رجلٌ غيرُ زيدٍ لا زيد ، وغير زيد / لا يصدقُ على [٤ / ٧٢] زيد ، ومسألتنا إنما هي فيما إذا كان رجلٌ صادقاً على زيد ، محتملاً ، لأن يكون إياه ، فإن ذلك ممتنعٌ للقاعدة التي تقرّرت ، وجرت المغايرةُ بين المعطوف والمعطوف عليه .

ولو قلت : جاء زيد ورجلٌ كان معناه : ورجل آخر ، لِمَا تقرّر من وجوب المغايرة .

وكذلك لو قلت : جاء زيد لا رجل وجب أن تقدّر : لا رجلٌ آخر .

والأصل في هذا أنا نريد أن نحافظ على مدلولات الألفاظ ، فيبقى المعطوف عليه على مدلوله من عُموم أو خصوص ،أو إطلاق أو تقييد ، والمعطوفُ على مدلوله كذلك .

وحرف العطف على مدلُولِه وهو قد يقتضي تغير نسبة الفعل إلى الأول كـ «أو» ، فإنها تغير نسبته من الجَزْم إلى الشّكّ ، كماقال الخليل في الفرق بينها وبين إمّا ، وكـ «بل» فإنها تغيرّه بالإضراب عن الأول ، وقد لا يقتضي تغيير نسبة الفعل إلى الأول بل زيادة حُكم آخر عليه[1] ، و« لا » من هذا القبيل ، فيجب علينا المحافظة على معناها مع بقاء الأول على معناه من غير تغيير ، ولا تخصيص ، ولا تقييد ، وكأنك قلت : قام إما زيدٌ وإما غيره لا زيد . وهذا لا يَصِحّ .

الأمرُ الثاني[2] : أن مبنى كلام العرب على الفائدة ، فحيثُ حَصُلت كان التّركيب صحيحاً ، وحيث لم تَحْصُل امتنع في كلامهم .

وقولك : قام رجلٌ لا زيدٌ مع إرادة مدلول رجل في احتماله لزيد وغيره لا فائدة فيه البتّة ، مع إرادة حقيقة العطف[3] . . أو يزيد على كونه لا فائدة فيه ، ونقول : إنه متناقض ، لأنه إن أردت الإخبار بنفي

(١) في ط : « بل زيادة عليه حكم آخر » بتقديم عليه » صوابه من المخطوطات .

(٢) في ط : وأمّا الأمر الثاني : « أن » وفي بعض النسخ المخطوطة : الأمر الثاني بدون « أما » وفي بعضها الآخر : الشيء الثاني بدون « أمّا »

(٣) في ط : « البتة فإرادة حقيقة أل . . . » وفي الهامش تعليق : بياض في الأصول . وتصويبه من النسخ المخطوطة التي في يدي ، وليس فيها بياض .

قيام زيد ، وبالإِخبار بقيام رجل ، المحتمل له ولغيره كان متناقضاً .

وإن أردت الإِخبار بقيام رجل غير زيد كان طريقك أن تقول : غير زيد .

فإن قلت : إن « لا » بمعنى «غير» لم تكن عاطفةً، ونحن إنما نتكلّم في العاطفة، والفـرْقُ بينهما:أن التي بمعنى غيـر مقيّدة لـلأول، مبينّة لوصفه،والعاطفة مبينة حُكْماً جديداً لغيره.

فهذا هو الذي خطر لي في ذلك،وبه يتبيّن أنه لا فرق بين قولك : قام رجل لا زيدٌ، وقولك قام زيدٌ لا رجلٌ، كلاهما ممتنـع إلاّ أن يُراد [٤ / ٧٣] بالرجل غير زيد فحينئذٍ يصحّ فيهما إن كان / يصحّ وضع « لا » في هذا الموضع موضع «غير».

وفيه نظر وتفصيلٌ سنذكره، وإلاّ فنعدل عنها إلى صيغة « غير » إذا أريد ذلك المعنى .

وبين العطف ومعنى غير فرْقٌ وهو أن العطف يقتضي النفي عن الثّاني بالمنطوق ، ولا تعرّض له للأول إلاّ بتأكيد ما دلّ عليه بالمفهوم إن سلّم .

ومعنـى « غير » يقتضـي تقييد الأول،ولا تعرض له للثانـــي إلاّ بالمفهـوم إن جعلتهـا صفَـة ، وإن جعلتهـا استثنـاء فحكمهـا حكم الاستثناء من أن الدلاّلة هل هي بالمنطوق أو بالمفهوم؟ وفيه بحث .

والتفصّيل الذي وَعَدْنا فيه هو أنه يجوز : قام رجل غير عاقل ،

وأمرر برجل غير عاقل ، وهذا رجل لا امرأة ، ورأيته طويلاً غير قصير ، فإن كانا علمين جاز فيه « لا » و « غير » .

وهذان الوجهان اللّذان خطرا لي زائدان على ما قاله السهّيلي والأبذي من مفهوم الخطاب ، لأنه إنما يأتي على القول بمفهوم اللّقب وهو ضعيفٌ عند الأصوليّين ، وما ذكرته يأتي عليه وعلى غيره .

على أن الذي قالاه أيضاً وجهٌ حَسَنٌ يصير معه العطف في حكم المبيّن بمعنى الأول من انفراده بذلك الحُكم وحده ، والتّصريح بعدم مشاركة الثّاني له فيه ، وإلاّ لكان في حكم كلام آخر مستقلّ ، وليس هو المسألة ، وهو مطّردٌ أيضاً في قولك : قام رجلٌ لا زيدٌ ، « وقام زيد لا رجل » ، لأن كليهما عند الأصوليين له حكم اللّقب .

وهذا الوجه مع الوجهين اللّذين خطر إلى إنما هي في لفظة « لا » خاصّة لاختصاصها بسعة النّفي ، ونفي المستقبل على خلاف فيه . ووضع الكلام في عطف المفردات لا عطف الجمل . فلو جئْتَ مكانها بـ «ما» أو « لم » أو « ليس » وجعلته كلاماً مستقلاً لم تأت المسألة ولم تمتنع .

وأما قول البيانيّين في قصر الموصوف إفراداً : زيد كاتبٌ لا شاعرٌ فصحيحٌ ولا منافاة بينه وبين ما قلناه .

وقولهم : عدم تنافي الوصفين معناه : أنه يمكن صدْقُهما على ذات واحدة بخلاف الوصفين المتنافيين وهما اللّذان لا يَصْدُقان على ذات

واحدةٍ كالعالم والجاهل ، فإن الوصف بأحدهما ينفي الوصف بالآخر استحالة اجتماعهما .

[٤ / ٧٤] وأما شاعرٌ وكاتبٌ فالوصف بأحدهما لا ينفي / الوصف بالآخر لإمكان اجتماعهما في شاعر كاتب ، فإنما يجيء نفي الآخر إذا أريد قصر الموصوف على أحدهما بما تُفْهِمُه القرائنُ ، وسياقُ الكلام ، فلا يقال مع هذا : كيف يجتمع كلام البيانيين مع كلام السّهيلي والشيخ لظهور إمكان اجتماعهما ؟

وقولُك في آخر كلامك : وبين كاتب وشاعر عمومٌ وخصوصٌ من وجه أحاشيك منه وحاشاك أن تتكلّم به .

وقولك : كالحيوان والأبيض كأنّك تبعت فيه كلام الشيخ الإمام العلاّمة شهاب الدِّين القرافي ، فإنه قال ذلك ـ رحمه الله ـ وهو غفلةٌ منه أو كلام فيه تسمُّح أطلقه لتعليم بعض الفقهاء عن الاحاطة له بالعلوم العقليّة ،ولذلك زاد على ذلك،ومثّل بالزنا والإحصان ، لأن الفقيه يتكلّم فيهما ، وتلك كلها ألفاظ متباينة ومعانيها متباينة ، والتباين أعمّ من التنافي،فكلّ متنافيين متباينان ، وليس كلّ متباينين متنافيين .

وعجبٌ منك كونُك غفلت عن هذا وهو عندك في منهاج البيضاويّ في الفصيح . والنّاطق والنظر في المعقول إنما هو في المعاني ، والنّسب الأربعة من التباين والتساوي والعموم المطلق

والعموم من وجه بينها[1] . والشعر والكتابة متباينان ، والزنا والإحصان متباينان ،والحيوانيةوالبياض متباينان، وإن صدقا على ذات ثالثة .

فما نقله البيانيون من عدم التّنافي صحيحٌ ، ولم يشترطا التنافي فلذلك يظهر أنْ يقال:يِصحّ أن يقال : « قام كاتب لا شاعر »[2] ، وإن كنت لم أر هذا المثال ، ولا ما يدّل عليه في كلام أحد ، لأن كاتباً لا يصدق على شاعر بمعنى أنّ معنى الكتابة ليس في شيء من معنى الشّعر بخلاف رجل وزيد ، فإن زيداً رجل ، والشعر والكتابة في رجل واحد كثوبين يلبسهما[3] واحد ، أفترى أحد الثّوبين يصدق على الآخر؟ فالفقيه والنّحوي الصِّرف يريد أن يتأنس بهذه الحقائق ومعرفتها .

وأمّا قولك : « قام رجل وزيد » فتركيب صحيح ، ومعناه : قام رجل غير زيد وزيد ،واستفدنا التقّييد من العطف ، لما قدّمناه من أن العطف يقتضي المغايرة فهذا المتكلّم أورد كلامه أولاً على جهة الاحتمال لأن يكون زيداً ، وأن / يكون غيره ، فلما قال : وزيد علمنا [٤ / ٧٥] أنه أراد بالرجل غيره ، وله مقصودٌ قد يكون صحيحاً في إبهام الأول وتعيّن الثاني ، ويحصل للثّاني به فائدة لا يتوصّل إليها إلاّ بذلك التّركيب أو مثله مع حقيقة العطف بخلاف قولك : قام رجلٌ لا زيدٌ لم

---

(١) في ط فقط : « بينهما » بالتثنية .

(٢) في ط : « كاتب الشاعر » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة

(٣) في ط : « بينهما » مكان : « يلبسهما » تحريف

يحصل به قطُّ فائدة ، ولا مقصود زائد على المغايرة الحاصلة بدون العطف في قولك : قام رجل غير زيد .

وإذا أمكنت الفائدة المقصودة بدون العطف يظهر أن يمتنع العطف ، لأن مبنى كلام العرب على الإيجاز والاختصار . وإنما نَعْدِلُ إلى الإطناب لمقصودٍ لا يحصُل بدونه ، فإذا لم يحصل مقصود به ، فيظهرُ امتناعُه ، ولا يَعْدِل إلى الجملتين ما قدر على جملة واحدة ، ولا إلى العطف ما قدر عليه بدونه ، فلذلك قلنا بالامتناع .

وبهذا يظهر الجوابُ عن قولك : إن أردت غيره كان عَطْفاً .

وقولك : ويصير على هذا التّقدير مثل : قام رجل لا زيدٌ في صِحّة التّركيب ممنوع ، لما أشرنا إليه من الفائدة في الأول دون الثاني ، والتّأكيد يفهم بالقرينة ، والإلباس ينتفي بالقرينة ، والفائلة حاصلة مع القرائن في : قام رجلٌ ، يريد : «زيد» ، وليست حاصلة في : قام رجل لا زيدٌ مع العطف كما بيّناه .

وقولك : وإن كان معناهما متعاكسين صحيحٌ وهو لا ينفعك ولا يضرّك .

وقولك : وأي فرق ؟ قد ظهر الفرق كما بين القَدَم والفَرْق[١] .

وأمّا[٢] قولك : هل يمتنع ذلك في العام والخاصّ مثل قام الناس

---

(١) في القاموس : الفرْق : طريق في شعر الرأس .

(٢) في ط : « وما » تحريف .

لا زيد؟ فالذي أقوله في هذا: إنه إنْ أريد النّاس غير زيد جاز، وتكون لا عاطفة كما قررناه من قبل.

وإن أريد العموم وإخراج زيد بقولك : لا زيدٌ على جهة الاستثناء فقد كان يخطر لي أنه يجوز ، لكنّي لم أر سيبويه ولا غيرَهُ من النّحاة عدّ «لا» من حروف الاستثناء فاستقرّ رأيي[1] على الامتناع إلّا إذا أريد بالنّاس غير زيد ، ولا يمتنع إطلاق ذلك حملاً على المعنى المذكور بدلالة قرينة العطف .

ويحتمل أن يقال : يمتنع كما امتنع الإطلاق في : « قام رجل لا زيد » ، فإنّ احتمال إرادة الخصوص جائز في الموضعين ، فإن كان مسوّغاً جاز فيهما ، وإلا امتنع فيهما. ولا فرق/ بينهما إلاّ إرادة معنى [٤ / ٧٦] الاستثناء من « لا » . ولم يذكره النّحاة .

فإن صحّ أن يراد بها ذلك افترقا، لأن الاستثناء من العامّ جائز، ومن المطلق غير جائز .

وفي ذهني من كلام بعض النّحاة في : « قام الناس ليس زيداً أنه جعلها بمعنى « لا » ، والمشهور أن التقدير : ليس هو زيداً .

فإن صحّ جعلها بمعنى «لا» وجعلت «لا» استثناء صحّ ذلك. وظهر الفرّق وإلاّ فهما سواء في الامتناع عند العطف ، وإرادة العموم بلا

(١) في ط : « رأبي » بالباء ، تحريف

شَكّ ، وكذا عند الإطلاق حملاً على الظاهر حتى تأتي قرينة تدلّ على إرادة الخصوص .

وأمّا قام الناس وزيدٌ فجوازه ظاهر مما قدّمناه من أن العطف يفيد المغايرة ، فأفادت الواو إرادة الخصوص بالأول ، وإرادة تأكيد نسبة القيام إلى زيد ، والإخبار عنه مرّتين بالعموم والخصوص .

وهذا المعنى لا يأتي في العطف بـ «لا» .

وكأنّي بك تعترض عليّ في كلامي هذا مع كلامي المتقدم في تفسير المغايرة .

فاعلم : أن الأصل في المغايرة أنها حاصلة بين الجزئيّ والكليّ، وبين العام والخاص،وبين المتباينين .

وأهل الكلام فسرّوا الغَيْرَيْنِ باللّذين يُمْكِن انفكاكُ أحدهما عن الآخَر ، ونسبوا هذا التفسير إلى اللغة وبنوا عليه أن صفات الله ليست غيرَهُ ، لأنها لا يمكن انفكاكها ، ولا غرض لها في تجويز ذلك هنا ، وإنما الغرض أن العطف يستدعي مغايرةً تحصل بها فائدةٌ . وعطف الخاص على العامّ ، وإن أريد عموم الأول إذا حصلت به فائدة ، وهو تقرير حكم الخاصّ وتصييره كالإخبار به مرّتين من أعظم الفوائد فيجوز ، فلذلك سلكتُه هنا . وفيما تقدم لم تحصل فائدة فمنعتُهُ .

وقد استعملت في كلامي هذا ،«وكأنّي بك»، لأن الناس يستعملونه

ولا أدري هل جاء في كلام العرب أم لا ؟ إلاّ أن في الحديث : « كأني به » فإن صحّ فهو دليل الجواز .

وفي كلام بعض النحاة ما يقتضي منعه ، وقال في قولهم : « كأنّك بالدنيا لم تكن » : إنّ الكاف للخطاب والباء زائدة ، والمعنى : كأن الدّنيا لم تكن ، ولذلك منعه في : كأني بكذا لم يكن هكذا على خاطري من كتاب « القصريّات » عن أبي علي الفارسّي ، وكان صاحبنا أحمد بن الطاراتي ـ رحمه الله ـ شابًّا نشأوبرع /في النّحو [٤/ ٧٧] ضريراً مات في حداثته أوقفني في مجاميع له كلامٌ جمعه في « كَأنّك بالدّنيا لم تكُن وبالآخرة لم تزل » لا يحضرني الآن ، وفيه طول .

وأمّا استدلال الشيخ جمال الدين بعطف جبريل فصحيحٌ في عطف الخاصّ على العام ، إن كان العطف على « ملائكته »،لأنه من جملة الملائكة ، وكذا إن عطف على الرّسل ، ولم يَقْصِد بهم البشر وَحْدهم .

وأمّا منازعة الولد له إذا حمل الرسل على البشر أو عطف على الجلالة الكريمة فالمتمسك بحمل الرّسل على البشر إن صحّ لك وجب العطف على الملائكة ، وهو منهم قطعاً ، فحصل عطفُ الخاصّ على العامّ .

والعطف على الجلالة مع كونه عطفاً على الأوّل دون ما بعده هو

غير منقول في كلام النّحاة ، ومع ذلك هو مذكور بعد ذكر الملائكة الذّين هو منهم قطعاً ، وبعد الرسل الذين هو منهم ظاهراً ، ذلك يوجب صحة عطف الخاصّ على العامّ ، وإن قدرت العطف على الجلالة ، لأنا لا نعني بعطف الخاص على العام إلاّ أنه مذكور بعده ، والنّظر في كونه يقتضي تخصيصه أولاً .

وأمّا قولك : ولأي شيء يمتنع العطف بـ « لا » في نحو : « ما قام إلاّ زيد لا عمرو ، وهو عطف على موجب ؟ فَلِما تقدم أن « لا » عطف بها ما اقتضى مفهوم الخطاب فيه ليدُلّ عليه صريحاً وتأكيداً للمفهوم ، والمنطوق في الأول الثّبوت والمستثنى عكس ذلك ، لأن الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق ، ولا يمكن عطفُها على المنفى لما قيل : إنه يلزُم نَفْيُه مرتّين .

وقولك : إن النّفي الأول عام والثاني خاص صحيح ، لكنه ليس في مثل : جاء زيد لاعمرو،لِما ذَكرنا أن النّفي في غير زيد مفهوم،وفي عمرو منطوق ، وفي الناس المستثنى منه منطوق ، فخالف ذلك الباب .

وقولك : فأسوء درجاته أن يكون مثل ما قام النّاس ولا زيدٌ ممنوعٌ ، وليس مثله لأن العطف في :ولا زيد ليس بـ« لا » بل بالواو ، وللعطف بـ «لا» حكم يخصّه ليس للواو .

وليس في قولنا : ما قام النّاس ولا زيدٌ أكثر من خاص بعد عام .

هذا ما قدّره الله لي من كتابتي جواباً للولد ، فالولد ـ بارك الله فيه ـ ينظر فيه ، فإن رضيه وإلّا فيتحف بجوابه .

والله أعلم . تمّت بعون الله . / [٤/ ٧٨]

الحكم والأناة في إعراب «غير ناظرين إناه»

تأليف قاضي القضاة تقيّ الدين أبي الحسن السّبكي الشافعيّ - رحمه الله - وفيه يقول الصلاّح الصفدي مادحاً له :

يا طالبَ النَّحْوِ في زمانٍ	أطول ظِلاًّ من القناةِ
وما تحلّى منه بعِقْد	عَلَيْك بالحِلْم والأناةِ

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قال شيخ الإسلام والمسلمين تقيّ الدين السّبكي - رحمه الله تعالى - قوله تعالى : ﴿ لا تَدْخُلوا بُيوت النَّبِيِّ إلاّ أَنْ يُؤْذَن لكم إلى طعام غَيْرَ ناظِرينَ إناه ﴾[1] : الّذي نختار في إعرابها أن قوله : ﴿ أن يُؤْذَنَ لكم إلى طعام ﴾ حال ، ويكون معناه : مصحوبين والباء مقدرة مع أن ، تقديرهُ بأن أي مصاحباً .

وقوله : « غير ناظرين إناه » حال بعد حال ، والعامل فيهما

(١) الأحزاب / ٥٣

الفعل المفرّغ في « لا تَدْخلوا » . ويجوز تعدد الحال .

وجوّز الشيخ أبو حيان : أن تكون الباء للسببيّة .

ولم يُقَدِّر الزمخشريّ حرْفاً أصلاً ، بل قال : « أن يؤذن » في معنى الظرف ، أي وقت أَنْ يؤذن .

وأورد عليه أبو حيّان بأن أن المصدرية لا تكون في معنى الظّرف ، وإنما ذلك في المصدر الصريح نحو : أجيئك صِياحَ الدّيك أي وقت صياح الديك ، ولا تقول : أن يصيح .

فحصل خلافٌ في أنّ « أن يؤذن » ظرْفٌ أو حالٌ ، فإن جعلناها ظرفاً كما قال الزّمخشريّ فقد قال: «إن غير ناظرين» حال مِنْ «لا تدخلوا» وهو صحيح، لأنه استثناءٌ مفرّغ من الأحوال، كأنه قال: لا تدخلوا في حالٍ من الأحوال إلاّ مصحوبين غير ناظرين ، على قولنا ، أو وقت « أن يؤذن لكم » غير ناظرين على قول الزمخشري .

وإنّما لم يجعل غير ناظرين حالاً من يؤذن ، وإن كان جائزاً من جهة الصّناعة ، لأنه يصير حالاً مقدَّرةً ولأنهم لا يصيرون[1] منهيين عن الانتظار بل يكون ذلك قيدًا في الإذن ، وليس المعنى على ذلك ، بل على أنّهم نهُوا أن يدخلوا إلاّ بإذن ، ونُهوا إذا / دخلوا أن يكونوا [٧٩/٤]
ناظرين إناه ، فلذلك امتنع من جهة المعنى أن يكون العامل فيه

(١) في ط : « لا يعبرون » صوابه من بعض نسخ المخطوطات

« يؤذن » وأن يكون حالاً من مفعوله . فلو سكت الزّمخشريّ على هذا لم يَرِدْ عليه شيءٌ لكنه زاد وقال : وقع الاستثناء على الوقت والحال معاً ، كأنه قيل : لا تدخلوا بيوت النّبِيّ إلاّ وقت الإذن ، ولا تدخُلوها إلاّ غير ناظرين ، فورد عليه أن يكون الاستثناء شيئين وهما ، الظرف ، والحال بأداة واحدة ، وقد منعه النحاة أو جمهورهم .

والظّاهرُ أنّ الزمخشريّ ما قال ذلك إلا تَفْسِيرَ معنى ، وقد قدّر أداتين ، وهو من جهة بيان المعنى وقوله[1] : [وقع الاستثناء على الحال والوقت معاً كأنه قال : لا تدخلوا بيوت النبي] من جهة الصّناعة ، لأن الاستثنا المفرّغ يعمل ما قبله فيما بعده ، والمستثنى في الحقيقة هو المصدر المتعلّق بالظّرف والحال ، فكأنه قال : لا تدخلوا إلاّ دخولاً موصوفاً بكذا .

ولست أقول بتقدير مصدر هو عامل فيهما ، فإن العمل للفعل المفرّغ ، وإنّما أرَدْتُ شرح المعنى .

ومثل هذا الإعراب هو الذي نختاره في مثل قوله تعالى : « وما اخْتلف الَّذين أُوتوا الكتاب إلاّ مِنْ بَعْدِ ما جاءهُمُ العِلْمُ بَغْياً بينهم »[2]

---

(١) في ط : بعد كلمة : « وقوله » : « من جهة الصناعة » وقد سقطت بعد كلمة « وقوله » عبارة أشير إليها في هامش ط بأنها بياض في الأصول .
وفي النسخ المخطوطة التي بين يديّ مكان البياض العبارة التي بين معقوفين في النص ، وقد سقطت من ط .

(٢) آل عمران / ١٩

أي إلاّ اختلافاً من بعد ما جاءهم العِلْم بَغْياً بينهم ، فالجارّ والمجرور ليسا بمستثنيين بل يقع عليهما المستثنى وهو الاختلاف كما تقول : « ما قمت إلاّ يوم الجمعة ضاحكاً أمام الأمير في داره » ، فكلّها يعمل فيها الفعل المفرّغ من جهة الصناعة .

وهي من جهة المعنى كالشيء الواحد لأنها بمجموعها بعضٌ من المصدر الذي تضمّنه الفعل المنفيّ . وهذا أحسن من أن يقدر : «اختلفوا بَغْياً بينهم» ، لأنه حينئذ لا يفيد الحصر .

وعلى ما قلنا ، يفيد الحَصر فيه كما أفاده في قوله : « من بعد ما جاءهم العلم» فهو حَصْرٌ في شيئين لكن بالطّريق الذي قلناه ، لا أنه استثناء شيئين بل استثناء شيء واحد صادق على شيئين .

ويمكن حمل كلام الزمخشريّ على ذلك ، فقوله : وقع الاستثناء على الوقت والحال معاً صحيح ، وأن المستثنى أعم، لأن الأعم يقع على الأخصّ ، والواقع على الواقع واقعٌ فتخلص عمّا ورد عليه من قول النّحاة : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان . / [٤/٨٠]

وقد أورد عليه أبو حيّان في قوله : إنّها حال في « لا تدخلوا » : أنّ هذا لا يجوز على مذهب الجُمهور، إذْ لا يَقَعُ عندهم بعد إلاّ في[1] الاستثناء إلاّ المستثنى أو صفة المستثنى .

(١) سقطت « في » من ط، صوابه في النسخ المخطوطة

وأجاز الأخفش والكسائيّ في ذلك في الحال . وعلى هذا يجيء ما قاله الزمخشريّ .

وهذا الإيراد عجيبٌ ، لأنه ليس مراد الزمخشري : لا تدخُلوا غَيْرَ ناظرين ، حتى يكونَ الحال قد تأخّر بعد أداة الاستثناء على مذهب الأخفش والكسائيّ ، وإنما مراده أنه حال مِنْ « لا تدخلوا » ، لأنه مفرّغ ، فيعمل فيما بعد الاستثناء ، كما في قولك : ما دخلت إلاّ غير ناظر ، فلا يَرِدُ على الزمخشريّ إلاّ استثناء شيئين ، وجوابه : ما قلناه . وحاصله : تقييدُ إطلاقِهِم : لا يُسْتَثْنى بأداة واحدة دون عَطْفٍ شيئان ، ما إذا كان الشيئان لا يعمل الفعل فيهما إلاّ بعطف ، أمّا إذا كان عاملاً فيهما بغير عطف فيتوجّه [الاستثناء إليهما لأن حرف الاستثناء][1] كالفعل ، ولأن الفعل عاملٌ فيهما قبل الاستثناء ، فكذا بَعْدَهُ .

واختار أبو حيّان في إعراب الآية : أن يكون التقدير : فادخلوا غيرنا ناظرين كما في قوله : ﴿ بالبيّنات والزّبر ﴾[2] أي أرْسلناهم . والتّقدير في تلك الآية قَوِيٌّ لأجل البُعْد والفَصْل ، وأمّا هنا فيحتمل هو وما قلناه .

فإن قلت : قولهم : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطفٍ شيئان هل هو متّفق عليه أو مختلف فيه ؟ وما المختار فيه ؟

(١) ما بين معقوفين سقط من ط . وفي هامش ط كتب : بياض في الأصول،صوابه من المخطوطات .

(٢) آل عمران / ١٨٤

قلت : قال ابن مالك ـ رحمه الله ـ في التسهيل : لا يستثنى بأداة واحدةٍ دون عطفٍ شيئان ، ويوهم ذلك بدل وفعل مضمرٌ لا بدلان خلافاً لقوم .

قال أبو حيّان ـ رحمه الله تعالى ـ إنّ من النّحويين من أجاز ذلك ، ذهبوا إلى إجازة « ما أخذ أحدٌ إلاّ زيدٌ دِرْهماً » ، « وما ضرب القوم إلاّ بعضهم بعضاً » .

قال : ومنع الأخفش والفارسيّ واختلفا في إصلاحها .

وتصحيحها عند الأخفش بأن يقدم على إلاّ المرفوع الذي بعدها ، فتقول ما أخذ أحدٌ زيدٌ إلاّ درهَماً » ، « وما ضرب القوم بعضهم إلاّ بعضاً » قال : وهذا موافق لِما ذهب إليه ابن السّرّاج وابن مالك من أن حرف الاستثناء إنما يستثنى به واحد .

وتصحيحها عند الفارسِيّ بأن تزيد فيها منصوباً قبل إلاّ ، فتقول : « ما أخذَ أحدٌ شيئاً إلاّ زيدٌ دِرْهَماً » ، « وما ضرب القوم أحداً / إلاّ بعضهم بعضاً . [٤ / ٨١]

قال أبو حيّان : ولم نَدْر تخريجه لهذا التّركيب ، هل هو على أن يكون ذلك على البدل فيهما ، كما ذهب إليه ابن السّراج في : ما أعطيت أحداً دِرْهَماً إلاّ عمراً دانِقاً ، ليُبْدَل المرفوعُ من المرفوع ، والمنصوب من المنصوب ، أو هو على أن يُجْعَل أحدهما بدلاً ، والثاني معمول عامل مضمر ، فيكون إلاّ زيدٌ بدلاً من أحد ، وإلا

بعضهم بدلاً من القوم ، ودرهماً منصوب بضرب مضمرةً ، كما اختاره ابن مالك ؟

والظاهر من قول المصنف يعني ابن مالك خِلافاً لقوم أنه يعود لقوله : لا بدلانِ ، فيكون ذلك خلافاً في التّخريج ، لا خِلافاً في صحة هذا التّركيب .

والخلاف كما ذكرته موجود في صِحّة التركيب ، فمنهم من قال : هذا التّركيب صحيحٌ ، لا يحتاج إلى [تخريج لا تصحيح[١]] الأخفش ، ولا تصحيح[٢] الفارسيّ .

هذا كلام أبي حيّان[٣] ، وحاصله أن في صِحّة هذا التّركيب خلافاً، فالأخفش والفارسيّ يمنعانه ، وغيرهما يجوّزه ، والمجوِّزون له ابن السراج ، يقول : هما بدلان . وابن مالك يقول : أحدهما بدلٌ ، والآخر معمول مضمر ، وليس في هؤلاء من يقول : إنهما مستثنيان بأداة واحدة ، ولا نَقل ذلك أبو حيّان عن أحد .

وقوله في صدر كلامه : إنّ من النّحويّين من أجازه محمولٌ على

(١) ما بين معقوفين سقط من ط ، وفي ط : « لا يحتاج إلى تصحيح » الخ تصويبه من النسخ المخطوطة

(٢) في ط : « ولا لتصحيح » باللام .

(٣) في ط بعد أبي حيان رقم (١) يشير به في الهامش إلى أن هنا « بياض في الأصول » ومكان البياض في النسخ المخطوطة : « رحمه الله »

التّركيب ، لا على معنى الاستثناء ، فليس في كلام أبي حيّان ما يقتضي الخلاف في المعنى بالنّسبة إلى جواز استثناء شيئين بأداة واحدة من غير عطف .

واحتجّ ابن مالك بأنه كما لا يقدّر بعد حرف العطف معطوفان كذلك لا يقع بعد حرف الاستثناء مستثنيان .

وتعجّب الشّيخ أبو حيان منه ، وذلك لجواز قولنا : ضرب زيدٌ عمراً ، وبشرٌ خالداً ، وضرب زيدٌ عمراً بسوط ، وبشرٌ عمراً بجريدة . وقال : إن المجوزّين لذلك علّلوا الجواز بشبه إلاّ بحرف العطف . وابن مالك جعل ذلك عِلّة للمنع .

وفي هذا التّعجب نظرٌ ، لأن ابن مالك أخذ المسألة مطلقة في هذا المثال وفي غيره ، وقال : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان ، ولا شَكّ أن ذلك صحيح في قولنا : قام القومُ إلاّ زيداً ، وما قام القومُ إلاّ زيداً،وما قام إلاّ خالد ، وما أشبه ذلك مما يكون العامل فيه واحداً والعمل / واحداً ، ففي مثل هذا يمنع التّعدد ، ولا يكون [٨٢/٤] مستثنيان بأداة واحدة ، ولا معطوفان بحرف واحد .

والشّيخ في « شرح التسهيل » مثّل قول المصنف بحرف عطف : قام القومُ إلاّ زيداً وعمراً ، وهو صحيح ، ومثله دون عطف : بأعطيت النّاس إلا عَمْراً الدنانيرَ ، وكأنه أراد التّمثيل بما هو محلّ نظر ، وإلاّ فالمثال الذي قدّمناه هو من جملة الأمثلة ، ولا رِيبَة في امتناع

قولك : قام القوم إلاّ زيداً عمراً ، ثم قال الشيخ : قال ابن السَّرّاج : هذا لا يجوز ، بل تقول : أعطيت النّاس الدّنانِيرَ إلاّ عَمْراً .

قال : فإن قلت : ما أعطيت أحداً دِرْهَماً عَمْراً دانِقاً ، وأردت الاستثناء لم يجز، وإن أرَدْت البدل جاز، فأبدلت عمْراً من أحد، ودانقاً من درهم ، كأنك قلت : ما أعطيت إلا عمراً دانقاً .

قلت : وقد رأيت كلام ابن السّرّاج في الأصول كذلك ، قال الشّيخ أبو حيّان ـ رحمه الله ـ وهذا التّقرير الذي قرره في البدل وهو ما أعطيت إلاّ عَمْراً دانقاً لا يؤدي إلى أن حرف الاستثناء يستثنى به واحد، بل هو في هذه الحالة التقديرية ليس ببدل ، إنما نصبهما على أنهما مفعولا أعطيت المقدّرة ، ولا يتوقف على وساطة إلا لأنه استثناء مفرّغ ، فلو أسقطت إلاّ فقلت : ما أعطيت عمراً دِرْهَماً جاز عملها في الاسمين بخلاف عمل العامل المستثنى الواقع بعد إلاّ فهو متوقِّفٌ على وساطتها .

قلت : الحالة التّقديرية إنما ذكرها ابن السّرّاج لما أعربهما بدلين فأسقط البدلين ، وصار كأن التقدير ما ذكره ، وابن السّرّاج قائل بأن حرف الاستثناء لا يستثنى به إلاّ واحد ، حتى إنه قال قبل ذلك في : « ما قام أحدٌ إلاّ زيداً إلا عَمْراً : إنه لا يجوز رفعهما ، لأنه لا يجوز أن يكون لفعل واحد فاعلان مختلفان ، يرتفعان به بغير حرف عطف ، فلا بُدّ أن ينتصب أحدهما .

والظاهر أنّ الشيخ أراد أن يشرح كلام ابن السّرّاج ،لا أنه يرد عليه .

ثم قال الشيخ : ذهب الزّجّاج إلى أن البدلَ ضعيفٌ ، لأنه لا يجوز / بدل اسمين من اسمين ، لو قلت : ضرب زيدٌ المرْأة أخوك هنداً لم يجز . [٨٣/٤]

قال : والسّماع على خلاف مذهب الزّجاج ، وهو أنه يجوز بدل اسمين من اسمين قال الشاعر :

٧١٠ = فَلَمّا قرنا النَّبْعَ بالنَّبْعِ بعضَهُ
ببعض أبت عِيدانه أن تكَسَّرا(١)

وردّ ابن مالك على ابن السّرّاج بأن البدل في الاستثناء لا بُدّ من اقترانه بإلاّ يعنى وهو(٢) قَدّر : ما أخذ أحدٌ بغير إلاّ(٣) .

وقد يجاب عن ابن السّرّاج بأن الذي لا بد من اقترانه بإلاّ هو البدل الّذي يراد به الاستثناء .

أمّا هذا فلم يرد به معنى الاستثناء ، بل هو بدلٌ منفيّ ، قدّمت إلاّ عليه لفظاً وهي في الحكم متأخّرة .

(١) للنابغة الجعديّ الصحابيّ .
انظر حاشية يسّ ١/ ٢٤٩ ، والهمع والدرر رقم / ٨٩٤
(٢) أي ابن السَّراج
(٣) في ط : « أحد زيد بدلاً » مكان : « أحد بغير إلاّ » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

وحاصله أنه يلزمه الفصل بين البدل والمبدل بإلاّ ، ويلزمه الفصل بين إلاّ وما دخلت عليه بالبدل بما قبلها .

والشّيخ تعقّب ابن مالك بكلام طويل لم يُرِدْه . ولم يتخلّص لنا من كلام أحد من النّحاة ما يقتضي حصرين .

وقد قال ابن الحاجب في شرح المنظومة في المواضع التي يجب فيها تقديم الفاعل في قوله : إذا ثبت المفعول بعد نَفْيٍ فلازم تقديمه نَوْعي ، قال : كقولك ما ضرب زيدٌ إلاّ عمراً ، فهذا مما يجب فيه تقديمُ الفاعل ، لأن الغرض حصرَ مضروبيّة زيد في عمرو خاصّة أي لا مضروب لزيد سوى عمرو ، فلو كان له مضروب آخر لم يستقم بخلاف العكس .

فلو قدّم المفعول على الفاعل انعكس المعنى .

قال : فإن قيل : ما المانع أن يقال فيها : ما ضرب إلاّ عمراً زيدٌ ويكون فيه حينئذ تقديم المفعول على الفاعل ؟

قلت : لا يستقيمُ لأنه لو جوّز تعدّد المستثنى المفرغ بعد إلاّ في[1] كقولك : ما ضربَ إلاّ زيدٌ عمراً أي ما ضرب أحدٌ أحداً إلاّ زيدٌ عَمراً كان الحصر فيهما معاً ، والغرض الحصر في أحدهما ، فيرجع

(١) في ط : بعد « في » إشارة في الهامش إلى أن هنا بياضاً في الأصول : وليس في المخطوطات إشارة إلى هذا البياض

الكلام بذلك إلى معنى آخر غير مقصود ، وإن لم يجوّز كانت المسألة الأولى ممتنعةً لبقائها بلا فاعل ، ولا ما يقوم مقام الفاعل ، لأن التقدير حينئذ : ضرب زيدٌ ، فيبقى ضرب الأول / بغير فاعل ، ويكون في [٤/٨٤] الثّانية «عمرو» منصوباً بفعل مقدّر غير « رب» الأول فيصير جملتين فلا يكون فيهما تقديم فاعل على مفعول.

هذا كلام ابن الحاجب وليس فيه تصريح بنقل خلاف .

ورأيت كلام شخص من العجم يقال له : الحديثي شرح كلامه ، ونقل كلامه هذا ، وقال : لا يخفى عليك أن هذا الجواب إنما يتم ببيان أن « زيداً » في قولنا : ما ضرب إلاَّ عمرٌوزيداً، « وعمرًا » في قولنا : « ما ضَرب إلاّ زيدٌ عَمْراً » يمتنع أن يكونا مفعولين لضرب الملفوظ ، ولم يتعرّض المصنّف في هذا الجواب فيكون هذا الجواب غير تام .

وقال المصنّف في « أمالي الكافية » : لا بد في المستثنى المفرّغ من تقدير تمام ، فلو استعملوا بعد إلاّ شيئين لوجب، أن يكون قبلهما تمامان. فإذا قلت : ما ضرب إلاّ زيدٌ عمراً ، فإما أن تقول : لا تمام لهما ، أولهما تمامان ، أو لأحدهما دون الآخر .

الأول : يخالف الباب ، والثاني : يؤدي إلى أمر خارج عن القياس من غير سبب .

ولو جاز ذلك في اثنين جاز فيما فوقهما ، وذلك ظاهر البطلان .

والثالث : يؤدّي إلى اللّبس فيما قصد ، فلذلك حكموا بأن الاستثناء المفرّغ إنما يكون لواحد، ويؤوّل ما جاء على ما يوهم غير ذلك بأنه يتعلّق بما دل عليه الأول ، فإذا قلت : ما ضرب إلا زيدٌ عمراً فنحن نجوّز ذلك لا على أنه لضرب الأول ، ولكن لفعل محذوف دلّ عليه الأول كأنّ سائلاً سأل من ضرب ؟ فقال : عمراً ، أي ضرب عمراً .

قال الحديثيّ : ولقائل أن يختار الثالث ، ويقول : العامّ لا يقدّر إلا الذي يلي إلاّ منهما ، فإن العام إنما يقدر للمستثنى المفرد لا لغيره ، والمستثنى المفرّغ هو الذي يلي إلاّ فلا يحصل اللّبْس أصلاً ، فثبت أن جواب شرح المنظومة لا يتمّ بما ذكره في الأمالي أيضاً ، نعم يَتِمُّ بما ذكره ابن مالك وهو أن الاستثناء في حكم جملة مستأنفة ، لأن معنى جاء القوم إلاّ زيداً:ما منهم زيد ، وهذا يقتضي أن لا يعمل ما قبل إلاّ فيما بعدها لما لاح أن إلاّ بمثابة « ما » و« إلا » في صورة مندوحة / [٤/ ٨٥]
عنه وهي إعمال ما قبل إلاّ في المستثنى المنفيّ على أصله، وفيما بعد إلاّ المفرّغة وهو المستثنى المفرّغ تحقيقاً أو تقديراً نحو:ما جاءني أحد إلاّ زيدٌ على البدل ، وفيما بعد المقدّمة على المستثنى منه ، والمتوسّطة بينه وبين صفة الإضمار، إنْ قدّر العامل بعد إلاّ في الصُّور لكثرة وقوعها نحو : ما قاموا إلاّ زيداً ، وما قام إلاّ زيد ، وما جاء إلاّ زيداً القومُ ، وما مررت بأحد إلاّ زيداً خيرٌ من عمرو وأن لا يجوز : ما ضرب إلاّ زيدٌ

عَمْراً ، ولا إلا عَمْراً زيدٌ ، لأنه إن كانـا شيئين فهو ممتنع ، وإن كان المستثنى مما يلي إلاّ دون الأخير يكون ما قبله عاملاً فيما بعده في غير الصّور الأربع ، وهو ممتنع .

وما ورد قدّر عامل الثّاني فتقدير ما ضرب إلاّ عمراً زيد : ضرب زيدٌ .

وذهب صاحب المفتاح : إلى جواز التّقديم حيث قال في فصل القَصْر : ولك أن تقول في الأول : ما ضرب إلاّ عمراً زيدٌ ، وفي الثاني ما ضرب إلاّ زيدٌ عمراً ، فتقدّم وتؤخر إلاّ إن هذا التّقديم والتأخير لمّا استلـزم قَصْرُ الصّفـة قبـل تمامهـا علـى الموصـوف قَلّ وروده في الاستعمال ، لأن الصّفة المقصورة على عمرو في قولنا : ما ضَرَب زيدُ إلاّ عمراً هي: ضَرْب زيدٌ لا الضّرب مطلقاً ، والصّفة المقصورة على زيد في قولنا : ما ضرب عَمْراً إلاّ زيدُ هي الضّرْب لعمرو .

وقال الحديثيّ على صاحب المفتاح : إن حكمه بجواز التقديم إن أثبـت بوروده في الاستعمـال فهـو غَيْرُ مسـتقيم بأن ما ورد في الاستعمال يحتمل أن يكون الثّاني فيه معمولاً لعامل مقدّر ، كما ذكره ابن الحاجب وابن مالك ، وأصول الباب لا تثبت بالمحتملات .

وإن أثبت بغيره فلا بدّ من بيانه لننظر فيه .

فإن قال قائل : فهل يجوز التّقديم في إنّما ؟ قلت : لا يجـوز

قَطْعاً في إنما ، وإنما جوّز في ما وإلاّ ، لأن ما وإلاّ أصل في القصر ، ولأن التقديمَ في ما وإلا غيرُ ملتبس . كذا قاله صاحب المفتاح .

وقال الحديثي : امتناع التقديم في إنما يقتضي امتناعه في « ما » و « إلاّ » ليجري بابُ الحَصْرِ على سنن واحد .

قال مولانا العلامة قاضي القضاة شيخ الإسلام أوحد المجتهدين :

وقد تأمّلت ما وقع في كلام ابن الحاجب من قوله : ما ضربَ أحد أحداً إلاّ زيدٌ/ عَمْراً ، وقوله : إن الحَصْرْ فيهما معاً ، والسّابق [٤/٨٦] إلى الفهم منه أنه لا ضارب إلاّ زيدٌ ، ولا مضروب إلاّ عمرو، فلم أجده كذلك، وإنما معناه: لا ضارب إلاّ زيدٌ لأِحدٍ إلاّ عمراً ، فانتفت ضاربيّة غير زيد لغير عمرو ، وانتفت مضروبية عمروٍ من غير زيد ، وقد يكون زيدٌ ضرب عمراً وغيره ، وقد يكون عمرو ضربه زيدٌ وغيره .

وإنّما يكون المعنى نفي الضاربيّة مطلقاً عن غير زيد ، ونفي المضروبيّة مطلقاً عن غير عمرو .

وإذا قلنا : ما وَقع ضَرْبٌ إلاّ من زيد على عمرو فهذان حصران مطلقاً بلا إشكال ، وسببه أن النّفي ورد على المصدر ، واستُثْني منه شيءٌ خاصٌ وهو ضَرْب زيدٍ لعمرو، فبقى ما عداه على النّفي كما ذكرناه في الآية الكريمة وفي الآية الأخرى التي ينبغي فيها الاختلاف : « إلاّ

مِنْ بَعْد ما جاءَهُم العِلْم بَغْياً بينهم »[١] . والفرْقُ بين نَفْي المَصْدَر ونفي الفعل: أن الفعل مُسندٌ إلى فاعل فلا[٢][ينتفي عن المفعول إلاّ ذلك المقيّد ، والمَصْدَرُ ليس كذلك ، بل هو] مطلق ،فينتفي مطلقاً إلا[٣] [الصورة المستثناة منه بقيودها] وقد جاءني كتابك ـ أكرمك الله ـ تذكر فيه أنك[٤] [وقفت على ما قدرته في إعراب] قوله تعالى : ﴿ غير ناظرين إناه ﴾ وأن النّحاة اختلفوا في أمرين :

أحدهما : وقوع الحال بعد المستثنى نحو قولك : أكرم النّاس إلاّ زيداً قائمين ، وهذه هي التي اعترض بها الشّيخ أبو حيّان على الزمخشريّ ، وهو اعتراضٌ[غير مُسَلّم][٥]؛ لأن الزمخشريّ جعل الاستثناء وارداً عليها وجعلها حالاً مستثناة فهي في الحقيقة [مستثناة[٦]]

(١) آل عمران / ١٩ .

(٢) بعد : « فلا » في ط سقط إلى قوله : هو مُطْلق،وقد أشير إلى ذلك في الهامش بعبارة : « بياض في الأصول » وما بين معقوفين هو ما سقط من ط صوابه من النسخ المخطوطة التي في يدي

(٣) ط بعد قوله : « مطلقاً إلاّ » سقطت العبارة التي بين معقوفين ، وقد أشار إليها في الهامش بكلمة : « كذا » أي بياض في الأصول مثل البياض السّابق . وما بين معقوفين من النسخ المخطوطة .

(٤) سقطت العبارة التي بين معقوفين من ط ، وصوابها من النسخ المخطوطة ، وقد أشير في هامش ط بأن بعد « أنك » بياض في الأصول .

(٥) ما بين معقوفين سقط من ط ، وأشير إليه في هامشها والتصويب من المخطوطات

(٦) ما بين معقوفين سقط من ط، صوابه من النسخ المخطوطة

فلم يقع بعد إلاّ حينئذ إلاّ المستثنى ، فإنه مفرّغ للحال.

والشيخ فهم أن الاستثناء غيرُ منسحب عليه ، فلذلك أورد عليه أن « غير ناظرين إناه » ليس مستثنىً ولا صفةً للمستثنى به ، ولا يستثنى منه ، وقد أصبت فيهما .

قلت : لكن للشيخ بعض عذر على ظاهر كلام الزمخشريّ لما قال : إنه حال من « لا تدخلوا » . ولم يتأمل الشّيخ بقية كلامه فلو اقتصر على ذلك لأمكن أن يقال : إن مراده : لا تدخلوا غير ناظرين إلاّ أن يُؤذن لكم ، ويكون المعنى أن دخولهم غير ناظرين إناهُ مشروطٌ بالإذن وأمّا « ناظرين »[1] فممنوعٌ مُطلقاً بطريق الأوْلى ، ثم قدّم المستثنى وأخر الحال ، فلو أراد هذا كان إيراد الشّيخ متجهاً من جهة النحو / . [٤/٨٧]

ثم قلت - أكرمك الله : الثّاني ، وكأنك أردت الثاني من الأمرين اللّذين اختُلِف فيهما ، وذكرت استثناء شيئين ، وقد قدّمت أنني لم أظفر بصريح نقل في المسألة .

والّذي يظهر أنه لا يجوز بلا خلاف ، كما لا يكون فاعلان لفعل واحد ، ولا مفعولان لهما فعل[2] واحد لا يتعدّى إلى أكثر من واحد ، كذلك لا يكون مستثنيان [من مستثنىً واحد بأداة واحدة][3] ولا من

(١) في ط: إشارة في الهامش إلى قوله : « ناظرين » بكلمة: « كذا »مع أنها محكيَّة

(٢) في ط : « لهما لفعل » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة

(٣) ما بين معقوفين سقط من ط . وقد أشير إليه في هامشها بأنه «هنا بياض في الأصول»، والتصويب من النسخ المخطوطة.

مستثنًى منهما بأداة واحدة ، لأنها كقولك : استثنى المتعدّي إلى واحد ، فكما لا يجوز في الفعل لا يجوز في الحَرْف بطريق الأولى .

وكذلك اتّفقوا على ذلك ، ولم يتكلّموا فيه في غير باب أعطى وشبِيْهه ، وقولك : إنه لا يكاد يظهر لها مانعٌ صناعيٌّ وهي جديرةٌ بالمنع ، وما[1] المانع من قول الشّخص : ما أعطيت أحداً شيئاً إلا عمراً دانِقاً ؟ وإنما ينبغي منع ذلك في مثل : إلاّ عَمْراً زيداً إذا كان العامل يطلبهما بعمل واحدٍ ، أمّا إذا طلبهما بجهتين فليس يمتنع .

ولم يذكر ابن مالك حجة إلاّ الشّبه بالعطف .

ونحن نقول في العطف بالجواز في مثل : ما ضرب زيدٌ عمراً وبكرٌ خالداً قطعاً ، فنظيره : ما أعطيت أحداً شيئاً إلاّ زيداً دانِقاً .

وصرَّح ابن مالك بمنعه ، وقد فهمت ما قلته ، وقد تقدّم الكلام بما فيه كفاية وجواب . إن شاء الله .

وقولك : إن الآية نظيرُهُ ممنوع ، بل هي جائزة ، وهو ممنوعٌ . والله سبحانه وتعالى أعلم . تمّت الرسالة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه[2] .

---

(١) في ط : «ولا» مكان : «وما» صوابه من المخطوطات.

(٢) في نسخة (ى) التي صحح ناشر الاشباه في ضوئها قوله في الهامش : بهامش (ى) على يد فقير رحمة ربه محمد بن أبي بكر بن أحمد الطّوخي الكناني ـ عفا الله عنه ـ وذلك بالمدرسة الجودرية .

تعليق ابن بَرّي على قول شاعرٍ في وصف الدنيا

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى اللهُ على سيِّدنا محمد وآله وصَحْبه وسَلّم : رأيت في بعض المجاميع من كلام أبي محمد عبدالله بن بَري[١] على قول الشاعر في وصف دينار :

٧١١ = وأصْفَر من ضَرْب دار المُلوك
تَلــوُح علــى وَجْهِــه جَعْفَرا

ملخصه في « يلوح »روايتان :[٢] إحداهما رواية الفراء ، وهـي الروّاية الصحيحة أنها بالتّاء ولا إشكال علـى نصـب « جعفـر » علـى هذه ، لأنه مفعول بتلوح / وتلوح بمعنى : ترى وتبصـر ، وتقـول : لُحْت الشّيء : إذا أبصرته . [٤/٨٨]

وهذا بيّن لا إشكال فيه ولا تَعسُّف في إعرابه .

وأمّا الرّواية الأخرى وهي المشهورة «يلوح» ففيها إشكال فمن

(١) ابن برّي له ترجمة وافية في كتابي «المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ص ٤٧ .

(٢) في ط : «روايتين » .

النحاة من قال: إنه منصوبٌ بإضمار فعل، تقديره: اقصدوا جَعْفراً. ومنهم من جعله من باب المفعول المحمول على المعنى من جهة أن جعفراً داخلٌ في الرؤية من جهة المعنى، لأن الشيء إذا لاح لك فقد رأيته.

تعليق على معنى: « وآتوا النِّساء صَدُقَاتِهِن نِحْلَةً » لتاج الدين الحموي

وفي هذا المجموع أيضاً:

سأل الإمام أبو محمد بن بَرىّ الإمام تاج الدين محمد بن هبة الله بن مكّى الحموي عن قوله تعالى: ﴿ وآتوا النِّساء صَدُقَاتِهِنَّ نِحلَةً ﴾[1] كيف تكون نِحلَة، والنحلة في اللغة: الهبة بلا عوض؟ والصّداق تستحقُّه اتِّفاقاً لا على وجه التّبرُّع.

فأجابه بأنه لمّا كانت المرأة يحصل لها في النِّكاح ما يحصل للزوج من اللذّة، وتزيد عليه بوجوب النّفقة والكُسْوة والمَسْكن كان لها المهر مجّاناً، فسُمِّى نِحْلة. كذا ذكره أئمتنا.

وقال بعضهم: لما كان الصّداق في شَرْع من قبلنا لأولياء المنكوحات بدليل قوله تعالى: ﴿ قال انّي أرِيدُ أنْ أُنْكِحَكَ إحْدى

---

(١) النساء / ٤

ابنتي هَاتَيْن على أن تأجُرَني ثمانِيَ حِجَج[1] ﴾ ثم نسخه شرْعُنا صار ذلك عطيّة اقتطعت لَهُنّ فَسُمّي نْحِلة . واللهّ أعلم .

جمع حاجة

في جمع حاجة من كلام ابن بَرِّي :

قال : سألت - وفقّك اللهّ تعالى لما يرضيه ، وجعلك مِمنّ يَتّبعُ الحقّ ويأتيه - عن قول الشيخ الرئيس أبي محمد القاسم بن عليّ الحريري في كتابه (درة الغوّاص) : إن لفظة حوائج مِمّا توهّم في استعماله الخواصّ[2] ، وسألت أن أميز لك الصّحيح والعليل ، من غير

(١) القصص / ٢٧.

(٢) نصّ الحريري في «درة الغوّاص»/ ٥٤ : «ويقولون في جمع حاجة : حوائج ، فيَتْوهمون فيه كما وَهِم بعض المحدثَين في قوله :

إذا ما دخلت الدّار يوماً ورفعتْ سُتورُكَ لي فانظر بما أنا خارجُ

فسيّان بيت العنكبوت وجوسقٌ رفيعٌ إذا لم تُقْضَ فيه الحوائجُ

والصواب أن يجمع في أقلّ العدد على حاجات لقَول الأول.

وقد يخرجُ الحاجات يا أم مالك كرائم من ربٍّ بهنّ ضنينُ

وأن يجمع في أكثر العدد على حاج مثل هامة وهامٍ ، وعليه قول الراعي .

ومُرْسلٍ ورسولٍ غير متَّهَمٍ وحاجةٍ غير مَزجاةٍ من الحاجِ

وأنْشِدْتُ لأبي الحسين بن فارس اللّغوي :

وقالوا كيف أنت فقلت خيرٌ تُقَضّى حاجةٌ وتفوت حاج

إذا ازدحمت همومُ الصدر قلنا عسى يوماً يكون لها انفراجُ

نديمي هِرّتي وسرورُ قَلبي دفاتِرُ لي ومعشوقي السرّاجُ»

إسهاب ولا تطويل ، وأنا أجيبك عن ذلك بما فيه كفاية ، مع / سلوك [٤/٨٩] طريق الحقّ والهداية .

ومن أعجب ما يُحكى ويُذْكر ، وأغرب ما يُكْتب ويسطر ، أنه ذكر أنه لم يَحْفظ لتصحيح هذه اللفظة شاهداً ، ولا لبشَرِ فيها بيتاً واحداً ، بل أنشد لبديع الزمان بيتاً نسبه إلى الغلَط فيه ، والعجز عن إصلاحه وتلافيه ، وهو قوله :

٧١٢=فسيّان بيتُ العنكبوت وجوسَقٌ
رفيعٌ إذا لم تُقْض فيه الحَوائجُ[1]

حتى كأنه لم يمرّ بسمعه الخبرُ المنقول ، عن سيد البشر أبي البَتُول ، حين قال بلسان الإعلان ، « استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان » .

وهذا الخبرُ ذكره القضاعي في شهابه ، في الباب الرابع من أبوابه .

وذكر أيضاً قوله : « إنّ لِلّه عباداً خلقهم لحَوائِج النّاس[2] » .

(١) انظر درة الغوّاص / ٥٤
(٢) انظر اللسان : «حوج» وتمامه : «يفزع الناس إليهم من حوائجهم، أولئك الآمنون يوم القيامة »

وذكر الهرويّ في كتابه الغريبين [1] قوله عليه السلام : «اطْلُبوا الحوائج إلى حسان الوُجوه» ، وقوله صلّى اللهّ عليه وآله وسلم : «إياكُم والأقواد؟ قالوا : يا رسول الله:وما الأقواد؟ فقال هو الرجل يكون منكم أميراً فيأتيه المسكين والأرملة ، فيقول لهم : مكانَكُم حتى انظر في حوائجكم ويأتيه الغَنِيّ فيقول : عَجِّلوا في قضاء حاجته» .

وذكر ابن خالويه في شرحه مقصورة ابن دريد عند ذكر فَضْل الخيل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « التمسوا الحوائج على الفرس الكُميت الأرثم [2] المحُجّل الثلاث ، المُطلق اليد اليُمنى » .

فهذا ما جاء من الشواهد النبوية [3] ، وروته الثّقات من الرواة المرضيّة على صِحة هذه اللفظة .

وأما ما جاء من ذلك في أشعار العرب فكثير ، من ذلك ما أنشده

(١) كتاب الغريبين غرِيَبيْ القرآن والحديث لأبي عُبَيد الهرويّ أحمد بن محمد المتوفى سنة ٤٠١هـ حققه د / محمود محمد الطناحى طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ لجنة إحياء التراث ١٩٧٠م . وانظر الحديث في اللسان : «حوج»

(٢) الأرثم : هو الفرس الذي يكون في طرف أنفه بياض ، ورثِم كفرح فهو رَثِم وأرثَم ، وهي رثماء . انظر القاموس «رثم»

(٣) في ط: «البنوته» بالتاء ، تحريف ظاهر.

أبو زيد ، وهو قول أبي سلمة المحاربي[١] :

٧١٣ = ثَمَمْــتُ حوائجــي وَوَذْأتُ بِشْــراً

فبئس مُعرِّسُ الـرَّكب السِّغابُ[٢] / [٤/٩٠]

وأنشد أيضاً للراجز :

٧١٤ = يا رَبَّ رَبٍّ القلُصِ النَّواعِجِ

مُسْتَعْجِلاتٍ بِذَوى الحوائِجِ[٣]

وقال الشّماخ :

٧١٥ = تقطَّع بيننــا الحاجــاتُ إلاّ

حَوَائِجَ يَعْتَسِفْنَ مع الجَرِيءِ[٤]

وقال الأعشى :

(١) في ط : «المحازمى» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة واللسان

(٢) انظر اللسان : «حوج». وفي ط تحريفات في هذا البيت، ففيه : «وودأت» بالدال، والصواب: «ووذأت» بالذال، وهي كذلك في المخطوطات واللسان. ووذأته: عبته وزجرته.

وفيه : «فبين» مكان : «فبئس» وصوابه من المخطوطات واللسان.

وثَمَمْتُ: قال ابن برّي: «أصلحت». وسغاب جمع : سغبان وهو الجائع.

(٣) انظر اللسان: حوج. وفي ط : «ما دب القلص» بالدال تحريف، صوابه من المخطوطات واللسان .

(٤) انظر اللسان : حوج . وانظر ديوان الشماخ.

٧٠٦ النّـاس حـول قِبـابِـه
أهْـل الحوائـج ِ والمسائـلْ(١)

وقال الفرزدق :

٧١٧ = ولي ببلاد السنِّد عند أميرهـا
حوائجُ جمَّاتٌ وعِندي ثوابُها(٢)

وأنشد أبو عمرو بن العلاء :

٧١٨ = صَرِيعَىْ مُدام ما يُفَـرقُ بيننـا
حوائـجُ من إلقـاح مالٍ ولاَ نْخِلِ(٣)

وانشد ابن الأعـرابي :

٧١٩ = من عَفّ خفّ علـى الوُجـوه لِقـاؤهُ
وأخـو الحوائِـج وَجْهُـهُ مَبْذُولُ(٤)

وأنشد أيضاً :

٧٢٠ = فإن أُصْبح تُحاسِبُنـي همـومٌ
ونفسٌ في حوائِجِهـا انتشارُ(٥)

---

(١) انظر اللسان: حوج.
وهو من قصيدة للأعشى في ديوانه ١٥٦ ومطلعها :
قالتْ سميّة: من مَدَحْـ　　تَ فقلت: مسروق بن وائل.
(٢) انظر اللسان: حوج.
(٣) انظر اللسان : «حوج».
(٤) انظر اللسان : «حوج».
(٥) انظر اللسان : «حوج» وفيه : «تخالجنى» مكان : «تحاسبنى »

وأنشد الفراء :

٧٢١ = نهارُ المرء أمْثَلُ حين تُقْضى
حوائِجُـهُ من اللَّيل الطّويلِ[1]

وانشد ابن خالويه :

٧٢٢ = خَلِيليّ إن قام الهوى فاقعدا به
لعنّـا نُقَضِّـي من حوائجـه رَمّا[2]

وقال هميان بن قحافة :

٧٢٣ = حتّى إذا ما قَضَـتِ الحوائِجَـا
ومَـلأَتْ حُلاَبُهـا الخـلا نِجَا[3]

قال آخر :

٧٢٤ = بَدَأْنَ بنـا لا راجياتٍ لحاجـةٍ
ولا يائسـاتٍ من قَضَـاء الحوائِج[4]

---

(١) انظر اللسان: «حوج». وفي ط: «مثل» تحريف وفي ط: «يقضي» بالياء

(٢) انظر اللسان: «حوج»، ولعنا: لغة في لعلّ، ورَمّ الشيء: أصلحه. وفي اللسان: برواية : حوائجنا

(٣) انظر اللسان : «حوج». والْخَلَنْج كَسَمَنْدٍ: شجرٌ «معرّب» جمعه : خلانج. انظر القاموس. «خلج»

(٤) انظر اللسان : «حوج» وروايته: «راجيات لِخُلْصة»

وقال ابن هرمز :

٧٢٥ = إنـــي رأيت ذوي الحوائـــج إذْعَـــروا
فأتْـــوكَ قَصْـــراً أو أتـــوْك طـروقـا/ [٤/٩١]

فقد وجب ببعض هذا سقوط قول المخالف حين وجبت الحُجّة عليه، ولم يبق له دليل يستند إليه، وأنا أتبع ذلك بأقوال العلماء، ليزداد القولُ في ذلك إيضاحاً وتبْييناً .

قال الخليل في (كتاب العين) في فصل « راح » يقال : يوم راح وكبش صافٌ[١] على التخفيف من رائح وصائف، فطرح الهمزة كما قال الهذلي :

٧٢٦ = * وهي أدماء سارُها[٢] *

(١) في ط والنسخ المخطوطة : «صاق» بالصاد، وفي اللسان: «ضاف» بالضاد

(٢) قطعة من بيت هو بتمامه كما ورد في اللسان: «حوج»
وسوّد ماءُ المرْدِ فاها فلونُه كلوْن النؤور وهي أُدماء سارُها
وفي ط: «ماء » مكان: «أدماء» تحريف
وفي أمالي ابن الشجري ١/ ٢١٠ نسب الشاهد إلى أبي ذؤيب، وفسرّ المرْد بثمر الأراك، والنؤر : دخان الفتيلة يتخذ كُحْلاً للوشم . وروايته : «النوور» بواوين . ورواية اللسان والنوادر/ ١٩٨ . : النؤور بهمز الواو الأولى، وفسرّ في النوادر النؤور: الكحل الذي يحشى به الجْلد المقرّح بالإبرة أو بحديدة حتى تبقى علامته كما يفعل الشطار اليوم
وفي شرح ديوان الهذليين ١/ ٢٤ : أراد سائرها وكان ينبغي أن يقول: وهي آدم سائرها.

أي سائرها ، وكما خففوا الحاجة من الحائجة ، ألا تراهم جمعوها على حوائج . انقضى كلام الخليل .

وقد أثبت صحة الحوائج وأنها من كلام العرب وأن حاجة مجذوذة من حائجة .

وكذلك حُكى عن أبي عمرو بن العلاء أنه يقال : في نفسي حاجةٌ وحائجةٌ ، وإن كان لم ينطق بها عنده.

وكذلك ذكرها عثمان بن جنىّ في كتابه (اللمع) .

وحكى المهلبيّ عن ابن دريد أنه قال : حاجة ، وحائجة ، وحوجاء ، والجمع : حاجات ، وحوائج ، وحاج ، وحِوَج وأنشد البيت المتقدم ، * صِرِيَعىْ مدام * البيت .

وذكره ابن السكيت في كتابه المعروف (بالالفاظ) قريباً من آخره : باب الحوائج ، يقال في جمع حاجة : حاجات ، وحاجٌ وحوجٌ وحوائِج .

وقال سيبويه فيما جاء فيه : تَفَعّل واسْتَفْعل بمعنى ، يقال تَنَجَّزَ فلان حوائِجَهُ واسْتنجز حَوَائِجهُ .

وذهب قوم من أهل اللغة : إلى أن حوائج يجوز أن يكون جمع : حوْجاء ، وقياسها: حَواجٍ مثل(١) صَحارٍ ، ثم قدمت الياء على

(١) في ط : «من» مكان : «مثل» ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة واللسان

الجيم ، فصارت حوائج ، والمقلوب من كلام العرب كثير .

وشاهد حوجاء قول أبي قيس بن رفاعة :

٧٢٧ = مَنْ كان في نَفْسِه حَوْجَاءُ يَطْلُبها
عِنْدي فإني له رَهْنٌ بإصْحارِ[1]

والعرب تقول «بدأت[2] حوائجك» في كثير من كلامهم ، وكثيراً ما

---

(١) في اللسان : «حوج» هذا الشعر تمثل به عبد الملك بعد قتل مصعب بن الزبير، وهو يخطب على المنبر بالكوفة ، فقال في آخر خطبته : «وما أظنكم تزدادون بعد الموعظة إلاّ شرّاً ، ولن نزداد بعد الإعذار إليكم إلاّ عقوبة وذعْراً ، فمن شاء منكم أن يعود إليها فليعد، فإنما مثلي ومثلكم كما قال قيس بن رفاعة :

من يصل ناري بلا ذنْبٍ ولا تَرِةٍ　　يصلي بنار كريمٍ غير غَدّارٍ

إلى قوله :

من كان في نفسه حوجاءَ يَطْلُبها　　عندي فإني له رهْنٌ بإصحار
أقيمُ عَوْجَتَهُ إن كان ذا عِوجٍ　　كما يقوِّمُ قَدْح النّبعة الباري .

وقد استدل به الزمخشري في «الفائق في غريب الحديث» عند ذكره قول قتادة رحمه الله - «أن تسجد بالآخرة منهما أحرى ألاّ يكون في نفسك حوجاء، هي الريبة التي يحتاج إلى إزالتها. يقال : ما في صدري حوجاء ولا لوجاء» . قال قيس بن رفاعة الخ . ثم علق على البيتين بقوله : «يريد من كان له ريبة في أمري يطلب عندي إزالتها فأنا مزيلها» . انظر الفائق ١/ ٣٣٨

(٢) في ط والنسخ المخطوطة هكذا : بدأت» وفي اللسان : والعرب تقول : «بدآاتُ حوائجك »

يقول ابن السكيت[١] : إنهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين والبراحات [٢] / وإنما غلط الأصمعي في هذه اللفظة حتى جعلها مولدة [٩٢/٤] كونها خارجة عن القياس، لأن ما كان على مثال حاجة مثل :غارة وحارة لا يجمع على غوائر وحوائر ، فقطع بذلك على أنها مولدة غير فصيحة .

على أنه حكى الرقاشي والسّجستاني [٣] عن عبد الرحمن عن الأصمعي أنه رجع عن هذا القول ، وإنما هو شيء كان عَرَض له من غير بحث ولا نظر . وهذا هو الأ شبه به ، لأن مثله لا يَجْهَلُ ذلك ، إذ كان موجوداً في كلام النبي صلّى اللهّ عليه وآله وسلم ، وكلام غيره من الفصحاء .

وذكر سيبويه في كتابه أنه يقال : تَنَجّز حوائجه واستنجزها ، وكأنّ القاسم بن عليّ الحريريّ لم يَمرّ به إلاّ القول الأول المحكيّ عن الأصمعي دون القول الثاني .

ولو أنه سلك مسلك النّظر والتسديد ، وأضْرَب عن مذهب

---

(١) في ط فقط: «لأن السبب» مكان «ابن السكيت» تحريف واضح، صوابه من النسخ المخطوطة واللسان: حوج

(٢) في ط والنسخ المخطوطة: «البراحات» وفي اللسان : «حوج » الراحات. والبراحات؛ جمع بَراحٍ كسحابٍ، وهي المتسع من الأرض لا زرع بها ولا شجر. انظر القاموس.

(٣) في ط فقط: «والسختياني» تحريف صواب من النسخ المخطوطة. واللسان.

التسليم والتقليد لكان الحقّ أَقْرَب إليه من حبل الوريد .

آخر المسألة ، والحمد لله على كل حال ، وصلى الله على سيدنا محمد والصّحب والآل ، وسلّم إلى يوم المآل .

[مسألة في تكرار « لا » وعدم تكرارها]

وفي فوائد الشيخ جمال الدين بن هشام ـ رحمه الله تعالى

مسألة :

سئلت عن الفرق بين قولنا : واللهِ لا كَلَّمْت زيداً ولا عمراً ولا بكْراً بتكرار « لا » ، وبدون تكْرارها ، حتى قيل : إنّ الكلام مع التكْرَار ، أيْمانٌ في كُلٍّ منها كفّارة ، وأنه بدون التّكرار يمينٌ في مجموعها كفّارة .

والجواب : أن بينهما فَرْقاً يَنْبني على قاعدة ، وهي أن الاسمين المُتَّفِقَيْ الإعراب المتوسّط بينهما واو العطف تارةً يتعين كونُهما متعاطفين ، وتارةً يمتنع ذلك ، ويجب تقدير مع الباقي[1]، ويكون العطف من باب عطف الجُمل ، وتارةً يجوز الأمران .

فالأوّل : نحو اختصم زيد وعمروٌ ، واصطلح زيدٌ وعمروٌ وجلست بين زيدٍ وعمروٍ ، وهذا زيد وعمرو ، وذلك لأن الاختصام

(١) في ط: «الباقي» وفي بعض النسخ المخطوطة : «النافي» وبعضها الآخر: «الثاني»

[٤/٩٣] والاصطلاح / والبَيْنِيّة والمبتدأ الدّالّ على متعدد لا يكتفي بالاسم المفْرد .

والثاني : نحو قامت هندٌ وزيدٌ ، وقوله تعالى : ﴿ لا تَأخُذُه سِنَةٌ ولا نومٌ ﴾(١) .

وقوله تعالى : ﴿ فاذْهَبْ أنت وَربُّك ﴾(٢)،﴿ اذهب أَنْتَ وأخوك ﴾(٣) ، ﴿ اسكُن أنت وَزَوْجُك ﴾(٤) ، ﴿ لا نُخْلِفُهُ نَحْنُ ولا أَنْتَ ﴾(٥) ، فهذه ونحوها يتعيّن فيها إضمار العامل أي ، ولا يأخذه نومٌ ، ولْيَذهب ربُّك ، ولْيَذْهب أخوك، ولْيَسْكُن زوجُك .

وكذلك التّقدير : و « لا نخلفه » ثم حذف الفعل وحده ، فبرز الضّميرُ وانفصل .

ولولا ذلك لَزم إعمال فعل الأمر ، والفعل المضارع ذي النّون في الاسم الظاهر ، أو الضّمير المنفصل ، وإسناد الفعل المؤنث إلى الاسم المُذَكّر .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ والَّذين تَبَوّؤُوا الدّارَ والإيمان ﴾(٦) ،

(١) البقرة / ٢٥٥
(٢) المائدة / ٢٤ . وفي ط: «اذهب» بدون فاء
(٣) طه / ٤٢
(٤) البقرة/ ٣٥
(٥) طه/ ٥٨
(٦) الحشر / ٩

وقول الشاعر :

٧٢٨ = * وَزجَّجْن الحَوَاجِبَ والعُيُونا * [1]

وقول الآخر:

٧٢٩ = * علفتها تبناً وماء بارداً [2] *

وقوله :

٧٣٠ = * متقلّداً سيفاً ورمحاً [3] *

أي وألفوا الإيمان، أو أحبوا الإيمان، وكحلن العُيونَ ، وسقيتها ماءً ، وحاملاً رُمْحاً .

---

(١) سبق ذكره رقم ٣٤٣.

(٢) تمامه :

* حتى شتت هماّلةً عيناها *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٥٨ ، وشرح شذور الذهب/ ٢٤٠، والأشموني ٢/ ١٤٠ .

(٣) صدره :

* يا ليْتَ بَعْلَكِ في الوغَى *

نسب الي عبدالله بن الزبعري.

من شواهد: الإنصاف ٢/ ٦١٣ ، والمقتضب ٢/ ٥٠ برواية : * يا ليت زوجك قد غدا *.

والخصائص ٢/ ٤٣١ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٢١ ، ٤٧٣ والحُجّة لابن خالويه : ٢/ ٦٧، وابن الشجري ٢/ ٣٢١، وابن يعيش ٢/ ٥٠ ، وأمالي المرتضى ١/ ٥٤، ٢/ ٢٦٠، ٣٧٥

ومن ذلـك قولهم : مـا جاءني زيـدُ ولا عمروٌ، أي ولا جـاءني عمرو ، لأن حرف النّفي لا يدخُلُ على المفردات ، لأن الذي ينفي إنّما هو النسبة . وكذلك القول في حرف الاستفهام إذا قيل : أجاءك زيد أو عمرو؟بتحريك الواو ، تقديره: أو جاءك عمرو.

فإن قلت: ما ذكرته في النّافي منتقضٌ بقولهم: جئت بلا زادٍ، وما ذكرته في الاستفهام منتقضٌ بقوله تعالى : ﴿ أئِنّا لَمَبْعُوثُون ﴾[1].

قاله الزمخشريّ . قلت : أما هذا الإعراب فمردودٌ ، والصّواب أنّ « أو آباؤنا » مبتدأ ، وخبره محذوف مدلولٌ عليه بقولـه تعالـى : ﴿ لمبعوثون ﴾ كما أنها في قراءة من سكّن الواو كذلك .

وأمّا المثال المذكور ، فأصله: ما جئت بزاد، ولكنّهم عدلوا عن ذلك لاحتماله خلاف المراد ، وهو نفي المجـيء البتّـة ، فإنّ مَنْ لم يَجِيءْ يصدُق عليه أنه لم يجيء بزاد ، فلذلك أدخلـوا « لا » علـى مصب النّفي ، ومِنْ ثَمّ سمّاها النّحويّون مُقْحمةً أي داخلةً في موضع ليس لها بالأصالة .

فإن قلت : فَلِم يقولون : ما جاءني زيد ولا عمروُ حتّى احْتِيج [٤/ ٩٤] إلى إضمار / العامل؟

قلت : إنما يقولونه إذا أرادوا الدّلالة على نفي الفعـل عن كُلٍّ

(١) الصافّات/ ١٦ والآية بتمامها: «أئنا لمبعوثون أَو أباؤنا الأوّلون»

منهما بصفتي الاجتماع والافتراق؛ إذْ لو لم يُكَرِّروا الثّاني احتمل إرادة نفي اجتماعها ونفي كلّ منهما .

فإن قلت : فهلاّ أجازوا في الاستفهام هل جاءك زيد وهل عمرو ؟ إذا أرادوا التّنصيص على الاستفهام عن مجيئي كُلٍّ منهما ، ورَفْع احتمال الاستفهام عن اجتماعهما في المجيء في وقت .

قلت : لِئلاّ تقع أداة الصَدْر حَشْواً .

فإن قلت : قُدّر العاملُ ، وقد صار ذُو الصَّدْر صَدْراً .

قلت : نعم ، لكن تبقى صورة اللّفظ حينئذٍ قبيحةً ؛ إذ الأداة داخلة في اللّفظ في حَشْو الكلام ، وهم مُعْتنون بإصلاح الألفاظ كما يَعْتَنُون بإصلاح المعاني .

والثالث : نحو قام زيدٌ وعمروٌ .

فإن قلت : فهل نصّ أحد على جواز الوجهين في ذلك على وجوب تقدير العامل مع تكْرار النّافي ؟

قلت : أما مسألة تكرار النّافي فقد أوضحت بالدّليل السّابق وجوب تقدير العامل فيها .

وأما ما أجزت فيه الوَجْهَيْن فلا سبيل إلى دفع الإمكان فيه .

على أنني قد وقفت في كلام جماعةٍ على ذلك .

قال بعض المحققين : اعلم أن الواو ضَرْبان : جامعةٌ للاسمين في عامل واحد .

ونائبة مناب التّثنية حتى يكون قولك : قام زيد وعمروٌ بمنزلة : قام هذان ، ومضمر بعدها العامل .

وينبني على ذلك مسائل :

إحداها : قام زيد وهند بترك تأنيث الفعل فهذا جائزٌ على الوجه الأوّل ، لأنا نقول على الأول : غَلّبنا الذَّكَر ، ولا يقال ذلك على الثّاني لأن الاسمين لم يجتمعا .

[٤/٩٥] الثانية : اشتراك زيد وعمرو / .

الثالثة : زيد قام عمروٌ أبوه ، وهاتان جائزتان على التّقدير الأول دون الثّاني .

الرابعة : النفي فتقولُ على الأول : ما قام زيد وعمرو فلا يُفِيد النّفي كما تقول : ما قام هذان .

وتقول على الثّاني : ما قام زيدٌ ولا عمروٌ فيفيده ، كما تقول : ما قام زيدٌ ولا قام عمروٌ . انتهى .

وهو كلام حَسَنٌ بديعٌ ، وقد أورده أبو حيّان في (الارتشاف) وهو كالمنكر له لِلُطْفه وغرابته .

وقال الزّمخشريّ في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَما كَانَ لِمؤْمِنٍ ولا مُؤْمِنَةٍ إذا قَضى اللهُ ورَسُولُه أمْراً أن يَكُون لهم الخِيرَةُ من أَمْرِهم ﴾[1].

«فإن قلت، كان من حَقّ الضّمير أن يوحّد كما تقول : ما جاءني من رَجُلٍ ولا امرأةٍ إلا كان من شأنه كذا وكذا .

قلت : نعم ، لَكِنّهما وقعا تحت النّفي ، فعمّا كُلّ مؤمن ومؤمنة فرجع الضّمير على المعنى لا على اللفظ .» انتهي .

وقد أشكل هذا الكلام على بعضهم فاعترضه ، وذلك ، لأن النحويين نصّوا على أن الضّمير [بعد الواو][2] لكونها موضوعة للجمع تكون على حسب المتعاطفين، تقول: زيد وعمر أكرمتهما، ويمتنع أكرمته.

وأجابوا عن قوله تعالى : ﴿ واللهُ وَرَسُولُهُ أحَقُّ أنْ يُرْضُوه ﴾[3]: أنَّ الضَّمير بعد « أو » لكونها موضوعة لأحد الشّيّئين أو الأشياء يكون على حسب أحد المتعاطفين ، تقول: زيداً أوعَمْراً أُكْرِمُهُ[4]، ولا تقول أُكْرِمهُما .

وأجابوا عن قوله تعالى : ﴿ إنْ يكُن غَنِيًّا أو فقيراً فاللهُ أوْلَى بِهِمَا ﴾[5]: فلمّا رأى هذا المُعتَرِضُ هذه القاعدَةَ أشكل عليه قول

(١) الأحزاب/ ٣٦. وفي ط: «تكون» بالتاء.
(٢) ما بين معقوفين سقط من ط، صوابه من المخطوطات
(٣) التوبة / ٦٢
(٤) في ط والنسخ المخطوطة : زيدا وعمراً بالواو .
(٥) النساء / ١٣٥

الزمخشري : كان من حَقّ الضّمير أن يُوحّد، لأن العطف فيهما بالواو.

وسؤال الزمخشريّ على ما قدّمت تقريرَهُ أنّ الكلام مع النّافي جملتان لا جملة ،والواو إنّما تكون للجمع إذا عَطَفَتْ مفرداً على مفردٍ لا إذا عَطَفتْ جُملةً على جملةٍ ، ومِنْ ثَمّ منعوا أن يقال : هذان يقوم ويقعد ، وأجازوا هذان قائمٌ وقاعدٌ ، لأن الواو جَمَعتْ بينهما وصيّرَتْهُما كالكلمة الواحدة المُثنّاة التي يصحّ الاخبار بها عن الاثنين / . [٩٦/٤]

وقال سيبويه رحمه الله : إذا قيل : رأيت زيداً وعَمْراً ، ثم أدخل حرف النّفي ، فإن كانت الرّؤية واحدةً قلت : ما رأيت زيداً وعمراً .

وإنْ كنت قَدْ مَرَرْتَ بكلٍ منهما على حِدَة ، قلت : ما مررت بزيد ، ولا مررت بعمرو

وهذا معنى ما نقل عنه ابن عصفور في (شرح الجُمَل) ، فأوجب تكرار النافّي عند تكْرار الفعل ، ولكنه صَرَّح بالفعل مع النّافي .

وقد بيّنا أن تَكْرارَ النَّافي كافٍ ، لأنّه مستلزم تكرير الفعل .

إذا تقرّر هذا فنقول : إذا كَرّر الحالف النّافي فهي أيْمانٌ ، لِمَا بَيّنا من أن تَكْرار «لا» يؤذن بِتَكْرارِ العامل ، وصار قوله : واللهِ لا كَلّمْتُ زيداً ، ولا ماشيْتُ عمراً ، ولا رأيت بَكْراً . وهذه أيمانٌ قَطْعاً

يجب في كُلٍّ منها كَفَّارَةٌ ، فكذلك في المثال المذكور لا يفترقان إلاّ فيما يرجع إلى التّصريح ، والتقدير ، وكون الأفعال متّحدة المعنى أو متعدّدة ، وكلا الأمرين لا أثر له .

وإذا لَم يُكَرّرْ النّافِي فالكلام محتملٌ لليمين،والأَيْمان بناءً على نِيّة الفعل وعدمها ، وإنّما حكَموا بأنها يمين واحدة بناءً على الظّاهر ، كما أنهم لم يَحكموا باتّحاد اليمين مع تكرار « لا » مع احتمالها للزّيادة كما في قوله تعالى : ﴿ ولا النّور ﴾[1] بعد قوله سبحانه وتعالى ﴿ وما يَسْتَوِي الأعمى والبَصيرُ ولا الظُّلُماتُ ولا النُّور ﴾ لأنه خلاف الظّاهر نعم : إنْ قصد المتكلّم بقوله : واللهِ لا كَلَّمْتُ زيداً وعمراً مَعْنى : ولا كَلَّمتُ عَمْراً فهو يمينان ، لأن ذلك أحد محتملَيْ الكلام ، وقد نواه .

وإن قصد بقوله : « لا كلمت زيداً ولا عمراً : معنى « لا كلمت زيداً وعمراً » الذي لم يضمر فيه الفعل أوّ لاً قدّر « لا » زائدة فيمينٌ[2] واحدةٌ ، لا يَلْزمُهُ في نفس الأمر إلاّ كفَّارَةٌ واحدةٌ ، وإن كان قد يلزم في الحكْم بخلاف ذلك بناءً على ظاهر لفظه .

وقد يقال بامتناع هذا الوجه بناءً على أن « لا » إنما تزاد إذا كان في اللّفظ ما يُشْعر بذلك كقرينة قوله تعالى : ﴿ وما يستوي ﴾ ، فإن الاستواء لا يُعْقل منسوباً إلى واحد .

---

(١) فاطر / ١٩

(٢) من ط: «فيهن» تحريف تصويب من المخطوطات

وكذا قوله تعالى : ﴿ ما مَنَعك ألاّ تَسْجُدَ ﴾[1] ، فإنّ من المعلوم أنَّ التَّوبِيخَ على امتناعه من السُّجود لا على امتناعه من نَفْيِ السُّجود ، لأِنه إذا امتنع / من نفيه كان مُثبتاً له . [٤/ ٩٧][2]

فأمّا المثالُ المذكورُ فلا دَلِيلَ فيه على ذلك فلا تكون « لا » فيه إلا نافيةً . والله أَعْلَمُ .

(١) الأعراف / ١٢

(٢) في ط رقمت خطأ ٩٨ ، والتسلسل يوجب أن تكون ٩٧ .

[فائدة في « إنما » لابن هشام]

ومن فوائده أيضاً تغمّده اللهُ تعالى برحمته :

اعلم أن الكلام في « إنّما » في موطنين : أحدهما : لفظيّ ، والآخر : معنوي ، أمّا اللّفظِيّ فمن جهة بَساطتها أو تَرْكِيبها ، وأمّا المعنويّ فمن جهة إفادتها الحصر ، أو عدم إفادتها له .

والمدّعى في الوجه الثاني : أنها مفيدة لِلحَصْر استدل لها بأمور :

أحدها : فهْم أهل اللّسان لذلك كما تقرّر من فهْم الصّحابة رضي الله عنهم من : (إنّما الماءُ من الماءِ »[1] ، ومن فهم ابن عباس رضي الله عنهما من : « إنّما الرّبا في النّسيئة » مع عدم المخالفة منهم ، فكان ذلك ، إجْماعاً على أنها مفيدة للحصر .

على أن الاحتجاج بقضيّة ابن عباس مع الصّحابة رضي الله

(١) حديث : «إنّما الماءُ من الماء» حديث متفق عليه انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٦/ ٣٢٤.

عنهم قد يحتمل الاعتراض بأن المُعْتَرِضَ قد يقتصر على ذكر أحد أوجه المنع لأمرٍ ما ، لكون ذلك الوجه أجْلى ، وأبعد عن الاعتراض .

وَرُبّما فعل ذلك على سبيل التّنزّل لِلْخَصْم فيما ادّعاه وفهمه ، فلا يَلْزَمُ من اقتصارهم على الاعتراض بما فيه معارضة ، وهو إيرادهم الدّليل المقتضى ، فتحريم رِبَا التّفاضل أن يكونوا مُسَلِّمين له في دعواه للحصر .

وقد يقال أيضاً : إن ابن[1] عبّاس رضي الله تعالى عنهما فَهِم الْحَصْر وادّعاه، وهم لم ينفْوه ولم يُثْبِتوهْ، فتجيء مسألة «ما» إذا قال البعض وسكت الباقون ، وهل ذلك حجة أو ليس بحجـة ؟ فيه كلامٌ مشهورٌ في أصول الفقه .

الدليل الثاني : معاملة العرب للاسم بعدها معاملة ما بعـد إلاّ المسبوقة بالنفي . وقولهم : «معاملة ما وإلّا» تمثيل، لا أن ذلك خاصٌّ بـ « ما » وذلك في قوله :

٧٣١ =* . . . وإنّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مِثْلي *[2]

(١) سقطت من ط كلمة : «ابن»

(٢) البيت بتمامه :

أنا الضامن الرّاعي عليهم وإنّما
يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

سبق ذكره رقم ١٥٥ ، ١٥٨

فهذا كقوله :

٧٣٢ = قد عَلِمَتْ سَلْمَى وجَاراتُها ما قطّـر الفـارسَ إلاّ أنا[1]

فأما قول بعض المتأخرين في : « إنّمـا أُمِـرْتُ أَنْ أَعْبُـدَ »[2] ، و « إنّما أشْكُو »[3] ونحو ذلك من الآيات : إنّ الضّمير محصورٌ ، ولم يفصل ، فلا يتشاغل به ، ولوصَحّ خرج/ نحو: [٤/٩٨]

* . . . وإنما يُدافعُ عن أحْسابهم أنا *

عن الاستشهاد به وكان ضرورة لمخالفته الاستعمال .

الدليل الثالـث : أَنّ « إنّ » للإثبـات و« مـا » للنفـي ، والنفـي والإثبات ضِدّان ، فلا يجتمعان على محل واحد ، فوجـب أن يصـرف أحدهما للمذكور ، والآخر إلى غيره ؛ لِيَصِحَّ اجتماعُهما.

لا جائـز أن يكون المنفـيُّ هو المـذكور والمُثْبَـت هو ما عداه للاتّفاق على أن قولك : إنما زيد قائم يفيد إثبـات القيام لزيد ، فإذا بطل ذلك تعيّن العكس وهو نفي القيام عن غير زيد ، وإثباته لزيد ، ولا معنى لِلْحَصْرِ إلاّ هذا .

---

(١) في اللسان «قطر» عن الليث: إذا صرعت الرجل صرْعةً شديدة قلت: قطَّرته ، وأنشد الشاهد.

(٢) النّمل/ ٩١

(٣) يوسف / ٨٦

هذا حاصل كلام الإمام فخر الدين ومَنْ تبعه .

وهو فاسد المقدّمتين ، لأن إنّ للتأكيد، لا للإثبات بدليل أنك تقول: إن زيداً قائمٌ، وإنّ زيداً ليس بقائم، فتجدها إنما دخلت لتأكيد الكلام نفياً كان أو إثباتاً «وما» زِيدَ مِثْلُها في قولك: ليتما زيداً قائم لا نافية.

الدليل الرابع : أن إنّ للتأكيد وما حرف زائدٌ للتأكيد، فلما أخذوا الحُكْم من بين مؤكدين ، ناسب أن يكون مختصّاً بالمُسْنَدِ إليه .

قال السكّاكِيّ : وليس بشيء لأنه « لازم » له في قولك : إنّ زيداً لقائِمٌ ، لأن إنّ واللاّم معاً للتأكيد ، ثم إنك تقول : أَحْلِفُ بالله إنّ زيداً لقائمٌ ، فتجمع بين ثلاث مؤكّدات : القَسَم ، وإنّ ، واللاّم ، ولا يفيد هذا الحَصْر باتّفاق .

واستَدَلّ مَنْ قال : إنها ليست للحصر بقوله تعالى : ﴿ إنّما المُؤْمِنون الَّذِين إذا ذُكِرَ اللهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾[1]. فلو كان معناه : « ما المؤمنون إلاّ الَّذين إذا ذُكِرَ الله وَجلَتْ قُلُوبهم » لَزمَ سَلْبُ الإيمان عَمّن لا يَجِلُ قَلْبُه عند ذكر الله تعالى ، والإجماع منعقدٌ على خلافه .

والجواب : أن المراد بالمؤمنين الكاملون الإيمان . ولا شكّ أنّ

(١) الأنفال / ٢

(٢) في ط فقط: الكاملون الإيمان

مَنْ لا يَجِلّ قَلْبُه عند ذكر الله فليس بكامل الإيمان .

ورُدّ بأن هذا مجازٌ .

وأُجيب : بأنه يجب المصير إليه جمعاً بين الأدِلّة ، فإنه قد قام الدّليل الذي قَدّمناه على إفادتها الحَصْرَ ، وهو معاملة الضمير بعدها معاملته بعد إلاّ المسبوقة بالنّفي ، ولهذا قال المحقّقون : والأكثر أنها لِلْحَصْر حتى لقد نَقل النّوَوِيّ إجماع النحويين على إفادتها الحصر . ذكره في شرح مسلم ، وهو / غريب . [٩٩/٤]

فهذا ما يتعلّق بإثبات الأمر الثاني المعنويّ .

وأمّا ما يتعلّق بالأوّل ، فنقول : إن أصل إنما «إنَّ» ما و«ما»، وأنّ «إنّ» من«إنما» هي التي كانت الرافعة(١) النّاصبة قبل وجود « ما » وإنّما هي الحرفُ التالي لنحو ليت(٢) في قولهم : ليتما أخوك منطلقٌ ، فهذه ثلاثة أمور يدلّ عليها عندي أمران :

أحدهما : أنّهم لم يختلفوا في ليتما ، ولعلّما ولكنّما ، وكأنّما في ذلك ، يعني في تَرْكِيبها ، وأنّ « ما » غير نافية ، فَلْتَكُنْ إنّما كذلك .

---

(١) من ط: «الواقعة» مكان : «الرافعة» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة

(٢) في بعض النسخ المخطوطة : «التالي للجواب في قولهم»:

فإن قيل : هذه غير تلك التي تدخل عليها « ما » الكافّة ، وإنّ إنّما على قسمين .

فهذه ، دَعْوى ما لا يَثْبُت ولا يقومُ عليه دليلٌ .

وأيضاً فبأَيِّ شيء تفرّق أيها العاقل بين إنّما هذه وإنما تلك ؟ وأيضاً فلم يقل أحد : إنّ إنّما على قسمين مفيدة للحصر وغير مفيلة له .

فهذا الحقّ الذي لا يَحِيد عنه مَنْ فيه أدنى إنصاف .

فإن قيل : معاملة « ما » بعد إنما معاملة ما بعد إلاّ المسبوقة بالنّفي يدلُّ على أن « ما » نافية ، فذلك غير لازم ، إذْ لا يمتنع أن يكون الشّيءُ حكْمهُ حُكْم شيء آخر ، وإن لم يكن مركَّباً منه ، ولا مِنْ شيء يُشْبِهُه ، وإنَّما الأمْرُ في ذلك أنّ العرب استعملوا « إنما » بعد تركيبها من الحَرْفين في موطن الْحَصْر ، وخصُّوها بذلك لمشاركتها لـ « ما » وإلاّ في الحُكْم لأنهم استعملوها استعمالَها ، وألزموها مَوْضِعَها ، لا لأنّ « ما » من « إنّما » نافية ، كما أنه ليس ذلك لأجل أن إنما مأخوذة من « إلاَّ »[١]

ثُمّ هذه المقالة بعد فسادها من جهة النظر مخالفة لأقوال النّحاة ،

(١) في ط : « الايم » ولا معنى لها ، وعلق المصحح في الهامش بقوله : في الأصل : « الاثم » وكأن المصحح نظر إليها في صورة كلمة واحدة والتصويب من المخطوطات والأسلوب .

فإنهم إنما ينصّون على أن « ما » كافة ، ولا يعرف القول بأنها نافية إلاّ لبعض المتأخّرين . واللهُ سبحانه وتعالى أعلم .

[المبدوء به متحرّك ، والموقوف عليه ساكن]
[من فوائد ابن هشام]

مسألة : لما كان الابتداء آخِذاً في التّحريك لم يكن المبدوء به إلاّ متحرّكاً . ولمّا كان الانتهاء آخِذاً في السّكون لم يكن الموقوف عليه إلاّ ساكناً . كُلّ ذلك للمناسبة . وهذا تعليلٌ حسنٌ . واللهُ أعلم . / [٤/١٠٠]

[تعليق على أبيات]
من أبيات الحماسة

٧٣٣= أقول حين أرى كَعْبًا ولحيته لا بارَكَ اللهُ في بِضْع وسِتّين[١]

من السِّنين تملّاها[٢] بلا حَسَبٍ ولا حياءٍ ولا عَقْلٍ ولا دينِ

---

(١) انظر اللسان : «بضع» فقد ذكر أن أبا تمّام أنشد في باب الهجاء من الحماسة لبعض العرب هذين البيتين وروايته في البيت الثاني : «ولا قدر» مكان : «ولا عقل» وفي ط: «تملؤها» مكان : «تملّاها» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة واللسان.

قوله : « وستين » يحتمل وجهين :

أحدهما : أن تكون الكسرة كَسْرة إعراب ، والنّون مجعولة كأنّها لام الكلمة ، على حدّ قوله صلّى اللهُ عليه وآله وسلم . « اللهم اجْعَلْها عليهم سنيناً كسِنِي يوسف » .

والثاني : أن يكون معرباً بالياء ، وتكون النون زائدة لفظاً وحُكْماً عن مقدّر بها الثّبوت ، وتكون الضّرورةُ قادتْهُ إلى أن أتى بالحركة على ما يقتضيه أصل التقاء السّاكنين . وهذا كثيرٌ كقوله :

٧٣٤ = * وقد جاوزت حد الأَرْبعين[١] *

٧٣٥ = * وأنكرنا زعانِفَ آخرينِ[٢] *

(١) لسحيم بن وثيل من قصيدة يمدح بها نفسه،ويعرّض بالأبيرد وابن عمه. وصدره :

* وماذا يبتغي الشّعراءُ مني *

وقبله :

عذرْتُ البذل إن هي خاطرتني فما بالي وبال ابْنَيْ لبُونِ
أخو خمسين مُجْتَمَعٌ أشُدِّي ونجّذني مداورةُ الشُّؤون

من شواهد: ابن يعيش ٥/ ١١، ١٣، والعيني ١/ ١٩١ والخزانة ٣/ ٤١٤، والتصريح ١/ ٧٧، ٧٩، والأشموني ١/ ٨٩. والهمع والدرر رقم ٨٤.

(٢) لجرير من أبيات خاطب بها فضالة .وصدره . :

* عرفنا جعفراً وبني أخيه *

انظر ديوانه جرير ٢/ ٥٧٧، وروايته: «وبني عبيد» مكان: «وبني أبيه»

والزعفنة بالكسر والفتح : القصير والقصيرة، وجمعة: زعانف، وهي أجنحة السمك، وكل جماعة ليس أصلهم واحداً.

من شواهد: العيني ١/ ١٨٧، والخزانة ٣/ ٣٩٠ والتصريح ١/ ٧٩، والهمع والدرر رقم ٨٣، والأشموني ١/ ٨٩.

ورجّع أبو الفتح ابن جِنّى هذا الوجه الأوّل بقوله : « مِنَ السِّنين » . وبيان ذلك أنه في الأصل تمييزٌ منصوب فحقُّهُ : لا بَارَكَ اللهُ في بِضْعٍ وستين سنةً ، فلمّا أتى به على مقتضى القياس الأصلي وهو ذكر لفظة « مِنْ » وجمع « سنة » وتعريفها ، فلذا حكم على قوله : « وستين » أنه جاء به على مقتضى القياس في حركته وهي الكسرة .

قلت : ويرجّحه أمر آخر وهو أن الإعراب بالحركات مع التزام الياء إنما هو معروف في باب سنة وعضة وقلة ، أعني ما حذفت لامه ، وأما غير ذلك فلعله لا يثبت فيه . والله أعلم .

[الفرق بين العرْض والتحضيض]
[لابن هشام]

الفرقْ بين العرْض والتحضيص : أنّ العَرْض : طلبٌ بلين ورفق والتّحضيص : طلبٌ بإزعاج وعنف .

[الفرق بين علم وعرف]
ومن فوائد ابن هشام [١٠١/٤]

مسألة : قال أبو الفتح : قلت لأبي علي : إذا كانت عَلِمْتُ بمعنى : عَرَفت عُدِّيت إلى مفعول واحد ، وإذا كانت بمعنى العِلْم

عُدِّيت إلى مفعولين فما الفرق بين«علمت»«وعرفت»من جهة المعنى؟ .

فقال : لا أعلم لأصحابنا في ذلك فَرْقاً محصَّلاً ، والذي عندي في ذلك أن عَرَفْتُ معناها : العِلْم من جهة المشاعر والحواسّ بمنزلة: أدْرَكْت .

وعلمت معناها : العِلْـم من غيـر جهـة المشاعـر والحـواس ، يدل ، على ما ذكرنا في عرفـت قولـه تعالـى : ﴿ يُعْـرَفُ المُجْرِمُـون بسِيماهُـم[1] ﴾ ،والسِّيما تدرك بالحواس وبالمشاعـر . وكذلك في ذكر الجّنة : ﴿ عرّفها لهـم[2] ﴾، أي طيب رائحتهـا لهـم من العَـرْف وهـو الرائحة ، والرائحة إنما تُعلم من جهة الحاسة . وقوله :

٧٣٦ =أوَ كُلّمـا وَردتْ عكاظَ قبيلــةٌ
بعَثُــوا إلــيَّ عرِيفَهُــمْ يتوسَّمُ[3]

قلت له : أفيجوز أن يقول : عَرَفت ما كان ضده في اللفـظ : أنْكَرتْ ، وعلمت ما كان ضده في اللفظ :جهلت؟ .فإذا أريد بعلمت

(١) الرحمن / ٤١
(٢) محمّد / ٦
(٣) لطريف بن تميم العنبريّ.
من شواهد: سيبويه ٢/ ٢١٥ ، والمنصف ٣/ ٦٦
وبعده:
فتعرَّفونــي أنّنــي أنــا ذاكُمُ　　　شاكٍ سلاحي في الحوادث مُعْلَمُ

العلم المُعاقبةُ عبارتُه الإنكار تعدّى إلى مفعول واحد، وإذا أريد بالعلم المعاقبة عبارته الجَهْل تعدّى إلى مفعولين، ويكون هذا فَرقاً بينهما صحيحاً؛ لأن أنكَرْت ليس بمعنى جَهِلْت، لأن الإنكار قد يصاحبه العِلم، والجهل لا يصاحبه العِلْم، ولأنه إنما ينكر الإنسان ما يعمَلُهُ ولا يَصِحُّ أن يُنْكر ما قد يجهله، ولأن الجهل يكون في القلب فقط، والإنكار يكون باللسان، وإن وُصِف القَلْبُ به كقولك: أنكَرهُ قلبي كان مجازاً، وكونُ الإنكار باللسان دلالةٌ على أن المعرفة متعلقة بالمشاعر، فقال: هذا صحيح. والله أعلم.

شروط التنازع

ووجدت بخط الشيخ ركن الدين بن قديد ما نصه : وجدت بخط
[١٠٢/٤] الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه اللهّ تعالى : /

بْسم اللهّ الرّحمن الرحيم

الحمدُ للهّ وصلاتهُ على سَيِّدنا محمد خير خلقه وآله .

قال الفقير إلى ربّه عبدُ اللهّ بنُ هشامٍ ، غفر الله له ، ولوالِـدَيْه ولأحبابه ، ولجميع المسلمين .

هذا فصل في الشروط التي بها يتحقّق تنازع العاملين أو العوامل قد تَتَبّعنـا ذلك فوجدنـاه منحصـراً في خمسـة شروط : شرطين في العامل ، وشرطين في المعمول ، وشرط بينهما.

فأما الشّرطان اللذّان في العامل :

فأحدهما : أن لا يكون من نوع الحروف فلا تنازع في نحو :

إنْ لَمْ تَفْعل ، ولا في نحو قول الشاعر :

٧٣٧= حتّـى تَرَاهـا وكأنَّ وكَأَنْ
أعناقهـا مُشـدّداتٌ في قَرنْ[1]

الثاني أن يكون كُلٌ منهما طالِباً من حيث المعنى لِما فُرِضَ التنازع فيه ، فلا تَنَازُعَ في : « وَجَحَـدُوابها واسْتَيْقَنَتْها أنْفسهُم ظُلْماً وعُلوّاً[2] » لأن طالب الظلم والعُلوّ الجَحْد لا الاستيقان .

ولا في : « وذكّر فإن الـذِّكْرى تَنْفَـعُ المُـوْمِنِينَ[3] » لأن طالب المؤمنين هو فِعْل النفع ، لا الأمر بالتذكير لعموم البعثة . كذا قالوا .

ولك أن تقول : لا يمتنع التَّنازُعُ فيهما ، أمّا في الأولى فعلى جَعْل ظُلْماً وعُلُواً مصدرين في موضع الحال كجاء زيد رَكْضاً،التقدير: وجحدوا بها ظَالِمين مستعلين، واستيقنوها وحالتهم هذه.

وأما في الثانية فلان عموم البعثة لا ينفي تخصيص «عَشِيرَتَك الأ قْـربين».

(١) قيل: إنه لخطام المجاشعيّ، وقيل: للأغلب العِجليّ.
من شواهد: العيني ٤/ ١٠٠، والتصريح ١/ ٣١٧، ٢/ ١٣٠، والأشموني ٣/ ٨٣، والهمع والدرر رقم ١٥٧٢
(٢) النحل / ١٤
(٣) الذّرايات/ ٥٥

وقد قال كثير من المفسرين في : « قُلْ لِعِبادِي »[١] : إن المُراد المخلصين ، وإنّ الإضافة إضافة تشريف . وبنـوا علـى هذا صِحّـة الجَزْم في قوله سبحانه : «يقيموا[٢] ، و« يقولوا »[٣] . ونحو ذلك مِمّا جزم في جواب الشَّرط المقدَّر بعد الأمر فلو لا أن المُراد :المخلصون

[١٠٣/٤] لم يَصِحّ أن يكون التقدير : إنْ تَقُلْ لهم يُقِيموا،ويقولوا لِما يلزم عليه/ من الخُلْف في خَبر الصّادق،إذْ قد تَخَلّفَ من القـول لهـم علـى هذا التقدير جَمٌّ غفير لا يُحْصى .

والمثال الجيد فيما نحن فيه قول الشاعر ، أنشد الفارسي :

٧٣٨= عِدينـا في غَدٍ ما شئـت إنّـا
نُحِـبّ ولـو مَطَلْـت الوَاعدينا

فلا تَنازُعَ بين : نُحِبّ، ومَطَلْت في «الواعدين»، لأن الممطول موعودٌ لا واعدٌ، فـ «الواعدين» مفعول لـ« نُحبّ» لا غير.

وأما الشرطان اللّذان في المعمول :

فأحدهمـا : أن لا يكون سببياً ، فلا تنـازع بين « ممطـولٌ » « ومُعَنىًّ » في قوله :

(١) إبراهيم / ٣١
(٢) من الآية السابقة : وهي : قل لعبادي الذين أمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا[١]
(٣) من الآية : «وقلْ لعبادي يقولوا التي هي أحسن» . سورة الإسراء/ ٥٣

٧٣٩ = * وعزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنىًّ غَرِيمُها[١] *

لأنهما حينئذ خبران لعزَّة .

وإذا أعمل أحدهما في « الغريم » أعطى الآخرة ضميرهُ كما هو قاعدة التنازع ، ويلزم من ذلك عدم ارتباط أحد الخَبرَيْن بالمخبر عنه ، ألاَ ترى أنه يؤول به التّقدير على إعمال الأول إلى قولك : وعزّة ممطولٌ غريمٌ ، وعلى الثاني إلى قولك : وعزّة ممطولٌ غريمُها معنىًّ غريم .

فإذا ثبت أن التنازع في هذا النحو متعذّرٌ وجب أن يُحْمَل على أن هـذا السّببي مبتدأ مؤخّـر ، وما قبله خبـران له يتحمـلان ضميـره ، والجملة خبرُ الأول .

هذا تقرير قول جماعة منهم أبو عبـدالله بن مالك رحمهـم الله أجمعين .

وأقول : جوز التنازع في هذا النحو جماعة منهم أبو بكر ابن طاهر في (طرز الإيضاح) ، وأبو الحسن ابـن البـادش في حواشيه . ونقلـه بعضهم عن الفارسي ، وهو لازمٌ لجماعة منهم الأستاذ أبو على الشّلوبين - رحمهم الله تعالى - لأنهم أجازوا في قول الله سبحانه : ﴿ ولَمَن صَبر

(١) لكثيرّ ، وصدره :

* قضى كل ذي دَيْنٍ فوّفىّ غريمه *

من شواهد : ابن يعيش ١/ ٨ ، وشرح شذور الذهب / ٣٧٠ ، والعيني ٣/ ٣ ، والتصريح ١/ ٣١٨ ، والهمع والدرر رقم ١٥٣٠ ، والأشموني ٢/ ١٠١

وغَفَر إنّ ذلك لَمِنْ عَزْمِ الأمور[١]﴾ كون «من» موصولةً مخبراً عنه بأن ذلك من عَزْم الأمور ، والرّابط بينهما الإشارة إلى المَصْدَر المفهوم من فعل الصلة المقّدر إضافته إلى ضمير مَنْ ،أي أن صَبْرهُ وغُفْرانه، فقد جعلوا الارتباط حاصلاً بالإشارة إلى المصدر المقدّر ارتباطه بالمبتدأ بمنزلة الإشارة إلى نفس المبتدأ في نحو : « ولِباسُ التَّقْوى ذَلِك خَيْرٌ »[٢] ، فيلزَمُهم في مسألتنا الارتباط بالضمير العائد على الغَريم ، لأنه مرتبطٌ بضمير المبتدأ ، / بل تجويز هذا في مسألتنا أقيس من تجويزه في الآية [٤/١٠٤] الكريمة لوجهين :

أحدهما : أن الضَّمير هو الأصل في باب الربّط فلا بُعْد في أن يكون التّوسع فيه أكثر .

والثاني ؛ أن باب التنازع تجوّزوا فيه في الإضمار فأعادوا الضّمير على ما تأخّر لفظاً ورُتبةً نحو : ضربوني وضربت قومك ، وأعادوا فيه الضمير مفرداً على المثنى والمجموع ، فقالوا : ضربني وضربت قومك على معنى : ضَرَبني مَنْ ثمّ .

كذا قدره سيبويه ، ولم يُجَوّزوا ذلك في باب المبتدأ ، ألا ترى أنه لا يجوز : صاحِبُها في الدار ،ولا الزيدان قام بمعنى : قام مَنْ ثَمّ .

(١) الشورى / ٤٣
(٢) الأعراف / ٢٦

وإذا انتفى ذلك ظهر أنّ مسألتنا أولى بالإجازة. ثم إنا إذا سَلّمنا امتناع التنازع لِما ذكروا يمنع تعميم المَنْع، فنقول: تعليق المنع بكون المعمول سببياً تعميمٌ فاسدٌ، لأنهم أسندوا المنع لعدم الارتباط، وذلك ليس موجوداً في كل سببيٍّ على تقدير التّنازع فيه، لأنه إذا كان العاملان متعاطفين بفاء السّببية أو بواو العطف وهما مفردان، فإن الارتباط حاصلٌ من جهة العاطف، وأنْ فُقِد من جهة الضَّمير، لأن فاء السببية تنزّل الجملتين كالجملة الواحدة، لأنهما سبب، ومسبّب، والواو في المفردات للجمع، ولهذا أجازوا الاكتفاء بضمير واحدٍ في نحو: «الذي يَطِيرُ فَيْغضَبُ زيدٌ الذّبابُ». وقال الله جلّت كلمته: ﴿الَمْ تَرأنَّ الله أنزلَ من السَّماءِ ماءً فَتُصْبِحُ الأرضُ مُخْضَّرةً﴾[1]، وقال الشاعر :

٧٤٠ = وإنسان عَيني يَحْسُرُ الماء تارةً
فَيَبدوُ وتاراتٍ يجم فَيَغْرَقُ[2]

وأجازوا : مررت برجل كريمٍ بنوك وابنهُ .

فعلى هذا الذي شرحناه لا يلزَم من امتناع التنازع في نحو :

* وعزَّة ممطولٌ مُعَنًّى غرِيمُها *

(١) الحج / ٦٣
(٢) سبق ذكر رقم / ٣١١

حيث لا فاء سببّية ولا واوا بين المفردين أن يمتنع في : عزة ممطولٌ ومعنىً غريمها ، وعزة ممطول فمعنىً غَريمُها . ثم إذا لم يكن « مُعَنىً » مبتدأ البتة فلا منع . وأن وجد السببي مثاله إذا[1] قيل لك : ما معك من خبر زيد ؟ فتقول : قام وقعد أبوه ، لا يمنع التنازع فيه أحدٌ[2]، وإذا[3] ثبت جوازه في ذلك ونحوهُ، فالصّواب أن يقال:
[٤/١٠٥] إن/ الشرط أن لا يكون الحمل على التنازع مؤدّياً إلى عدم الرابط.

الثاني : أن لا يكون محصوراً فلا تنازع في : ما قام وقعد إلاّ زيد لأمرين:

أحدهما ، أن الواقع بعد إلاّ إما أن يكون ظاهراً أو مضمراً ، وأيًّا ما كان فهو غير مُتَأَتٍّ ، فإن كان ظاهراً ، فإنه يقتضي أن يقول في نحو : ما قام وقعد إلاّ الزيدان ، وإلاّ الزّيدون : ما قاما أو قاموا أو قعدا ، أو قعدوا . ولم يتكلّم بمثل هذا .

وإن كان مضمراً ،فإنه إن كان حاضراً نحو: ما قام وقعد إلاّ أنا أو إلاّ أنت لم يتأت الإضمار في أحدهما إذا أعملت الآخر ، لأنك إمّا أن تُضمِر ضميراً غائباً ، فيلزم إعادة ضمير غائب على حاضر .

---

(١) في ط: «مثله قيل لك» بسقوط: «إذا» ووضع «مثله» مكان: «مثاله» صوابه من المخطوطات

(٢) في ط: «واحد»

(٣) في ط: «إذا» بدون واو.

أو ضميراً حاضراً فنقول : ما قام وقعدْتُ إلاّ أنا، أو وَقَعْدت إلاّ أنت، أو تقيس ذلك على إعمال الثّاني، فيلزم مخالفة قاعدة التّنازع ، لأنّك تعيد الضّمير على غير المتنازع فيه ، لأن ضَميرَيْ المتكلّم والمخاطب إنما يفسّرهما حضورُ مَنْ هُما له ، لا لفظه .

والضّمير في باب التّنازع إنما يعود على لفظ المتنازع فيه .

وإن كان غائباً لزم إبرازه في التّثنية والجمع وقد ذَكَرْنا أنّه لم يتكلّم به .

الوجه الثاني : أن الإضمار في أحدهما يُؤَدّي إلى إخلاء عامله في الإيجاب، لأن الفعل إنما يصير مُوجباً بمقارنة «إلاّ» لمعموله لفظاً أو معنىً ، فإذا لم يقترن بها لفظاً ولا معنىً فهو باقٍ على النّفي ، والمقصود بخلاف ذلك .

وإذا امتنع التّنازع فيما ذكرنا فاعلم أنه محمولٌ على الحَذْف ، ومِمَّن نصّ على ذلك ابن الحاجب وابن مالك ، فأصله : ما قام أحد ولا قعد إلاّ زيدٌ، فحذف « أحد » من الأوّل لَفْظاً، واكتفى بقصده ودلالة النّفي والاستثناء عليه كما جاء : ﴿ وإنّ مِنْ أهل الكتاب إلاّ لَيُؤْمِنَنّ به ﴾[1]، ﴿ وما مِنّا إلاّ له مقامٌ معلومٌ ﴾[2]، أي : ما مِنْ أهل الكتاب أحدٌ إلاّ ليؤمِنَنّ به ، وما مِنّا أحدٌ إلاّ له مقامٌ معلومٌ .

(١) النساء/ ١٥٩ .
(٢) الصّافّات / ١٦٤

وذهب بعضهم : إلى أن نحو ذلك من باب التنازع وليس بشيء لِمَا شَرَحنْاه

ولم يذكر ابن مالك هذا الشّرط في صَدْرْ باب التّنازع فاقتضى ظاهرُ/ كلامه أنه منه ، ثم قال في أثناء الباب ، ونحو : ما قام وقعد إلاّ زيد محمول على الحَذْف لا على التنازع خلافاً لبعضهم ، وكان حقّه أن يَذْكُرَه حيث تعرّض لِذكْر شرُوط التّنازع . [١٠٦/٤]

وذكر ابن الحاجب شرْطاً في المعمول غيْرَ ما ذكرنَاهُ ، وهو أنْ لا يكونَ ضميراً ، وقال في توجيه ذلك : لأن العاملين إذا وجّها إلى مضمر استويا في صِحّة الإضمار فيه ، فلا تنازع في نحو : ضَرَبْتُ وأَكْرَمْتُ ، وَردّ عليه ابن مالك بأن هذا منه تقريرٌ بأنه لا يتأتّى في المضمر صورةُ تنازع ، فلا وجه لهذا الاحتراز ، لأن قولنا : إذا تنازع العاملان ، لا يمكن تناوله لذلك.

وقد يقال: إن هذا إنما ذُكِرَ للإعلام من أوّل الأمر بصورة التّنازع لا للاحتراز عن صورة يتأتّى فيها صورة التّنازع في الضّمير، ولا يَحْكُم النّحويون بأنه من التنازع. ثم إن هذا المعترض قد ذَكَرَ من شُروط التّنازع تأخير المعمول، وأقام الدّليل على أنه لا يتأتّى ولا يتصوّر في غيره، وهو نظيرُ ما اعترَضَ به على أبي عمرو.

فإن قلت : إن الحُجّة التي احتجّ بها أبو عمرو على أنّ التنازع لا يتأتّى في المُضْمر إنما يستمرّ في المضمر المتّصل ، فأمّا المنفصل فيمكن التّجاذب بين العاملين فيه نحو : ما قام وقعد إلاّ أنا .

قلت : قد مضى أن ذلك إنّما يتّجه على الحذف كما شرحناه.

وأمّا الشّرط الذي بينهما فتقدُّم العاملين وتأخُّر المعمول .

قال ابن مالك : وإنما لم يتأتّ التّنازع بين عاملين متأخّرين نحو :زيد قام وقعد ؛ لأنَّ كُلاًّ من المتأخرين مشغول بمثل ما يشغل به الآخر من ضمير الاسم السّابق ، فلا تنازع بخلاف المتقدّمين ، نحو : قام وقعد زيد فإنّ كُلاًّ من الفعلين متوجّه في المعنى إلى زيد ، وصالح للعمل في لفظه ، وأعمل أحدهما في ظاهره ، والآخر في ضميره. انتهى بنصّه .

وأقول : هذا إنما يتمشّى في المتقدّم المرفوع ، فأمّا في المنصوب والمجرور فلا يتمشّى ، فنحو : زيداً ضربت وأكرمت ، ونحو : بزيد مررتُ وأتبعت لم يقتض تعليلُه امتناعَ التّنازع في المتقدِّم مطلقاً ، بل بشرط كونه مرفوعاً وينبغي / أن يكون الفريقان في ذلك [١٠٧/٤] مُتَّفِقَيْن على اختيار إعمال الأول ، لأنه أسبق العاملين وأقربهما إلى المعمول ، ولذا لا يمتنع تنازع العاملين معمولاً متوسّطاً بينهما ، كقولك : إنْ تَجِدْ زيداً تؤدّب.

وهذه المسألة ينبغي أن يكون إعمال الأوّل فيها أرجح عند الجميع لتساويهما في القُرْب ،وفَضْلُ الأول بالسّبق، وأن إعماله بنفي

الإضمار قبل الذّكْر .

فهذا ما اقتضاه ظاهر الأمْر عندي ، ولست مُبْتَدِعـاً في ذلك بـل مُتَّبِعاً، فقد نقل أبو حيّان إجازة التّنـازع في المتقدّم في تفسيـره سورة «براءة»، وأَنَّ بَعْضَهم جَعَل منه: بِالْمُؤْمِنِينَ رؤوفٌ رَحِيم»[1]، قـال: والأكثرون على منعه.

وذكر ابن هشام الخضراويّ في « شرح الايضاح » عن أبي عَليّ أنه أجازه في قوله :

٧٤١ = * مَهْما تُصِب أُفُقاً مِنْ بارقٍ تَشِمِ[2] *

أن يكون أفقاً ظَرْفاً لتشم ، وبارقاً مفعول به منصوب بتشم أيضاً ومِنْ زائدةٌ ، لأن الكلام غير إيجاب لتقدّم الشّـرط ، ومفعـول تُصـب محذوف أي مهما تُصِبْهُ ، والهاء عائدة على البارق أو الأفق .

قال ابن هشام : وهذا من تنازع العاملين مع التّوسط ، وقلّمـا يذكره النّحويون . انتهى .

والحقّ أولى بالاتّباع من الوقوف مع قول الجمهور ، فإنهم قد ذكروا علّة لم يَظْهَرْ اطّرادها .

---

(١) التوبة / ١٢٨

(٢) لساعدة بن جؤية . وصدره:

* قد أُوبِيَتْ كُلّ ماءٍ فهي ضاوِيةٌ *

من شواهد: المغني ١/ ٣٦٧، وانظر ديوان الهذليين ١/ ١٩٨

[رأى في التنازع بخط ابن القوبع]

شاهدت بخط الإمام العلامة ركن الدين
أبِي عبد الله محمد الشّهير بابن القوبع [1] ـ رحمه الله :

أَبْلِـغ العـالَمِين عنّـي بأنّ   كُلّ عِلْـم تَصـوُّرٌ وقِياسُ
قدكَشَفْتُ الأشْياء بالكَشْفِ حتى   ظَهَـرَتْ لي فليس فيهـا الْتِباسُ
وَعَرفْـتُ الرِّجـال بالعلـم لمّا   عـرَف الْعِلْـمَ بالرِّجـال النَّاسُ

هذه الأبيات الثّلاثة كتبت بخطّـه ، ورأيت بعـد هذه الأبيات بخطّه ـ رحمة الله عليه :

هذا كلام على طريقة البَحْث ، وأمّا التحقيق فأن يقال : يمنع التنازع في التقدّم والمتأخرِّ ، وذلك لأنه إنما يتحقّق تجاذْب العاملين للمعمول مع تأخُّره عنهما ، أما إذا تقدّم وجـاءا بعـده كزيداً ضربـت وأكرمت ، فإن الأوّل بمجرد / وقوعه بعده يأخُذُه قبل مجيء الثّاني ، [١٠٨/٤]
لأنه طالب له من حيث المعنى ، ولم يَجِد معارِضاً ، فإذا جاء الثّاني لم

(١) في ط: «القويع » بالياء مكان الباء، تحريف صوابه من البغية
وفي البغية ١/ ٢٢٦ : هو محمد بن عبد الرحمن بن يوسف ابن عبد الرحمن بن عبد الجليل الجعفريّ التونسّي أبو عبدالله ركن الدين القوبع بفتح القاف فيما اشتهر على الألسنة. وقيل : هو بضمها، وهو طائر. ولد بتونس في رمضان سنة ٦٦٤ . ومات بالقاهرة في ٢٧ من ذي الحجّة سنة ٧٣٨ هـ

يكن له أن يطلبه ، لأنّه إنما جاء بعد أخذ غيـرهِ له، وكذا البحث في المتوسّط .

فهذا إن شاء الله تعـالى هو الحقّ الـذي لا يعدل عنـه، وينبغي أن يكون هو حجّة للنّحويين لا ما احتّج به ابن مالك.

انتهت المسألة والحمد لله الّذي هدانا لهذا ، وما كُنّا لِنَهْتَـدِيَ لولا أن هدانا الله ، وصلّى اللهُ على سَيِّدنا محمدٍ وآله وصحبه الطّيبين الطّاهِرين، وسلِّم تسليماً كثيراً . انتهى بنَصّه. والله سبحانه أعلم .

[رأي ابن النّحاس في إعمال الثاني]

قال ابن النحاس : لا أعلم أن في التنزيل العظيم ما هو صريحٌ في إعمال الثّاني إلا قوله سبحانه: ﴿ وإذَا قِيل لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِر لكم رسولُ الله ﴾[1]. ولو أعمل الأول لقيل : تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله ، ومثله في الحديث وهو عكس الآية ، لأن الثّاني تعدّى بالجارّ ، ولو أعمل الأول لعدّاه بنفسه . انتهى .

وأمّا باقي الآي فلا صراحـة فيهـا ، وقولهـم : لو أعمـل الأول لأضمر في الثّاني لا يلـزم ، لأن الإضمـار غير واجـب ، وقـد ذكرنـا أمثلته ، وإذا لم يجب لم يكُن معنا قاطعٌ . انتهى .

وأقول : ما قاله مُسَلَّمٌ إلاّ أن مشايخنا[2] في هذا العلم ذكروا أن

(١) المنافقون / ٥

(٢) في ط : «مشائخنا» بالهمزة .

الإضمار وإن لم يجب لأنه فضلة ، لكن يلزم إجماع القُرّاء السّبعة على غير الأفصح .

قوله : وأعمل المضمر في ضمير ما تنازعاه يقتضي عدم التّنازع في الحال .

قال ابن معط في « شرح الجُزوليّة » وتقول في الحال : إن تزرني ضاحكاً آتك في هذه الحالة ، ولا يجوز الكناية عنها ، لأن الحال لا تُضْمر .

وتقول في الظّرْف على إعمال الثّاني : سِرْتُ وذهبت اليومَ ، وعلى الأرل سرت وذهبت فيه اليوم ، وفي المصدر على الثاني إن تضرب بكْراً أضربك ضرباً شديداً وعلى الأول أضربكه ضرباً شديداً .

وفي كتاب « إصلاح الغلَط » لابن قُتَيْبة قال : قرأت على ثعلب قول / الشاعر : [٤/١٠٩]

٧٤٢ فَرَطْنَ فلا رَدٌّ لِما فات وانقضى ولكن تعوّض أن يُقالَ عَدِيمُ(١)

قال : ما معنى «تعوض»؟ ثم قال : بلغني أنّ الخلدي يعني المبرّد أنه صَحّف هذا البيت ، وذكر أنه سمعه من أصحابه هكذا ، فإن يكن

(١) لمزاحم العقيلي.
من شواهد: سيبويه ١/ ٣٥٥. وروايته : «لما بُتّ» مكان: «لما فات»، و«بغوض» مكان: «تعوض»

تصحيفاً من سيبويه فقد صحّفوا كلّهم .

فقلت له : فكيف الرواية ؟ فقال : هذا يصف رجلاً مات له ميّت ، فقال له : فَرَطْنَ يعني المدَامع ، فلا ردٌّ لما فات يعني من الموت ولكن تعوّض الصبر عن مصيبتك ، ولا تكثر الجزع فيقال : عديمُ .

قال ابن قتيبة : وهذا المعنى أجود وأولى بتفسير البيت مما جاء به أصحابنا . وقد عرضت كلامه في ذلك على أبي إسحاق الزّجّاج فاستحسنه .

التنازع له شروط

الأول : أن يتقدّم عاملان فأكثر ، ولا يقع بين المتأخرين . هكذا أطلق المتأخّرون ، ومنهم ابن مالك وعلّل بعلة قاصرة .

وشرط هذا العامل أمور :

أحدها : عند بعض النّحاة وهو أن لا يكون فعل تعجّب ، لأنه جرى مَجْرَى المثل ، فلا يتصرّف فيه بفصل ولا غيره . وأجازه أبو العباس ، ومنعه ابن مالك : قال : لكن بشرط إعمال الثّاني كقولك : ما أحْسَن وأعْقَل زيداً بنصب زيداً بأعقل ، لا بأحسن ، لِئلّا يلزم فصل ما لا يجوز فَصْلُه ، وكذا : أَحْسِن به ، وَأَعْقِل بزيد ، بإعمال الثّاني ، ولا تعمل الأول فتقول : وأعْقِل به يزيد للفصل .

ويجوز على أصل الفَرّاء: أَحْسِن وأَعْقِل بزيد، على أن أصله: أَحْسِن به، ثم حذفت الباء لدلالة الثّانية عليها، ثم أتّصل الضمير واستتر كما استتر في الثّاني في: «أَسْمِعْ بِهِم وَأَبْصِرْ»[1] إلّا أن الاستدلال بالأول على الثّاني أكثر.

والثّاني أن لا يكون حَرْفاً ، قال ابن عمرون : وجَوّز بعضهم التنازع في لَعَلّ وعسى ، فيقال : لَعلّ وعَسى زيدٌ أن يخرج ، على إعمال الثاني . ولعلّ وعسى زيداً خارجٌ ، على إعمال الأول . وليس واضحاً إذ لا يقال : عسى زيدٌ خارِجاً ، ويلزم منه حذف منصوب عسى / [٤/ ١١٠]

الثالث عند بعض النحاة أيضاً : وهو أن لا يكون العامل يطلب أكثر من مفعول واحد .

الرابع : أن لا يكون أحد العاملين مؤكداً فلا تنازع في » .

٧٤٣ = * أتاك أتاك اللاَّحِقون احْبِس احْبِس[2] *

الخامس : أن يكونا قد تأخّر عنهما اسمٌ أو أكثر هو مطلوب لكُلٍّ

(١) مريم / ٣٨

(٢) قائلة مجهول، وصدره:

* فأين إلى أين النجاة ببغلتي *

من شواهد: ابن الشجري ١/ ٢٤٣، والخزانة ٢/ ٣٥٣ والعينيّ ٣/ ٩، =

منهما ، فلو كان مطلوباً لأحدهما فلا تنازع .

السادس : أن تكون المعمولات أقلّ من مقتضيات العوامل ، فلا تنازع في : ضربت وأكرمت الجاهِلَ العالِمَ إن جاز هذا الكلام ، لأنّ كُلاً من العاملين قد أخذ مقتضاه .

السابع : أن يكون بين العاملين أو العوامل اتصال بوجهٍ ما .

الثامن : أن لا يكون في المعمول سببيًّا ، فلا تنازع في .

* وعزّة ممطولٌ مُعنًّى غَريمُها *

إذا لم يجعل « غريمها » مبتدأ ، وكذا زيد قام وقعد أبو، لأنك إن أضْمَرْت في أحدهما ضمير الأب وحده خلا الخبرُ من الرّابط أو الأب [في][1] الضّمير ، فيحتاج لضميرين، أحدهما مضاف ، والآخر مضاف إليه، وذلك باطل لامتناع إضافة الضمير، فبطل كونُ «غريمها» مرفوعاً على غير الابتداء .

والتاسع : أن لا يكون المعمولُ مضمراً . شَرط ذلك ابن الحاجب وشَرْحُه معروفٌ .

والعاشر : هو الشّرط الأول .

= والتصريح ١/٣١٨، والأشموني ٢/٩٨، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٥٢٧، ١٥٦٦

(١) سقطت كلمة « في » من ط. صوابه من النسخ المخطوطة

[مسألة في أفعال ستّة متّحدة المعاني ، مختلفة بالتعدّي واللزوم]

طُوبى لمن صَدَّق رسولَ الله ، وامـن به ، وأحـبَّ طاعتـه ، ورغّب فيها ، وأراد الخير ، وهَمَّ به ، واستطاعه ، وقَدر عليه ، ونسى عمله ، وذهل عنه ، وخاف عذاب الله ، وأشفق منه ، ورجا ثوابه ، وطمع فيه .

فهذه أفعال ستّة متّحدة المعاني وهي مختلفة بالتّعدِّي واللـزوم فدلّ على أن الفعل المتعدّي لا يتميّز من غيره بالمعنى . / [٤/١١١]

* * *

بِشْر الحافي يذكُرُ حالَهُ في المسلمين

٧٤٤= قَطْعُ اللّيالي مَع الأيّام في خلَقٍ(١)
والنّوم تَحْـت رِواقِ اللّيْل والقَلَقِ

أحْـرىَ وأجْـدرَ لي من أن يقـال غداً
إني التمست الغِنَى من كَفِّ مُرْتَزِق

(١) يقال : ثوبٌ خلَق : أي بال . يستـوي فيه المذكر والمؤنـث، لأنـه في الأصـل مَصْدر.

قالوا : رَضِيتَ بذا قلت: القُنوعُ[1] غِنىً
ليس الغنى كثرة الأموال والورق

رَضِيتُ باللهِ في عُسْرى وفي يُسرى
فلست أسلُك إلاّ واضِحَ الطُّرق

وقال بعضُهم في التنازع أيضاً :

٧٤٥ = طَلَبْتُ فَلَمْ أدْرِكْ بِوَجْهِي فَلَيْتَنِي
قَعَدْتُ ولم أبْغِ النّدا بَعْدَ سائِبِ[2]

قد تنازع أربعة عوامل معمولاً واحداً ، وهو النّداء ، فتأمل .

قال الشيخ جمال الدين بن هشام : اجتمع في هذا البيت تنازع بين اثنين،وتنازع بين ثلاثة ، وتنازع بين أربعة ، فقد تنازع «طلبت» «ولم أدرك» في «بوجهي» وقد تنازعا «ولم أبغ» في «الندا» ، وقد تنازع الثلاث وقعدت في الظرف فهذه اتفاقية غريبة . انتهى .

ففي قوله : معمولاً واحداً وهو «الندا» نَظَرٌ، بل المعمول الواحد قوله : «بعد» كما قرره الشيخ جمال الدين - رحمة الله عليه والمسلمين أجمعين .

---

(١) القُنوع بضمّ القاف والنّون : السؤال والتذلّل ، وبابه خضع ، والوصف: قانع ، وقَنع . وقال الفراء : القانع : الذي يسألك فما أعطيته قبله . والقناعة: الرّضا بالقسْم ، وبابه سَلم فهو قَنِع وقَنُوع . والشاهد في هذه الأبيات في قوله : أحرى وأجدر لي

(٢) من شواهد : الأشموني ٢/ ١٠١ ، وروايته «عند سائب» . وانظر حاشية يس ٣١٦/١

أحكام كذا لابن هشام

قال الشيخ جمال الدين بن هشام رحمة الله تعالى عليه :

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سّيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً

وبعد، فأني لما وقفت على (كتاب الشّذا في أحكام كذا) لأبي حيّان - رحمه الله تعالى - رأيته لم يَزْد على أن نسج أقوالاً وحدّدها [1] ، وجمع عباراتٍ وعدّدها، ولم يفصح كل الإفصاح عن حقيقتها وأقسامها، ولا بين مايعتمد عليه ممّا أورده من أحكامها، ولا نَبه على ما أجمع عليه أرباب تلك الأقوال واتفقوا، ولا أعرب عما اختلفوا فيه وافترقوا.

فرأيت أنّ النّاظر في ذلك لا يَحْصُل منه بعد الكَدّ والتّعب إلاّ على الاضطراب والشّغب . /

فاستَخَرتُ الله في وضع تأليف مُهذّب أبَيّن فيه ما أجْمل، [١١٢/٤] واستئناف تصنيف مُرتّب أورد فيه ما أهْمل ، وسميته : « فوح الشّذا بمسألة كذا » .

---

(١) في ط: «وحدها»، صوابه من المخطوطات

وبالله تعالى أستعين ، وهو حسبي ونعم المُعين ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم .

وينحصر في خمسة فصول .

الفصل الأول : في ضبط موارد استعمالها :

اعلم أن لِكَذا استعمالين .

أحدهما : أن يستعمل كُلٌّ منْ جُزْأيها على أصله ، فيراد بالكاف التّشبيه وبـ « ذا » الإشارة ، ولا يراد بمجموعها: الكنايةُ عن شيء ، فهذه بمَعْزِل عمّا نحن فيه،وذلك كقولك : رأيت زيداً فقيراً وعمراً[1] كذا ، وقول الشاعر :

٧٤٦=وأسْلَمنِي الزَّمانُ كَذَا فلا طَرَبٌ ولا أُنْسُ

ويكون اسم الإشارة في هذا النوع باقياً على معناه ، يصحّ أن يسبقه حرفُ التنبيه وأن يليه كافُ الخطاب ، ولام البُعد ، ألا ترى أنك لو قلت في المثال : ورأيت عمراً هكذا ، وكذاك ، وكذلك ، وقلت في البيت: «وأسلمني الزمان هكذا» كان مستقيماً إلاّ أن حرف التنبيه هنا متقدِّم على الكاف كما أريْتُك، وإنما القاعدة فيه مع سائر حروف الجَرِّ أن يتأخر عنها كقولك: بهذا، ولهذا، إلا في هذا الموضع خاصة، قال أبو الطيب:

(١) من ط: : «وعمروا» تحريف واضح

٧٤٧ = ذي المعالي فَلْيَعْلُون مَنْ تَعالَى
هَـكذا هكذا وإلاّ فلاَ لا[1]

والثاني : أن يخرُج كُلّ من الجزأين عن أصله ، ويستعمل المجموع كناية ، وهذه على ضربين :

أحدهما : أن تكون كناية عن غير عدد كقولك : مررت بذا وكذا .

واعتقادي في هذه أنها إنما يَتكلم بها من يخبر عن غيره ، وأنها تكون من كلامه لا من كلام المُخْبَر عنه .

هذا الذي شهد به الاستقراء ، وقضى به الذّوق الصّحيح ، فلا يقول أحد ابتداءً : مررت بدار كذا ، ولا بدار كذا ، وكذا ، بل يقول : بالدار الفلانية .

ويقول : مَن يُخْبر عنه : قال فلان : مررت بدار كذا ، وبدار كذا ، وكذا / ، وذلك لشأن اعْتَرى المخبر ، أو لغير ذلك . ومنه [٤/١١٣]

(١) مطلع قصيدة يمدح بها سيف الدولة ، ويذكر نهوضه إلى ثغر الحدث لما بلغه أن الرّوم أحاطت به ، وذلك في جمادي الأولى سنة ٣٤٤

وبعده :

شرفٌ ينطحُ النّجومَ بروقيـ ـه وعزّ يقلقل الأجبالا
حال أعدائنا عظيمٌ وسيف الدّ ولة ابن السُّيوف أعظم حالا .

انظر الديوان ٣/ ٢٥٤ .

ما جاء في حديث الحساب ـ أعاذنا الله من سوء فيه ـ : «أتَذْكرُ يوم كذا وكذا ، فَعَلْت فيه كذا وكذا» .

وقَوْلُ مَنْ قال : «أما بمكان كذا وكذا وَجْذٌ[٢] » ، إنما الكناية فيه من كلام مَنْ حكى عن غيره ، ألا ترى أنهم حكوا : أنه قيل له في الجواب : بلى ، وجاذاً .

ولو كان السائل كانياً لم يعلم مُرأده ، ولم تَقْبح إجابته بالتعّيين ، ودعوى أن المسئول عَلِم ما كنى به على خلاف الأصل والظّاهر . وغَلط جماعةٌ فجعلوا من هذا الاسم قوله :

* وأسلمني الزمان كذا *

والحقُّ أن ذلك ليس من الكناية في شيء ، وقد مضى .

الضرب الثاني : وهو الغالب : أن يكنى بها عن عدَدَ مجهول الجِنْس والمقدار .

وهذه والتي قبلها مركبتان من شيئين :

أحدهما الكاف والظّاهر أنها الكاف الحرفّية المفيدة لِلتشبيه ، لأنها القِسْمُ الغالب من أقسام الكاف ، كما ركّبوها مع « أنَّ » في « كأنّ » نحو قولك : كأنّ زيداً أسدٌ .

(٢) في ط : «وحد» بالحاء مكان : «وجذ» ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة واللسان : «وجذ» حيث ورد ما نصّه : «قال سيبويه : «وسمعت من العرب من يقال له : أما تعرِف بمكان كذا وكذا وجْذًا ، وهو موضع يمسك الماء؟ فقال : بلى ، وجاذاً أي أعرف بها وجاذاً»

والثاني « ذا » التي للإشارة كما ركّبوها مع « حبّ » في نحو : « حبّذا » ومع « ما » في نحو « ماذا صنعت » في أحد التقادير .

ولا يُحكم على « ذا » بأنها في موضع جرٍّ ولا على الكاف بأنّها متعلّقة بشيء ، ولا بأن فيها معنى التّشبيه ، وأن كان باقياً بعد التركيب في كأن إلا أنه لا معنى له هنا ، فلا وجه لتكلّف[1] ادعائه ، لأن التركيب كثيراً ، يُزيل مَعْنى المفردين ، ويُحْدِثُ مجموعها معنى : لم يكن ، ويُحكَم على مجموع الكلمتين بأنه في موضع رفع أو نَصْب أو جَرٍّ بحسب العوامل الداخلة عليها .

ويدل على أن الأمر كذلك أمور :

أحدها : أن « ذا » لا تؤنث لتأنيث تمييزها ، تقول : له عندي كذا وكذا أمةً ولا تقول : كذه وكذه .

[٤/١١٤] والثاني : أنها لا تتبع بتابع ، لا يقولون : كذا نفسه رجلاً ./

والثالث : أنهم قالوا : « إنْ كذا وكذا مالُك» برفع المال . ذكره ابو الحسن في المسائل .

الرابع : أنهم قالوا: حسبي بكذا ، فأدخلوا عليه الجار . ذكره أبو الحسن أيضاً .

الخامس : أنّهم يقولون : كذا وكذا دِرْهَماً مع أنهم لا يُرَكّبون

(١) في ط : « لتكليف » .

ثلاثة أشياء، فما ظَنُّك بأربعة ، فلولا أن « كذا » قد صارت بمنزلة الشيء الواحد لم يُسغ ذلك .

وذهب جماعةٌ من النحويين : إلى أن الكاف وذا كلمتان باقيتان على أصلهما من غير تركيب .

ثم اختلفوا على أقوال :

أحدها : أن الكاف حرف تشبيه وأنّ معنى التشبيه باقٍ وهذا ظاهر قول سيبويه والخليل ، وصريح قول الصفّار[١] .

بيان الأول : أن سيبويه ، قال :صار «ذا»بمنزلة التنوين ، لأن المجرور بمنزلة التّنوين[٢] . وقال الخليل[٣] : كأنهم قالوا : « له كالعدد درهماً » ، فهذا تمثيلٌ وإن لم يتكّلم به ، وإنما تجيء الكاف للتشبيه فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد . انتهى .

---

(١)هو قاسم بن عليّ بن محمد بن سليمان الأنصاري البَطْلَيَوْسي الشهرِ بالصفّار. صحب الشلوبين وابن عصفور، وشرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً، يقال: إنه أحسن شروحه، ويردّ فيه كثيراً على الشلّوبين بأقبح ردٍّ. مات بعد ٦٣٠ هـ. انظر البغية ٢/ ٢٥٦

(٢) نصّ سيبويه ١/ ٢٩٧ : هذا باب جرى مجرى كَمْ في الاستفهام . وذلك قولك : (كذا وكذا درهماً وهو مبهمٌ في الأشياء بمنزلة «كَمْ» وهو كناية للعدد، بمنزلة فلان إذا كنيت به في الأسماء، وكقولك كان من الأمرين ذَيَّةً وذَيَّة ، وذَيْتَ وَذَيْت، وكيْتَ وكيْتَ. صار ذا بمنزلة التنوين، لأن المجرور بمنزلة التنوين»

(٣) وانظر رأي الخليل في سيبويه ١/ ٢٩٨ .

وبيان الثّاني، أن الصّفار لما ردّ على جواز: كذا درهمٍ بالخفض بأن أسماء الإشارة لا تضاف اعترض على نفسه بأن معنى الكاف والإشارة قد زال .

وأجاب بأن المتكلّم لا بُدّ أن يُقَدِّر في نفسه عدداً لها ، وحينئذ يقول له: عدد مثل هذا العدد.

الثاني : أن الكاف اسم بمنزلة مثل. قال ابن أبي الرّبيع يظهر لي أن الكاف اسم بمنزلة مثل في قولك : لي مثله رَجُلاً، قال: والأصل أن يقال حيث يكون هناك مشارٌ إليه يساويه ما عِنْدَك في العَدد، فالأصل : له عِنْدي مثل ذا من العدد، ثم جيء بَرجُلٍ تفسيراً لمِثْلِ كما قالوا : مثلك عالِماً.

الثالث : أنّها اسمٌ، ولكن لا معنى للتّشبيه فيها ، قاله أبو الطّيِّب العَبْدِيّ(١) قال: الكاف في نحو: «له عندي كذا درْهماً» اسم في موضع رفع بذا الابتداء ، ثم/ اعترض على نفسه بأنّ أبا عَلِيٍّ ذكر أن الكاف [٤/١١٥] إنما تكون اسماً بشرطين:

---

(١) في البغية: «العيدي» بالياء، وفي ط والنسخ المخطوطة «العبدي» بالباء.
وهو أحمد بن بكر بن احمد بن بقيّة العبدي أبو طالب. قرأ على السّيرافي، والرّمّاني ، والفارسّي .
من مؤلفاته: شرح الإيضاح. شرح كتاب الجَرْميّ. مات يوم الخميس العاشر من شهر رمضان ٤٠٦هـ . انظر البغية ١/ ٢٩٨ .

أحدهما : أن يكون ذلك في الشعر.

الثاني : أنّ يتعيّن الموضع كذلك كما في قوله الأعشى:

٧٤٨ = أَتَنْتَهُون وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ
كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فيه الـزَّيتُ والفَتُلُ[1]

أراد مثل الطّعن، لأن الكَلاَم شِعْرٌ، و «ينهى» فعلٌ لا بُدّ له من فاعل

فأجاب بأن ذلك في الكاف المفيدة للتشّبيه وهي في «كذا» إنما جاءت كالمركّبة مع «ذا» بدليل أن الواو قد سَقط فتركَّبت مع مثلها، وإذا كان كذلك وفارقتها لم يمتنع أن تكون مرفوعةً بالابتداء.

والرّابع : أنها محتملةُ للحرفيّة والاسميّة قاله أبو البقاء في «شرح الإيضاح»، قال: إذا قيل له : «عندي كذا دِرْهماً» «فكذا» في موضع الصفة لمبتدأ محذوف، أي شيء كالعدد، أو الكاف اسمٌ مبتدأ «كمثل»

قال: فإذا جعلت الكاف حَرْفاً لم تحتج إلى أن تتعلّق بشيء، لأن التركيب غَيَّر حكمها كما في «كأنّ»، فإنها قبل أن تتقدم كانت متعلّقةً بمحذوف وهي الآن غَيْرُ متعلّقة بشيء.

(١) ديوان الأعشى/ ١٥٠.
من شواهد: ابن يعيش ٨/ ٤٣، والخزانة ٤/ ١٣٢. ورواية ابن يعيش والخزانة: «يهلك» مكان: «يذهب» وانظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٣٣، والهمع والـدرر رقم ١١٠٦.

الخامس: أنّ الكاف حَرْفُ جَرٍّ زائد وهو قول ابن عصفور ، قال : ولا معنى لِلّتشبيه في هذا الكلام ، فالكاف زائدةٌ كزيادتها في قولهم : فلان كذى الهيئة أي ذو الهيئة إلاّ انها زائدة لازمة كلزوم «ما» في : «أئذا ما».

وذا مجرورة بالجارّ الزّائد كانجرار أيّ بالكاف الزائدة في قوله تعالى: «وكَأَيِّن مِنْ قَرْيةٍ»(١)، ألا تَرَى أنّ معناها كمعنى كَمْ ، وليس فيها مَعْنَى تَشْبيهٍ .

وإذا ثبت أنها زائدةٌ لم تكُن متعلّقةً بشيءٍ، فليس ما قاله بلازم ، لأنا لانُسَلِّم أن عدم معنى التشّبيه هنا لزيادة الكاف، بل لما ذَكَرْنا من تركيبها مع «ذا»، وأنه صار للمجموع بالتّركيب معنًى آخر.

وقد أَقمنا الدّليل عليه فيما مضى، ثُمّ دَعْوى التّركيب ، وإن كانت كدعوى الزّيادة في أنها خلاف الأصل، لكنها أقْرَب ، فكان اعتبارُها أوْلى.

****

(١) الحج /٤٨

الفصل الثاني : في كيفيّة اللّفظ بها وتَمْييزِها

أمّا اللفظ بها فالمسموع في الكُنى بها من غير عدد الأفراد والعطف ،/ ، نحوْ مَرْرتُ بمكان كذا وبمكان كذا كذا ، وفي الكُنى [١١٦/٤] بها عن عدد العطف لا غير

وكذا مثّل بها سيبويه والأخفش والأئمة،وقال(١) الشاعر :

٧٤٩ = عِد النّفس نُعْمى بعد بُوْساك ذاكِراً
كذا وكذا لُطْفاً به نُسِي الجُهْدُ(٢)

ومِمّن صرَّح بأنهم لم يقولوا : كذا دِرْهَماً بتمييزها ، ولا كذا كذا دِرْهماً ابنُ خروف .

وذكر ابن مالك أنّ ذلك مسموعٌ ولكنّه قليل ، وسيأتي نقل كلامهما بعد .

وأما اللّفظ بتمييزها ففيه ثلاثة أقوالْ .

(١) في ط فقط : «قول» بدون واو، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
(٢) انظر شرح شواهد المغني للسيوطي / ٥١٤ ، وهمع الهوامع والدرر رقم/ ٩٩٥

أحدها : أنه منصوبٌ أبداً . وهذا قول البصريّين ، وهو الصّواب بدليلين :

أحدهما : أنه المسموع كقوله :

* كذَا وكَذا لُطْفاً به نسى الجُهد *

والثاني : القياس ، وذلك من وجوه :

أحدها : أن الخفض إمّا بالكاف على أنّها حَرْفُ جَرّ، وعلى أنها اسم مضاف أو بإضافة ذا ، ولا سبيل إلى شيءٍ من ذلك ،لأن «ذا» معمولة للكاف ، وحرْفُ الجرّ لاَ يْخفِض شيئين ، والاسم لا يضاف مرّتين ، ومِن ثمّ وجب نصبُ التّمييز في نحو « ما في السّماءَ قَدْرُ راحةٍ سحاباً » وأسماء الإشارة لا تضاف ، لأنها ملازمة للتعريف ، والتمييز نكرة ، والقاعدة أن تضاف النكرة للمعرفة لا العكس.

الثاني. أن الكاف لمّا دخلت على «ذا» وصارتا كناية عن العدد صارتا كذلك بمنزلة يَزِيدُ »إذا سمّى به[ويزيد][1]وأمثاله إذا سُمِّي به لا يجوز إضافته ، لأنه محكىّ والمحكىّ لا يُضاَف.

والثالث : أن الكلمة اشبهت بالتركيب أحد عشرَ وأخواته ، وذلك لا يضاف كراهة الطّول فكذلك هذا.

القول الثاني : أنه جائز الخفض بِشَرْط أن لا يكون تكرارٌ

(١) كلمة : «ويزيد» سقطت من ط، والتصويب من النسخ المخطوطة.

ولا عَطْفٌ فتقول: كذا دْرَهمٌ، وله الثَّوب، ولا تقول: كـذا كذا درهمٌ ولا كـذا وكذا/ درهم ، قـاله الكـوفيون، ومَنْ وافقهم، وشُبهتهم في [٤/١١٧] ذلك حَمْلُ كناية العَدد على صريحه، وقد ذكرنا ما يَردُّ هذا القياس.

وقال ابن إياز : يجوز الجَرّ من وَجْهين:

أحدهما: إجراء كذا مجرى كَمْ الخبريّة ،

والثاني: أن الكلمتين ركّبتا وصارَتا كلمةً واحدةً يعنى فالمضاف المجموع لا اسم الإشارة فقط. والمحذورُ إنما يلزم على القول بأن المضاف اسم الإشارة.

والثالث : أنه جائز الخَفْض والرَّفع. وهذا خطأ أيضاً ، لأنه غير مسموع ولا يقتضيه القياس، فإن «كذا وكذا دِرْهَماً» من باب: «خَمْسَة عشر دِرْهَماً» لا من باب: «رطل زيتاً». فافهمه.

الفصل الثالث في إعرابها :

والذي يظهر لي أنه مبنىً على الخلاف في حقيقتها، فإذا قيل: «له عندي كذا وكذا درهماً». فإن قيل بالتّركيب فمجموع كذا مبتدأ ، خبرهُ الجارّ والمجرور ، والظَّرْفْ متعلّق به ، والظّرْفُ يعمل في الظرف إذا كان متعلّقاً بمحذوف لوقوعه موقع ما يعمل، نحو، أَكُلّ يوم لك ثوبٌ.

وإن قيل : لا تركيب ، فإن قيل للكاف اسمٌ فهي المبتدأ ، وإن قيل : حرف فالجارّ والمجرور صفة موصوف محذوف ، أي : له عندي عدد كذا وكذا دِرْهَماً.

وقال ركن الدين الاستر اباذيّ في (شرح كافية ابن الحاجب): الغالب في تمييز كذا أن يكون منصوباً، لأنها بمنزلة: «ملؤه» في قولك : لي مِلْؤه عسلاً.

ويجوز كونه مجروراً بإضافة «كذا» إليه على تنزيلها منزلة ثلاثة ومائة.

وأن يكون مَرْفوعاً ، فإذا قيل : «له عندي كذا دِرْهَم» فله خبر مقدّم ، ودرهم مبتدأ مؤخر .

وكذا حال «هكذا»، قالوا : وفيه نظر. والأوْلَى عندي أن يكون مبتدأ ودرهم بدلاً أو عطف بيان «وله» خبر و«عندي» ظَرْفٌ له. انتهى. وقد مضى أن الصّحيح امتناع الرّفع والجرّ .

الفصل الرابع في بيان معناها عند النحوّيين

وفي ذلك أقوال:

[١١٨/٤] أحدها: لابن مالك وهو أنّها للتكثير بمنزلة/ كَمْ الخبرية. وتابعه على ذلك ابنُه في شرحه لِخُلاصته. ومقتضى قولهما هذا أنها لا يُكنى بها عمّا نقص عن الأحد عشر، لأنه عدد قليل.

الثاني: أنها للعدد مُطلقاً قليلاً كان أو كثيراً وهو قول سيبويه والخليل وَمَنْ تابعهما واخْتاره ابن خروف.

ومِمّن نقل ذلك عن سيبويه الأستاذ أبو بكر بن طاهر وذلك ظاهر من كلامه فإنه قال: هذا باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام، وذلك قولك: «له كذا وكذا دِرْهَماً»، هو مبهم من الأشياء بمنزلة كَمْ، وهو كناية للعدد، صار «ذا» بمنزلة التّنوين. وقال الخليل: كأنهم قالوا: له كالعدد دِرْهماً.

الثالث: أنها بمنزلة «ما» اسْتُعْمِلت استعمالَهُ من الأعداد الصريحة فيقال: له كذا دراهم، فتكون للثّلاثة فما فوقها إلى العشرة،

وكذا كذا درهماً، فتكون للأحد عشر فما فوقها إلى التسعة[١] عشر.

(١) في ط فقط «السبعة» تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة

وكذا درهماً، فتكون للعشرين وأخواتها من العقود إلى التسعين ،

وكذا[1] وكذا درهماً، فتكون لأحدٍ وعشرين[2] وما فوقها من الأعداد المتعاطفة إلى التّسعة والتّسعين .

وكذا دِرْهَمٍ فيكون للمائة وللألف وما فوقهما.

فإذا أقرَّ مُقِرٌّ بكلام فيه «كذا» الزمناه بالمتّيقن، وهو أوّل مرتبة من المراتب المشروحة ، وحلّفناه في الباقي. وهذا قول الكوفيين ، وتبعهم جماعة منهم ابن معط في فصوله.

الرابع ، أن الأمر كما قالوا إلاّ في مسئلتي الإضافة ، فإنهما ممتنعان ، لما قدّمنا من التعّليل. فإن أردت العدد القليل أو المائة أو الالف وما فوقهما قلت: كذا من الدّراهم

ويقدّر عند أهل هذا القول الفرق بين العدد القليل والمائة والألف، لأن «مِنْ» إنما تَدْخُل على العدد المجموع المعرّف ، تقول: عشرون من الدراهم، ولا يجوز عشرون من دراهم . وهذا قول المبرّد والأخفش وابن كيسان والسّيرا في ، وبه قال الشّلوبين وابن عصفور والصّفار والذي/ جرّأهم على القول بذلك أبو مُحمّد بن السِّيد ، فإنّه [١١٩/٤]

(١) في ط فقط: «وكذا كذا» بدون عاطف، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.
(٢) في ط فقط: «وتسعين» تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة،

حكى اتّفاق البصريّين والكوفيّين على ذلك، وأن الخلاف إنما هو في جواز الخَفْض نحو : كذا دِرْهمٍ ، وكذا دراهم . والبصريونّ يمنعون ، والكوفيون يجيزون . وفي كلام أبي البقاء في (شرح الإيضاح) ما هو أبلغ من هذا فإنه قال:

«وذهب معظم النّحويين وأصحاب الرأي : إلى أنّ مَنْ قال كذا دِرهماً لزمه عشرون دِرهماً ، لأنك لم تُكررّ العدد ، ولم تَعْطِفْ عليه ولم تُضِفْهُ لتمييز ، فحمل على أول عدد حاله ذلك .

فإن جَرَرْتَ الدّرهم فقد حَمَلَهُ النّحويون وأصحاب الرأي على مائة . » انتهى . فنقل الجرّ عن النّحويين ، ونقل إجراء «كذا» مجرى العدد الصريح في حالة نصب التمييز عن مُعْظم النحويين .

الخامس : أن الأمر كما قال الكوفيون في كذا كذا دِرْهَماً وفي كذا دِرْهَم خاصة ، قاله الأستاذ أبو بكر بن طاهر. فهذا ما بلغنا من الأقوال .

فأمّا قول ابن مالك : فكان الذي دعاه إليه أن سيبويه شَبَّهها بكم الاستفهامية ، وهي منزلة الأحد عشر وأخواتها ، وليس هذا بشيء ، لأنها إنما شُبِّهت بها في نَصْب التمييز لا في المعنى ، إلا ترى أنَّها ليست للاستفهام كما أنَّ كَمْ للاستفهام، ثم إنّ كم نَفْسها بمنزلة ، الأحد عَشَر، ولا تختص بالعدد الكثير بدليل أنك تقول: كم عبداً بل مَلَكْت، فيصح الواحد فما فوقه .

وأمّا قول سيبويه والمحققين فوجْهُه أنها كلمةٌ مبهمةٌ كما أن كَمْ كلمة مبهمة، فكما أنك لو قلت: كَمْ كَمْ عبداً مَلَكتْ ، أو كَمْ وكَمْ عبداً ملكت أو غير ذلك لم يقتض مساواة ما شابهته من العَدَد الصريح ، فكذا كذا .

وأمّا قول الكوفيين ومن وافقهم فمردودٌ من جهات :

أحدها : أنه قولٌ بلا دليل ، وإنما هو مجرد قياس في اللغة .

وذكر ابن إياز أن البُستِي[1] في تعليقه أن أبا الفتح سأل أبا عليّ عن قولهم : إنّ كذا كذا دِرْهَماً يحمل على أحد عشر دِرْهَماً ، وكذا وكذا دِرْهَماً يحمل على أحد وعشرين، وكذا درهم، يحمل على مائة. قال: وكذا وكذا، وكذا درهماً عمل على مائة وأحد وعشرين/ [١٢٠/٤] درهماً.

فقال أبو عليّ : هذا من استخراج الفقهاء ، وليس هو في النحو إنما كذا بمنزلة عَدَدٍ منّون ، والجر خطأ .

الثاني : أن الناس اختلفوا، فقال ابن خروف: إن العَرَبَ لم يقولوا كذا كذا درهماً، ولا كذا كذا درهماً، ولا كذا دراهم، لا بالإضافة ولا بالنصب، وعلى هذا فَالحُكْم على هذه الألفاظ بما ذكروا باطلٌ لأنه حكم على ما لا يَتكلّم به، فأين معناه؟

(١) هو أحمد بن محمد البُسْتِيّ يعرف بالخارزنديّ أبو حامد صنف تكملة العين- شرح أبيات أدب الكاتب، كتاب التفصلة . ومات في رجب سنة ٣٤٨ هـ انظر البغية ١/ ٣٨٨

وقال ابن مالك في «التسهيل»: وقد ورد «كذا» مفرداً أو[1] مُكَرَّراً بلا واو، فأثبت ورود هذين من خلافهم، والمثبت مقدَّمٌ على النافي، ولكن لما قال : استعمال هذين مع أن الحاجة التّي دَعت إلى الكناية عن العدد المعطوف والمعطوف عليه داعيةٌ إلى الكنـاية عن غيره من الاعداد دلّ على أن قولك : كذا لا يختص بالعدد المعطوف عليه .

والثالث: أنه سمع «أما»[2] مكـان كذا وكـذا وجْذاً[3]، وذلـك دليل على أنها لم يرد بها معطوفٌ ومعطوفٌ عليه .

والرابع : أن موافقة العدد المبهم للعدد الصريح في طريقته في التمييز، وغيره لا يقتضي تساويهما في المعنى بدليل «كم» الاستفهامية فإنك تقول : كَمْ دِرْهَماً لك ، وتقول : كم وكم درهماً لك ، أو تسقط الواو فيجاب بجميع الأعداد في كُلٍّ من هذه الصُّور .

الخامس : أن إجازة كذا درهم وكذا دراهم باطل بما قدمناه .

وأجيب بأنه خفض بالإضافة وأن معنى الإشارة قد زال .

(١) التسهيل / ١٢٥ : «أو» مكان . الواو . وفي ط بالواو .
(٢) في ط فقط: «إذا» مكان: «أما» تحريف، صوابه من النّسخ المخطوط
(٣) في ط فقط: «وجه» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة

وأجاب الصّفّار بأن المتكلم بكذا لا بُدّ أن يقدر في نفسه عَدداً ما ، وحينئذ : تقول ؛ له عدد مثل هذا ، أي مثل هذا المُركب والمعطوف .

وفي مثل هذا الجواب نَظَرٌ ، وهو مبنىّ على إدعاء التركييب وأن معنى التشبيه باقٍ وهو بعيدٌ جداً .

وأما قول أبي بكر فحُجَّتُه أنه سمع من العرب :مررت بمكان كذا وكذا / فلمّا كان ذلك واقِعاً على العدد ناسب أن يكون جارِياً مجرى مايوافقه من الأعداد(١) ، وليس هذا بشيء ، وقد جوّز « كذا دِرْهَم ٍ » بالخفض على أن يُراد مائة درهم مع اعترافه بأنه لم يُسمع في غير العدد ، فما الفَرْقُ بينه وبين بقية الألفاظ ؟ [٤/١٢١]

وأما قول المبرد والأخفش ومَنْ وافقهما فَزَعم الشلوبين وأصحابه أنه القياس ، وأنه لا ينافى قول سيبويه ، وأن قوله : إنهـا مبهمـة أنّ قولنا : كذا كذا مبهمٌ في الأحد عشر والتسعة عشر ، وما بينهما مبهم في القليل والكثير ، وكذلك يقولون في الباقي .

(١) في ط: فقط: الأعدد

الفصل الخامس : فيما يَلْزَمُ بها عند الفقهاء .

وقد اختلفت المذاهب في ذلك . فأمّا مذهب الإمام أحمد رضي الله عنه ، ففي (المُحَرّر) ما معناه : أنه إذا أفْرَد كذا أو كَرّرها بلا عطف ، وكان التمييز منصوباً فيهما أو مرفوعاً لزمه درهم ، فإن عطف أو نصب أو رفع فكذلك عند ابن حامد .

وقال التميمىّ : دِرْهَمان. وقيل : درهم وبعض آخر. وقيل : درهم مع الرفع ، ودرهمان مع النصب. وإن قال ذلك كله بالخَفْض قبل تفسيره بدون الدّرهم ، قال المصنف : وهذا كله عندي إذا كان يَعْرفُ العربية فإن لم يعرفها لزمه دِرْهَمٌ في الجميع .

وأما مذهب الإمام الشافِعي رضي الله عنه فالفتيا عندهم على أنه يلزم مع العطف والنّصب درهمان ، فإن رفع أو جرّ لزمه دِرْهَمٌ ، وكذا إن ركَب أو أفرد سواء رفع التّمييز أو نصبه أو جره .

ونقل المزنىّ عنه في : كذا كذا درهماً : أنه يلزمه درهمان . وكذا يروى عنه في مسألة العطف والنّصب .

وأمّا مذهب الإمام مالك رضي الله عنه ففي (الجواهر) لابن

شاس ما معناه : إذا قيل له عَلَيّ كذا فهي كالشيء . فلو قيل : كذا دِرْهَماً فقال ابن عبد الحكم يلزمه عشرون ، وإن قال : كذا وكذا دِرْهَماً لزمه أحد عشر . وإن عطف فأحد وعشرون .

وقال سحنون : ما أعرف هذا ، فإن كان هذا أقلّ ما يكون في الّلغة بهذا اللفظ فهو كما قالوه ، وإن كان يقول : القول / قولُ المُقر [٤/١٢٢] مع يمينه .

وكذا يقول في : كذا وكذا ديناراً أو دِرْهَماً ، وعلى الأول يجعل نِصْف الأحد والعشرين ديناراً دنانير ونِصْفها دراهم .

وما مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه : أنه يلزمه في العطف أحد عشر كما في التركيب . والله تعالى أعلم .

مسألة في التَّعجُّب

من إلقاء أبي بكْر بن الأنباري يقول: ما أحْسَنَ عَبْدَ الله ، «ما» رفع رَفْعَتها بما في « أحسن » ونَصَبْتَ عَبْدَ اللهِ على التَّعَجُّب .

وتقول في الذّمّ : ما أحْسَن عَبْدُ اللّهِ فما لا موضع لها لأنها جَحْدُ ورَفَعَت « عبد الله » بفعله وفعله : ما أحسن .

وتقول في الاستفهام: ما أَحْسَنُ عَبْدِ اللّه؟ فما رَفْعٌ بأحسن ، «وأحْسَنُ» بها . والتّأويل : أيّ شيء فيه أحسن : أعيناه ، أو أنفه .

وتقول إذا اَرَدَدْتَهُ إلى نفسك في التَّعجب : ما أَحْسَنَنِي «فما» رَفْعٌ بما أحسنني ، والنّون والياء موضعهما نَصْبٌ على التَّعَجُّب.

وتقول في الذّم إذا رَدَدْتَهُ إلى نفسك: ما أَحْسَنْتُ «فما» جحد لا موضع لها، والتّاء مرفوعة بفعلها، وفِعْلُها:ما أحسنت، فتقول في الاستفهام: ما أحسنني «فما» رفع بأَحسن ، وأحسن» بما، والياء في موضع خفض بإضافة أحسن إليها.

فإن قلت: أباكَ ما أَحْسَن أو ما أباكَ أحسن كان مُحالاً لأنه

ما نصب على التَّعَجُّبَ،لا يُقدّم على التَّعَجُّب ، لأنه لم يعمل فيه فِعْلٌ متصرّف فيتصرّف بتصرُّفه.

وكان الكسائي يُجيز : أبوك ما أحسن» قال: لمّا لَمْ أصل إلى نصب الأب أضمرت له هاءً، يعود عليه فرفعته بها ، والتقدير : أبوك ما أَحْسَنـه.

وقال الفرّاء ،: لا أجيز رفع الأب ، لأنه ليس ههنـا دليلٌ يدلّ على رفع الأب ولا أضمر الهاء إلاّ مع ستة أشياء مع: كُلّ،اومَنْ، وما، وأي، ونِعْمَ، وَبِئْس.

وتقول: عَبْدُ اللَّهِ ما أَحْسَنَهُ برفع «عَبْد اللّـه» بمـا عاد عليه من الهاء ، فيرفع ما في أحسن ، والهاء موضعها نَصْبٌ على التَّعَجُّب. :

وتقول عبد الله ما أحسن جاريته مِنْ قول الكسائي، قال: لَمّا لم أصل إلى نصب الأوّل أضمرت لها هاءً، فرفعته بها. والفرَّاء / يحيلها، [١٢٣/٤]
قال: ليس ههنا دليلٌ على الهاء

وتقول في الاستفهام: عبدالّله ما أَحْسنهُ برفع عبد الله بأحسن ، وأحسن بعبد الله «وما» استفهام والهاء موضعها خفض بإضافة أَحْسن إليها

فإن قلت: عبدالله ما أحسن كان محالاً،وأنت تُضْمِرُ الهاء، لأن المخفوض لا يُضْمَرُ، ولأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد،

(١) أي يُفْسدها

فلا يفرّق بينهما، فلا يضمر المخفوض ويظهر الخافض

وتقول: عَبْدُ اللَّهِ ما أحسن ترفع عبدالله بما في أحسن ، «وما» جَحْد لاَ موْضع لها.

وإذا قلت: ما أحسن عبدالله فأردت أن تسقط ما وَتَعَّجَبت [1]، قلت : أَحْسِن بعبد الله

وإذا أَرَدْت أن تأمر من هذا ، قلت: يا زيدُ أَحْسِن بعبدالله رجلاً ، وإذا ثنيت قلت يازَيْدان أَحْسِن بِعَبْدِي اللّهِ رَجُلْين، ويا زيدون أحسن بِعَبيد اللَّهِ رجالاً ، وَتَنْصِبُ رِجالاً على التَّفسير، «وأَحْسنْ» لا يُثَنّى ولا يُجْمَع ، ولا يُؤَنّث، لأنه اسْمٌ .وأَحْسِن ليس بأَمْرٍ للمخاطب، إنما معنى أَحْسِن به: ما أحسنه ، قال الله عزّ وَجلّ: «أَسْمِعْ بِهم وَأَبْصِرْ»[2] معناه، والله أعلم : ما أَسْمَعَهُم وما أَبْصَرَهم

وتقول : كان عَبْدُ اللّه قائِماً، فإذا أَمَرت منه قُلْت : ما أَكْون عبدالله قائِماً، «فما» مرفوعة بما في أكون ، واسم كان مضمرٌ فيها ، وعبدالله منصوبٌ على التَّعَجّب ، وقائماً خبر كان

فإن طَرَحْتَ «ما» وَتَعجَّبْت ، قلت : أَكْون بعبدالله قائِماً ، وأكون بَعَبْدَي اللّه قائِمَيْن، وأكون بعبيد الله قِياماً، وأَحْسِن بعبد اللّهِ رَجُلاً.

---

(١) في ط فقط: «وتعجب»

(٢) مريم / ٣٨

قال الفراء: لمّا لَمْ أُصَرِّح برفع الاسم أدخلت الباء، لِتَدُلّ على المطلوب، وتأويله: عَبْدُ اللّهِ حَسَنٌ، فلمّا لَمْ يَصِلْ إلى رَفْعِ جِئْتَ بالباء، لِتَدُلّ على المطلوب ما هو؟ وإذا قلت: ظننت عبدالله قائماً فأردت أن تتعجب بـ «ما» قلت: ما أظنني بعبد الله قائِماً، فإن أسقطت «ما» وَتَعجَّبْت قلت: أظنني بعبد اللّهِ قائماً.

أخر ما كان بخط ابن الجرّاح.

انتهى - بعون الله تعالى - الجزء السابع
ويليه - إن شاء الله - الجزء الثامن، وأوله: مخاطبة جرت بين أبي إسحاق الزجاج وأبي العباس أحمد بن يحيى

فهرس الشواهد الشعرية

الجزء السّابع

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
شواهد على: اعتراض الشرط على الشرط		
= لكن قومي وإنْ كانوا ذَوِي عَدَدٍ لَيْسُوا من الشرِّ في شَيْءٍ وإن هانا	٦٩٣	١١٠
= إنْ تستغيثوا بنا إن تُذْعروا تجدوا مِنّا معاقل عزٍّ زانها كرَمُ	٦٩٤	١١٢
=فإن عثرت بعدها إنْ وَأَلَتْ نفسي من هاتا فقولا لالعا	٦٩٥	١١٢
= * من يفعل الحسناتِ اللَّهُ يشكرُها *	٦٩٦	١١٤
=نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض....	٦٩٧	١١٦
=يا أقرَع بن حابس يا أقرع إنك إن يُصرَعْ أخوك تُصرَعُ	٦٩٨	١١٨
شواهد في إعراب: « استطعما أهلها »		
= * نفس عصامٍ سوّدت عصاما *	٦٩٩	١٥٥
= قد طلبنا فلم نجد لك في السؤ دد والمجد والمكارم مثلا	٧٠٠	١٥٦
= إذا برقت يوماً أسرّة وجهه على الناس قال الناس جلّ المنوّر	٧٠١	١٥٦
شاهدان في اسميّة أفعل في التعجب		
= ما أقدر الله أن يُدْني على شَحَطٍ مَن داره الحَزْنُ مِمَّن داره صولُ	٧٠٢	١٦٤
= سبحانك اللهم ما أجلّ عندي مثلك	٧٠٣	١٦٦

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= يا ربّ ربّ القلص النواعج مستعجلاتٍ بذوي الحوائج	٧١٤	٢٢٣
= تقطع بيننا الحاجات إلاّ حوائج يعتسفن مع الجريء	٧١٥	٢٢٣
= الناس حول قبابه أهل الحوائج والمسائلْ	٧١٦	٢٢٤
= وَلى ببلاد السّند عند أميرها حوائج جمّاتٌ وعندي ثوابها	٧١٧	٢٢٤
= صريعَيْ مدامٍ ما يفرّق بيننا حوائجُ من إلقاح مال ولا نخل	٧١٨	٢٢٤
= من عفّ خفّ على الوجوه لقاؤه وأخو الحوائج وجهه مبذولُ	٧١٩	٢٢٤
= فإن أصبح تحاسبني همومٌ ونفسٌ في حوائجها انتشارُ	٧٢٠	٢٢٤
= نهارُ المرء أمثلُ حين تُقضى حوائجُهُ من الليل الطويل	٧٢١	٢٢٥
= خليليّ إن قام الهوى فاقعدا به لعنّا نقضّى من حوائجه رمّا	٧٢٢	٢٢٥
= حتى إذا ما قضت الحوائجا ومَلأتْ حُلابُها الخلانجا	٧٢٣	٢٢٥
= بدأنَ بنا لا راجيات لحاجة ولا يائساتٍ من قضاء الحوائج	٧٢٤	٢٢٥
= إنـي أريت ذوي الحوائجـا إذ عَرَوا فأتوك قصراً أو أتوك طروقا	٧٢٥	٢٢٦
= * وهي أدماءُ سارُها *	٧٢٦	٢٢٦
= من كان في نفسه حوجاءُ يَطْلُبها عندي فإنّي له رهن بإصحار	٧٢٧	٢٢٨
شواهد في تكرار «لا»، وعدم تكرارها		
= * وزجّجن الحواجب والعيونا *	٧٢٨	٢٣٣
= * علقتها تبناً وماء باردًا *	٧٢٩	٢٣٣
= * متقلداً سيفاً ورمحا *	٧٣٠	٢٣٣

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
شاهـــدان في « إنما »		
= . . . * وإنما يدافع عن أحسابهـــم أنا أو مثلي *	٧٣١	٢٤٢
= قد علمـــت سلـــمـــى وجاراتُهـــا مـــا قطّـــر الفـــارسَ إلاّ أنـــا	٧٣٢	٢٤٣
شواهد: تعليق على أبيات من الحمـــاسة		
= أقـــول حـــين أرى كعبـــا ولحيته لابـــارك الله في بضـــع وستّـين من السنـــين تملاّهـــا بلا حسب ولا حياءٍ ولا عَقْـــلٍ ولا دين	٧٣٣	٢٤٧
= * وقد جاوزت حدّ الأربـــعين *	٧٣٤	٢٤٨
= * وأنكرنـــا زعانـــف آخرين *	٧٣٥	٢٤٨
شاهـــد في الفـــرق بين علـــم وعـــرف		
= أو كلّما وردت عكاظ قبيلةٌ بعثـــوا إليّ عريفهـــم يتوسّمُ	٧٣٦	٢٥٠
شواهد على شـــروط التنـــازع		
= حتـــى تراهـــا وكأنّ وكأنْ أعناقهـــا مشـــدّداتٌ في قَرَنْ	٧٣٧	٢٥٣
= عدينـــا في غـــد ما شئـــت إنّا نحـــبُّ ولـــو مَطَلْـت الواعدينا	٧٣٨	٢٥٤
= * وعزّة ممطول مُعنًّى غريمُها *	٧٣٩	٢٥٥
= وإنســـان عينـــي يحسر الماء تارة فيبـــدو وتـــاراتٍ يجـــم فيغرقُ	٧٤٠	٢٥٧
= * مهما تُصِبْ أفقاً من بارقٍ تشم *	٧٤١	٢٦٢
= فَـــرَطْـــنَ فلا ردٌّ لما فـــات وانقـــضى ولـــكـــن بغـــوض أن يقـــال عـــديم	٧٤٢	٢٦٥

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= * أتاك أتاك اللّاحقون احبس احبس *	٧٤٣	٢٦٧
= أحـــرى وأجـــدر لي من أن يقـــال غداً		
إنـــي التمســـت الغِـــنـــى من كف مرتـــزق طلبـــت فلـــم أدرك بوجـــهـــي فليتـــنـــي	٧٤٤	٢٦٩
قعـــدت ولم أبـــغ النـــدا بعد سائب	٧٤٥	٢٧٠
شواهـــد على أحكـــام كـــذا		
= وأسلـــمنـــي الـــزّمـــان كـــذا فـــلا طـــربٌ ولا أنـــس	٧٤٦	٢٧٣
= ذي المعـــالي فَلْيَعْلُـــون مَنْ تعالى هـــكذا هكذا وإلاّ فلا لا	٧٤٧	٢٧٤
= أتنتهـــون ولن ينـــهـــى ذوي شـــطـــط		
كالـطعـــن يذهـــب فيـــه الـــزيـــت والفتـــلُ	٧٤٨	٢٧٩
= عد النفس نعمي بعـــد بُوسـاك ذاكـــراً		
كـــذا وكـــذا لطفـــاً به نســـي الجهـــد	٧٤٩	٢٨١

***

فهـــرس الموضوعـــات

الجـــزء السّـــابـــع

تـم بحمـد الله تعالى

******

مكتبة المسجد النبوي الشريف
رقم الكتاب:
تاريخ التسجيل:

الأشباه والنظائر

في النحو

للإمام جلال الدين السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء السابع

تحقيق

الدكتور عبد العال سالم مكرم
أستاذ النحو العربي في جامعة الكويت

مكتبة رحاب المعرفة
المدينة المنورة

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

الأشباه والنظائر

في النحو

٧

جميع الحقوق محفوظة للمحقق

الطبعة الأولى

١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م

مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع

مؤسسة الرسالة بيروت – شارع سوريا – بناية صمدي وصالحة
هاتف : ٣١٩٠٣٩ – ٢٤١٦٩٢ ص.ب : ٧٤٦٠ برقياً : بيوشران

فائدةمن مجموع ابن القَمّاح[1]

وقوع الواو فاء الكلمة

إذا كانت الواو فاء الكلمة من الماضي فمضارعه يَفْعِلُ بكسر العين لفظاً أو تقديراً .

ويسقط الواو في المضارع ، مثال اللفظي : يَعِدُ، ويَمِقُ [2] مِنْ وَعَد ، ووَمِقَ .

ومثال التقديري : يَضَعُ ، ويَسَعُ ، من : وَضَعَ ، ووَسِعَ ، فالأصل في الكُلّ بالواو ، فحذفت ، وفُتِحتْ عينُ الفعل لِلْخِفّة ، إذْ حَرْفُ الحلْقِ ثقيل لِبُعْد مخرجه ، فهي مكسورة تقديراً ، وهو معنى قول الزمخشري : «وسقوطها فيما عينه مكسورة من مضارع فَعَل أو

(١) ابن القماح : هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن حيدرة ، شمس الدين أبو المعالي بن القماح ، ولد سنة ٦٥٦ هـ ، وتوفي في ربيع الأول ٧٤١ هـ القاهرة وامتحن بمحنة ذكر أنه نظم فيها أبياتاً في ليلة لم ينفلق فجرها إلاّ وقد فرّج عنه وأولها :

اصبر على حلو القضاء ومرّه واعلم بأن الله بالغ أمره

ترجمته في طبقات الشافعية ٥/ ٢١٢ ، ٢١٣ .

(٢) ومِقَه : يَمِقُهُ بكسر الميم فيهما : أحبّه فهو وامقٌ . وانظر شرح مختصر تصريف العزى / ١٠٩

فَعِل لفظاً أو تقديراً .

واختلفوا في علة حذف الواو بين الياء والكسرة .

فعلّله الكوفيون بالفرق بين المتعـدِّي ، فحذِفت فيـه لثقله وبين الـلازم ، فبقيت لخفّته ، وهـو ضعيف ، فقد حُـذِفت في الـلاّزم في : وَكَفَ(١) يكِف وَوَنِم(٢) الذُّباب يَنِمُ .

وعلّله البصريون بالثّقل .

وخصّوا الحذف بالواو دون الكسرة أو الياء ، لأن الياء لا تحذف لدلالتها على مَعْنىً ، والكسرة لا يفيد حَذْفُها كبير خِفّة ، فتعين حذف الواو ، فنقض الكوفيون عليهم ذلك : بأوعد يُوعِد ، فقد ثبتت الواو .

قال ابن مالك ، الحذف إذا كانت الياء مفتوحة وهذه مضمومة .

قيل له : أنت عَلَّلت الحذف بالخفة والضّمة أثقل من الفتحة .

وقال ابن النحاس الصواب : أن هذه وقعت بين همزة وكسرة ، وأصله : « يأْوعِدُ » لأنه من أوعد .

(١) في القاموس : وكفَ البيت يَكِفُ وكفاً ووكيفاً ، وتوكافاً : قطر كأوكف ، وناقة وكُوفٌ : غزيرة .
(٢) ونَم كوَعدَ ونماً ونياً . والونيم : خرْء الذُّباب .

من رؤوس المسائل للنّوويّ : الخلاف في « وسواس » أهو مصدر أم صفة ؟

ومن رؤس المسائل وتحفة طلاب الوسائل للشيخ محي الدين النواوي رضي الله عنه وعنّا به .

سئل ابن مالك عن « وسواس » أهو مصدرٌ مضاف إليه « ذو » مُقَدَّرة أم / هو صفة محضة للمبالغة؟ [٣ / ٢٧٦

فأجاب : الفعل الموزون بفعْلَلَ ضربان : صحيح كد حرج وسَرهْفَ[1] وهو الأصل .

والثاني: الثنائي المكرر كحمحم ودمدم ، وهو فرْعٌ ، لأن الأصل السّلامة من التّكرر ، ولأن أكثره يفهم معناه بسقوط ثالثه كَثَجْثَج[2] الماء بمعنى ثَجّ ، وكفْكف الشيء بمعنى كَفّه ، وكَبْكَبه بمعنى كبّه ، ورضرضه[3] بمعنى رَضّه ، وذرذره[4] بمعنى ذرّه ، وذفذف[5] على الجريح بمعنى ذفف ، وصَرصْرَ الجُندب بمعنى : صَرّ ، وعَجْعَج

(١) في القاموس : سرهفْتُ الصّبي : أحسنت غذاءه ونَعّمته .
(٢) في القاموس : ثجّ الماء : سال ، والثّجيج : السّيل .
(٣) الرّض : الدقّ .
(٤) ذرّ الحبّ : فرّقه .
(٥) ذفّ على الجريح ذفًّا ، وذِفافاً ، وذففاً محركة : أجهز ، والاسم : الذّفاف كسحاب .

الفَحْل بمعنى عَجّ، وصَمْصَم السّيف بمعنى صَمم، ومَكْمَك الفصيل ما في الضرع بمعنى امتكّهُ، ومَطْمَط الكلام بمعنى: مطّطه، أي مدّه، ومخمخ المخ: أخرجه.

وللنوعين مصدران مطّردان.

أحدهما: فَعْلَله. والآخرة: فِعْلال كَسَرْهَفَةً وسِرْهاف، وزَلزلة وزِلْزال.

وفِعْلال أحقّ بهما لوجهين:

أحدهما: أنّ فَعْلَل مُشاكِلٌ لأفْعَلَ في عدة الحروف وفتح الأول، والثّالث، والرابع، وسكون الثّاني، فجُعِلَ إفعال مصدر أفْعل، وفِعْلال » مَصْدر فَعْلَل ليتشاكل المَصْدران كما يتشاكل الفِعْلان، فكان فِعْلال أحقّ بهما من فَعْلَلةً.

والثاني: أن أصل المصدر أن يُبايَنَ وَزْنُهُ وَزْن فِعْله، وفِعْلال أشدّ مباينة لِفَعْلَل في وزنه مِنْ فَعْلَلةً، فكان أحقّ به منه، وإن كانا سِيَّيْن[1] في الأطراد مع رُجْحان فَعْللة في الاستعمال على فِعْلال في قولهم: « وَسْوس » الشيطان وسِوْاساً و« وَعْوع » الكلبُ وعِواعاً، وعَظْعَظ السّهم في مرّه عِظْعاظاً إذا التوى.

والجاري على القياس: وِسْواس، وَوَسْوسة، ووِعْواع، ووعوعة، وعِظْعاظ وعَظْعَظَة.

(١) السّيان: المِثْلان.

والفتح نادِرٌ ،لأن الرباعي الصحيح أصل للرّباعي المكرّر أوّله وثانيه كما مّر .

ولم يأت مصدر الصحيح مع كونه أصلاً إلّا على فَعْللة ، وفِعلال بالكسر، فلا ينبغي للرباعي المكرّر لفرعيته أن يكون مصدره إلا كذلك. وهذا يقتضي أن لا يكون له مصدر على فَعْلال بالفتح ، وإن ورد حُكِم بشذوذه .

وأيضًا، فإن فَعْلالاً المفتوح الفاء قد كَثُر وقُوعه صفةً مصوغاً مِنْ فَعْلَل المكرّر ليكون فيه نظير فَعال من / الثلاثي كـ«ضَراب»، لأنهما [٣ / ٢٧٧] متشاكلان وزناً، فاقتضى هذا أن لا يكون لفَعلال المفتوح الفاء في المصدرية نصيبٌ ، كما لم يكن لِفَعّال فيها نصيبٌ، فلذلك استُنْدر وقوع : وَسْواس، وَوَعْواع ، وعَظْعاظ مصادر ، وإنما حقّها أن تكون صفاتٍ دالة على المبالغة في الوَسْوسة والوعوعة والعْظعظة ، فحقّ ما وقع منها في موضع محتمل للمصدرية والوصفية أن يحمل على الوصفية تخلُّصاً من الشذوذ ، ومخالفة المطّرد الشائع الذّائع .

وليس بِمُحِقٍّ من زعم في شَيْء من الصفات الواردة على هذا الوزن أنه مصدرٌ مضاف إليه « ذو » تقديراً ، ويدل على فساد قوله أمران :

أحدهما : أنّ كُلّ مصدر أضيف إليه « ذو » تقديراً فمجرّده للمصدرية أكثر من استعماله صفةً كـ«رِضًى» وصَوْم وفطر .

وفَعْلال الموصوف به لم يَثْبت مجرّده للمصدرّية إلاّ في وَسْواس وأخواته، على أن مَنْع مَصدرِيّتها ممكنٌ، وذلك أنّ مَنْ سمع منه وَسْوس إليه الشّيطان وَسواساً بالفتح لا يتعيّن كونه قاصداً للمصدرّية، بل يحتمل أن يقصد الحالّية، فإن الحال قد يؤكدها عاملُها الموافقُ لها لفظاً ومعنىً كقوله تعالى: « وأرسلْناك لِلنّاس رسولاً »[1] وكقوله تعالى: ﴿ وسَخّر لكم اللّيلَ والنّهارَ والشّمس والقمرَ والنجومَ مسخراتٍ ﴾[2].

فإنما تتعيّن المصدريّة في « وسْواس » أن لو سمع مضافاً إلى الشّيطان، ومعلّقاً به معمول، كما سُمِع ذلك في الوَسْوسة كقول بعضهم: « وَسْوسَةُ الشّيطان إلى النفس داءٌ » فتتعين المصدريّة في مثل هذا لا بالانتصاب بعد الفعل.

الثاني: أن المصدر المضاف إليه «ذو» تقديراً لا يؤنث ولا يُثنّى ولا يُجمع بل يلزم طريقةً واحدةً؛ ليعلم أصالته في المصدريّة، وفرعيته في الوصفيّة، فيقال: امرأة صَوْمٌ، ورجل صوْمٌ ورجلانِ صَوْمٌ، أو نساء.

وفَعلال الموصوف به ليس كذلك؛ لأنه يؤنَّث ويُثنّى ويُجمع وجوباً فيُقال: رجل ثرثار، وتَمْتام، وفأفاء، ولَضْلاضٌ[3]، أي ماهر

(١) النساء / ٧٩

(٢) النحل ١٢، وهذا على غير قراءة حفص التي ضمّها المصحف الشريف، وإنما هي قراءة حمزة والكسائي وأبي عمرو وابن كثير ونافع وآخرين حيث قرءوا: « والنجومَ مسخراتٍ » انظر معجم القراءات قراءة رقم ٤٢٨٤.

(٣) لضلاض: حاذق في الدلالة، ولضلضته: التفاته يميناً وشمالاً.

بالدّلالة ، وهَرْهار أي ضَحّاك[1] ، وجحجاح : سيّد ، وفَجْفاج : كثير الكلام ، وكَهْكاه،ووَطْواط : ضعيف ، وعسعاسُ وحَسْحاس : خفيف الحركة ، وهفهاف : خميص البطن ، وبجباج : ممتلىء الجسم ، ودَعْداع ودَحْداح : أي قصير،ونخناخ : ألكن ، وسَمْسام : سريع ، [٣ / ٢٧٨
وقَعقاع المفاصل : أي مُصوّت ، وشيء خشخاش أي يابس مصوّت ، وسَبع قضقاض : كاسر، وحيّة نضناض: يحرّك لسانه كثيراً .

وكُلّ ذلك يؤنث بالتاء ويثنى ويجمع ، ومنه قولهُ صلى الله عليه وآله وسَلّم : « أبْغضُكُم إلىّ وأبعدُكم مِنّي مجالِسَ يوم القيامة الثرثارون المُتفيهِقُون » .

ومنه : ريحٌ زَفْزافة أي محركة للحشيش ، وسفسافة : تنخل التراب بمرّها ، ودرع فضفاضة : واسعةٌ .

الفعل من كُلّ ذلك فَعْلل ، والمصدر فَعْللة وفِعْلالٌ بالكسر ، ولم ينقل في شيء منها فَعْلال بالفتح .

ومن أجاز ذلك كالزمخشري فقياسه غير صحيح ، لأن القياس على النّادر لا يصحّ ، فثبت ما قصدتُه من بيان أصالة الوصفيّة في فَعْلال المفتوح الفاء ، وغرابة المصدريّة فيه ، وامتناعها منه .

---

(١) في القاموس : ضحّاك في الباطل .

فالقول المرضّى أن « الوسواس » في قولـه تعالـى : (مـن شَرّ الوَسْواسِ[١]) هو الشّيطان لا على حذف مضاف، ، بـل على أنه من باب فَعْلال المقصود به المبالغة في مُفَعْلِل كثرثار، ونظائره.

والله أعلم بالصواب . انتهى .

(١) الناس / ٤

إجابة ابن مالك عن إشكال حديث شريف

وسئل ابن مالك أيضاً عن قوله صلى الله عليه وآله :

« غير الدّجّال أخْوفَني عَلَيْكم[1] » .

فأجاب : الكلام على لفظه ومعناه ، أمّا لفظه فلتضمّنه إضافة « أخوف » إلى ياء المتكلم مقرونة بنون الوقاية ، وهو إنما يعتاد مع الفعل المتعدّي ، لأن هذه النون تصون الفعل عن محذورات .

أحدها : التباسة بالاسم المضاف لياء المتكلم ، فلو قيل في ضَرَبَني : ضَرَبي لالتبس بالضَّرَب،وهو العسل الأبيض الغليظ ، فنفت نون الوقاية هذا المحذور .

الثاني : أمر مؤنثه بأمر مذكّره فلو قلت أكْرِمي بدل أكْرِمْني قاصداً مذكّراً لم يفهم المراد ، فنفت النون ذلك .

الثالث : ذهاب الوهم إلى أن المضارع صار مبنيًا وذلك لو أوقعته على ياء المتكلم غير مقرونة بالنون لَخِفي إعرابه ، وظُنّ به البناء على مراجعة الأصل ، فإن إعرابه على خلاف الأصل ، وأصله البناء .

(١) انظر مناقشة هذا الحديث في همع الهوامع ١ / ٢٢٥

٣ / ٢٧٩] فلو قلت بدل « يُكْرِمني » يُكرِمي لَظُن / عودُه إلى الأصل ، فزيادة النون تمكّن من ظهور إعرابه .

والاسم مستغنٍ عن النون في الوجهين الأولَين .

وأمّا الثالث فللاسم فيه نصيبٌ لكن أصالته في الإعراب أغنته وصانته من ذهاب الوهم إلى بنائه ، لا بسبب جَلِيٍّ ، لكنه وإنْ أُمن ظنٌ بنائه فلم يُؤْمن التباسُ بعض وجوه إعرابه ببعض ، فكان له في الأصل نصيب من إلحاق النون .

وينزل إخلاؤه منها منزلة أصل متروك يُنَبّه عليه في بعض المواضع كما نُبّه بالقَودَ واستحوذ على أصل قاد[1] واستحاذ. وكان أولى ما ينبه به على ذلك أسماء الفاعلين، فمن ذلك ما أنشد الفراء من قول الشاعر:

٦٦٦ = فما أدرى وكلّ الظّن ظَنيٍّ
أمسِلمُني إلى قومي شراحي[2]

(١) في ط : « قال » مكان : « قاد » ، تحريف .
(٢) نسب في الدرر اللوامع ١ / ٢١٢ إلى يزيد بن محمد الحارثيّ .
وذكر السيّوطيّ في شرح شواهد المغنى ص ٧٧٠ أن الفرّاء ذكر البيت على هذا النمط ليجعله باباً من النحو ، والصواب :
فما أدرى وظني كل ظن		أيسلمني بني البدء اللقاح .
وبنو البذء اللقاح : هم الذين لا يدينون للملوك .
قال صاحب الدرر : وكان القياس : أمُسْلِمي بالتخفيف .

فرخم « شراحيل » دون نداء اضطراراً .

ومثله ما أنشده ابن طاهر في تعليقه على كتاب سيبويه :

٦٦٧ = وليس بِمُعْيني وفي الناس ممتع
صديقٌ إذا أعيا عَلَيّ صَدِيقُ[١]

وأنشد غيره :

٦٦٨ = وليس المُوافِيني لِيُرْفِدَ خائباً
فإن له أضعافَ ما كان آملا[٢]

= وقال ابن هشام في المغنى ١ / ٣٨١ : « وزعم هشام : أن الذي في « أمسلمني » ونحوه تنوين لا نون » .
والبيت من شواهد المغنى ١/ ٣٨١ ، ٢ / ٧١٦ ، والهمع والدرر رقم / ١٧١.

(١) في ط : « معييني » وفي النسخ المخطوطة والأشموني ١ / ١٢٦ : « بمعييني » وفي ط والنسخ المخطوطة : «مقنع» وفي الأشموني «ممتع» وفي ط، والنسخ المخطوطة : «صديقي».

(٢) من شواهد : المغنى ١ / ٣٨١ ، والهمع والدرر رقم/ ١٧٢ ، والأشموني ١ / ١٢٦ .
قال العيني « هامش الأشموني » : « المعنى : ليس الذي يوافيني أي يأتيني ليرُفد أي ليعطي من الرفد وهو العطاء . وفيه الشاهد ، فإن النون فيه نون الوقاية ، وليست نون التنوين كما ذهب إليه بعضهم ، إذ التنوين لا يجتمع مع الألف واللام ، والموصول مع صلته اسم ليس ، «وخائباً» خبره ، وليرفد على صيغة المجهول بالنصب على تقدير : لأن يرفد » .

ولأفعل التفضيل أيضاً شبه بالفعل وخصوصاً بفعل التّعجب ، فجاز أن تلحقه النّون المذكورة في الحديث كما لحقت اسم الفاعل في الأبيات المذكورة . وهذا أجود ما يقال في هذا اللفظ عندي .

ويجوز : أن يكون « أخوف لي » وأبدلت اللاّم نوناً كما في لعنّ مكان لعلّ ، وفي : رِفَنّ بمعنى رِفَلّ[1] وهو الفرس الطّويل .

وأما الكلام من جهة المعنى ففيه وجوه :

أظهرها : كون أخوف افعل تفضيل صيغ من فعل المفعول كقولهم: « أشغَلُ من ذات النّحْيَيْن[2] » « وأزهْى من ديك » «وأعنى بحاجتك » « وأخوفُ ما أخاف على أُمّتي الأئمة المُضِلُّون »، إذ المراد أنّ المعبر عنه بذلك : شُغل وزُهِي وعُنِي أكثر من شغل غيره وزهوه وعنائه.

---

(١) في القاموس : الرِّفَلّ كخِدَبّ : الطويل الذنب ، الكثير اللحم ، والبعير الواسع الجلد .

(٢) « هي امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة ، كانت تبيع السمن في الجاهلية ، فأتاها خوّات بن جبير الأنصاريّ يبتاع منها سمناً ، فلم ير عندها أحداً وساومها فحلّت نِحْياً ، فنظر إليه ، ثم قال أمسكيه حتى أنظر إلى غيره فقالت : حُلّ نِحياً آخر ، ففعل ، فنظر إليه ، فقال : أريد غير هذا فأمسكيه ففعلت ، فلما شغل يديها ساورها فلم تقدر على دفعه حتى قضى ما أراد وهرب » انظر مجمع الأمثال ١/ ٣٧٦ .

وكذا أخوف ما أخاف / أي الأشياء التي أخافها على أمتى أحقها [٣ / ٢٨٠
بأن يخاف الأئمة المضلّون .

فمعنى الحديث ههنا : غير الدّجال أخوف مخوفاتي عليكم فحذف المضاف إلى الياء فاتصل بها أخوف معمودة بالنون كما تقرر .

ويحتمل أن يكون : « أخوف » من أخاف بمعنى : خوف. ولا يمنع ذلك كونه من ثلاثيّ فإنه على « أفعل » وما على وزن أفعل والثلاثي سواء عند سيبويه في التفّضيل والتّعجب ، صرّح به مراراً.

فالمعنى . غير الدّجال أشد موجبات خوفي عليكم، ثم اتصل بالياء معمودة بالنون على ما تقرر .

ويحتمل أن يكون من وصف المعاني بصفات الأعيان مبالغة كشعْرٍ شاعر ، وهذا الشِّعر أشعر من هذا ، وعجب عاجب ، وموْت مائت ، وخوْف خائف .

ويقال : فلان أخوف من خوفك . ومنه قول الشاعر[1] .

٦٦٩=يداك يدٌ خيرُهــا يُرْتَجــى
وأخـرى لأ عدائها غائِظَــه

(١) نُسب في العينيّ ١ / ٥٧٢ لطرفة ، وليس في ديوانه والبيت الأول من شواهد : التصريح ١ / ١٨٢ ، والأشموني ١ / ٢٢٣ .
هذا وفي الأشباه مطبوعاً ومخطوطاً : « فأما التي يرتجى خيرها » ، « وأمّا التي يتقّى شرّها » .
قال العيني : اللافظة : البحر ، والهاء فيه للمبالغة ، كما في : راوية ، =

فأمــا التــي خيرُهــا يرتجــى
فأجــود جوداً من اللافظه
وأمّــا التــي شرهــا يتقــي
فنفس العَــدُو بهــا فائِظَه

فنصب « جوداً » بأجود على التمييز، وذلك موجب لكونه فاعلاً معنىً ، لأن كل منصوب على التمييز بأفعل التفضيل فاعل في المعنى ونصبُهُ علامةُ فاعليته ، وجرّه علامةٌ أن (أفعلَ) بعضٌ منه .

ولهذا معنى : زيدٌ أحسن عبـداً : أن عَبْـده فاق عبيد غيره في الحُسن .

وإن جَرَرتْ فمعناه : أنه بعض العبيد الحسان وهو أحسنهم .

فمعنى الحديث على هذا : خَوْفُ غير الدّجال أخـوفُ خوفـي عليكم ، ثم حذف المضاف إلى غير ، وأقيم هو مقام المحذوف ، وحذف « خوف » المضاف إلى الياء ، وأقيمت هي مقامـه ، فاتصـل أخـوف بالياء معمودةً بالنون .

= وعلاّمـة . وفي المثـل : يقـال : فلان أسمـح من لافظـة أي بحر . وقــال الجوهري : أسمح من لافظة ، يقال : هي العنز ، لأنها تدعى إلى الحلب وهي تجتر ، فتلفظ بجرتها ، وتقبل فرحاً بالحلب.
وقوله : « فائظة » ، قال أبو القاسم الزجاجيّ : يقال : فاظ الميت بالظاء ، وفاضت نفسه بالضاد ، وفاظت نفسه بالظاء جائز عند الجميع إلاّ الأصمعيّ فإنه لا يجمع بين الظـاء والنفس ، يقـال : فاظ الرجـل بالظـاء المعجمـة ، وفاضت نفسه بالضاد .

ويحتمل أن يكون «أخوف» فعلاً مستنداً إلى واو هي ضمير عائد على غير الدّجّال، لأن من جملة ما يتناوله غير الدّجال الأئمة المضلون، وهم ممن يعقل، فغلبوا فجيء بالواو، ثم اجتزىء عنها بالضمة وحذفت كقوله.

٦٧٠ =فياليت الأطباء كانُ حولي

وكان مع الأطباء الأساة(١) / [٣ / ٢٨١]

وقال آخر :

٦٧١ =دارحيٍّ وتنوها(٢) مربعاً

دخل الضيف عليهم فاحْتَمل

(١) في ط : « الأطباء » بالمد، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والمصادر .
وفي ط : « والإساء » بالهمزة .
وفي ط والنسخ المخطوطة : فيا ليت. وروى:
« فلو أنّ » .
من شواهد : الإنصاف ١ / ٣٨٥ ، وابن يعيش ٧ / ٥ ، ٩ / ٨٠ ، والخزانة ٢ / ٣٨٥ . والعيني ٤ / ٥٥١ ، والهمع والدرر رقم / ١٣٣ . وهذا البيت روى مع بيت آخر في الدرر على النحو التالي :

فلو أن الأطبا كانُ حولي وكان مع الأطباءُ الشّفاةُ
إذاً ما أذهبوا ألماً بقلبي وإن قيل : الشّفاة هم الأساةُ

والطّب بالكسر في اللغة : الحِذق ، والطبيب : الحاذق .
والأساة : جمع آسٍ كقُضاة جمع قاضٍ ، وكذلك الشفاة : جمع شاف . ثم قال الدرر : ولم أعثر على قائلها .
(٢) جعلوها دائمة لهم ففي القاموس : «وتن» الواتن:الشيء الثابت الدائم، ووتنة وتُوناً ووتنة:دام ولم ينقطع.
وفي ط: «فاسأل واسأل» بالهمز في البيت الثاني .

فسَلْ عنـا إذا النـاس شَتَـوْا
وسَلْ عنـا إذا النـاس نَزَلْ

أراد : كانوا ، فحذف الواو ، وأبقى الضمة ، وكذلك أراد الآخرُ : احتملوا ، ونزلوا فحذف الواو، ثم سكّن اللام من احتمل ، ونزلْ للوقف . هذا ما تيّسر فيه . ولله الحمد.

وسئل ابن مالك أيضاً

أيجوز صرف أريس في قولهم : بئر أريس[١]؟

فأجاب : نعم وهو في الأصل ، عبارة عن الأصل[٢] .

ويطلق على الأكار[٣] وعلى الأمير[٤] .

وقيل : إن أريد به الأمير فهو مقلوب رئيس[٥] .

(١) في اللسان : أرس : في حديث خاتم النبيينﷺ : فسقط من يد عثمان رضى الله عنه في بئر أريس بفتح الهمزة ، وتخفيف الراء، هي بئر معروفة قريباً من مسجد قباء عند المدينة » .

(٢) في اللسان : الإرس : الأصل .

(٣) في اللسان : الأرِيس : الأكّار . عن ثعلب .

(٤) في اللسان : الإرِّيس : الأمير ، عن كُراع حكاه في باب فعِّيل .

(٥) في اللسان : والأصل عنده - أي كراع - : رِئِّيس على فعّيل من الرياسة والمؤرّس : المؤمّر ، فقُلِب .

وعن ابن الأعرابي : أرَس يأرِس أرْساً : إذا صار أريساً ، وأرّس يؤرِّس تأريساً : إذا صار أكّاراً . وجمع الأريس : أرِيسون ، وجمع الإرِّيس : إرِّيسون . ومن هذا ما جاء في كتاب النبيّﷺ إلى هرقل . . . إن أبيت فعليك اثم الإرِّيسين » .

توجيه حديث شريف لابن مالك

وسئل رحمه الله أيضاً :

عن قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إلا جاء كنزهُ يوم القيامة شجاعٌ أقرعُ»

فأجاب فاعل جاء «الكانز». وكنزه مبتدأ، وأقرع خبره، والجملة حالية؛ لأن الجملة الابتدائية المشتملة على ضمير ما قبلها تقع حالاً، واقترانها بالواو أكثر. وقد جردت منه في قوله تعالى: ﴿اهْبِطوا بعضُكم لِبَعْض عدُوًّا﴾[1] ﴿وما أرْسَلْنا قَبْلَك مِنْ المرسلين إلّا إنهم ليأكُلون الطعام[2]﴾ وتقول العرب: «رجع فورُه إلى بَدْئه[3]» وكلمتُه فوه إلى فيّ».

وقال الشاعر[4] :

٦٧٢ = وَتَشْربُ أسْآرى القطا الكُدْرُ بَعْدما
سَرَت قَرَبًا أحناؤهـا تتصَلْصَلُ[5]

(١) البقرة / ٣٦
(٢) الفرقان / ٢٠
(٣) هكذا في جميع النسخ : « فوره » والقول المشهور : « رجعَ عودُهُ على بدئه » انظر الهمع ٤ / ١٩ .
(٤) هو الشَّنْفَرى .
(٥) انظر لامية العرب / ٦١ ، وهي قصيدة مشهور مطلعها : =

ومثله :

٦٧٣ = راحُوا بصائُرْهم على أكْتافِهِم
وبَصِيرتي يَعْدُو بهـا عَتِـدٌ وأي[1] .

أي قويّ . ومثله :

٦٧٤ = ولولا جنان الليل ما آب عامرٌ
إلى جَعْفـر سِرْبـا لهُ لم يُمَزَّقِ[2] / [١ / ٢٨٢]

= أقيمـوا بنـي أُمِّي صُدُورَ مطّيكم فإنّـي إلى قوم سواكُمْ لأميلُ

والأسْآر في الشاهد :جمع سؤر ، وهو بقية الشراب في الإناء . والقرب : اليوم الذي ترد الطير الماء في صبيحته . وأحناؤها : جمع حنو ، وهو الجانب . وتصلصل أي يسمع لها صوتاً .

يريد أن يقـول : بأنـه يرد الماء قبـل القطـا ، وهـو أسرع الطـير ، فتشرب فضلاته ، وقد بلغ منها العطش مبلغاً تصوّت منـه أحشاؤهـا » انظـر شرح الشاهد في هامش لامية العرب ، وفي شرح شواهد العيني ٣ / ٢٠٧ وبعده

هممتُ وهمّت وابتدرْنا وأسدلَت وشمّـر منّـي فارط متمهِّلُ

والفارط : من يتقدم القوم إلى الماء . والمعنى أن سير القطا ثقيل كمن أرخى ثوبه .

وفي ط والنسخ المخطوطة : « قرنا » مكان : « قرباً » تحريف و « أخبارهـا » مكان : « أحناؤها » تحريف آخر .

(١) في اللسان : « عتد » : فرس عَتَـدٌ وعَتِدٌ : شديد تام الخلق ، سريع الوثب معدّ للجرْي . واستشهد هلى ذلك بالشاهد وهو للأشْعر الجُعْفيّ .

(٢) نسب في العين إلى سلامة بن جندل ، وأنشده الفارسي في الإغفال : « لـم يخرق » مكان : « لم يمزق » وهو من شواهد الأشموني ٢ / ١٩٠ ، والعينّ ٣ / ٢١٠ ، وفي العيني: جنان الليل: أي ظلمته. =

ويجوز جعل « كنزه » فاعل جاء ، « وشجاع » خبر مبتدأ محذوف، والجملة في موضع الحال أي جاء وهو شجاعٌ أو صورته شجاع، ولا بُعْد فيه، لأن فيه حذف المبتدأ والواو، إذ الاهتمام بهذه الواو أقلّ من الاهتمام بالفاء المقترنة بمبتدأ وقع جواب شرط، وقد حذفا معاً في قوله .

٦٧٥ = أأُبَيّ لا تَبْعَدْ فليس بخالد حَيٌّ ومن يُصِبِ الحِمامُ بَعِيدُ[1]

أي فهو بعيد فحذف الفاء وهي ألزم من الواو .

[مسألة لابن مالك في : قم أنت وزيد]

قال ابن مالك : لا يصِحّ في : قُمْ أنت وزيدٌ الحكم بعطف زيد على فاعل قم ، لأن العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه ، وقم ونحوه من أفعال الأمر لا يعمل في غير ضمير المخاطب ، فيحمل

=

وفي ط والنسخ المخطوطة : حشار « بالحاء ، تحريف ، تصويبه من الأشموني ، والعيني ، وفي ط والنسخ المخطوطة أيضاً «لا يمزق».

(١) من شواهد : التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك / ١٣٤ .

وعلّق محققه في هامشه بقوله : هو من أبيات الحماسة ، وقائله الضبي . قال التبريزيّ : لا تبعد ممّا يندب به الميّت .

ورواية ابن مالك : «المنون» مكان : الحِمامُ»

ما وقع من ذلك على أن زيداً مرفوع بفعل دلّ عليه «قم» أي قم أنت، ولْيَقُم زيد.

وعليه يحمل قوله تعالى : ﴿ اسكُنْ أنت وَزوْجُك الجَنَّة ﴾[1]

وإليه أشار سيبويه بقوله يقال : دخلوا أوّلهُم وآخِرُهم ، ولا يقال : ادخلوا أوّلُكُم وآخرُكم ، لأن دخل لا يَصِحّ إسناده إلى أولكّم وآخركم .

وذكر أن عيسى بن عمر أجاز ذلك وهو نظير :

٦٧٦ = * لِيُبْك يزيد ضارع[2] *

يعنى أن أولكم وآخركم مرفوع بفعل مضمر دلّ عليه : ادْخُلوا كما أن ضارِعاً مرفوع بفعل دل عليك «لِيُبْك».انتهى .

[مسألة لابن مالك في الحال]

قال ابن مالك : نسبة الحال إلى المضاف إليه على أوجه :

وجه : يجوز إجماعاً إذا كان المضاف مصدراً أو صفةً عاملة كأعجبني قيام زيدٍ مسرعاً ، وإنّ زيداً ضاربُ عمرو مُتّكِئًا .

ووجهٌ : يمتنع إجماعاً حيث لم يكن المضاف مصدراً ولا صفةً ولا

(١) البقرة / ٣٥.
(٢) للحارث بن نهيك ،وتمامه:
* . . . . لخصُومَةٍ. ومختبِطٌ مما تطيح الطَّوائح *
من شواهد: سيبويه ١/ ١٤٥ ، ١٨٣

بعض ما أضيف إليه كضربت غلامَ زيدٍ متَّكِئاً .

وثالث : مختلف فيه : إذا كان المضاف بعض المضاف إليه أو يشبه بعضه كقوله :

٦٧٧ =كأنَّ يَدَيْ حَرْبائِهـا مُتَسَمْسِمـاً[1] يدا مذنـبٍ يستغفـر الله تائب/ [٣ / ٢٨٣

ومنه قوله تعالى : ﴿ ونَزَعْنا ما في صُدُورِهم مِنْ غِلٍّ إخْواناً ﴾[2]

وقد صحّ جوازه عن أبي الحسن الأخفش.انتهى .

إملاء على شاهد شعري لابن الحاجب]

في أمالي ابن الحاجب[3]

قال مُمِلياً على قول الشاعر .

٦٧٨=غيرُ مأسوفٍ على زَمن ينقضي بالهَمِّ والحَزَنِ[3]

(١) في اللسان : « سمم » : قال ابن الإعرابي : سمسم الرجل : إذا مشى مشياً رفيقاً . والسمسمة : ضربٌ من عدْو الثعلب .

(٢) الحجر / ٤٧

(٣) أمالي ابن الحاجب مخطوط رقم ١٠٠٧ نحو دار الكتب ، وقد علمت من أستاذنا المرحوم الشيخ عطية الصوالحي أنه حققه ، وأرجو أن يرى هذا التحقيق النّور على يدنا شر من الناشرين :
وقد أملى هذه الأمالي في القاهرة ودمشق من سنة ٦١٧ هـ إلى سنة ٦٢٥ هـ .
وقد قمت بدراسة حول ابن الحاجب وكتبه وهي ضمن كتاب « المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ، طبع دار الشروق .

(٣) سبق ذكره رقم ٣٠٥ ، ٦١١ .

قال : لا يصحّ أن يكون له عاملٌ لفظي ، وإذا لم يكن له عامل لفظيّ ، فإما أن يكون مبتدأً ، وإما أن يكون خبرَ مبتدأ

ولا يصحّ أن يكون مبتدأً ، لأنه لا خبر له ، لأن الخبر إما أن يكون ثابتاً أو محذوفاً ، والثابت لا يستقيم، لأنه إمّا «على زمن» وإمّا « ينقضي » ، وكلاهما مفسدٌ للمعنى .

وأيضاً: فإنك إذا جعلته مبتدأً لم يكن بدّ من أن تقدّر قبله موصوفاً وإذا قدرت قبله موصوفاً لم يكن بدّ من أن يكون « غير » له ، « وغير » ههنا ليست له ، وإنما هي لـ«زمن»، ألا ترى أنك لو قلت: رجلٌ غيرك مرّبى لكان في غيرك ضمير عائد على رجل ، ولو قلت : رجلٌ غيرُ متأسِّف على امرأة مرّبى لم يستقم ، لأن غيراً ههنا لمّا جعلته في المعنى للمرأة خرج عن أن يكون صفةً لما قبله .

ولو قلت : رجل غير متأسّف عليه مرًّبى جاز،لأنها في المعنى للضمير ، والضمير عائد على المبتدأ فاستقام ، فتبيّن أن لا يكون مبتدأ لذلك .

وإن جعل الخبر محذوفاً لم يستقم لأمرين :

أحدهما : أنّا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

والآخر : أنه لا قرينة تشعر به ، ومن شرط صحة حذف الخبر وجود القرينة .

وإن جعل خبر مبتدأ لم يستقم لأمور :

أحدها : أنا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

الثاني : أن حذف المبتدأ مشروط بالقرينة ولا قرينة .

الثالث : أنك إذا جعلته خبر مبتدأ لم يكن بدٌّ من ضمير يعود منه إلى المبتدأ ، لأنه في مَعْنى مُغاير ، ولا ضمير يعود على ما تقدّره مبتدأ ، فلا يصحّ أن يكون خبراً ، فتبيّن إشكال إعرابه ./ [٣ / ٢٨٤]

وأوْلى ما يقال فيه : إنه أوقع المظهر موقع المضمر لمّا حذف المبتدأ من أول الكلام ، فكان التقدير : زمن ينقضي بالهم والحزَن غير مأسوف عليه ، فلما حذف المبتدأ من غير قرينة تُشْعِر به أتى به ظاهراً مكان المضمر فصارت العبارة فيه كذلك ، وهو وجهٌ حسن .

ولا بُعْد في مثل ذلك ، فإن العرب تجيز : إنْ يُكْرِمْني زيد إنّي أكرمْه ، وتقديره : إنـي أكرم زيداً إنْ يُكْرِمْني ، فقد أوقعت زيداً موقع المضمر لمّا اضْطَررت[1] إلى إعادة الضمير إليه ، وأوقعت المضمر موقع المظهر لمّا أخرته عن الظاهر . فقد تبيّن لك اتّساعهُم في مثل ذلك وعكسه .

ويحتمل أن يقال : إنهم استعملوا غيراً بمعنى « لا » كما استعملوا « لا » بمعنى غير ، وذلك واسعٌ في كلامهم ، فكأنّه قال : لا تأسف على زمن هذه صفته .

---

(١) في ط : « اضطرت » بإسقاط الراء الثانية ، تحريف .

ويدلّك على استعمالهم غيراً بمعنى «لا» قولهم : زيدٌ عمراً غيرُ ضاربٍ، ولا يقولون : زيدٌ عمراً مِثْلُ ضاربٍ، لأن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ، ولكنّه لمّا كانت « غير » تحمل على « لا » جاز فيها ما لا يجوز في مثل ، وإن كان بابهُما واحداً .

وإذا كانوا قد استعملوا : أقلّ رجل يقول ذلك بمعنى النفي مع بُعْده عنه بَعْض البعد ، فَلأن يَسْتَعْمِلوا غيراً بمعنى « لا » مع موافقتها لها في المعنى أجْدر .

فإن قيل : فإذا قدرتموها بمعنى « لا » فلا بدّ لها من إعراب من حيث كونها اسماً فما إعرابه ؟

قلنا : إعرابه كإعراب قولك : أقلّ رجل يقول ذلك ، وهو مبتدأ لا خبر له استغناءً عنه ، لأن المعنى : ما رجلٌ يقول ذلك ، وإذا كان كذلك صحّ المعنى من غير احتياج إلى خبر ولا استنكار بمبتدأ لا خبر له ، إذا كان في المعنى بمعنى جملة مستقلة ، كقولهم : أقائم الزيدان ، فإنه بالإجماع مبتدأ ولا مقدّر محذوف ، والزيدان فاعل به ليس بخبر ، فهذا مبتدأ لا خبر له في اللفظ ولا في التّقدير ، وإنما استقام لأنه في معنى : أيقوم الزيدان ، وكذلك قول بعض النحويين في : نَزالِ وتَراكِ أنه مبتدأ وفاعله مضمر ، ولا خبر له ، لاستقامة المعنى من حيث [٣ / ٢٨٥] كان/معناه : انْزِل ، واتْرُك . وهذا هو الصحيح فيه[1]

(١) « وهذا هو الصحيح فيه » زيادة في ط ليست في النسخ المخطوطة .

وقد ذهب كثيرٌ إلى أنه منصوب انتصاب المصدر ، كأنه قيل في نزال : انزل نزولاً ، وهذا عندنا ضعيف ، فإنه لو كان كذلك لوجب أن يكُون معرباً بمثابة سَقْياً وَرْعياً[١]. ونحن نفرّق بين سقياً وبين نزال فكيف يمكن حَمْلُهما على إعراب واحدٍ ، وهو أن يكونا مصدرين مع أن أحدهما معرب والآخر مبنّي .

[تعليق ابن الحاجب على شاهدٍ نحويّ مشهور]

وقال عفا اللهّ عنه وقد استفتى في قول الشاعر :

٦٧٩ = وإنّي لَتعروني لِذكْراك فَتْرَةٌ
كما انتفض العصفورُ بلّلهُ القطْرُ[٢]

فقيل له : إن شخصين تنازعا فقال أحدهما : البيت : هِزّة ورِعْدة ، ولا يستقيم معنى البيت على « فترة » . فسُئِل هل يستقيم البيت على هذه الروّاية وقد نقلها غير واحد ممّن يوثق بنقله عن الأمالي لأبي عبد الله البغدادي ؟

فكتب مجيباً بخطّ يَدِه الكريمة ما هذه صورته :

(١) « بمثابة سقياً ورعياً » زيادة في ط ليست في النسخ المخطوطة .
(٢) لأبي صخر الهذليّ .
من شواهد : المقّرب ١ / ١٦٢ ، وابن يعيش ٢ / ٦٧، وشرح شذور الذهب، ٢٢٩ ، والعينيّ ٣ / ٦٧ ، ٢٧٨ ، والخزانة ١ / ٥٥٢ ، والتصريح ١ / ٣٣٦ ، ٢ / ١١ ، والهمع والدرر رقم ٧٥٧ ، والأشموني ٢ / ١٢٤ .

وهو أن يقال : يستقيم ذلك على معنيين :

أحدهما : أن يكون معنى لتعروني : لَتُرْعِدُني أي تَجْعَل عِنْدي العُروا[1] وهي الرِّعدة كقولهم : عُرِيَ[2] فلانٌ إذا أصابه ذلك ، لأن الفتور الذي هو السكون من الإجلال والهَيْبة تحصُل عنده الرّعدة غالباً عادة فيصحّ نسبة الإرعاد إليه ، فيكون «كما انتفض» منصوباً انتصاب قولك : أخرجته كخُروجِ زيدٍ ، إمّا[3] على معنى كإخراج خروج زيد .

وحسُن ذلك تنبيهاً على حصول المطاوع الذي هو المقصود في مثل ذلك ، فيكون أبلغ من الاقتصار على المطاوع ، إذْ قد يحصل المطاوع دونه مثل أخرجْتُه فلم يَخْرُج .

والثاني : أن يكون معنى لتعروني : لتأتيني وتأخذني فترة أي سكونٌ للسرور الحاصِل عن الذّكرى . وعبّر[4] بها عن النشاط ؛ لأنها تستلزمه غالباً تسميةً للمسبّب باسم السّبب ، كأنه قال : ليأخذني نشاطٌ
[٣ / ٢٨٦] كنشاط العصفور، فيكون كما / انتفض ، إما منصوباً نَصْب ، له صوْتٌ صَوْتَ حِمارٍ . وله وجهان :

أحدهما : أن يكون التقدير : يُصَوّت صَوْتَ حِمار ، وأن لم يَجُزْ إظهارُه استغناءً عنه بما تقدّم .

---

(١) العُرواء ـ كما في القاموس واللسان : قِرَّة الحُمّى ومسّها في أول رِعْدتها .
(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « عرني » بالنون . والتصويب من اللسان : حيث ذكر ما نصّه : « وقد عُرِي الرّجل على ما لم يُسمّ فاعله فهو معرُوٌّ » .
(٣) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ولعل : « إمّا » زائدة .
(٤) في ط : «غير» بالياء ، تحريف

والثانـي : أن يكون منصوبـاً بمـا تضمنّتـه الجملـة من معنـى يصوّت .

وإمّا مرفوعاً صفة لفترة أي نشاطٌ مثل نشاط العصفور .

وهذه الأوجه الثلاثة المذكورة في الوجه الثّاني في إعراب: «كما انتفض» تجري على تقدير رواية: رِعْدة وهِزّة. هذا ما كتبه مجيباً به.

وروى الرّماني عن السكوني عن أبي سعيد الأصمعي :

إذا ذكرت يرتـاحُ قَلْبِـي لذكرها كما انتفض العصفورُ بَلّلهُ القَطْرُ

وهو ظاهر حينئذٍ .

[ابـن الحاجـب يعلـق علـى بيت لابـن قلاقس الإسكندريّ]

وسئل عن قول ابن قلاقس الإسكندريّ :

٦٨٠ = ما بالُ هذا الـرِّيم أَنْ لا يَرِيمُ
لـو كان يَرْثـى لِسَـليمٍ سَليمُ(١)

فقال : سليم الثّاني فاعل ليرثى بمعنى سالـم ، وسـليم الأول بمعنى لديغ ، فإنهم يقولون للدّيغ سليم أو للأعمى بصير على سبيل التّفاؤل .

(١) ديوان ابن قلاقس الجزء الثاني رقم ٤١٤ مخطوط ، تحقيق الدكتورة سهام الفريح وهو مطلع قصيدة يمدح فيها القاضي الأجل عبد الرحيم بن علي البيساني .

ولا يحسن أن يكون سليم الثّاني تأكيداً للأوّل على وجه التأكيد اللّفظي، لأنه أولاً : قد فهم منه قصد التّجانس ، وليس هذا عندهم معدوداً في التّجانس .

وأيضاً فإنه يلزم أن يكون لـ«يرثى» مضمر عائد على الرّيم، وليس عليه المعنى ، فظهر أن يكون الوجه ما ذكرناه ، ويكون جواب « لو » محذوفاً دلّ عليه ما قبله ، لأن ما قبله يدلّ على إنكار ذلك، وهو كونه لا يريم والتعجّب منه .

ثم قال : لو كان يرثى لسليم سليم على أحد وجهين :

إمّا على الإنكار على نفسه في إنكار الأوّل، أي لو كان يرثى للديغ سالم لتوجّه الإنكار ، أو التّعجب .

أمّا إذا كان جارياً على المعتاد فلا معنى للإنكار أو التعجّب .

وإمّا على أن يكون الجواب ما دلّ عليه قوله : أن لا يريم وكأنه [٣ / ٢٨٧] لو كان يرثى / لسليم سليم لرام .

فإن قيل: قد تقدّم ذكر الرِّيم فليكن فاعل يَرْثى باللّام؛لأنه معهودٌ سابق.

فالجواب: أن ذلك إنما يكون إذا أعيد اللفظ الأول مثل قولهم : جاءني رجلٌ، ثم يقول: ما فعل الرجل، فإنما فعلوا ذلك؛ لئلا يؤدي إلى إلباس بغيره.

فإن قيل ، لا يلائم عجز البيت صدره ، لأن الأول خاص وآخره عام ، لأن «لو» من حروف الشرط ، والمعلّق على الشرط يعمّ بدليل قولهم : لو أكرمتني أكرمتك ، وهذا عام .

فالجواب : إنما يمتنع لو لم يكن المذكور في صدر البيت داخلاً في العموم ، فأما إذا كان داخلاً في العموم فلا يمتنع ، فإن المعنى لو كان يَرْثى سليمٌ لسليم فيدخل الرِّيم وغيره .

[جواب عن سؤال سائل في حرف لو]

جواب سؤال سائل سأل عن حرف «لو» للشيخ تقيّ الدين بن تيميّة .

قال : فيه جواب سؤال سائل سأل عن حرف «لو» لشيخنا وسيدّنا الإمام العالم العلامة ، الأوحد الحافظ المجتهدُ الزاهدُ العابدُ القدوةُ ، إمام الأئمة ، قدوةُ الأمة ، علاّمة العُلماء ، وارث الأنبياء ، آخر المجتهدين ، أوحد علماء الدين ، بركة الإسلام ، حجّة الأعلام ، برهان المتكلّمين ، قامع المبتدعين ، ذي العلوم الرفيعة ، والفُنون البديعة ، مُحْيِي السُّنة ، ومن عظمت به للهِ علينا المِنّة ، وقامت به على أعدائه الحُجّة ، واستبانت ببركته وهديه المحَجّة ، تقي الدين أبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحرّاني أعلى الله مناره ، وشيّد من الدين أركانه .

ماذا يقول الواصفون له وصفاتُه جلت عن الحَصْرْ
هو حجّة لله قاهرة هو بيننا أعجوبة الدّهْرِ
هو آية في الخلق ظاهرة أنواره أربت على الفجر

نقلت هذه الترجمة من خطّ العلامة فريد دهره الشيخ كمال الدين ابن الزّملكاني رحمه الله . / [٣ / ٢٨٨]

بسم الله الرحمن الرحيم

نقلت من خطّ الحافظ عَليم الدّين الرّد الىّ .

قال سيدنا وشيخنا الإمام ، العالم ، العلامة ، القدوة ، الحافظ ، الزاهد ، العابد ، الورع ، إمام الأئمة ، خبر الأمة ، مفتى الفِرَق، علاّمة الهدى ، ترجمان القرآن ، حسنة الزمان ، عملة الحفاظ ، وليّ الشريعة ، ذو الفنون البديعة ، ناصر السنة ، قامع البدعة ، تقّى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحرّاني ، أدام الله بركته ورفع درجته :

الحمد للهِ الذي علم القرآن ، خلق الإنسان علّمه البيان ، وأشهد أن لا إله إلاّ اللهّ وحده لا شريك له ، الباهر البُرْهان ، واشهد أن محمداً عبدُه ورسولُه المبعوث إلى الإنس والجاّن ، صلّى الله عليه وآله وسلّم تسليماً يَرْضى به الرّحمن .

سألت وفقك الله عن معنى حرف « لو » وكيف يتخرج قول عمر رضى الله عنه : « نعم العَبْدُ صهيبٌ لَو لَم يَخَف الله لم يعْصه » على معناها المعروف ، وذكرت أنّ الناسَ يضطربون في ذلك ، واقتضبت

الجواب اقتضاباً أوجب أن اكتب في ذلك ما حضرني السّاعة مع بُعْد عهدي بما بلغني مِمّا قاله النّاس في ذلك وأن ليس يحضرني الساعة ما ما أراجعه في ذلك .

فأقول - والله الهادي النّصير : الجواب مرتّب على مقدمات :

أحدها : أنّ حرف « لو » المسئول عنها من أدوات الشرط وأن الشرط يقتضي جملتين : إحداهما شرط ، والأخرى جزاء وجواب .

ورُبّما سمّي المجموع شرطاً ، وسمي أيضاً جزاءً ، ويقال لهذه الأدوات : أدوات الشّرط وأدوات الجزاء . والعِلْمُ بهذا كلّه ضروري لمن كان له عقل وعلم بلغة العرب .

والاستعمال على ذلك أكثر من أن يُحْصر كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنّهم قالوا سَمِعْنا وأَطَعْنا واسْمَعْ وانْظُرنا لكان خيراً لهم وأقوم ﴾[1]، « ولو أنهم إذْ ظَلَموا أَنْفُسَهم جَاءُوك فاستَغْفروا الله واستَغْفَر لهُمُ الرّسولُ لوَجَدوا الله تَوّاباً رحيماً[2] ، « ولَوْ عَلِم الله فيهم خيراً لأسْمَعَهُمْ ولو أسْمَعَهُم لَتَولَّو »[3] ، « ولو رُدّوا لعادوا لِمَانُهوا[4] عنه » ، « لو خرجوا

(١) النساء / ٤٦
(٢) النساء / ٦٤
(٣) الأنقال / ٢٣
(٤) الأنعام / ٢٨

فيكم ما زادوكم إلاّ خبالاً »(١)، « ولو كانوا يُؤْمِنون بالله والنَّبي وما أُنْزِل [٣ / ٢٨٩] إليه ما اتَّخَذُوهُمْ أولياءَ(٢) » .

الثانية : أن هذا الذي تُسمّيه النّحاة شرطاً هو في المعنى سببٌ لوجود الجزاء، وهو الذّي تسمّيه الفقهاء عِلّةً، ومُقْتَضِياً وموجَباً، ونحو ذلك ، فالشّرط اللفظيّ سبب معنويٌّ فتفطّن لهذا ، فإنه موضع غلط فيه كثيرٌ ممن يتكلّم في الأصول والفقه ، وذلك أن الشرط في عرف الفقهاء ومَنْ يجري مجراهم من أهل الكلام والأصول وغيرهم هو ما يتوقّف تأثير السبّب عليه بعد وجود المُسَبّب ، وعلامته أنه يلزم من عدمه عدم المشروط ، ولا يلزم من وجوده وجود المشروط .

ثم هو منقسم إلى ما عرف كونه شرطاً بالشّرع كقولهم : الطّهارة والاستقبال واللّباس شرط لصحّة الصّلاة ، والعقل والبلوغ شرط لوجوب الصّلاة ، فإن وجوب الصّلاة على العبد يتوقّف على العقل والبلوغ ، كما تتوقّف صِحّة الصلاة على الطهارة والسّتّارة واستقبال القبلة ، وإن كانت الطّهارة والستارة أموراً خارجة عن حقيقة الصّلاة ، ولهذا يفرّقون بين الشّرط والركن بأن الرّكن : جزء من حقيقة العبادة أو العقد كالركوع والسّجود وكالإيجاب والقبول ، وبأن الشّرط خارج عنه ، فإن الطّهارة يلزم من عدمها عدم صحّة الصّلاة ولا يلزم من

(١) التوبة / ٤٧
(٢) المائدة / ٨١ .

وجودها وجُود الصّلاة ، وتختلف الشّروط في الأحكام باختلافها كما يقولون في باب الجمعة ، منها :

ما هو شرطٌ للوجوب بنفسه .
ومنها ما هو شرط للوجوب بغيره .
ومنها ما هو شرط للإجزاء دون الصحة .
ومنها ما هو شرط للصحة .

وكلام الفقهاء في الشروط كثيرٌ جدًّا ، لكن الفرق بين السّبب والشّرط وعدم المانع إنما يتمّ على قول من يجوّز تخصيص العِلّة منهم ، وأمّا من لا يسمّى عِلّة إلاّ ما استلزم من الحكم ، ولزم من وجودها وجوده على كل حال ، فهؤلاء يجعلون الشّرط وعدم المانع من جملة أجزاء العلة، وإلى ما يعرف كونه شرطاً بالعقل ، وإن دلّ عليه دلائل أخرى / كقولهم:الحياة شرط في العِلْم والإرادة والسمع والبَصر والكَلام والعِلْم شرط في الإرادة ، ونحو ذلك . [٣ / ٢٩٠]

وكذلك جميع صفات الأجسام وطباعها لها شروط تعرف بالعقل أو بالتجارب أو بغير ذلك وقد تسمّى هذه شروطاً عقليّة ، والأول شروطاً شرعيّة ، وقد يكون من هذه الشروط ما يعرف اشتراطه بالعُرْف، ومنه ما يعرف باللّغة،كما يعرف أن شرط المفعول وجود فاعل،وإن لم يكن شرط الفاعل وجود مفعول ، فيلزم من وجود المفعول المنصوب وجود فاعل ولا ينعكس ، بل يلزم من وجود اسم منصوب أو مخفوض

وجود مرفوع ، ولا يلزم من وجود المرفوع لا منصوب ولا مخفوض، إذْ الاسم المرفوع مُظْهراً أو مُضْمراً لا بُدّ منه في كل كلام عربيّ سواء كانت الجملة اسميّة أو فعليّة ، فقد تبيّن أن لفظ الشرط في هذا الاصطلاح يدلّ عدمه على عدم المشروط ما لم يَخْلُفه شرطٌ آخر ، ولا يدلّ ثبوته من حيث هو شرطٌ على ثبوت المشروط .

وأمّا الشرط في الاصطلاح الذّي يتكلّم به في باب أدوات الشرط اللفظيّة سواء كان المتلكم أصولياً[1] أو فقهيًّا وما يتبعه من متكلّم وأصولي ، ونحو ذلك ، فإن وجود الشّرط يقتضي وجود المشروط الذي هو الجزاء والجواب ، وعدم الشّرط هل يدل على عدم المشروط مبنيّ على أن عدم العِلّة هل يقتضي عدم المعلول ؟

فيه خلاف وتفصيل قد أومىء إليه :

الخوف لو فرض عدمه لكان مع هذا العدم لا يَعْصى الله ، لأن ترك المعصية له قد يكون لخوف الله ، وقد يكون لأمر آخر، إما لنزاهة الطبع،أو إجلال الله،أو الحياء منه،أو لعدم المقتضى إليها كما كان يقال عن سليمان التّيميّ إنه كان لا يحسن أن يعصى الله فقد أخبرنا عنه أن عدم خوفه لو فرض موجوداً لكان مستلزماً لعدم معصية الله ، لأن هذا العدم يضاف إلى أمور أخرى ، إمّا عدم مقتضٍ أو وجود مانعٍ مع أن هذا الخوف حاصلٌ .

(١) كلمة : « أصوليًّا » سقطت من ط ، والتصويب من النسخ المخطوطة .

وهذا المعنى يفهمه من الكلام كلّ أحد صحيح الفطرة ، لكن لمّا وقع في بعض القواعد اللفظية والعقلية نوع توسّع إمّا في التعبير ، وإمّا في الفهم اقتضى ذلك / خللاً إذا بنى على تلك القواعد المحتاجة [٣ / ٢٩١]
إلى تتميم .

فإذا كان للإنسان فهمٌ صحيح ردّ الأشياء إلى أصولها، وقرّر الفِطرَ على معقولها، وبيّن حكم تلك القواعد وما وقع فيها من تجوّز أو توسّع ، فإن الإحاطة في الحدود والضوابط غير تحريراً . . . .(١)

ومنشأ الإشكال أخذُ كلامِ بعض النحاة مُسَلّماً : أن المنفّى بعد « لو » مثبت ، والمثبت بعدها منفى ، أو أن جواب لو منتفٍ أبداً ، وجواب لولا ثابت أبداً ، أو أنّ « لو » حرف يمتنع به الشيء لامتناع غيره ، و « لولا » حرف يدلّ على امتناع الشيء لوجود غيره مطلقاً ، فإن هذه العبارات أذا قِرن بها غالباً كان الأمر قريباً .

وأمّا أن يدعي أن هذا مُقتَضى الحرف دائماً فليس كذلك ، بل الأمر كما ذكرناه من أن لو حرف شرط تدلّ على انتفاء الشّرط ، فإن كان الشرط ثبوتِيًّا فهي « لو » محضة ، وإن كان الشّرط عدميًّا مثل « لولا » و « لو لم » دلت على انتفاء هذا العدمِ بثبوت نقيضه ، فيقتضي أن هذا الشّرط العدمي مستلزمٌ لجزائه إنْ وجوداً وإنْ عدماً ، وأن هذا العدم منتفٍ .

(١) هكذا في ط ، وفي النسخ المخطوطة : « غير تحرير » وفي الكلام نقص أشير إليه في هامش ط : بـ « كذا » .

وإذا كان عدمُ شيءً سبباً في أمر فقد يكون وجودُه سبباً في عدمه ، وقد يكون وجوده أيضاً سبباً في وجوده بأن يكون الشيء لازماً لوجود الملزوم ولعدمه ، والحكم ثابت مع العلّة المعينة ومع انتفائها لوجود عِلّة أخرى .

وإذا عرفت أن مفهومها اللاّزم لها إنّما هو انتقاء الشرط وأنّ فهم نفي الجزاء منها ليس أمراً لازماً ، وإنّما يفهم باللزوم العقلي أو العادة الغالبة ، وعطفت على ما ذكرته من المقدّمات زال الإشكال بالكلية .

وكان يمكننا أن نقول : إنّ حرف « لو » دالة على انتفاء الجزاء ، وقد تدلّ أحياناً على ثبوته، إما بالمجاز المقرون بقرينة أو بالاشتراك، لكن جعل اللفظ حقيقةً في القدر المشترك أقرب إلى القياس، مع أن هذا إنْ قاله قائلٌ كان سائغاً في الجملة ، فإن الناس ما زالوا يختلفون في كثير من معاني الحروف ، هل هل مقولة بالاشتراك أو بالتواطىء أو بالحقيقة والمجاز ، وإنما الذي يجب أن نعتقد / بطلانه ظنّ ظانٍ ظنّ أن لا [٣ / ٢٩٢] معنى لـ « لو » إلاّ عدم الجزاء والشرط ، فإن هذا ليس بمستقيم البتّةَ .
والله سبحانه أعلم ، والحمد لِله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله/ وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً دائماً أبداً إلى يوم [٤ / ٢] الدّين .

* * * *

بسم الله الرحمن الرحيم

[مسألة الاستفهام]

الكلام على مسألة الاستفهام للشيخ الإمام جمال الدين بن هشام نفع الله ببركته جميع الأنام ، وغفر له ولجميع أهل الإسلام ، إنه على ما يشاء قدير . والحمدُ لِلّه .

بسم الله الرحمن الرحيم

والصّلاة والتّسليم على سيّدنا محمد أشرف المرسلين وعلى آله وصحابته أجمعين .

وبعد ، فهذه مسألة في شرح حقيقة الاستفهام والفرق بين أدواته على حسب ما التمس منّي بعض الإخوان ، وبالله تعالى المستعان ، وعليه التُّكلان ، ولا حول ولا قُوّة إلاّ باللّه العليّ العظِيم ، وفيه فصولٌ .

الأوّل في تفسـيره :

اعلم أن حقيقة الاستفهام أنه طلب المتكلّم من مخاطبه أن يحصل في ذهنه ما لم يكن حاصلاً عنده مما سأله عنه.

وقال بعض الفضلاء : ينبغي أن يكون المطلوب تَحَصّل[1] ذلك في ذهن أعمّ من ذهن المتكلّم وغيره كما أن حقيقة الاستغفار الذي هو طلب الغَفْر، وهو السّتر أعم من أن يكون المطلوب له هو المتكلم أو غيره، ولهذا تقول: استغفرتُ لفلان، كما تقول: استغفرتُ لنفسي وفي التنزيل: « فاسْتَغْفَرُوا الله واسْتَغْفَر لهم الرّسول[2] ».

وتكون فائدة الاستفهام لغيرك أن يتكلّم المجيب بالجواب فيسمعه من جهل فيستفيده. / [٤ / ٣]

فقلت : لو صحّ ذلك لم تطبق العلماء على أنّ ما ورد منه في كلامه سبحانه مصروفٌ إلى معنى آخر غير الاستفهام.

ولو كان على ما ذكر لم يُسْتَحل حملُه على الظّاهر، ويكون المراد منه: أن يجيب بعضُ المخاطبين، فيفهم الجواب مَنْ لم يكن عالِماً به.

فإن قيل : فما سبب الفرْق بين طلب المغفرة مثلاً وطلب الاستفهام؟

(١) في ط فقط : « يحصل » بالياء.
(٢) النساء / ٦٤ .

قلت : طلب الإنسان المغفرة لغيره ممّا يقع في العادة ، كما يطلب ذلك لنفسه ، وأمّا طلبه لغيره أن يفهمه الشّخص المطلوب منه مع كون الطّالب عالماً ، فهو وإن كان ممكناً إلاّ أنه لا تدعو الحاجة إلى إرادته غالباً ؛ فإنّ المتكلّم إذا كان عالماً كان أسهل من طلبه من غيره أن يفهمه هو ، فلذلك لم تنصرف إرادة الواضع الى ذلك القصد لِعدم الحاجة إليه غالباً.

الفصــل الثــاني

في تفسير المطلوب بأداة الاستفهام ، وتقسيم الأداة باعتباره :

أعلم أن المطلوب حصوله في الذِّهـن إمّـا تصـوُّرٌ أو تصـديقٌ وذلك ، لأنه إنما يطلب حُكماً بنفي أو إثبات وهو التّصديق أوْ « لا » وهو التّصور.

والأدوات بالنسبة إليهما ثلاثة أقسامٌ .

مختصّ بطلـب التّصــور وهـو أم المتّصلـة ، وجميع أسمــاء الاستفهام .

ومختص بطلب التّصديق وهو أم المنقطعة وهـل .

ومنزّل بينهما : وهو الهمزة التي تستعمل مع أم المتّصلة تقول في طلب التّصور : أزيد الخـارج ؟ فإنّ المطلـوب تعيين الفاعـل لا نفس النِّسبة ، وفي طلب التصديق : أخرج زيـد. كذا مثّلوا.

والظّاهر أنه محتملٌ لذلك بأن يكون المتكلّم شاكًّا في حصول النسبة ، ومحتمل لطلب تصوّر النسبة .

وبيان ذلك : أن المتكلّم إذا شكّ في أن الواقع من زيد خروج أو دخول فله في السؤال طرق :

إحداها : أخرج زيد أم دخل ؟ وجوابه بالتّعيين فيحصل مراده بالتنصيص عليه . / [٤ / ٤]

والثانية : أخرج زيد؟.

والثالثة : أدخل زيد ؟ فإنه يجاب في كُلٍّ منهما بنعم أو بلا ، ويحصل له مراده، وأنه إذا أجيب بنعم علم ثبوت ماسأل عنه ، وانتفاء الفعل الذي لم يسأل عنه .

وإذا أجيب بـ «لا» علم انتفاء ما سأل عنه وثبوت ما لم يسأل عنه .

وتلخيصه أنّ تصديق المذكور يقتضي تكذيب غيره ، وبالعكس ، وغرض السّائل حاصلٌ على كلّ تقدير .

وغاية ما تخلّف في هاتين الطريقين أن السّامع لا يعلم هل السائل متردّد بين نسبتين أو بين حصول نسبة وعدمها ؟ وهذا أمر خارج عما نحن فيه .

وليس من الأوجه التي يحتملها هذا الكلام أن يكون المراد بالاستفهام طلبُ تعيين المسند إليه ، وذلك بأن يكون المتكلّم عالماً

بوقوع الفعل ، ولكن جهِل عينَ الفاعل ، فإنه لو أريد ذلك لم يُولِ أداةَ الاستفهام ما هو عالم بحصوله ، وهو الفعل ، ويؤخّر عنها ما هو شاك فيه ، وهو الفاعل . وإنما كان سبيله أن يعكس الأمر فيقول : أزيد خرج ؟ وعلى هذا فإذا قيل : أزيد خرج ؟ احتمل الكلام ما احتمله ذلك المثال واحتمل مع ذلك وَجْهاً آخر وهو السؤال عن المسند إليه ، وتكون الجملة على هذا التّقدير الأخير اسميّة لا فعليّة . وعلى تقدير أنّ السؤال عن المسند فعلية لا اسميّة ، وارتفاع الاسم حينئذ بفعل محذوف على شريطة التفسير .

وعلى تقدير أنه عين النِّسبة محتملة للاسمية والفعلية ، والأرجح الفعليّة ، لأن طلب الهمزة للفعل أقوى فهي به أوْلى .

والنّحويّون يجزمون برجحان الفعليّة في هذا المثال ونحوه مطلقاً بناءً على ما ذكرنا من أولوية الهمزة بالجمل الفعلية .

والتحرير ما ذكرنا ، فمتى قامت قرينة ناصّة على أن السُّؤال عن المسند إليه تعيّنت الاسميّة أو عن المسند تعينت الفعليّة ، وإلاّ فالأمر على الاحتمال ، وترجيح الفعليّة كما ذكروا.

وأمّا أسماء الاستفهام فكلّها متضمّنة معنى الهمزة التي يطلب بها التّصور.

والنحويّون يقولون : معنى الهمزة ، ويطلقون وهو صحيح إلاّ

أن فيه / إجمالاً ونَقْصاً في التّعليم ، وإنما لم يوضِّحوا ذلك ، لأن[٤ / ٥] الكلام في هذه الأغراض ليس من مقاصدهم .

الفصل الثّالث في الفرق بين قِسْمَيْ أم

تفترق أم المتصلة وتسمّى المعادِلة أيضاً ، وأم المنطقة وتسمى المنفصلة أيضاً من كُلّ واحدة من جِهتَيْ اللّفظ و المعنى من أربعة أوجه :

فأمّا الأوجه اللفظية :

فأحدها : باعتبار ما قبلهما ، وذلك أن ما قبل المتّصلة لا يكون إلّا استفهاماً لفظاً ومعنىً أو استفهاماً لفظاً لا معنىً ، فالأول نحو : أزيد قائم أم عمرو؟ والثاني : نحو : سواءٌ عليّ أقمت أم قعدت ؛ فإن الهمزة هنا قد خلع منها معنى الاستفهام ، ولهذا يصحّ في مكانها ومكان ما دخلت عليه المصدر ، فيقال : سواءٌ على قيامُك وقعودك ، ويصحّ تصديق الكلام الذي هي فيه وتكذيبه ، ولا يستحقّ المتكلّم به جواباً .

واستعملت في لازم الاستفهام وهي التّسوية ، ألا ترى أن الطالب لفهم الشيء استوى عنده وجوده وعدمه ، أعني استواءهما في أصل الاحتمال ، وإن كان أحدُهما قد يكون راجحاً .

وهذا المعنى أشار إليه سيبويه رحمه الله بقوله: وإنما جاز

الاستفهام[١] هنا، لأنك سوّيت الأمرين عندك[٢] كما استوى ذلك[٣] حين قلنا : [٤] زيد عندك أم عمرو؟ فجرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على النّداء نحو قولهم ، « اللّهم اغْفِرْ لنا أيتها العصابة » . انتهى .

وما قبل المنقطعة يكون استفهاماً نحو : « هَلْ يَسْتَوى الأَعْمَى والبصيرُ أم هَلْ تَسْتَوِى الظُّلمات والنُّور »[٥] .

وخبراً نحو: « تَنْزِيـل الكتـابِ لاَ رَيْب فيه من رَبِّ العـالمين أَم يقولون افتراه[٦] » .

والوجه الثاني : باعتبار ما قبلهما أيضاً .

وذلك أن الاستفهام قبل المتّصلة لا يكون إلاّ بالهمزة التي يطلب بها التّصور أو التّسوية كما قدّمنا ، والاستفهام الذي قبـل المنقطعة لا يكون بواحدةٍ منهما ، بل تارةً يكون بغير الهمزة البتّـة كمـا في قولـه تعالى : ﴿ هل يستوي الأعمى/ والبصير ﴾[٧] ، الآية ، وقول علقمة [٤ / ٦]
ابن عبدة :

(١) في سيبويه ١ / ٤٨٣ : « حرف الاستفهام » .
(٢) في سيبويه : « عليك » .
(٣) في سيبويه : « كما استويا حين »
(٤) في سيبويه : قلت أزيد » .
(٥) الرعد / ١٦ .
(٦) السجدة / ٢ ، ٣ .
(٧) الرعد / ١٦ .

٦٨١ - هَلْ ما عَلِمْتَ وما استُودِعْتَ مكتومُ

إذ حَبْلُها إذ نأتْك اليومَ مَصْرومُ(١)

أمْ هَل كَبيرٌ بكى لم يَقْضِ عَبْرَتَهُ

إثْرَ الأحِبَّة يَوم البَيْنِ مَشْكومُ

وبأن يكون بالهمزة التي يطلب بها التّصديق نحو : أقام زيد أم قعد عمرو ؟ إذا أردت بـ « أم » الإضراب عن الأول ، فإن أردت الاستفهام عن الواقع بين النِّسبتين فـ « أم » متّصلة ، فالكلام على هذا محتملٌ للمتّصلة والمنفصلة بحسب الغرض الذي تريده . هذا معنى كلام جماعة .

وقال ابن هشام الخضراويّ : من شرط أم المتّصلة أن لا يكون بعدها فعل وفاعل إلاّ وقبلها فعل وفاعل ، والفاعل في كُلٍّ من الجملتين واحد ، نحو ، أقام زيد أم قعد ؟

فإن قلت : أقام زيدٌ أم قعد عمرو ؟ كانت منقطعة ، وكذا إذا كان ما قبلها مبتدأً وخبراً فلا بُدّ من اتحاد الخبرين نحو : أزيدٌ منطلق أم عمرو ؟

(١) من شواهد : سيبويه ١ / ٤٨٧ ، والخزانة ٤ / ٥١٦ ، والهمع والدرر رقم ١٣٦١ ، ١٦١٣ . ١٦١٤ ، وانظر ديوان علقمة / ١٧ .
وفي الخزانة : قال ابن الأنباري : المشكوم : المُجْزي ، وقد شكمتُه أشكُمُه شكْماً من باب نصرته نصراً ، والاسم : الشُكْمة بالضم وهو المكافأة بحسن الصنيع .

فإن قلت : أم عمرو جالس كانت منقطعة[١] .

وكذا إذا خالفت بين الجملتين نحو : أقام زيد أم عمرو منطلق .

انتهى .

وهذا مخالف لما تقدّم . ولا شَكّ أن تخالف الخبرين أو الفاعلين أو الجملتين يقتضي بظاهره الانقطاع . وأمّا أنه يصل إلى إيجاب ذلك فـ « لا » .

وقد نصّوا على اتصال أم في قوله :

٦٨٢ = ما أُبا لي أَنَبّ بالحَـزْن تَيْسٌ
أَمْ جفـانـي بظهـر غَيْبٍ لئيـمُ[٢]

(١) في ط فقط « كانت أو منقطعة » بزيادة « أو » تحريف .

(٢) لحسّان بن ثابت من قصيدة مطلعها في ديوانه / ٢٢٦ :

منـعَ النـوْمَ بالعشـاء الهمومُ وخيالٌ إذا تَغـور النُّجومُ

من شواهد : سيبويه ١ / ٤٨٨ ، والمقتضب ٣ / ٢٩٨ وابن الشجري ٢ / ٣٣٤ ، والخزانة ٤ / ٤٦١ ، والعيني ٤ / ١٣٥ . وفي الخزانة : نبيب التيس : صوته عند هياجه . الحَزن : ما غلظ من الأرض ، وخصه، لأن الجبال أخصب للمعز من السّهول .

وفي الخزانة أيضاً تعليق على : « لا أبالي » قال : قال المرزوقيّ :

هو مفاعلة من البلاء أي لا احتفل به حتى أُعادّه بلائي وبلاءه ، وأفاخره وحكى سيبويه : «ما أباليه بالة» كحالةٍ، وأصله: باليـة، فحذفت ياؤه. وذهب غيره إلى أنه مقلوب، وألفه منقلبة عن واو، وأصله: أباول، أي أكاثر من قولهم: فلان كثير البول، أي الولد.

مع اختلاف الفاعلين ، وفي قوله :

٦٨٣ ـ ولست أبالي بعد فَقْدِيِ مالكاً
أموتى ناءٍ أم هو الآن واقعُ[1]

مع اختلاف الخبرين .

وقد يجاب بأن الجملتين هنا في تأويل المفردين ، فلذلك تعيّن الاتّصال ، لأن ما قبل أم وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر كما في قولنا : أزيد أم عمرو في الدّار .

وإذا اتّحد الخبر ان نحوُ:أزيد قائم أم عمرو قائم ؟ احتمل الكلام الاتصال والانقطاع باختلاف التقديرين .

فإن قيل : فلم جزم الجميع في نحو : أزيد قائم أم عمرو بالاتّصال مع إمكان الانقطاع ، بأن يكون ما بعدها مبتدأ حذف خبره ؟ / [٤ / ٧]

قيل : لأن الكلام إذا أمكن حمله على التمام امتنع حمله على الحذف ، لأنه دعوى خلاف الأصل بغير بيّنة ، ولهذا امتنع أن يدّعي في نحو : جاء الذي في الدار أن أصله : الذي هو في الدار .

والوجه الثالث : باعتبار ما بعدهما ، وهو أنّ المتّصلة لا تدخل

(١) من شواهد : أوضح المسالك رقم ٤١٧ ، والهمع والدرر رقم ١٦٠٧ .

على الاستفهام بخلاف المنقطعة ، فإنها تدخل عليه،ويكون بالحرف كما تقدّم في الآية الكريمة ، وفي بيتي علقمة بن عبدة ، وبالاسم كما في قول الله تعالى : ﴿ أم ماذا كنتم تعملون ﴾[1] ، ﴿ أم مَنْ هذا الذي هو جُنْدٌ لكم[2] ﴾ .

وقــول الشاعــر :

٦٨٤ = أم كيف ينفع ما تُعْطى العلوقُ بـه

رئمان أنف إذا ما ضــنّ باللَّبــنِ [3]

والوجه الرابع : باعتبار ما قبلهما وما بعدهمـا جميعـاً وهـو أنّ المتصلة تقع بين المفردين وبين الجملتين ، والمنقطعة لا تقع إلاّ بين الجملتين ، فأمـا قولهـم: « إنهـا لأبـل أم شاء » ، فمحمــول عنــد النحويين على إضمار مبتدأ .

وقد خرق ابن مالك إجماعهم في ذلك فادّعى أن المنقطعة قد تعطف المفرد محتجاً بما رواه من قول بعضهم : « إن هناك لإبلاً أم شاءً » بالنصب .

ومحمل هذا عند الجماعة إن ثبت على إضمار فعل، أي أم أرى شاءً على العطف على اسم إنّ.

(١) النمل / ٨٤
(٢) الملك / ٢٠
(٣) سبق ذكره رقم ١٧٧ ، ٢٨٢ ، ٦٤٥ .

ولقوله ـ رحمه الله ـ وجهٌ من النظر وهو أن المنقطعة بمعنى بل ، والهمزة ، وقد تتجرّد لمعنى بل ، فإذا استعملت على هذا الوجه كانت بمنزلة «بل» وهي تعطف المفردات بل لا تعطف إلاّ المفردات ، فإذا لم يجب لـ «أم» هذه أن تعطف المفردات فلا أقل من أن يجوز.

فإن قيل : لو صح هذا الاعتبار لكان ذلك كثيراً كما في العطف ببل ولم يكن نادراً ، ولا قائل بكثرته ، بل الجمهور يقولون بامتناعه البتّة ، وابن مالك يقول بندوره.

قيل : الذي منع من كثرته أن تجرّد أم المنقطعة لمعنى الإضراب مع دخولها على منفرد لفظاً قليلٌ .

وتبيّن من هذا أنهُ كان ينبغي لابن مالك أن يقول : / وقد تعطف [٤ / ٨] المفرد إن تجرّدت عن معنى الاستفهام .

وقد يجاب : بأنه استغنى عن هذا التّقييد بما هو معلوم من حكم الاستفهام بالهمزة ، وأنه لا يدخل على المفردات، فكذا الاستفهام بـ «أم» التي هي في قوّة الهمزة ، وبل .

وأما قول الزمخشري في : « أإنّا لَمَبْعُوثون أو آباؤنا[١] » : إن «آباؤنا» عطفٌ على الضّمير في «مبعوثون»، وساغ العطف على الضمير المتّصل للفصل بين العاطف والمعطوف عليه بالهمزة فمردودٌ بما ذكرنا.

---

(١) الواقعة / ٤٧ ، ٤٨ .

وأمّا أوجه المعنى ، فأحدها ما أسلفناه في صدر المسألة من أن المتصلة لطلب التّصور ، والمنقطعة لطلب التّصديق .

والثاني : أن المتّصلة تفيد معنى واحداً ، والمنقطعة تفيد معنيين غالباً وهما : الإضراب والاستفهام .

والثالث : أن المتّصلة ملازمة لإفادة الاستفهام أو لازمة وهو التّسوية ، والمنقطعة قد تنسلخ عنه رأساً . وسبب ذلك ما قدمناه من أنها تفيد معنيين ، فإذا تجردت عن أحدهما بقي عليها المعنى الآخر ، والمتّصلة لا تفيد إلا الاستفهام ، فلو تجرّدت عنه صارت مهملةً .

ومِمّا يدلُّ على أن المنقطعة قد تأتي لغير الاستفهام دخولها على الاستفهام كما قدّمنا من الشّواهد ، وبهذا يعلم ضعف جزم النحويين أو أكثرهم في : ، «إنها لأبل أم شاء» بأن التقدير : بل أهي شاء ، إذ يجوز أن يكون التّقدير : « بل أهي شاء » على أن المتكلم أضرب عن الأول ، واستأنف إخباراً بأنها « شاء » .

وعلى هذا المعنى اتّجه لابن مالك أن يدّعي أنها عاطفة مفرداً على مفرد كما قدّمنا .

ويعلم أيضاً غلط ابن النّحوية[1] وغيره في استدلالهم بنحو : « أم

(١) محمد بن يعقوب بن إلياس الدّمشقيّ الإمام بدر الدين المعروف بابن النحوّية .

ولد سنة تسع وخمسين وستمائة ، وتوفي في صفر سنة ٧١٨ هـ. انظر البغية ١ / ٢٧٢ .

هل تَسْتوى الظُّلماتُ والنُّورُ[(١)] » ، وبيتي علقمة على أن «هل » بمعنى « قد » ظنًّا منهم أن معنى الاستفهام لا يفارق أم والاستفهام لا يدخل على الاستفهام ، وجعلوا هذا نظير الاستدلال بقوله :

٦٨٥ = * أهل رَأَوْنا بوادي القفّ ذي الأكَمِ *[(٢)] / [٤ / ٩]

ومما يقطع به على قولهم بالبُطلان : أنها في البيت داخلة على الجملة الاسميّة ، و« قد » لا تدخل عليها .

فإن قيل : لعلهم يقدّرون ارتفاع كثير بفعل محذوف على حدّ « وإن أحدٌ من المشركن استجارك[(٣)] » .

فالجواب أن ذلك ممتنع بعد « قد »، فكذلك ما رادفها.

الوجه الرابع : أن الاستفهام الذي تفيده المتّصلة لا يكون إلاّ حقيقيًّا والذي تفيده المنقطعة يكون حقيقيّاً نحو: ، «إنها لأبل أم شاء»، على أحد الاحتمالين، وغير حقيقيّ نحو: «أم اتْخذ مِمّا يخلُق

---

(١) الرعد / ١٦ .

(٢) لزيد الخير كما في شرح شواهد المغنى للسّيوطي / ٧٧٢ .
وصدره :

* سائل فوارسَ يَرْبوعٍ بشِدتنا *

وروايته في الهمع والدرر رقم ١٣٦٢ ، ١٦١٥ : « بسفح القاع » مكان : « بوادي القف » .

(٣) التوبة / ٦

بنات(١) » ، « أم له البنات ولكم البنون » أم تسألُهم أجْراً فهم من مَغْرمٍ مُثْقلون أم عندهم الغيب(٢) » الآيـات .

تقرير آخر في الفرْق مُخْتَصَرٌ

أعلم أن الفرق بين المتّصلة والمنقطعة من أوجه :

أحدها : أن ما قبل المتّصلة لا يكون إلاّ استفهاماً ، ومـا قبـل المنقطعة يكون استفهاماً وغيره .

والثاني : أن ما بعدها يكون مفرداً وجُملة ، وما بعد المنقطعـة لا يكون إلاّ جملةً .

والثالث : أنها تقدّر مع الهمزة قبلها بأيّ ، ومع الجملة بعدها بالمصدر ، والمنقطعة تقدّر وحدها ببل والهمزة .

والرابع : أنها قد تحتاج للجواب وقد لا تحتـاج ، والمنقطعـة تحتاج للجواب .

والخامس : أن المتّصلة إذا احتاجت إلـى جواب، فإن جوابها يكون بالتّعيين ، والمنقطعة إنما تجاب بنعم أو لا .

والسادس: أن المتّصلة عاطفة والمنقطعة غير عاطفة .

---

(١) الزخرف / ١٦

(٢) الطور / ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ .

ومِمّن نص على هذا ابن عصفور في « مقرّبـه » ، وفيه خلاف مشهور .

والله تعالى أعلم ، وهو حسبنا ونعم الوكيل ./ [٤ / ١٠]

[توجيه ابن هشام للقول:
«كأنّك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل»]

ومن كلامه أيضاً على قول القائل :

« كأنَّك بالدّنيا لم تكُنْ وبالآخرة لم تَزَلْ »

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله حمداً يُوافِي نِعَمُه ، ويكافى مزيده .

اختلف في « كأنّك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تَزْل » في مواضع :

أحدها : في تعيين قائله .

الثاني : في معنى كأنّ .

والثالث: في توجيه الإعراب.

فأمّا قائله فاختلف فيه على قولين :

أحدهما: أنه النّبي صلّى الله عليه وآله وسلم .

والثاني : أنه الحسن البصريّ ـ رحمه الله ـ وقد جزم بهذا جماعةٌ فلم يذكُروا غيره ، منهم الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمرون

الحلبيّ في (شرح المفصل) ، وأبو حيّان المغربيّ في « شرح التسهيل » .

فأمّا معنى « كأنّ » فاختلف فيه أيضاً على قولين :

أحدهما للكوفيين : زعموا أنها حرف تقريبٌ ، وليس فيها معنى التشبيه ، إذ المعنى على تقريب زوال الدّنيا وتقريب وجود الآخرة.

وجعلوا من ذلك قَولَهُم : « كأنّك بالشّتاء مقبلٌ ، وكأنّك بالفرج آت »، هذا تستعمله الناس في محاوراتهم ، ويقصدونه كثيراً ، يقولون : كأنّك بفلان قد جاء .

والثّاني للبصريين : زعموا أنها حرف تشبيه مثلها في قولك : كأن زيداً أسدٌ ، ولم يثبتوا مجيئها للتّقريب أصْلاً. والمعنى : كأن حالتك في الدّنيا حالُ من لم يكن فيها ، وكأن حالك في الآخرة حالُ مَن لم يَزَل بها ، فالمشبّه والمشبّه به به حالتان لا الشخص ، والفعل الذي هو الجنس.

وإيضاح هذا أن الدّنيا لمّا كانت إلى اضمحلال وزوال كان وجود الشّخص بها كلا وجود ، وأن الآخرة لمّا كانت إلى بقاء ودوام كان الشّخص كأنه لم يزل فيها .

ولا شك أنّ المعنى المشهور لـ «كأنَّ» هو التشبيه ، فمهما أمكن

الحمل عليه لا ينبغي العدول عنه، وقد أمكن عليه وجه ظاهر فانبغى[١] المصير إليه. / [٤ / ١١]

وأمّا توجيه الإعراب وهو الذي يسأل عنه فاضطربت أقوال النّحويين فيه اضطراباً كثيرًا . والذي يحضرني الآن من ذلك أقوال :

أحدها للإمام أبي عليّ الفارسي ـ رحمه الله : زعم أن الأصل كأنّ الدّنيا لم تكن ، والآخرة لم تَزَل ، ثم جيء بالكاف حرفاً لمجرّد الخطاب لا موضع لها من الإعراب ، كما أنها مع اسم الإشارة كذلك .

وكذلك هي في قولهم : أَبْصِرْك زيداً أي أبْصِر زيداً، والكاف حرف لا مفعول، لأن أبْصِر إنما يَتَعَدّى[٢] إلى واحد .

وجيء بالباء زائدة في اسم كأنّ كما زيدت في أصل المبتدأ في قولهم: « بحسبك درهم » ، وقولهم : خرجت فإذا بزيدٍ.

وهذا القول اشتمل على أمرين مخالفين للظّاهر ، وهما : إخراج الكاف عن الاسميّة إلى الحرفيّة ، وإخراج الباء عن التّعدية إلى الزّيادة .

---

(١) في ط فقط : « فانتفى » تحريف صوابه من المخطوطات .

(٢) في ط فقط : « أبصر لا يتعدّى » تحريف لا يتفق مع أسلوب الكلام،صوابه من النسخ المخطوطة .

والقول الثاني : لأبي الحسن بن عصفور، ـ وهو قـولٌ أفقه من قـول الفـارسي ـ : زعم أن الكـاف حـرف خـطاب اتّصلت بكـأنّ، فـابطلت أعمـالهـا وأزالت اختصـاصهـا، ولهـذا دخلت على الجملة الفعليّة. والباء بالدّنيا وبالآخـرة زائدة، كمـا زيدت في المبتـدأ الذي لم تدخل عليه كأنّ، وقد مثّلناه.

والّذي حَمَلَهُ على زَعْمِهِ زوالَ إعمالها أنه لم يثبت زيادة الباء في اسم كأنّ ، وثبتت زيادتها في المبتدأ.

وقد إشتمل قوله على أربعة أمـور :

منهـا : الأمـران اللّـذان استلزمهمـا قول الفـارسي وقـد شرحناهما .

ومنها : دعواه إلغاء كأنّ، ولم يثبـت ذلك إلا إذا اقترنـت بمـا الزائدة كما في قوله تعالى: ﴿ كأنّما يُساقون[1] ﴾ . ودعـواه أن الياء حرف تكلّم كما أن الكاف حرف خطاب وهو لم يصرّح بهذا ، ولكنّه يلزمه ، لأنه لا يمكنه أن يدّعي أنه اسمها ، لأنه قد ادّعى الغاءها .

ولا يمكنه أن يدّعي أنه مبتدأ لأمرين :

أحدهما : أن الياء ليسـت من ضمائـر الرّفـع ، وإنمـا هي من ضمائر النصب والجرّ كما في قولك : أكرمني غلامي. / [٤ / ١٢]

(١) الأنفال / ٦ .

والثاني : أنها لو كانت مبتدأ لكان ما بعدها خبراً . ولو قيل مكان كأني بك تفعل : إنّا تفعل لم ترتبط الجملة بالضّمير ، وقد استقرّ أن الجملة المخبر بها لا بدّ لها من رابط يربطها .

ومنها : أنه صرّح بأنها قد دخلت على الجملة الفعلية في قولهم كأنّي بك تفعل ، فلا يخلو إمّا أن يدّعي أن الباء في بك زائدة والياء مبتدأ والأصل : أنت تفعل ، فلما دخلت الباء على الضمير المرفوع انقلبت ضمير جرّ .

أو يدّعي أن الباء متعلّقة بيفعل ، فإن ادّعى الأول فالجملة اسميّة لا فعليّة ، وبطل قوله:أنها دخلت على الجملة الفعليّة ، وإن ادّعى الثاني فلا يجوز في العربيّة أن يقول : عجبتُ منّي ولا عجبت منك ، لا يكون الفاعلُ ضميراً متّصلاً بالفعل ، والمفعولُ ضميراً عائداً إلى ما عاد إليه ضمير الفاعل ، وقد تعدّى إليه الفعل بالجارّ ، ولهذا زعم أبو الحسن في قوله :

٦٨٦ = هوّن عَلَيْك فإنّ الأمور بكفّ الإلهِ مقاديرُها[1]

أن « على » اسمٌ منصوب بهوّن لا حرفٌ متعلّق بـ « هوِّن » ، لأنّ الكاف على التّقدير الأوّل مخفوضة بإضافة « على » ، ولا عمل فيها

(١) من شواهد : سيبويه ١ / ٣١ ، وشرح شواهد المغنى للسيّوطي / ٤٢٧ ، والهمع والدرر رقم ١٠٨٩ .
وهو منسُوب للأعور الشنّي .

البتّة ، وعلى التّقدير الثاني منصوبة الموضع بالفعل ، ولا يجوز تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى ضميره المتّصل ، وينبغي له أن يقول بذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾[1] .

وفي هذا الموضع مباحث ليس هذا موضعها لأن فيها خروجاً عن المقصود .

والقول الثّالث لجماعة من النحويّين ـ رحمهم الله تعالى ـ: إن الكاف اسم كأنّ ، « ولم تكن » الخبر ، والباء ظرفيّة متعلّقة بتكن ، إن قدّرت كان تامة ، أو بمحذوف هو الخبر إن قدّرت ناقصة . وعلى هذا القول فالتاء في تكُن للخطاب لا للتأنيث ، وضميرها للمخاطب لا للدّنيا .

وكذا البحث في « لَم تَزَل » على القولين الأوّلين الأمرُ بالعكس التّاء للتأنيث ، والضميران للدّنيا وللآخرة . وهذا القول خيرٌ من القولين قبله .

والمعنى : كأنّك لم تكن في الدّنيا، وكأنك لم تزل في الآخرة.

والقول الرّابع لابن عمرون ـ رحمه الله ـ إن الكاف اسم كأن ، وبالدّنيا وبالآخرة خبران[2] ، وكلّ من جملتي « لم تكن » ولم تزل في موضع نصب على الحال / وإنّما تَمّت الفائدة بهذا الحال ، [٤ / ١٣]

(١) الأحزاب / ٣٧

(٢) في ط فقط : « خير كأن » وما في النسخ المخطوطة : « خبران » وهو الأنسب .

والفضلات كثيراً ما يتوقّف عليها المعنى المراد من الكلام ، كقولهم : ما زلت بزيد حتى فَعل ، فإنّ الكلام لا يتمّ[1] إلاّ بقولهم : حتى فعل .

وقد جاء ذلك في الحال كقوله تعالى: « فما لهم عن التَّذكرة مُعْرِضين[2] » فما مبتدأ ، ولهم الخبر ، والتّقدير : وأيّ شيء استقر لهم ، « ومعرضين » حال من الضّمير المجرور باللّام ، ولا يستغنى الكلام عنه ، لأن الاستفهام في المعنى[3] عنه لا عن غيره .

وخطر لي وجهٌ ظننت أنه أجود من هذه الأقوال وهو أن الكاف اسم كأن ، ولم تكن الخبر ، وبالدّنيا في موضع الحال من اسم كأن ، والعامل في الحال العامل في صاحبها ، وهو كأنّ كما عملت في رطباً ويابساً من قوله :

٦٨٧ = كأنّ قُلوب الطّير رَطْباً ويابِساً
لدى وكرها العُنّاب والحشَف البالِي[4]

(١) ط : « لا يتهم » ، تحريف .
(٢) المدّثر / ٤٩ .
(٣) في ط : « المفر » مكان : « المعنى » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
(٤) لامرىء القيس ، ديوانه / ١٤٥ وهو من قصيدة مشهورة ، مطلعها :

ألا عم صباحاً أيها الطلّل البالي
وهل يَعمِنْ من كان في العصر الخالي

من شواهد : المنصف ٢ / ١١٧ ، والمغنى ١ / ٢٤٠ ، ٤٣٨ ، ٤٩٠ ، والعيني / ٣ / ٢١٦ ، والتصريح ١ / ٣٨٢ .

المعنى كأنك في حالة كونك في الدّنيا لم تكن أي بها، وكأنك في حالة كونك في الآخرة لم تزل أي بها . وهذا عكس قول ابن عمرون .

فإن قلت : يدل على صحّة ما قاله من أن جملة « لم تكن » « ولم تزل » حال لا خبر : أنه قد روى : كأنّك بالدّنيا ولم تكن ، وبالآخرة ولم تزل ، والجملة الحاليّة تقترن بالواو بخلاف الجملة الخبرّية ، ويقال : كأنك بالشّمس وقد طلعت .

قلت : إن سَلِم ثُبوت الرّواية فالواو زائدة كما قال الكوفيون في قوله تعالى: ﴿ إنّ الّذين كفروا ويصدّون عن سبيل الله والمسجدِ الحرامِ الّذي جعلناهُ للنّاس سواءً العاكفُ فيه والباد[1] ﴾ : « يصدّون » هو الخبر ، والواو زائدة ، وكما قال أبو الحسن في قوله تعالى: ﴿ فلمّا ذَهب عن إبراهيمَ الرَّوعُ وجاءتْهُ البُشْرى ﴾[2]: أن « وجاءته البُشرى » جواب لمّا ، والواو زائدة ، وفي قوله تعالى: « « حتّى إذا جاؤها وفُتِحَت أبوابها[3] »: أنّ « فتحت » جواب إذا ، والواو زائدة إلى غير ذلك .

وأمّا كأنّك بالشّمس وقد طَلَعتْ ، فلا نُسلّم ثبوته وهو مُشْكِلٌ على

(١) الحجّ / ٢٥ .
(٢) هود / ٧٤ . وفي ط : « ولمّا » بالواو ، تحريف .
(٣) الزمر / ٧٣ .

قولي ، وقوله ، إذ لا يصحّ على قوله أن يكون بالشّمس خبراً عن اسم كأن ، والتقدير : كأنّك مستقرٌّ بالشمس .

ولا يصحّ على قولي أن يكون قد طلعت خبراً عن اسم كأنّ [٤ / ١٤] لعدم / الضّمير فإذا كان لا يخرج على قوله ، ولا على قولي فما وجه إيراده إياي على ما قلته ؟ .

فإن قلت :فلِمَ عَدَلْت عمّا قاله من أن الظّرف خبر، والجملة حال ، أي عكس ذلك ؟

قلت: لوجهين

أحدهما : أن على ما قلته يكون الخبرُ محطّ الفائدة وعلى ما قاله يكون محطّ الفائدة الحال ، كما تقدّم شرْحُه ، ولا شك أن كون الخبر محطّ الفائدة أولى .

والثّاني : أن العرب قالت ، كأنّك بالشّتاء مقبلٌ ، وكأنك بالفرج آتٍ ، فلفظوا بالفرد الحالّ محلّ الجملة مرفوعاً لا منصوباً ، نعم قول ابن عمرون متّجه في قول الحريريّ :

٦٨٨= كأنّي بك تنحطٌّ　　إلى القبر وتنغطٌّ[1]

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « تنغط » بالتاء والنون والغين ، والطّاء .
وفي اللسان : « كنط » : غنطه وكنطه يكنطه وهو الكرب الشديد الذي يشفى منه على الموت .

فهذا لا ينبغي أن يعدل فيه عن تخريجه، فيكون الظّرف خبراً « وتنحط » حالاً عن ياء المتكلّم لعـدم الرابط.

على أن المـطرّزي خرّجـه على أن الأصل كـأني أبصـرك، ثم حذف الفعل لدلالة المعنى عليه، فانفصل الضّمير، وزيدت الباء في المفعول، ولا شك أن فيه تكلُّفاً من وجهين:

إضمـار الفعل وزيادة الباء مع إمكان الاستغنـاء عن ذلك ، ثم يكون قولُه تنحط حالاً من الكاف ولا خـبر ، والفائدة متوقّفة عليه، إذلو صرّح بالمحذوف فقيل : كأني أبصرك لم يتمّ المراد .

فما قاله ابن عمرون أوْلي لسلامته من هذا التكلّف ، ولا يلزم من تغيّر قول ابن عمرون في هذا الموضـع أن يحمـل عليه : كأنّـك بالدّنيا لـم تكن ، لأن ذاك تركيب آخر مغايرٌ لهذا التركيب ، ومثل قول الحريري قولهم : كأنّي بك تفعل كذا.

وقد انتهى القـول في هذه المسألة على ما اقتضـاه الحـال من ضيق الوقت، وإعجال المتقاضي[1] للكلام المذكور . والحمد لله أوّلاً وآخراً ، وصلى الله على سيّدنا محمدو آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً .

أنجزت يوم الاثنين السادس والعشرين من شهـر اللّه المحرم سنة أربع وخمـسين وسبعمائـة . / [٤ /١٥٠]

(١) في ط : « المتقاص » .

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخنا الإمام العالم العلاّمة جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام رحمه الله :

وقفت على أسئلة لبعض علماء عصرنا، وها أنا موردها مفصّلة، ومدوِّنٌ كُلاً [١] منها بما تيسّر لي من الجواب ، وما توفيقي إلّا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

قال ـ رحمه الله : المسؤول الاطّلاع على ما نقل الناس في قولهم : « أنت أعلم ومالُكَ » وتبيين المعطوف عليه ما هو على القول بأنه عطف لفظيّ غير راجعٍ إلى المعنى ؟

وأقول : إن الكلام في هذا الموضع في مقامين .

أحدهما : في بيان إشكال هذا المثال .

والثاني : في الجوانب عمّا تضمّنه السؤّال .

فأمّا الأول ، فاعلم أنه لا يخلو ما بعد الواو في هذا المثال من أن

(١) في ط فقط : «ومدوّنٌ كلٍّ »

يكون معطوفاً على المبتدأ ، أو على الخبر ، أو على ضميره ، أو غير معطوف ، وكُلٌّ مُشْكِلٌ .

أمّا الأول : فلاستلزامه مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في التجرد للإخبار عنه بأعلم .

وأمّا الثاني : فلاستلزامه مشاركته له في الإخبار به عن أنت .

وأمّا الثّالث : فلاستلزامه مشاركته في إسناد « أعلم » إليه . وكلّ ذلك ظاهر الامتناع من حيث المعنى . ويلزم على الثّالث أيضاً من حيث الصّناعة رفع اسم التّفضيل للظّاهر في غير مسألة الكُحْل ، والعطف على الضمير المرفوع المتّصل من غير توكيد ولا فصل ، وهما ضعيفان .

فإن استسهل الأوّل بأنهم يغتفرون في الثّواني ما لا يغتفرون في الأوائل ، أجيب بأن اغتفارهم ذلك لم يثبت في مسألة رفع اسم التّفضيل الظّاهر في غير محلّ النّزاع ،فيحمل هذا عليه .

وأما الرّابع : فإنه لا بدّ من تقدير خبر آخر حينئذ ، فإن قدّر المحذوف مبتدأ ، فالتّقدير : أنت ومالك ، وإن قدّر خبراً ، فالتقدير : مالك أعلم .

[٤ / ١٦] وكلاهما ظاهر / الاستحالة ، ولا يمكن أن يُقدّر مبتدأٌ أو خبرٌ غير ما تقدّم ذِكْرُه ، لأن مثل هذا الحذف مشروطٌ بكون المحذوفُ مماثلاً

للمذكور ، كما في قوله تعالى : ﴿ أُكُلُها دائِمٌ وَظِلُّها ﴾[١]، وقوله تعالى : ﴿ أأنْتم أعْلَم أم الله ﴾[٢] في قول من قدّر أم منقطعة ، وذلك لما انعقد عليه قولُ الجمهور[٣] من أنّ أم المنقطعة لا تقع إلاّ بين جملتين فيجب على قولهم تقدير الخبر ، كما وجب في : « إنها لأبل أم شاء » ، تقدير المبتدأ . وأمّا إذا قَدّرت أم المتّصلة وهو الظاهر فلا حذف . .

وأمّا الثّاني فمجموع ما رأيت في ذلك ثلاثة أوجه :

أحدها : أن « مالك » معطوف على أنت ، « وأعلم » خبرٌ عنهما . واعتذر عن نسبة أعلم إلى المال بوجهين :

أحدهما : أنه لما كان النّظر في المال يلزم منه في الأكثر مجيئه على حسب اختيار النّاظر فيه نسب العلم إليه مجازاً . قاله ابن الصائغ .

وعلى قوله قالوا : وللتشريك في اللفظ والمعنى كما هو قاعدتها .

وفي هذا الوجه نظرٌ بعد تسليم جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز، لأنا لا نعلمهم أجازوه إلاّ في المجاز[٤] اللّغوي ، أمّا في

(١) الرّعد / ٣٥ .
(٢) البقرة / ١٤٠ .
(٣) في ط : « الجهور » ، تحريف .
(٤) في ط فقط : « المجازي » مكان : « المجاز » .

المجازي العقلي بأن يسند اللّفظ إلى أمرين معاً ، إلى أحدهما بطريق الحقيقة، وإلى(١) الآخر بطريق المجاز فلا، ثمّ لا خفاء بما في هذا الوجه من البُعْد في المعنى .

الوجه الثاني : أنّ هذا عطف لفظيّ لم يُقْصد به التشريك في المعنى .

وهذا القول مشكلٌ في الظّاهر لمخالفته لما عليه إطباق النّحويين من أن الواو العاطفة للمفرد تقتضي التّشريك في اللّفْظ والمعنى . ولم أر من وفّاه حقّه من الشّرّاح .

وأقول : لا خفاء بأن المعنى : أنت أعلم بما لك،وهذا هو أصل الكلام ، ثم إنّ العرب أنابوا واو العطف عن باء الجرّ للتّوسيع في الكلام ، وليتناسب اللّفظان المتجاوران ، ويفادُ بالحرف الواحد مَعْنى الحَرْفين ، فإن الواو حينئذ تفيد في المعنى الإلصاق لنيابتها عن حرف ، وتفيد في اللفظ تشارك الاسمين في الإعراب اعتباراً بأصلها وظاهر لفظها .

وعلى هذا فاللّفظ لفظ المعطوف ، والمعنى معنى المفعول ، فلا إشكال في اللفظ ولا في المعنى . وليس هذا من البدل التّصريفيّ الذي تلحظ / فيه قُرْب المخرج أو اتّحاده كما أبدلت واو القسم من بائه [٤ / ١٧]

(١) في ط : « وإلى إلى » بتكرار : « إلى » تحريف .

حين كانا حَرْفين شَفهيّين ، لأن ذلك يقتضي الاشتـراك في العمـل ، وإنما هو من باب ترك كلمة والاإتيان بأخرى مكانها، لتفـاوت معناهـا كالإتيان بالواوفي نحو : سِرْتُ والنّيل مكان « مع » لكون الباء للإلصاق وواو العطف للجمع وهُما متقاربان .

والذي يدلّ على مجيء الواو خَلَفاً عن الباء قولهم : بعت الشاء شاةً ودرهماً ، أي شاة بدرهم ، لأنا قاطعون بأن الدّرهم ثمن لا مبيع ، ولأنهم قالوا : أيضاً بعت الشّاء شاةً بدرهم .

وهذا الذي ذكرته هو أصح وأوضح مايقال في المسألة . ومتبوعي فيه الجَرْميّ من المتقدّمين وابن مالك من المتأخّـرين فمـن كلامهمـا أخذت ، وعلى ما أشـارا إليه اعتمـدت .

أمّا الجَرْميّ فإنه نصّ على أن الواو هنا بمعنى الباء ، ولكنه أهمل التنبيه على فائدة هذا العطف .

وأمّا ابن مالك فلأنه ذكر أن المقصـود التناسـب اللفظيّ ، وأنّـه كالخفض على الجوار ، ولكنه أهمل التنبيه على نيابة الواو عن الباء ، وذلك هو الذي انبنى عليه كون هذا العطف لا يقتضي التّشـريك في الحكم .

وقد وفيت بجميع ما قالا ، وأضفت إليه ما لم يذْكُرا مِمّا لا بُدّ منه .

ويظهر لي أن الصّواب خلاف ما زعماه[١] من أن المعطوف عليه المبتدأ ، وأن الصّواب أنه الخبر وهو قول ابن طاهر ، وذلك لأنه حمل على الأقرب ، وأن هذا العطف كالخفض في : « هذا جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ » ، وذلك يقتضي تجاور الاسمين ، ولأن الباء ملحوظة المعنى كما ذكرنا ، ومعناها متعلّق بالخبر ، فليكن العطف على الخبر ليتّحد التعلّقان :: المعنويّ واللّفظيّ .

الوجه الثاني : أنه معطوف لفظاً ومعنى على الخبر ، وكأنه قيل : أنت ومالك ، وذلك على قول ابن خروف في : « كُلّ رَجُلٍ وضَيْعَتُه » : إنّ الخبر العاطف والمعطوف لكونهما بمنزلة « مع » ومجرورها ، قاله ابن الصّائغ ، وفيه نظر لأمرين :

أحدهما : أنه ليس المراد الإخبار عن الشّخص بأنه أعلم على الإطلاق ، وبأنّه مع «ماله»[٢] لم يَحُل بينهما حائلٌ .

والثاني : أن التّفريع على هذا القول الضعيف إنما يقتضي أنّ المعطوف / عليه المبتدأ لا الخبر كما أنه في « كُلّ رجل وضيعته » [٤ / ١٨] كذلك .

---

(١) في ط : « مرعماه » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .
(٢) في ط : « وبأن مع مال » بحذف الضمير فيها تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

ثم المعروف عن ابن خروف أن الواو ومصحوبها أغنيا عن الخَبر كإغناء الوصف في : « أقائم الزيد ان » لا ، لأنهما الخبر .

الوجه الثالث : أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : أنت أعلم وأنت ومالك ، فحذف المبتدأ لدلالة ما تقدّم عليه فالتقى واوان ، فحذفت الأولى ، لئلاّ يدخل حرفٌ على مثله ، قاله ابن الصائغ أيضاً .

وفيه نظر، لأنه خلاف المعنى ، إذ معنى الكلام حينئذٍ : أنت أعلم من غيرك على الإطلاق ، وأنت ومالك مقرونان ، ثم مثل هذا لا يسمّى خبراً إلا بتجوّز على قول ابن خروف ، ثم يقال : وما معنى المعيّة في نحو : « أنت أعلم وما لك » ؟

أقول : الصّواب ما قدمناه من أن معنى الواو هنا كمعنى الباء وهو قول الجَرْمي ومَنْ وافقه . وأمّا معنى المعيّة فبعيدٌ ، وإن كان سيبويه قد ذكره . ونصّه في ذلك : « فإنما أردت أنت أعلم مع مالك » . انتهى .

وقد يكون مراده تفسير ما يتحصّل من المعنى ، وذلك لأنه ليس المراد الإخبار بأن المخاطب أعلم على الإطلاق بل إنه إذا كان مع «ماله» كان أعلم ، كيف يدبّره؟ أو أنه إذا عتبر مع ماله كان أعلم به .

وفي كلام سيبويه من هذا التّجوزات ما لا خفاء به لمن وقف على كلامه ، ولهذا قال ابن النّحاس وغيره : أنه خاطب بهذا الكتاب قوماً قد اعتادوا المجازات والكنايات ، ثم قال : وهل تجوُّزُ النّصب في نحو: كُلّ رجل وضيعته» تجوّزه هنا أم لا؟ وما توجيه الجواز إن قيل به؟

وأقول : إن المجوّز لذلك هو الصيمري[1] نَصّ عليه في « التّبصرة » ولم يتعرّض لهذا المثال .

وظاهر كلام ابن مالك أنّ النّصب فيه لا يجيزه أحدٌ ، فإنه قال : وقد ذكر « أنت ورأيك » ، وأنت أعلم ومالك » ما نصّه : ولا خلاف في وجوب الرّفع فيما أشبه المثالين المذكورين .

ومن ادّعى جواز النّصب في نحو « كُلّ رجل وضيعته » على تقدير : كُل رجل كائنٌ مع ضيعته ، فقد ادّعى ما لم يقله عربِيّ . انتهى .

فخصّ نحو : كُلّ رجل وضيعته » بالخلاف ، والذي يَظْهر في الفرق بينهما أقوال : / [٤ / ١٩]

أحدها : ظهور معنى المعيّة في : « كُلّ رَجُلٍ وضَيْعته » ، وخفاؤه في : « أنت أعلم ومالك » . وقد مضى شرحُ ذلك .

والثاني : أنه بنى الجواز على أنّ التقدير : كُلُّ رجل كائنٌ وضيعتُهُ كما تقدّم عنه ، و« كائن » يصحّ له أن يعمل في المفعول معه .

وأمّا أنت أعلم وما لك ، فإن ما قبل الواو منه كلامٌ تامٌّ ، فلا يمكن ،

---

(١) هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصّيمريّ النحوي أبو محمد . له كتاب : « التّبصرة في النحو » كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب . ذكره الصفديّ . وقد أكثر أبو حيّان من النقل عنه . انظر البغية / ٢ / ٤٩ .

أن يقدّر فيه عامل ، ولا يصِحّ « أعلم » للعمل في المفعول معه ، لأنه لا يعمل فيه على الصّحيح إلا ما يصحّ له العمل في المفعول به ، لا كلّ ما يصحُّ له العمل في الحال خلافاً لأبي عليّ ، ولهذا منع سيبويه : « هذا لك وأباك » . وإنْ وُجد حرف التّنبيه والإشارةوالظّرف ،وكلٌّ منهنّ صالحٌ للعمل في الحال .

والفرْق بينهما : أن الحال شبيهةٌ بالظّرف فعمل فيها روائح الفعل ، ولا كذلك المفعول معه .

ولو صحّ معنى المعيّة في المثال المذكور ، وقال قائل بجواز النصب فيه لأمكن[1] توجيهُهُ إمّا على قول الجرجاني أو الكوفي أو الفارسي في أن النّاصب للمفعول معه[2] الواو،أو الخلاف،أو كُلّما ينصب الحال ؛ ولهذا جوز الفارسيّ : « هذا لك وأباك » وجوّز في قوله :

٦٨٩ = * هذا ردائي مَطْوِيًّا وسِرْبالا[3] *

أن يكون العامل « هذا ». ثم قال : وما توجيه[4] القول بوجوب

---

(١) في ط : « لا يمكن » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
(٢) في ط : « للمفعول فيه » تحريف صوابه من المخطوطات والأسلوب .
(٣) صدره :
* لا تحسبنّك أثوابي فقد جُمِعَتْ *
من شواهد : العيني ٣/٨٦، والتصريح ١/٣٤٣، والأشموني ٢/١٣٦ .
(٤) في ط : « وما توجيه » ، وفي المخطوطات : « وما يوجبه » .

حذف الخبر من نحو : أنت أعلم وعبدُ الله إذا جعلنا « أعلم » خبَراً عن أنت، وعبدالله مبتدأ حُذِف خبرُه، وما[١] المانع من ذكر الخبر جَعْلُنا[٢] الواو للمعيّة أو للعطف المحض.

وأقول : لم أقف لأحد على القول بوجوب حذف الخبر في ذلك غير ابن مالك وهو مخالف لقولهم : إنّ الخير لا يجب حذفه إلاّ إذا سد شيءُ مسدَّهُ ، ولهذا ردّوا تجويز الأخفش في نحو : ما أحسن زيداً أن تكون ما موصولة أو موصوفة ، وتجويز بعضهم في : نعم الرّجل زيدٌ كون المخصوص[٣] مبتدأ محذوف الخبر ، وقول الفارسي في:حَدِّي زيداً[٤] قائماً : إنّ الخبر مقدّر بعد الحال .

ومن العجب أن ابن مالك من جملة من ردّ بذلك ، وذهل عنه

(١) في ط وبعض النسخ المخطوطة : « وما المانع » ، وفي بعض النسخ المخطوطة الأخرى : « وأمّا » .
(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « جعلنا » والأوضح : « إن جعلنا » أو « إذا جعلنا »ولعل إحدى الأداتين سقطت من الأصول .
(٣) في ط : « المخفوض » تحريف واضح .
(٤) في ط : حدى زيد قائماً . وفي نسخة المتحف البريطاني ، ونسخة الأزهر : حدّى زيداً قائم ، والنسخ الأخرى : حدّى زيداً قائماً وهي العبارة المتفقة مع عبارات النحويين : « أكثر شربى السويق ملتوتاً . وضربى العبد مسيئاً ، وتبيني الحق منوطاً بالحكم وعبارة الفارسيّ في الإيضاح العضدي ١ / ٣٤ : « ومما يرتفع فيه الاسم بالابتداء : ضربى زيداً قائماً ، وأكثر شربى السويق ملتوتاً ، وأخطب ما يكون الأمير قائماً ، فضربى وأكثر ، وأخطب ترتفع بالابتداء ، وقائماً سدّ مسدّ خبر المبتدأ ، والتقدير : ضربى زيداً إذ كان قائماً أو إذا كان قائماً » .

هنا[1]، ثم إذا سُلِّم أن ذلك ليس بشرط استناداً إلى إعراب هؤلاء الأئمة فقد يوجّه بأمرين :

أحدهما : أن « أعلم لما كان صالحاً للإخبار به عن الاثنين ، وكان تقدير / عبد الله مقدّماً على«أعلم»مُمْكِناً صار ـ وإن كان مبتدأ ـ كأنّه معطوف ، « وأعلم » ـ وإن كان خبراً عن«أنت»وحده ـ كأنه خبرٌ عنهما معاً فمنع ذلك من ظهور خبر آخر . [٤ / ٢٠]

وهذا بخلاف نحو : « زيد قائم وعمرو » فإن الخبر المذكور لا يصلحُ للاسمين معاً .

والثاني : أن المعنى هنا : أنت أعلم بعبد الله ، وذلك كلامٌ تامٌّ لا يحتاج إلي خبر ، فكذا ما معناه . وكُلٌّ من الوجهين معترض .

أمّا الأول فلاستلزامه وجوب الحذف في نحو : زيدٌ في الدّار وعمروٌ ،ولا قائل به ، وفي الحديث : « أبو بكر في الجَنّة وعمر في الجنّة » الخ .

وأمّا الثاني فمن وجهين :

أحدهما : اقتضاؤه وجوب الحذف على تقدير الواو للعطف المَحض ، وإنما المدّعى وجوبه مطلقاً .

والثاني : أنه إحالة لصورة المسألة ، فإنّ المدعى جوازها على

(١) في بعض النسخ المخطوطة « هناك » .

إضمار الخبر ، والتّوجيه المذكور يقتضي أنه لا خبر في اللّفظ ولا في التقدير .

ثُمّ قال : وما وجه الحكم برجُحان النّصب على المعيّة على العطف في نحو : لا تتغذّ بالسَّمك واللّبَن ، ولا يُعْجبك الأكل والشّبع مع أن المقصود فيهما المعيَّة[1] مطلقاً ، وليس العطف هنا بمقصود ، وهلاّ كان النّصب هنا متعيّناً لتأديته مراد المتكلّم ، وإخلال العطف بذلك .

وأقول : لا يمتنع التّعبير بالعبارات المجملة عند التّمكّن من العبارات المعيّنة للمعنى المراد ، والعطف إنما يخلّ بالتّنصيص على معنى المعيّة لإفادتها مطلقاً ، فإن أحد محتملات الواو العاطفة معنى المعيّة ، وإنما تتعيّن العبارة التي لا تتحمل غير المراد إذا أريد التّنصيص على ذلك المعنى ولم تَحْتَف[2] بالكلام قرينة تُرْشِد إليه . وقد جوّزوا[3] لقاصد نفي الجنس بـ « لا » على سبيل الإجمال أن يُعْمِلَها[4] عمل ليس ، وأوجبوا إعمالها عمل « إنّ » إذا أريد التّنصيص .

وجوز سيبويه والمحقّقون لمن قال : طالني زيد، وخافني[5]

---

(١) في ط : « الميعة » مكان : « المعيّة » تحريف ظاهر .

(٢) أي تحيط به .

(٣) في النسخ المخطوطة : « جوزوا صديقي » وهو تحريف صوابه من ط .

(٤) في ط : « يعلمها » بتقديم اللام على الميم ، تحريف .

(٥) في ط فقط : « وجاءني » مكان : « وخافني » .

عمرو إذا بناهما للمفعول في تخلص[1] الضم والكسر [وإنْ لم][2]

والذي يقتضيه النّظر أنه تتعين العبارة النّاصة إذ أريد التنصيص ، [٤ / ٢١] والمجملة / إذا أريد الإجمال .

ويجوز الأمران إذا لم يُرِد أحد الأمرين بعينه ، وتترجّح النّاصة حينئذ على المجملة .

ولم يمش ابن مالك في ذلك على قاعدة ، لأنه قال في نحو خافني[3] بوجوب الإشمام أو الضَمّ، وفي نحو: طالني بوجوب الإشمام أو الكسر. وقال في باب « لا »[4]: يجوز إلحاقها بليس إنْ لم يُرِد التّنصيص على العموم. وقال في المفعول معه برجحان النّصب إذا خيفَ بالعطف فوات ما يضرّ فواته، ثم قال:

وما وجه تقسيمهم مسائل الباب إلى ما يجب نصبه ، وإلى ما يرجّح ذلك فيه ، وإلى ما يرجح عطفه مع أنهم يقولون : إن المفعول معه لا بدّ أن يدخله معنى المفعول به ، وقد سمّاه سيبويه بذلك ؟

(١) في ط فقط : « مخلص » بالميم .
(٢) في ط والنسخ المخطوطة هكذا « وإن لم » ولعلّها زيادة أو هناك كلام محذوف بعدهما .
(٣) في ط فقط : « جاءني » .
(٤) في ط : « إلاّ » ، تحريف .

ومقتضى هذا أنه يتعيّن النصب عند قصد هذا المعنى إذا وجد المسوّغ اللّفظيّ ، فكيف يحكم برجحانه على العطف في بعض الصّور ؟ بل كيف يحكم بتساوي الأمرين في بعضها أيضاً ؟

فإن قيل : الحكم بما ذكر إنما هو بالنّظر إلى صور التّراكيب اللفظّية ، وإن اختلف المعنيان أشكل حينئذ كلام ابن مالك - رحمه الله تعالى - حيث حكم برجُحان العطف حيث أمكن ذلك بلا ضعف .

وهذه العبارة يندرج تحتها نحو : قام زيد وعمرو . وهذا التّركيب إن نظرنا إليه مع قَطْع النظر عما يقصد من المعنى يقتضي تساوي الأمرين كما قال أبو الحسن بن عصفور ، فما وجه كلام ابن مالك ؟ وهل يتم كلامه فتجيء الصّور في هذا الباب خمساً أو لا يتم كلامه فتكون أربعاً ؟

وأقول : أما ما تضمّنه صَدْر السؤال من الإشكال فقد ذكر في أثنائه ما يرفعه ، وهو أن الحكم بالأقسام المذكورة إنما هو بالنظر إلى صُور التّراكيب اللفظية ، ولا يلزم ابن مالك الحكم بتساوي الأمرين في نحو قام زيد وعمرو ، بل الحكم برجحان العطف ، وهو قائلٌ به .

ووجه لزوم ذلك من ظاهر كلامه ، لأن العطف قد أمكن بلا ضعف وهذا هو مقتضى النّظر ، لأنّ العطف هو الأصل وقد أمكن وسَلِم عن معارض .

[٤ / ٢٢] وأما كلام ابن عصفور فالقياس الذي ذكرناه يأباه، فالصّور أربع / لا خمسٌ .

ولْيُعْلم أن تسمية سيبويه المفعول معه مفعولاً به مشكلة والنّاس فيها فريقان :

فمنهم من تأوّلها وهو ابن مالك فقال حين ذكر أن الباء تأتي للمصاحبة ما نصه : ولمساواة هذه الباء لـ « مَعَ » قد يعبر سيبويه عن المفعول معه بالمفعول به . انتهى .

ومنهم مَنْ أجراها على ظاهرها .

والقول عندي أن بعض الأمثلة يكون الاسم فيه على معنى مع ، ويسمّى مفعولاً معه ، وبعضها يكون فيه على معنى الباء ويسمى مفعولاً به ، وأن سيبويه إنما أراد ذلك، وها أنا مورد كلامه لتتأملوه .

قال ـ رحمه الله : «وينتصب(١) فيه الاسم لأنه مفعولٌ معه ومفعول به ، ثم قال : وذلك قولك : ما صَنَعْتَ وأباك ، و«لو تُرِكت النّاقةُ وفَصِيلَها لَرَضعَها ، إنما أردت : ما صَنَعْتَ مع أبيك ، ولو تُرِكت النّاقة مع فصيلها .

فالفصيل مفعولٌ معه ، والأب كذلك ، والواو لم تغيّر المعنى ، ولكنّها تُعْمِل في الاسم ما قَبلَها .

(١) انظر نص سيبويه في سيبويه ١ / ١٥٠ .

ومِثلُ ذلك: ما زِلْتُ وزيداً أي ما زلتُ بزيد حتّى فَعَلَ ، فهو مفعول به . وما زلت أسيرُ والنّيل أي مع النيل ، واستوى الماءُ والخشبَة ، أي بالخَشَبةِ » .انتهى .

فانظر إلى كلامه رحمه الله حيث قال مفعولاً معه ومفعولاً به ، ثم فسّر بعض الأمثلة بـ «مع» وبعضُها بالباء، ولأنه حيث قدّر أحد الأمرين يكون ذلك المعنى إمّا متعيّناً أو أظهر من المعنى الآخر.

فَمَنْ تأمّل هذا الكلام بالإنصاف عَلِم أنّ مرادَهُ ما ذكرت .

ولم يتّسع الوقت للنّظر فيما قال شارحو الكتاب في هذا الموضع . وهذا مبلغ فهمي في كلامه رَحِمه الله ، واللهُ أعلم ، وصلّى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم . / [٤ / ٢٣]

بسم اللّهّ الرّحمن الرّحيم

[تعليق ابن هشام على آية : « ولِلّهِ على النّاس حجُّ البيت » . الخ]

هذه مسألة من كلام شيخنا العالم العلامة جمال الدين عبد الله ابن يوسف بن هشام رحمه الله في قوله تعالى : ﴿ وِللّهّ على النّاس حِجّ البيت مِن اسْتطاع إليه سبيلاً ﴾[1] . قال يجوز في الظّرفين أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون الأول خبراً والثّاني متعلّقاً به .

والثاني : عكسه وهو أن يكون الثّاني خبراً والأوّل متعلّقاً به . ولا يمنع هذا تقدّم الظّرف على عامله المعنويّ ، فإن ذلك جائزٌ باتفاق كقولهم : أَكُلّ يومٍ لك ثوبٌ .

والثالث : أن يكونا خبرين ، وذلك عند من يُجيز تعدّد الخبر .

والرّابع : أن يكون الأول خبراً ، والثّاني حالاً .

وهذا الوجه أيضاً مِمّا لا يختلف في جوازه . ورُبّما سبق إلى

(١) آل عمران / ٩٧ .

الذّهن أن فيه خلافاً، وليس كذلك لتقدّم العامل وهو الظّرف، وتأخّر المعمول وهو الحال ،فهو نظير قولك : في الدّار جالساً زيدٌ ، وفي هجرٍ مستقرًّا سعيدٌ . وهذا مِمّا لا شك في جوازه .

وبقي وجه خامس : وهو عكس هذا أعني أن يكون الأول حالاً والثّاني خبراً ، فهذا نصوص النحويّين متظافرة على منعه . وجماعةٌ منهم حكَوْا الإجماع على ذلك .

قال ابن مالك في « شرح الكافية » : ولو قدّمت الحال على العامل الظّرفي وعلى صاحبها لم يجز بإجماع .

وقال الأبذيّ[1] في « شرحه الكبير على الجزوليّة »[2] : أجاز أبو الحسن تقدّم الحال المعمولة للظّرف مع توسّط الحال بين المبتدأ والخبر ، ومنع ذلك مع التّقديم .

---

(١) علمان من أعلام النحو لقبا بالأبّذي : أحدهما : إبراهيم بن محمد بن إبراهيم ، . . . . بن محمود النفزي الأصل الغرناطي . ولد سنة ٥٦٢ هـ أو ٥٦٣ هـ . ومات بغرناطة في شعبان سنة ٦٥٩ هـ .
وثانيهما : علي بن محمد بن عبد الرحيم الخشني الأبذّي أبو الحسن من أهل المعرفة بكتاب سيبويه ، والواقفين على غوامضه ، مات سنة ١٨٠ هـ .

(٢) في ط : « الجزولته » تحريف .
والجُزوليّة : كتاب في النحو سماّه مؤلفه أبو موسى الجُزوليّ تلميذ ابن يرّى : « القانون » واشتهر فيما بعد بالجُزوليّة . وهي مقدمة « في غاية الإيجاز مع الاشتمال على كثير من النحو ، ولم يسبق إلى مثلها ، وقد بلغ بالنحاة الذين لم يكونوا قد أخذوها عن موقّف يعترفون بقصور أفهامهم عن إدراك مراده فيها ، فإنها كلها رموز وإشارات » . انظر : وفيات الأعيان ٢ / ١٢٠ ط بولاق .

ووجْهُ قوله : إن المبتدأ طالبٌ للخبر ، فإذا تقدم كان الخبرُ في نيّة التّقديم ، إلى جانبه ، فكأنّ الحال مؤخرة عنهما ، ولهذا امتنع بالإجماع أن تتقدّم عليهما جميعاً . انتهى كلامه ملخّصاً .

وقال ابن عصفور في « شرح الإيضاح » : اتفّق البصريون على امتناع التّقديم عليهما جميعاً ، فقوله : « البصريون » دخل فيهم الأخفش ، لأنه من أئمة البصريّين / وهو سعيد بن مسعدة تلميذ [٤ / ٢٤] سيبويه . وحيث أطلق النّحويّون البصريّين لا يريدون غيره .

ومِمّنْ نقل الإجماع أيضاً الإمام أبو بكر بن طاهر المعروف بالخدب[(١)] ، ولكن نقل عن أبي الحسن أنه أعرب فداءً من قولهم : « فداء لك أبي » حالاً .

ونقل عن الإمام المحقّق عبد الواحد بن علي الأسدي المعروف بابن بَرْهان[(٢)] قولاً أسهل من ذلك ، وهو أنه أجاز ذلك في الظّرف ، وقد

(١) في ط : « بالخرب » بالراء ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ومن بغية الوعاة ١ / ٢٨ .
وهو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاريّ الإشبيليّ أبو بكر المعروف بالخِدَبّ ، والخِدَبّ : الرجل الطويل .
وكان من حذّاق النحويين ، وأئمة المتأخرين ، مات في عشر الثمانين وخمسمائة . قال السيّوطيّ في البغية : وقفت على حواشيه على الكتاب بمكة المشرفة :
(٢) ترجمته في البغية ٢ / ١٢٠ وتوفي في سنة ٤٥٦ هـ .

وقفت له على ذلك ، قال في « شرح اللمع »[١] : في قوله تعالى : ﴿ هُنَالِكَ الوَلَايَة للهِ الحقّ ﴾[٢] « هنالك » ظرف مكان وهي حال ، والولَاية مبتدأ، ولله الخبر ، ولام الجر عملت في الحال مع تقدّمها على اللام ، لأنها بلفظ الظرف ، وأنشد لابن مقبل[٣] العجلاني :

٦٩٠ =ونحن مَنَعْنا الْبَحْرأنْ تَشَرَبُوا به
وقد كان مِنْكُم ماؤُه بمكانِ

---

(١) « اللمع » لابن جنى ، وقد حققه الدكتور فائز فارس ، نشر دار الكت الثقافية بالكويت .

(٢) الكهف / ٤٤ .

(٣) لم ينسب في معجم الشواهد . وفي العيني ٣ / ١٧٣ ما نصّه : « أقول قد ذكر بعضهم أن هذا البيت من أبيات قالها بعض الخوارج حين حالوا بين الحسين ابن علي رضى الله عنهما وبين الماء بأرض كربلاء حتى مات أكثر شيعته عطشاً » .

وهو لابن مقبل ، ديوان / ٣٤٦ وهو آخر بيت في قصيدته التي مطلعها :

الأيا ديار الحيّ بالسبُّعان أملّ عليها بالبلى الملَوانِ

قال العيني : « والباء هنا يصحّ أن تكون للتبعيض كما في قوله تعالى : ﴿ عيناً يشرب بها عباد الله ﴾ [الإنسان / ٦] . ويجوز أن يضمن « تشربوا » معنى : ترووا ، يعنى منعنا أن ترووا بماء البحر . وقال العيني أيضاً : وأنشد الشيخ عبد العزيز بن جمعة الموصلي المعروف بالقواس في شرحه لألفية ابن معط هكذا .

* ونحن منعنا البحر أن تشربونه * بإثبات نون الجمع في النصب لأنه أتى ، شاهداً لإثبات النون حالة النصب .

ثم قال : « منكم » حال[1] والعامل فيه البـاء في « بمـكان » . انتهى .

وعلى هذا ففي المسألة ثلاثة مذاهب » .

المنع مطلقاً، وهو قول من عدا الأخفش وابن بَرْهان .

والجواز مطلقاً ، وهـو قول الأخفش.

والجواز: إذا كان العامل ظرفاً، والمنْعُ إذا كان غير ظرف وهو قول ابن بَرْهان. وعلى هذين القولين فيجوز الوجه الخامس في الآية ولكنّهما قولان شاذّان مخالفان لِما يقتضيه القياسُ والسّماع .

والذّي أجازه أصعب من الذي أجازه ابن بَرْهان .

ولعلّ الذّين يقولـو ن : الإِجمـاع علـى خلاف ذلك لم يعتـدّوا بهما ، أو رأوا أن القائل بهما ذهل عن القاعدة .

ووقفت للأخفش على خلاف ما نقل عنه في (كتابه الصغير) : هذا باب من الحال : اعلم أن قولهم : « هذا عبد الله قائماً في الدّار » على الحال جائز ، وقد قدّمت الحال قبل العامل ، لأن الحـال لعبـد الله ، فإذا قدمت الذّي الحال له في المعنى كان جائزاً . هـذا نصّه .

والنّسخة التي عندي معتمدة ، لأنها بخط أبي الفتح بن جنّى .

---

(١) في العيني الشاهد فيه : « وقد كان حيث وقع حالاً عن المجرور بالحرف وهو شاذٌ ، لأن تقديم الحال على العامل الحرفي لا يجوز » .

قوله ـ رحمه الله ـ : « فإذا قدمت الذي الحال له في المعنى كان جائزاً دليلٌ على أنك إذا أخرت الذي الحال له كان ممتنعاً ، ثم إنه صرّح بذلك بعدُ فقال : ولو قلت : قائماً في الدار عبد الله لم يجز »، هذا نصّه بحروفه . [٤ / ٢٥]

فإن قلت : فما تصنع بما احتج به ابن بَرْهان ؟ .

قلت : لا دليل في شيء منه ، أما الآية الكريمة فيجوز في « هنالك » أن تكون ظرفاً لـ «منتصرًا»[1]. وعلى هذا الوجه وقف بعض القُرّاء : « وما كانت منتصرًا هنالك » ثم ابتدأ « الولاية لله[2] » .

ويجوز أن يكون خبراً « ولله » متعلق بالولاية .

ويجوز أن يكونا خبرين . ومع هذه الاحتمالات يسقط الاستدلال .

وأمّا البيت فالجواب عنه مستفاد من الكلام الذي قدّمته عن الأبّذي ، وذلك أنه جعل تقدم بعض الجملة كتقدم كلّها ، لأن بعضها يطلُب بعضاً . وهنا لما تقدّمت «كان» وهي طالبة لاسمها وخبرها كانا في نيّة التّقديم ، وكانت الحال متأخرةً عنهما في التّقدير .

(١) في قوله تعالى : « وما كان منتصراً » الكهف / ٤٣ .

(٢) انظر : إيضاح الوقف والابتداء ٢ / ٧٥٨ .

على أنّني متردّد في ثبوت هذه المقالة عن ابن بَرْهان ، فإنني رأيتها في نسخة معتمدة مقروءة على أبي محمد بن الخشّاب . وأولها ما صدر به حاشيته ، ثم ذكر ذلك إلى آخره ، فالظاهرّ أنه مما ألحق كما ألحقت حواش من كلام الأخفش وغيره في متن كتاب سيبويه .

وأمّا قولهم : « فداء لك أبي » فإنه يروى بالرفع والنّصب والكسر .

وبالأوجه الثلاثة روى قول نابغة بني ذبيان في معلّقته المشهورة :

٦٩١ = مهلاً فِدَاء لك الأقوام كلّهم
وما أُثمِّر من مالٍ ومن وَلَدِ[1]

فأما الرّفع فعلى الابتداء أو الخبر .

والأولى أن يكون « فداء » هو الخبر ، « والأقوام » هو المبتدأ ، وكذلك « لك » في المثال ، لأن النّكرة أولى بالابتداء من المعرفة .

[هذا[2] قول حُذّاق المعربين . وخالف سيبويه في مثل ذلك

---

(١) من معلقته المشهورة التي مطلعها :
يا دارميّة بالعَلياء فالسّند　　أقوتْ وطال عليها سالفُ الأبدِ
انظر ديوان النابغة / ٨٧ .
من شواهد : ابن يعيش ٤ / ٧٠ ، ٧٣ ، والخزانة ٣ / ٧ ، ٣١ . واللسان : « فدى » .

(٢) ما بين معقوفين زيادة في ط ليست في النسخ المخطوطة . وهذه الزيادة لها =

فأعرب النكرة المتقدّمة مبتدأ ، والمعرفة المؤخرة خبراً ، بناء على الأصل من أنّ كلاًّ منهما حالّ في محلّه ، ولا تقديم ولا تأخير] .

وعليه أن النّكرة التي لها مسوّغ بمنزلة المعرفة ، والمعرفتان إذا اجتمعتا كان المقدّم منهما هو المبتدأ .

وأمّا النصب فعلى المصدر وأصل الكلام : تفديك الأقوام ، ثم حذف الفعل ، وأقيم مصدره مقامه ، وجيء بـ« لك » للتّبيين[1] ، كما جيء بها بعد : سَقْياً في قولهم : « سقيالك » .

وارتفع « الأقوام » في البيت ، « وأبي » / في المثال بالمصدر [٤ / ٢٦] أو بالفعل المحذوف على خلاف بين النّحويين في ذلك .

وأمّا الكسر وهي رواية يعقوب بن السّكيت وغيره فللنحّويّين فيه قولان .

أحدهما : أنه مبتدأ وما بعده خبره ، أو بالعكس على الخلاف

= ما يبرّرها، فقد قال سيبويه في كتابه: «هذا بابٌ من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء» ما نصّه: «وذلك قولك: سلام عليك... وخير بين يديك، وويل لك»... ثم قال: «فهذه الحروف كلها مبتدأة مبنيّ عليها ما بعدها. والمعنى فيهن: أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك»،ثم قال: «ومن هذا الباب: فداءٌ لك أبي وأمّي». انظر ١/ ١٦٦، ١٦٧ .

(١) في ط : « في البيتين » مكان : «للتبيين»، تحريف واضح صوابه من النسخ المخطوطة .

الذي شرحناه في رواية الرّفع ، وأنه معدول عن : « مُفَدًّى » وبنى على الكسر ، وليس هذا القول بشيء ، لأنه لا وجه لبنائه على هذا التّقدير ثم هو فاسدٌ من حيث المعنى ، إذ كان حقه أن يقول إنه : معدول عن فادٍ ، لأن المفدّي هو المخاطب لا الأقوام .

والثّاني : أنه اسم فعل ومعناه : لِيفدك ألأقوام ، أي وبُني كما بُنِي : نزالِ ودراكِ . كذا وجّهه أبو جعفر النّحاس في (شرح المعلقات) .

وفيه نظر ، فإنه لا نعلم اسم فعل على وزن فِعالِ بكسر الفاء ، ولا اسم فعل ناب عن فعل مضارع مقرون بلام الأمر .

وحكى الفراء : أنه يقال فَدى لك بفتح الفاء وبالقصر ، وهذا يحتمل أن يكون في موضع رفع ، وأن يكون في موضع نصب . وقد مضى تَوْجيههما[١] . والله تعالى أعلم .

(١) في ط : « توجيهها » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

[تعليق ابن هشام على قول منسوب لجابر رضى الله عنه]

من كلام شيخنا الشيخ جمال الدين بن هشام ـ رحمه الله ـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مسألة :

قول جابر رضى اللهّ عنه : « كان يكْفي مَن هو أوفى منك شعيراً(١) وخيرٌ منك » : الظّاهر أن « خير » مرفوع عطفاً على « أوفى » المخبر به عن « هو » أي كان يكفي من هو أوفى وخيرٌ كما تقول : أُحِب من هو عالم وعاملٌ ، والجملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول ، والصلة(٢) مفعول « يكفي » .

ويقع في النسخ ويجري على السنة الطلبة بنصب « خير » وقد ذكر أنه خُرّج على سبعة أوجه :

(١) في طوالنسخ : « شعراً » ولعلها :شعيراً بدليل قولهن فيما بعد : « وكان هو أي الصاع » .

(٢) كذا في طوالنسخ المخطوطة ، ولعلها : « والموصول » .

أحدها : أن يكون عطفاً على المفعول وهو مَنْ .

الثاني : أن يكون بتقدير « كان » مدلولاً عليها بكان المذكورة
[٤ / ٢٧] أوّلاً أي / وكان خيراً .

الثالث : على تقدير « يكفي » مدلولاً عليها بيكفي المذكورة .

الرابع : على إلغاء مَنْ هو فيكون « أو في » مفعولاً وخيراً معطوفاً عليه .

الخامس : على إلغاء « من هو أو في »

السادس على تقدير : وأكثر خيراً .

السابع على العطف على « شعيراً » .

وهذه كلها باطلة إلاّ السّابع فإنه مستبعدٌ .

أمّا العطف على مَنْ فإنه يؤدي بمغايرة المعطوف لمن وقعت عليه « من » ويصيربمنزلة: « كان يكفي زيداً وعمراً ،فيكون الذي هو أو في غير الذّي هو خير ، وليس المراد ذلك .

وأمّا تقدير « كان » فباطل من وجهين :

أحدهما : أن حذف « كان » مع اسمها وبقاء خبرها لا يجوز بقياس إلاّ بعد « إنْ » « ولو » ، ومِنْ ثمّ قال سيبويه ـ رحمه الله : لا تقل : عَبد الله المقتولَ بتقدير : كُنْ عَبد اللهّ المقتولَ .

وخالف المحقّقون الكسائي في تخريجه قوله تعالى : ﴿ انْتَهوا خيراً لكم ﴾[1] على تقدير : يكن الانتهاء خيراً لكم .

الثاني : أنا إذ قدّرنا « كان » مدلولاً عليها بالأولى قدّرنا مرفوعها مرفوعَ الأولى ، كما أنك إذا قلت : علفتها تبناً وماءً لا يقدّر : وسقاها غيري ماءً ، بل سقيتها ، وذلك لأن الفعل والفاعل كالشـيء الواحـد فتقدير أحدهما مستلزم لتقدير الآخر بعينه .

فعلى هذا إذا قدّرت كان الأولى قدّرت فاعلها ، فيصير : وكان هو أي الصّاع[2] .

وأما تقدير « يكفي » فإنه يؤذن أيضاً بالتغاير ، كما أنك إذا قلت : كان يكفي الفقيه ويكفي الزاهد آذن بذلك . وسببه أن « يكفي » الثاني إنما هو لمجرّد التوكيد ، فذكرُهُ بمنزلة لو لم يذكر ، وهو لو لم يذكر آذن العطف بالتّغاير ، فكذلك إذا ذكر .

وأما إلغاء مَنْ هو أو الغاء من هو أوْ في فباطلان من وجهين :

أحدهما : أن زيادة الأسماء لا تجوز عند البصريّين ، وكذلك زيادة الجمل .

---

(١) النّساء / ١٧١ .
(٢) في بعض النسخ المخطوطة : « أي المضارع » . وهذا تحريف .

ثم إن الكوفيين يجيزون ذلك،وإنّما[1] يجيزونه حيث يظهر أن
[٤ / ٢٨] المعنى / مفتقر إلى دعوى الزّيادة كما في قول لبيد:

٦٩٢ = إلى الحَوْل ثم اسمُ السّلام عَلَيْكما
ومن يَبْكِ حولاً كاملاً فقد اعْتَذَرْ[2]

فإنهم قالوا: «اسم» زائد، لأنه إنما يقال: السّلام على فلان، ولا يقال: اسْمُ السّلام عليك، فادعّوا زيادة ذلك لهذا المعنى، وهو مقصودٌ فيما نحن بصدده.

وقد يقال : إن أفْسَد هذين الوجهين الوجهُ المُدّعي فيه زيادة « من هو » خاصة ، فإن ذلك لا يجيزه أحدٌ، لأن المبتدأ يبقى بلا خبر، والموصول بلا صلة .

ويجاب : بأن دعوى زيادة الاسم لا تُخْرِجه عن استحقاقه لما يطلبه على تقدير عدم الزّيادة .

الثاني : أنه إذا كان زائداً امتنع العطف عليه ، لأنه يصير بمنزلة ما لم يذكر ، والعطف عليه يقتضي الاعتداد به ، وتقدّم جوابه فتناقضا.

وأما تقدير «أكثر» فباطل، لأن أفعل التفضيل لم يحذف في

(١) في ط : « وإنما » بالواو ، وفي بعض النسخ المخطوطة : « إنما » ـ بدون واو ، وفي بعضها الآخر : « أي » مكان : « إنما » .
(٢) انظر ديوان لبيد / ٢١٤ . وهو من شواهد الهمع والدرر رقم ١٢٢٤ .

كلامهم باقياً معموله لضعفه في العمل ، وجُموده ، لأنـه لا يثنّـى ولا يجمع ، ولا يؤنّث

وأما عطفه على «شعيراً» فهو أقرب من جميع ما ذكر، لأن «أو في» بمعنى أكثر ، فكانه قيل : أكثر منك شعيراً وخيراً، إلا ان هذا يأباه ذكر «منك» بعد «خير»، ألا ترى أنك إذا قلت : كان يكفي من هو أكثر منك عِلْماً وعبادةً لم يحتج إلى قولك : «منك» ثانياً .

وقد يتكلّف جواز هذا الوجه على أن تجعل «منك» الثانية مؤكّدة للأولى.

تمّت . والله اعلم . انتهى .

* * * *

[مسألة في قراءة : وقيلَهُ » بالنصب]

قرأ الجمهور: « وقِيلَهُ »[1] بالنّصب ، فعن[2] الأخفش أنه عطفٌ على «سرّهم» «ونجواهم»

وعنه أيضاً : أنه بتقدير: وقِيل قِيلَهُ

وعن الزّجاج : أنه عطفٌ على محلّ السّاعة . وقيل : على مفعول يكتبون المحذوف . وقيل : يكتبون أقوالهم وأفعالهم . وقيل: على مفعول «يعلمون[3]» أي يعلمون الحق ، وقيلَه.

وقرأ السّلمى وابن وثّاب[4]، وعاصم والأعمش وحمزة

---

(١) الزخرف / ٨٨ . وفي الحجة لابن خالويه / ٣٢٣ . « قوله تعالى : « وقيله يا رب » يقرأ بالنصب والخفض ، فالحجة لمن نصب : أنه عطف على قوله : « أم يحسبونَ أنّا لا نسمع سرَّهم ونجواهم » . . . .و « قيلَهُ » .
والحجة لمن خفض أنه ردّه على قوله : « وعنده علم السّاعة » « وعِلْم قيله » .

(٢) في ط : « فمن » بالنون ، تحريف .

(٣) من قوله تعالى : « فسوف يعلمون » الزخرف / ٨٩ .

(٤) في ط :« وابن ريّان » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وكتب القراءات .
وانظر تفسير الألوسى ٢٥ / ١٠٨ .

بالخفض، فقيل: عطفٌ على الساعة، أو على أنها واو القسم، والجواب محذوف أي لننصُرتَّه أو لنفعَلنّ بهم ما نشاء[1]

وقرأ الأعرج وأبو قلابة ومجاهد والحسن وقتادة ومسلم بن جُنْدب[2] بالرفع . [٤ / ٢٩]

وخرّج على أنه معطوف على «عِلْم السّاعة» / على حذف مضاف أي: وعلم قيلِه، حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. روى هذا عن الكسائيّ.

وعلى الابتداء وخبره : «يا رب» إلى «لا يؤمنون»

وعلى أن الخبر محذوف تقديره : مسموعٌ أو متقبّل ، فجملة الابتداء وما بعده في موضع نصب مقول : «قيل»

وقرأ أبو قلابة: «يا رَبَّ» بفتح الباء ، أراد : «يَاربّا» كما تقول: يا «غُلاما»، يتخرج على ما أجاز الأخفش: يا قومَ بالفتحة، وحذف الالف، والاجتزاء بالفتحة عنها.

وقال الزّمخشريّ: والّذي قالوه يعنى من العطف ليس بقويّ

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « أي ليصرن أو لأفعلن » صواب هذه العبارة من تفسير الألوسي ٢٥ / ١٠٨ حيث نقلها عن البحر المحيط لأبي حيان فقد ذكر : أنه قيل : « الجر على أن الواو واو القسم والجواب محذوف أي لننصرنه أو لنفعلن بهم ما نشاء. حكاه البحر » .

(٢) في ط « خندجة » وفي النسخ المخطوطة : « جندعة »، كله تحريف صوابه من كتب القراءات ، وانظر الألوسي ٢٥ / ١٠٨ .

في[1] المعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضاً ومع[2] تنافر النظم.

وأقوى من ذلك وأوجز أن يكون الجر والنّصب على إضمار فعل القسم وحذفه

والرّفع على[3] قولهم : أيمن الّله ، وأمانةُ الّله ، ويمين الله ، ولَعَمْرُك. ويكون قوله : «إنّ هؤلاءِ قومٌ لا يؤمنون» جواب القسم ، كأنه قال: وأقسم قيلُه ، أو قيلُه يارب قَسَمى إن هؤلاء قوم لا يؤمنون. انتهى،

وهو مخالف لظاهر الكلام.

ويظهر : أن قوله : « يا ربّ . . لا يؤمنون » متعلّق بقيلِه ، ومن كلامه عليه السّلام

وإذا كان «هؤلاء» جواب القسم كان من إخبار الّله تعالى عنهم وكلامُه

والضّمير في قيله للرسول وهو المخاطَب بقوله : « فاصفح عنهم » أي أعرض عنهم وتاركهم[4] ، وَقُلْ سلامٌ .

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « والمعنى » بالواو ، صوابه من تفسير الألوسي .
(٢) في ط والنسخ المحطوطة : « وقع » مكان : « ومع » تحريف صوابه من تفسير الألوسي حيث ذكر هذا النص .
(٣) في ط : « عليه » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة وتفسير الألوسي .
(٤) في النسخ المخطوطة : « ونازلهم » ولا معنى لها بعد قوله : وأعرِض عنهم .

[تعليق على حديث: «لا يُقْتَلُ مسلم بكافر»]
مسألة

لا خلاف في امتناع قتل المسلم بالحربّى، واختلف في قتله بالذّمّى

واحتجّ من منعه بحديث: «لا يقتل مسلمٌ بكافر»، وتقديره: أن «كافر» نكرة في سياق النّفي فيعم الحربيّ وغيره .

واختلف المانعون في الجواب، فطائفة: أجابوا عن ذلك مع قطع النظر عن الزيّادة الواردة في الحديث فقالوا: إن قوله:بكافر عام أريد به خاصّ

واختلفوا في توجيه ذلك على وجهين:

أحدهما : ان المعنى لا يقتل مسلم بكافر قتلَهُ في الجاهليّة وذلك أن قوماً من المسلمين كانوا يطالبون بدماء صدرت منهم في الجاهليَّة، فلمّا كان يوم /الفتح قال عليه السلام «كلُّ دَمٍ في الجاهلّية فهو [٤ / ٣٠] موضوعٌ تحت قَدَمي، لا يُقْتَلُ مسلمٌ بكافر».

والثّاني : أن المراد بالكافر الحربيّ، فإن غيره قد اختصّ في الإسلام باسم وهو الذّمّيّ .

ولنا أن نمنع الأول بأن العبرة بعموم اللّفظ لا بخصُوص السّبب .
والثاني بأن الكافر لغةً وعرفاً : من قام به الكفر حربيًّا كان أو ذِمّيًّا، لأنه اسم فاعل من كفر، والأصل عدم التخصيص. ويؤيّده أنّ الوارد في التّنزيل للكافرين ليس مخصوصاً بالذّمّيّ بالاتفاق

وطائفة: أجابوا عنه بعد ضَمّ تلك الزيادة إليه ، وهي: «ولا ذو عَهْد في عَهْدِهِ». ولهؤلاء أربعة أجوبة:

أحدها : ما نقله عنهم الأصوليّون، وتقديره : أن هذه الزيادة مفتقرةُ إلى ما يتمّ به معناها، وكون المقدّر مدلولاً عليه بما ذكر أوْلى[١] فتعيّن أن يقدّر: ولا ذُوعَهْد في عَهْدِهِ بكافر، و«الكافر» المقدّر الحربيٌّ ؛ إذْ المعاهد يقتل بالمعاهد، وحينئذ فالكافر الملفوظ به الحربيُّ تسويةً بين الدليل والمدلول عليه[٢]

ويجاب من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلّم احتياج ما بعد «ولا» إلى تقدير لجواز أن يكون المراد به أن العهد عاصمٌ من القتل .

والثاني : أن حمل الكافر المذكور على الحربيّ لا يحسن ، لأن

(١) في ط فقط : أولا مكان : « أولى » .
(٢) في ط : « تسوية بين الدليلين والمذكور عليه» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

هَدْر دمه من المعلوم من الـدّين بالضّـرورة، فلا يَتوهّـم متوهِّمٌ قَتْـلَ المُسْلِم به.

ويُبْعِد هذا الجواب قليلاً أمران:

أحدهما : مدلول الحديث حينئذ مستغن عنه بما دَلّ عليه قوله تعالى: «فأَتِمُّوا إليهم عَهْدَهُم إلى مُدّتهم[1]»،فالحَمْل على فائدةٍ جليلة أوْلى.

الأمر الثاني : أنّ صَدْر الحديث نُفي فيه القتلُ قِصاصاً لا مطلق القتل ، فقياس آخره أن يكون كذلك.

والوجه الثاني: أنا لا نسلّم لزوم تساوي الدليل والمدلول عليه، لأنهما كلمتان لو لفظ بهما ظاهرين[2] أمكن أن يراد بأحدهما غير ما أريد بالأخرى/، فكذلك مع ذكر إحداهما وتقدير الأخرى، ويؤيده عموم [٤ / ٣١] «والمُطلّقات»[3]، وخصوص «وبعولتهن[4]» مع عود الضمير إليه.

---

(١) التوبة / ٤ .

(٢) ط فقط : « ظاهرتين » .

(٣) البقرة / ٢٢٨

(٤) البقرة / ٢٢٨ والآية بتمامها :

« والمطلقات يتربّص بأنفسهن ثلاثة قروء ، ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن إن كنّ يؤمنّ بالله واليوم الآخر وبعولتهن أحقّ بردّهن في ذلك إن أرادوا إصلاحاً ، ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة ، والله عزيز حكيم ».

والجواب الثاني: أن الأصل : لا يقتل مُسلمٌ ولا ذو عَهْد في عهده بكافر ، ثم أخّر المعطوف عن الجار والمجرور، وليس في الكلام حذف البّتةَ بل تقديمٌ وتأخير . وحينئذ فالتقدير: بكافر حربيّ، وإلاّ لزم أن لا يقتل ذو العَهْد بذي العهد وبالذّمى.

والثالث : أنّ «ذو عهد» مبتدأ «وفي عهده» خبره ، والواو للحال أي : لا يقتل مسم بكافر ، والحال أنه ليس ذو عَهْد في عهده.

ونحن لو فرضنا خُلُوّ الوقت عن عهدٍ(٣) لجميع أفراد الكفّار لم يُقتل مُسْلِمٌ بكافر

وهذا الجواب حُكى عن القدورىّ، وفيه بعدٌ ، لأن فيه إخراج الواو عن أصلها وهو العطف، ومخالفة لرواية مَنْ روى: «ولا ذي عهدٍ» بالخفض، إمّا عطفاً على كافر كما يقوله الأكثرون ، وإما على مُسْلمٍ كما يقوله الحنفيّة، ولكنّه خفض لمجاورته المخفوض. المخفوض.

وأيضاً: فإن مفهومه حينئذ: أن المسلم يقتل بالكافر مطلقاً في حالة كون ذي العهد في عَهْده ، وهذا لا يقوله أحد، فإنه لا يقتل بالحربيّ آتفاقاً، إلا ان هذا لا يلزم الحنفيّة ، فإنهم لا يقولون بالمفهوم فضلاً عن أن يقولوا :إن له عموماً،ولكن ينتقل البحث معهم إلى أصل

(١) في ط فقط : « عهده »

المسألة .

وقد يقال أيضاً: إن كون مثل هذا الكلام لا يحتاج إلى تقدير بناءً على حَمْله على التقديم والتأخير بعيدٌ ، لأن الكلام إذا مضى[١] على وجه كانت فيه[٢] أجراؤه[٣] على الظّاهر حالّة محلّها لم يجُز .

والجواب الرّابع ، أن «ولا ذو عهد معطوف ، والعطف يقتضى المغايرة فوجب أن يحمل الكافر الأول على غير ذي العَهْد، ليتغايرا .

قال بعضهم: وهذا غريبٌ ، فإن ذاالعهد معطوف على مُسْلْمٍ ، لا على كافرٍ ، والعطف إنما يقتضي المغايرة بين المتعاطفين

ثم لو قيل : كان المراد بالكافر ذَا العَهْد لكان ذِكْر ذي العهد[٤] ثانياً استعمالاً للظاهر في موضع المضمر، وهو لايجوز،إذْ لم يحسن أن يُحْمل بعد ذلك على خلاف ذلك ، لأن فيه تراجعاً ونَقْضاً لما خُصّ عليه الكلام ، ولهذا قال أبو / عليّ ومَنْ وافقه في قوله تعالى: «واللائِي [٤ / ٣٢] يَئِسْن من المحيضِ مِنْ نسائكم إنِ ارتبتم[٥] فعدّتُهُنّ ثَلاثةُ أشهر ، والآئي لم يَحِضْنَ »[٦] : إنّ التقدير : فعدّتهن ثلاثة أشهر، وإنه حذف الخبر من الثّاني لدلالة خبر الأول عليه .

(١) في ط فقط : « مضى »وفي النسخ المخطوطة : خُصّ
(٢) كذا في نسخ الأشباه ، ولعلّها : « على جهة كانت فيه » .
(٣) في ط : « إجراؤه على الظاهر» .وفي بعض النسخ المخطوطة : «أجزأه» بالزاي
(٤) في ط : « العهدي » .
(٥) في ط : « اتبتم » بإسقاط الراء ، تحريف .
(٦) الطلاق / ٤

وقال بعض الناس: الأولى أن يقدّر الخبر مفرداً أي واللاّئي لم يَحِضْن كذلك ، لأن تعليل المحذوف أوْلى ، ولأنه لو نطق بالخبر لم يَحْسُن أن تعاد الجملة برأسها ، فاتّفق الفريقان على أن الخبر محذوف ، ولم يَحْملوه على أن التقدّير: واللاّئي يئسن واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر

والذي ظهر أن ذلك ليس إلاّ لما ذكرنا ، ولهذا أيضاً يظهر أنهم منعوا من التّنازع في المتقدّم نحو: زيد ضربتُ وأكرمت ، وفي المتوسط نحو: حدثت زيداً وأكرمت ، لأن الاسم المتقدم مُسْتوفيه العامل قبل أن يجيىء الثّاني ، فإذا جاء الثاني [لم يُقَدّر[1]] طالباً له بعدما أخذه غيره ، وذلك في المتوسط أوضح ، لأن المعمول يلي العامل الأول. انتهى. هكذا وجدْتُ بخطه ـ رحمة الله [2] .

(١) « لم يقدر » سقطت من بعض النسخ المخطوطة .

(٢) « هكذا وجدت بخطه رحمه الله » زيادة انفردت بها ط فقط ، ومكانها في النسخ المخطوطة : و«الله تعالى أعلم» .

[مسألة اعتراض الشرط على الشرط]

(يتلوه مسألة اعتراض الشرط على الشّرط للشيخ جمال الدين - رحمه الله »

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا فصل نتكلّم فيه بحول الله تعالى وقوّته على مسألة:اعتراض الشّرط على الشّرط .

اعلم أنه يجوز أن يتوارد شرطان على جواب واحدٍ في اللّفظ على الأصحّ ، وكذا في أكثر من شرطين ، ورُبّما تُوُهِّـم من عبـارة النحـاة حيث يقولون : اعتراض الشّرط على الشّرط أنّ ذلك لا يكون في أكثر من شرطين ، وليس كذلك ولا هو مرادُهم .

ولنحقِّقْ أوّلاً الصورة التي يقال فيها في اصطلاحهم : «اعتراض الشّرط على الشرط» ، فإن ذلك مما يقع فيه الالتباس والغَلط ، فقد وقع ذلك لجماعة من النحاة والمفسّرين .

ثم نتكلّم على البحث في ذلك ، والخلاف في جوازه وتوجيهه ، فنقول :

ليس من إعتراض الشّرط على الشّرط واحـدة من هذه المسائـل
[٤ / ٣٣] الخمس التي سنذكرها . /

أحدها : أن يكون الشّرط الأول مقترناً بجوابه ، ثم يأتي الشرط الثاني بعد ذلك كقوله سبحانه : « يا قَوْم إن كُنتم آمنتم باللهِ فعليه تَوَكَّلُوا إن كُنْتُم مسلمين »[١] خلافاً لمن غلط فيه ، فجعله من الاعتراض . وقائل هـذا من الحقّ على مراحل[٢]، لأنه إذا ذكـر جواب الأوّل تـالياً له، فأيّ اعتراض هنا؟

الثانية : أن يقترن الثّاني بفاء الجواب لفظاً نحو : « إن تَكلّـم زيدٌ فإن أجاد فأحسن إليه » لأن الشّرط الثاني وجوابه جواب الأول .

الثالثـة : أن يقتـرن بهـا تقـديراً نحـو : « فأمّـا إن كان من المُقرَّبين »[٣] خلافاً لمن استـدلّ بذلك على تعارُض الشَّرْطين ، لأن الأصل عند النحاة : مَهْما يكُن من شيء ،فإن كان المتوفّى من المقرّبين فجزاؤُهُ روحٌ ، فحذفت « مهما » وجملـة شرطهـا ، وأنيب عنهـا أمّـا فصار ، « أما فإن كان » ، ففرّوا من ذلك لوجهين :

(١) يونس / ٨٤ .
(٢) في بعض النسخ المخطوطة : « مراجل » بالجيم ولا معنى لها .
(٣) الواقعة / ٨٨ .

أحدهما : أن الجواب لا يلي أداة الشرط بغير فاصل .

الثاني : أن الفاء في الأصل للعطف فحقّها أن تقع بين شيئين وهما المتعاطفان ، فلما أخرجوها في باب الشّرط عن العطف حفظوا عليها المعنى الآخر ، وهو التوسّط ، فوجب أن يقدّم شيءٌ مِمّا في خبرها عليها إصلاحاً لِلّفظ ، فقدمّت جملة الشّرط الثاني ، لأنها كالجزء الواحد كما قدّم المفعول في :« فأما اليتيم فلا تَقْهَر »[1]، فصار أما إن كان من المقرّبين فروحٌ ،فحذفت الفاء التي هي جواب إنْ،لئلاّ تلتقي فاءان، فتلخص أن جواب أمّا ليس محذوفاً، بل مقدّماً بعضه على الفاء، فلا اعتراض.

الرابعة : أن يعطف على فعل الشرط شرط آخر كقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وإن تُؤْمنوا وتَتّقوا يُؤْتِكُم أُجُورَكم ولا يَسْأَلْكُم أمْوَالَكُم ، إنْ يَسْأَلكُمُوها فَيُحفِكُم تَبْخَلوا »[2]

ويفهم من كلام ابن مالك أن هذا من اعتراض الشّرط على الشرط وليس بشيء .

الخامسة : أن يكون جواب الشّرطين محذوفاً فليس من الاعتراض نحو : « ولا يَنْفَعُكُم نُصْحي »[3]، الآية . وكذلك :

(١) الضحّى / ٩ .
(٢) محمّد / ٣٦ ، ٣٧ .
(٣) هود / ٣٤ .

[٤ / ٣٤] « وامـرأةً مؤمنـةً إنْ وَهَبَـت نَفْسَهـا »(١)/ الآية ، خلافـاً لجماعـة من النّحويين ، منهم ابن مالك .

وحجّتنا على ذلك أنا نقول : نقدّر جواب الأول تالياً له مدلولاً عليه بما تقدّم عليه . وجواب الثاني كذلك مدلولاً عليه بالشّرط الأول، وجوابه المقدّمين عليه ، فيكون التّقدير في الأول : إن أردت أن أنصح لكم ، فلا يَنْفعكُم نُصْحِي ، إن كان الله يريد أن يُغْوِيكم ، فإن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي . وكذا التّقدير في الثانية .

ومثل ذلك أيضاً بيت الحماسة :

٦٩٣ = لكنّ قَوْمي وإن كانو ذَوِي عَدَدٍ
ليســوا من الشّــرّ في شيء وإنْ هانا(٢)

فتدبّره فإنه حَسَنٌ .

(١) الأحزاب / ٥٠ .

(٢) لقـريط بن أنيف . انظـر شرح ديوان الحماسـة شرح للمرزوقـي / ٣٠. من شواهد : المغنى ١ / ٢١ ، ٢٨٤ ، والخزانة ٣ / ٣٣٢ ، وهو من قصيلة مطلعها :

لو كنـت من مازن لم تستبـح إبلي
بنـو اللقيطـة من ذُهْـل بن شيبانـا

وقبله :

إذن لقــام بنصري معشر خشُــنٌ
عنـد الحفيظـة إن ذولوثـة لانا

لكن قومي . . . الخ .

وإذ قد عرفت أنا لا نريد شيئاً من هذه الأنواع بقولنا : اعتراض الشّرط على الشـرط فاعلم أن مرادنا نحو : إن ركِبْتِ ، إن لَبِسْتِ فأنت طالق .

وقد اختلف أوّلاً في صحة هذا التّركيب فمنعه بعضهم على ما حكاه ابـن الدّهـان ، وأجـازه الجمهـور ، واستـدلّ بعض المجيزين بالآيات السّابقة ، وقد بيّنا أنهـا ليسـت ممـا نحـن فيه لا في وِرْد ولا صَدْر ، وإنما الدليل في قوله سبحانه : « ولولا رجال مؤمنـون » إلـى قولـه ﴿ لعذَّبْنـا ﴾[1] فالشّرطـان ، وهمـا : « لـولا » و « لـو » قد اعترضا ، وليس معهما إلاّ جواب واحد متأخّر عنهما وهو : لعذّبنا .

وفي آية أُخرى على مذهب أبي الحسن وهـي قولـه سبحانـه : ﴿ إذا حَضَرَ أحَدكُم الموْتُ إنْ تَرك خَيراً الوَصِيَّةُ ﴾[2].

فإنه زعم أن قولَه جلّ ثناؤه : الوصيّة للوالدين على تقدير الفاء أي فالوصيةُ . فعلى مذهبه يكون ممّا نحن فيه .

وأما إذا رفعت الوصية بـ « كُتِب »[3] فهي كالآيات السّابقات في حذف الجوابين .

---

(١) الفتح / ٢٥ ، والآية بتمامها : « هم الذين كفـروا وصـدّوكم عن المسجد الحرام والهدى معكوفاً أن يبلغ مَحِلَّهُ ، ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم أن تطئوهم فتصيبكم منهم معرّة بغير علم ليدخل الله في رحمته من يشاء ، لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذاباً أليماً » .

(٢) البقرة / ١٨٠

(٣) من قوله تعالى : ﴿ كُتِب عليمَ . . . الخ ﴾ الآية نفسها .

وهذا الموطنان خطرا لي قديماً ، ولم أرهما لغيري .

ومما يدلّ عليه أيضاً قول الشاعر :

٦٩٤= إن تَسْتغِيثُوا بنا إنْ تُـذْعروا تَجِـدوا
مِنّـا معـا قل عِـزّزانهـا كَرَمُ[1]

وقد استعمل ذلك الإمام أبو بكر بن دريد ـ رحمه الله ـ في مقصورته حيث يقول : / [٤ / ٣٥]

٦٩٥ = فإن عَثَرت بعدها إن وَأَلَتْ نَفْسِي مِنْ هاتـا فَقُـولا لالَعا[2]

وإذ قد عرفت صورة المسألة وما فيها من الخلاف ، وأن الصحيح جوازها فاعلم أن المُجيزين لها اختلفوا في تحقيق ما يقع به مضمون الجواب الواقع بعد الشّرطين على ثلاثة مذاهب فيما بلغنا :

أحدها : أنه إنما يقع بمجموع أمرين : أحدهما : حصول كُلٍّ من الشّرطين ، والآخر : كون الشّرط الثاني واقعاً قبل وقوع الأول .

فإذا قيل : « إنْ ركبْتِ إن لَبِسْت فأنت طالق » ، « فإن ركبت » فقط أو « لبست » فقط أو « ركبت » ثم « لبست » لم تطلّق فيهن ، وإن لبست ثم ركبت طلّقت .

---

(١) قائلة مجهول . من شواهد : الهمع والدرر رقم ١٣١٠ ،والأشموني ٤/ ٣١، والعينيّ ٤ /٤٥٢ ، والتصريح ٢ / ٢٥٤ .

(٢) انظر ديوان ابن دريد تحقيق عمر بن سالم /١١٧ ، وفي هامشه : وألت : نجت وخلصت من النكبة . هاتا : هذه ، لالعا : دُعاء للعاثر بالهلاك .

هذا قول جمهور النحويين والفقهاء .
وقد اختلف النّحويون في تأويله على مذهبين :

أحدهما : ، قول الجمهور : إن الجواب المذكور للأول ، وجواب الثاني محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه .

والدليل على أن الشرط وجوابه يدلاّن على الشّرط : أن الحال لا يمتنع اقترانها بحرف الاستقبال ، لأنها مستقبلة بخلاف الأول .

وعلى هذا صحة مسألة أبي عليّ وصحة تخريج المصنف مسألة الشّرط أعني صحتّها من هذا الوجه لا صحتّها مطلقاً ، فإنها معترضة بغير ذلك .

نعم ، ويتّضح على هذا بُطلان تعميم ابن مالك امتناع اقتران الحال بحرف الاستقبال . وقد اتضح الأمر في تحقيق هذين الوجهين . والحمد لله .

والمذهب الثاني : ما يقع مضمون الجواب الواقع بعد الشّرطين ، حكى لي بعضُ علمائنا عن إمام الحرمين ـ رحمه الله ـ أن القائل إذا قال : إن ركبت إن لبست فأنت طالق كان الطّلاق مطلقاً على حصول الركوب واللّبس سواء أُوقعا على ترتيبهما في الكلام أم متعاكسين أم مجتمعين ، ثم رأيت هذا القول محكيّاً عن غير الإمام. رحمه الله .

والذي يظهر لي فساد هذا القول ، لأن قائله لا يخلو أمرُه من أن [٣٦ / ٤] يجعل / الجواب المذكور لمجموع الشّرطين أو للأوّل فقط أو للثاني فقط .

لا جائز أن يجعله جواباً لهما معاً ؛ لأنه إما أن يقدر بين الشّرطين حَرْفاً رابطاً أوْ لا ، فإن لم يُقَدِّر ذلك لم يصحّ أن يُورَدا على جواب واحد ، لأن ذلك نظير أن يقول : زيد عمرو عندك ، ويقول : « عندك » خبر عنهما ، فيقال لك : هلاّ إذ شركت بين الاسمين في الخبر الواحد أتيت بما يربط بينهما .

وإن قدرّته فلا يخلو ذلك الّذي تقدّره من أن يكون فاءً أو واواً ؛ إذْ لا يصحّ غيرهما ، فإن قدّرته فاء كالفاء المقدّرة في قوله :

٦٩٦ = * مَنْ يَفْعل الحَسناتِ اللهُ يَشكُرُها[١] *

أي فالله يشكُرها ، فالشّرط الثاني وجوابه جواب الأول .

فعلى هذا لا يقع الطّلاق إلاّ بوقوع مضمون الشّرطين ، وكون الثّاني

(١) تمامه :

* والشرّ بالشر عند الله مثلان *

ونسب في سيبويه والدّرر لحسّان بن ثابت ، ونسبه ابن هشام في المغنى لعبد الرحمن بن حسّان.

من شواهد : سيبويه ١ / ٤٣٥ ، والمغنى ١/ ٥٨ ، ١٠٢ ، ١٤٩ ، ١٧٨ ، ٢٦٠ ، ٢/ ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٥٧١ ، ٧٠٧ ، ٧٢١ ، والخزانة ٣ / ٦٤٤ ، ٦٥٥ ، ٤ / ٥٤٧ . والهمع والدرر رقم ١٣٠٢ .

بعد الأول كما أنك لو صرحت بالفاء كان الحكم كذلك . وهذا خلاف قوله . ثم حذْف الفاء لا يقع إلاّ في النادر من الكلام أو في الضّرورة فلا يحمل عليه الكلام .

وإن قدّرت الواو كما هي مقدّرة في قول الله سبحانه : ﴿ وجوهٌ يومئذ ناعمة ﴾(١)، أي ووجوه يومئذ ناعمة عطفاً على : « وجوه يومئذ خاشعة »(٢) فلا شكّ أن الطّلاق يقع بكُلٍّ من الأمرين على هذا التّقدير ، ولكنّ هذا التقدير لا يتعيّن لجواز أن المتكلّم إنما قدّر الفاء فلا يقع إلاّ بالمجموع مع التّرتيب المذكور ، أو يكون الكلام لا تقدير فيه،فَلِم قُلت يتعيّن تقدير الواو؟

لا جائز أن يجعله جواباً للأول فقط وجواب الثّاني محذوفاً لدلالة الشّرط الأول وجوابه عليه، لأنه على هذا التقدير يلزمه أن يقول بقول الجمهور وهو لا يقولُ به .

ولا جائز أن يجعله جواباً للثّاني ، لأنك إما أن تجعل الشرط الأول هو الشرط الثاني وجوابه ، أو محذوفاً يدلّ عليه الجواب المذكور للثّاني .

لا سبيل إلى الأول ، لأنه على هذا التّقدير تجب الفاء في الشّرط الثاني ، لأنه لا يصحّ للشّرط أن يلي الشّرط لو قلت : إنْ إنْ لم يصحّ ، وكُلّ جواب لا يصح لأن يكون شرطاً فإنه يتعيّن اقترانه بالفاء ، ولا فاء هنا فاستحال هذا الوجه .

---

(١) الغاشية/ ٨

(٢) الغاشية/ ٢ .

فإن قلت : لعلّه يجعله مثل قوله :

* من يفعل الحسناتِ اللهُ يَشْكُرُها *

[٤ / ٣٧] فهذا / وجهٌ ضعيف كما قدّمنا ، فَلِم حمل الكلام عليه ، بل لِمَ أوجب أن يكون الكلام محمولاً عليه ؟

ولا سبيل إلى الثّاني ، لأنه خلاف المألوف في العربيّة ، فإن منهاج كلامهم أن يحذف من الثّاني لدلالة الأول لا العكس ، فأمّا قوله :

٦٩٧ = * نَحْن بما عِنْدنا وأنْتَ بما عِنْـدك راضٍ . . . .[1] *

بخلاف الجادّة حتّى لقد تحيّل له ابن كيسان ، فجعل نحن للمتكلّم المعظّم نفسه ؛ ليكون راضٍ خبراً عنه ، فأنت ترى عدم أُنْسِهم بهذا النوع حتى تكلّف له هذا الإمام هذا الوجه . حكى ذلك عنه

(١) الشطر الثاني من البيت ناقص ، وهو بتمامه :

* عندك راضٍ والرأي مختلف *

نسب إلى قيس بن الخطيم ، وفي هامش ديوانه / ١١٥ : ذكر محقق الديوان أن ناسخ الأصل كتب شرحاً من الهامش يفيد أنه نسب لقيس أبياتاً سبعة ، وهي ليست له ، ومنها هذا الشاهد . وقد نفاها أيضاً الأغاني ٣ / ١٩ ، ٢٠ طبع دار الكتب .

من شواهد : سيبويه ١ / ٣٨ ، وابن الشجري ١ / ٣١٠ ، والمغني ٢ / ٦٨٧ ، والعينيّ ١ / ٥٥٧ ، والخزانة ٢ / ١٨٩ ، ١٩٠ ، والهمع والدرر رقم ١٥١٨ ، والأشموني ٣ / ١٥٢ ، واللسان : « فجر » .

أبو جعفر النّحاس في شرح الأبيات، ولأنه أيضاً خلاف المألوف من عادتهم في تَوارد ذَوِي جَوابَيْن مِنْ جعل الجواب للثاني .

ثم الّذي يبطل هذا المذهب من أصله : أنا تأمّلنا ما ورد في كلامه تعالى : ﴿ يا قوم إن كُنْتم آمنتم بالله فَعَلَيْهِ تَوَكّلوا إن كُنْتُم مُسْلِمين ﴾[1] فهذا بتقدير : إن كُنتم مسلمين ، فإن كنتم آمنتم بالله فَعَلَيْهِ تَوّكلوا ، فحذف الجواب ، لدلالة ما تقدّم عليه .

وهذا القول من الحُسْن بمكان ، لأن القاعدة أنه إذا توارد في غير مسألتنا على جواب واحد شيئانِ، كلٌّ منهما يقتضي جواباً كان الجواب المذكور للأوّل كقولك : والله إن تأتني لأكْرِمَنك، بالتأكيد جواباً للأول، وإنْ تَأتِني والله أكْرِمْك بالجزم جواباً للشرط، فكذا القياس يقتضي في مسألة توارد شرط على شرط أن يكون الجواب للسّابق منهما، ويكون جواب الثّاني محذوفاً لدلالة الأول، وجوابه عليه .

فمِنْ ثَمَّ لزم في وُقوع المعلّق على ذلك أن يكون الثّاني واقعاً قبل الأول ضرورةَ أنَّ الأول قائمٌ مقام الجواب حتى إن الكوفيّين وأبا زيد والمبّرد - رحمهم الله - يزعمون في نحو : أنت ظالم إنْ فعلت : أنّ السابق على الأداة هو الجواب ، لا دليلٌ على الجواب . والجوابُ لا بد من تأخّره عن الشّرط ، لأنه أثره ومسبّبه ، فكذلك الدّليل على الجواب ، لأنه قائم مقامه ومغنٍ في اللّفظ عنه . / [٤ / ٣٨

(١) يونس / ٨٤ .

وقد يجوز في هذا أنّ في كُلٍّ من الجملتين مجازًا،فمجاز الأولى الفصل بينهما وبين جوابها بالشّرط الثّاني ، ومجاز الثّانية بحذف جوابها .

وعلى هذافيجوز كون الشّرط الأول ماضياً ومضارِعاً، وأمّا الشرط الثاني فلا يجوز في فصيح الكلام أن يكون إلاّ ماضياً،لأن القاعدة في الجواب أنه لا يحذف الأوّل والشّرط ماضٍ ، فأمّا قوله :

إن تَسْتغيثوا بنا إنْ تذعروا تَجِدوا مِنّا معاقل عزٍّ زانها كَرَم[١]

فضرورة كقوله :

٦٩٨ = يا أقرَعَ بنَ حابسٍ يا أقرَعُ إنك إنْ يُصرَع أخُوك تُصْرَعُ[٢]

القول الثاني : قول ابن مالك ـ رحمه الله : إن الجواب المذكور للأول كما يقوله الجمهوَر ، لكن الشّرط الثاني لا جواب له لا مذكورٌ ولا مقدّر ، لأنه مقيّد للأول تقييده بحال واقعة موقعه ، فإذا

(١) انظر الشاهد رقم ٦٨١ .

(٢) في الدرر اللوامع منسوب لعمرو بن خثارم البجليّ خاطب به الأقرع بن حابس المجاشعي في شأن منافرة جرير بن عبد الله البجليّ ، وخالد بن أرطاة الكلبيّ . وفي شرح شواهد المغني للسيّوطيّ : عمرو بن جثارم بالجيم ، وفي معجم الشعراء / ٥٦٠ عمرو بن الخثارم البجليّ بالخاء ، وفي هامش التحقيق ذكر أن البلاذريّ قال : ويقال : عامر بن الخثارم .
من شواهد : سيبويه ١ / ٤٣٦ ، والخزانة ٣ / ٣٩٦، وشرح شواهد المغنى للسيّوطي ٢ / ٨٩٧ ، والهمع والدرر رقم ١٩٢ .

قلت : « إن ركبْتِ إنْ لبسْتِ فأنتِ طالق » ، فالمعنى : إن ركبت لابسةً فأنت طالق .

وكذلك التّقدير في البيت : « إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا » ، فهو موافق للجُمهور في اشتراط تأخير المقدّم، وتقديم المؤخّر ، لكن تخريجه مخالفٌ لتخريجه .

وعندي أن ما ادَّعوه أوْلى من جهات :

أحدها : أن دعواهم جاريةٌ على القياس ، فإن الشرط يكون جوابُهُ ظاهراً ومُقدّراً، ودعواه خارجة عن القياس، لأنه جعله شرطاً لا جواب له ، لا في اللّفظ ولا في التّقدير ، وكان ادّعاء ما يَجْري على القياس أوْلى .

الثاني : أن ما ادعاه لا يطّرد له إلاّ حيث يمكن اجتماع اللّفظين كالأمثلة السّابقة .

أمّا إذا قيل: « إن قُمتِ ، إن قَعدْتِ فأنت طالق » فإنه لا يمكن أن يقدّر في ذلك : إن قمت قاعدةً ، فإن هذا من المحال . وينبغي على قوله أنها لا تطلّق أصلاً .

وكذلك إذا لم يجتمع الفعلان في العادة وإن لم يتضادّا نحو : « إن أكلت إن شربت » ، وكذلك إذا قال : إن صليت إن توضّأت أثْبِت ، فإنه لا يصح أن يقدَر إن صليت متوضئّاً بمعنى مُوقِعاً للوضوء فإنهما لا يجتمعان . / [٤ / ٣٩]

الثالث : أنّ الشّرط بعيد من مذهب الحال ، ألا ترى أنه للاستقبال والحال حالٌ كلفظها ، وبابها المقارنة . وإذا تباعد ما بين الشيئين لم يصحّ التجوّز بأحدهما عن الآخر . وقد نصّ هو على أن الجملة الواقعة حالاً شرطها أن لا تصدّر بدليل استقبال؛لما بينهما من التّنافي ، نعم في مسائل القصرية[1] عن الشيخ أبي عليّ - رحمه الله إجازة ذلك في نحو : لأضْرِبّنه ذهب أو مكث ، ولأضربنه إن ذهب وإن مكث .

والذي يتحرّر لي أن الحال كما ذكر النحاة على ضربين : حال مقارنة ، وحال منتظرة ، ونعني حالاً مقدّرةً ، فالأولى واضحة ، والثّانية نحو : « فادْخُلوها خَالِدَين »[2]، فإن الخلود ليس شيئاً يُقارنُ الدُّخول ، وإنما هو استمرارٌ في المستقبل .

ويقدّر النّحويّون ذلك : ادْخُلوها مقدّرين الخُلود . وكذلك « لَتَدْخُلُنّ المسجِدَ الحَرَام إنْ شاءاللّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقينَ رُؤوسكُمْ »[3] أي

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « القصري » وفي البغية ١ / ٤٩٧ : « القصرية » .
والمسائل القصرية نسبة إلى قصر بن هبيرة بنواحي الكوفة وقيل : إن أبا عليّ أملاها على تلميذه محمد بن طوسي القصري فسميّت به . ومات شابّاً . انظر مقدمة الإيضاح العضدي ص (ز) تحقيق د / حسن شاذلي فرهود . وانظر أيضاً كشف الظنون ٢ / نهر ١٦٧٠ .
(٢) الزمر / ٧٣ ، وفي ط والنسخ المخطوطة : « ادخلوها » بدون فاء .
(٣) الفتح / ٢٧ .

مقدّرين، فإنّهم في حالة الدّخول لا يكونون مُحلّقين ومقصّرين ، إنما هم مقدّرون الحلْق والتّقصيرْ فهذا كلام العرب من اعتراض الشّرط على الشّرط ، فوجدناهم لا يستعملونه إلاّ والحكم مُعلّق على مجموع الأمرين بشرط تقدّم المؤّخر ، وتأخّر المقدّم ، فوجب أن يحمل الكلامُ على ما ثبت في كلامهم كقولهم :

* إنْ تَستَغِيثوا بنا إنْ تَذْعُروا *

فإنّ الذّعر مقدّم على الاستغاثة ، والاستغاثة مقدّمة على الوُجدان . فهذا ما عندي في دفع هذا المذهب .

المذهب الثالث : أن الشّرط الثاني جوابه مذكورٌ ، والشرط الأول جوابه الشّرط الثاني وجوابه ، فإذا قيل : إنْ ركبت ، إن لبست ، فأنْتِ طالق ، فإنما تُطلّق إذا ركبت أوّلاً ، ثم لبست ، وهذا القول رَاعى مَنْ قال به ترتيبَ اللّفظ وإعطاء الجواب لما جاوره ، وإنما يستقيم له هذا العملُ على تقدير الفاء في الشّرط الثاني ، ليصحّ كونه جواباً للأول .

وعلى قول هذا فلا يلزم مضيّ فعل الشّرط الأول ولا الثّاني ، لأن كلاًّ منهما قد أخذ جوابه .

وهذا القول باطلٌ بأمور :

أحدها : أن الفاء لا تحذف إلا / في الشّعر . [٤ / ٤٠]

الثاني : أن القاعدة في اجتماع ذوي جواب أن يجعل الجواب للسّابق منهما .

والثالث : أنه لا يتأتى له في نحو قوله :

* إن تستغيثوا بنا إن تذعروا *

لأن الذّعر مقدم على الاستغاثة ـ البيت.

فهذا ما بلغنا من الأقوال في هذه المسألة وما حضرنا فيها من المباحث .

ويجوز لنا أنه إذا قيل : إن تذعروا، إن تستغيثوا بنا تَجِدوا» أو إن تَتوضَّأ إنْ صليت أُثبت كان كلاماً باطلاً، لما قرّرناه من أن الصحيح أن الجواب للشّرط الأول ، وأن جواب الثّاني محذوف مدلولٌ عليه بالشّرط الأول وجوابه ، فيجب أن يكون الشّرط الأول وجوابه مسبّبين عن الشّرط الثّاني ، والأمر فيما ذكرت بالعكس .

والصّواب أن يقال : إن صلّيت ، إن توضّأت أُثِبْتَ بتقدير : إن توضّأت فإن صلّيت أُثبت ، وكُنا قدّمنا أنه يعترض بأكثر من شيئين ، وتمثيل ذلك : إنْ أعْطَيْتُكَ ، إن وَعْدُتك ، إن سألتني فعبدي حرٌّ ، فإن وقع السّؤال أوّلاً ، ثم الوعد، ثم الإعطاء وقعت الحرّيّة ، وإن وقعت على غير هذا التّرتيب فلا حرّية على القول الأوّل ، وهو الصّحيح .

ويأتي فيه ذلك الخلاف في التّوجيه ، فالجُمهور يقولون :فعبدي

حرٌّ جواب إن أعطيتك ، وإن أعطيتك فعبدي حرٌّ دالٌّ على جواب إن وعدتك . وهذا كلّه دال على جواب : إن سألتني ، وكأنـه قيل : إن سألتني ، فإن وعدتك ، فإن أعطيتُك فعبدي حُرٌّ.

وعند ابن مالك : أن المعنى : « أعطيتُك واعدًا لك سائلاً إيّاي فعبدي حُرٌ »فـ «واعدًا» حال من فاعل أعطيتك ،وسائلاً حال من مفعوله، وقوله : فعبدي جواب للشّرط الأول .

هذا مقتضى قوله في الشّرطين وهو ضعيف . والله أعلم . تمّت بحمد الله وعونه . / [٤ / ٤١]

بسم الله الرّحمن الرحيم

إعراب قوله تعالى : ﴿ واعملوا صالحاً ﴾

سألت ـ وفقك الله ـ عن قوله في إعراب قوله تعالى : ﴿ وَاعْمَلُوا صالحاً ﴾[١] .

إن «صالحاً» ليس مفعولاً به بل هو إما نعتٌ لمصدر محذوف كما يقوله أكثر المُعْربين في أمثاله، وإما حال كما هو المنقول عن سيبويه، ويكون التقدير «واعْمَلُوهُ صالحاً» والضمير للمصدر. وذكرت أن كثيراً من النّاس استنكر قوله في ذلك، وقالوا: إنّ «عمل» من الأفعال المتعدية بدليل قوله تعالى: «أن اعْمَلْ سابغاتٍ[٢]»، وقوله تعالى: «يَعْمَلُون له ما يشاءُ مِنْ مَحارِيب[٣]».

فاعْلَم ـ وفقك الله ـ أنك إذا تَدَبرت ما أقوله انحلّت عنك كلّ شُبْهة في ذلك ، وعلمت أن استنكارهم لذلك مسارعةٌ إلى ما لم يُحِيطوا بعلمه ، وغيبة عن معاني كلام النحاة، وأدلة العَقْل.

---

(١) المؤمنون / ٥١ . في النسخ المخطوطة أخّر الحديث عن هذه الآية بعد الحديث عن « خلق الله السموّات » . وفي ط حدث العكس .

(٢) سبأ / ١١ .

(٣) سبأ / ١٣ .

وبيان ذلك بأمور :

أحدها : أن الفعل المتعدّى هو الذي يكون له مفعولٌ به والمفعول به هو محل فعل الفاعل، وإن شئت قلت : الذي يقع عليه فعل الفاعل، وكلتا العبارتين موجودةٌ في كلام النحاة. وهذا المفعول به هو الذي بني النحاة له اسم مفعول كمضروب ومأكول ومشروب، فزيدٌ المضروب، والخبز المأكول، والماء المشروب هي محل تلك الأفعال، وليست مفعولةً، وإنما هي مفعولٌ بها.

ومن ضرورة قولنا : مفعول به أن يكون المفعولُ غَيْرهُ . ومعنى قول النحاة : مفعول به أنه مفعول به : أي مفعولٌ به[1] شيء من الأحداث ، والمفعول هو ذلك الحدث الواقع به وهو المصدر . وسماه النّحاة مفعولاً مطلقاً بمعنى أن ما سواه من المفاعيل مفعول مقّيد ، فإنك تقول : مفعول به : ومفعول فيه ، ومفعول له ، ومفعول معه ، وليس فيها مفعولٌ نفسه إلا المصدر فهو المفعول المطلق أي المجرد عن القيود ، وهو الصادر عن الفاعل وهو نَفْس فعله .

وأما المضروب والمأكول والمشروب فلم يصدر عن الفاعل ، وإنما صدر عن الفاعل شيءٌ أثّر فيه . ومن تَدبر قول النحاة « مفعول به » عرف ذلك ، وأن المفعول غيره .

واطلقوا عليه اسم مفعول. ولم يقولوا اسم مفعول به ، لفهم

(١) « أي مفعول » سقط من ط .

المعنى في ذلك. والشّخص في نفسه مضروب بمعنى أن الضّرب واقع به.
[٤ / ٤٢] ولا يقال : مضروبٌ بهِ ، بلْ هو مضروب نفسه. والمعنى : وقوع / الضرب به ، وذلك مفهوم من معنى الفعل لا من معنى اسم المفعول .

ولا يبنى اسم مفعول للمصدر ، وإن كان هو المفعول المطلق ، فلا يقال للضرب : مضروب ، وكذلك لا يبنى اسم مفعول من الفعل اللازم إلا أن يكون مقيداً بظرف ونحوه .

وهذه الأمور كلها واضحة من مبادىء النّحو أشهر من أن تذكر ، ولكنا احتجنا إلى ذكرها .

وكُلّ فعل لم يُبْن منه اسم مفعول لم يقل عنه : إنه متعدّ بل هو لازم ،وإن كان له مفعولٌ حقيقي وهو الفعل ،والعمل هو الفعل ، وهو المفعولُ المطلق فهو مصدرٌ وليس مفعولاً به ، ولا يبنى له اسم مفعول فلا يتعدّى فعلُه إليه تعدّى الفعل إلى المفعول به، بل تُعدِّيه إلى المصدر، فلذلك لم يجز أن يكون : عملت عملاً صالحاً متعدّياً إلى «صالحاً» على المفعول به .

الثاني : أن الفعل الاصطلاحي يدلّ على معنى وزمان ، وذلك المعنى سمّاه النّحاة حدَثاً وفعلاً حقيقياً ، وسمّوا اللفظ الدال عليه مصدراً ومفعولاً مطلقاً . وهذه الألفاظ صحيحة باعتبار غالب الأفعال .

وقد يكون المعنى الذي يدل عليه الفعل قائماً بالفاعل فقط من غير أن يكون صادراً عنه كالِعْلم ، بل قد لا يكون حدثاً أصلاً ولا فعلاً

حقيقياً كالعِلْم القديم ، فإنك تقول : عَلِم الله كذا ، فالمعنى الذي يدلّ عليه هذا الفعل وهو العِلْم القديم، ليس بفعلٍ ولا مفعولٍ ولا حَدَث، بل هو معنى قائم بالذات المقدّسة على مذهب أهل السنة. وتسمية ما اشتق منه فعلاً أمرٌ اصطلاحي . وقصدى من هذا التنبيه . على أن تسمية النحاة المصدر مفعولاً مطلقاً وفعلاً ليس مطّرداً في جميع موارده.

وقد تنبه بعض النحاة لما ذكرنا من غير أن يوضحه هذا الإيضاح ، بل اقتصر على تقسيم المصدر إلى معنىً قائم بالفاعل كالفَهْم والحَذَر ، وإلى صادر عنه كالضّرب والخَطّ[٢] ، وإن كان الضرب والخط قائمين بالفاعل أيضاً .

ولم يطلق النحاة المفعول المطلق على ذلك . وقد ذكرنا أن المفعول به شيءٌ وقع عليه المفعول المطلق كما ذكره النحاة ، وليس مفعولاً . وإذا نظرت اليه بقولك : ضربت زيداً ونحوه ظهر ذلك ظهوراً قوياً ، فإن زيداً ليست ذاتُه من فعل الضارب / . [٤ / ٤٣]

[خلق الله العَالَم]

وهنا قسم آخر وهو قولنا : « خلق اللهّ العالَم »

اختيار ابن الحاجب في «أماليه» انتصاب العالَم على المصدر بناء على أن الخلق هو المخلوق.

(١) في ط فقط : « والحط » بالحاء .

وأكثر النحويين لم ينظروا إلى ذلك . وظاهر كلامهم أن الخلق غير المخلوق كما هو قول طائفة من الأصوليين . وعلى هذا فالعالم مفعولٌ به ، وهو مفعول،لأنه الأثر الصادر عن الخَلْق . وذات العالم موجودةٌ بالفاعل بخلاف ذات المضروب .

والنحّاة لا يسمونّ هذا مفعولاً مطلقاً وإنما يسمّونه مفعولاً به ، والخلق نفسه هو المفعول المطلق ، وكذلك في الأفعال العامة لقوله تعالى : « مِمّا عَمِلَتْ أيدينا[1] » فالضمير في « عملت » مفعول به ، وهو مفعولٌ كالمخلوق . ولم يذكر النحّاة هذا النوع في المفاعيل .

والظاهرة أن النحاة إنما اقتصروا على ما ذكروه من المفاعيل ؛لأن العالَم وإن كانت ذاته موجودةً بفعل الله تعالى فالخَلْق واقعٌ به ،فاندرج تحت حدّهم المفعول به ، وإن زاد بأمر آخر ، وهو كون ذاته موجودةً بفعل اللهّ تعالى .

ولم يتعرض النحاة لهذا الزائد لأنه ليس من صناعتهم ،ولا حاجة لهم إلى ذكره ، لكن يلزم على هذا أن يكون لنا مفعول من غير تقييد ليس بمصدر ، وهم قد قالوا : إن المفعول المطلق هو المصدر ، فيجب أن يقال : إن في تفسيرهم المفعول المطلق تسمحاً أو اصطلاحاً ، وإن المفعول هو الذي نشأ عن الفاعل فتارةً يكون هو الفعل خاصةً ، وهو المصدر ، وتارة يكون زائداً عليه كهذا المثال .

---

(١) يسٓ / ٧١ .

ويحتمل أن يقال : إن كثيراً من النحاة معتزلة ، وعند المعتزلة المعدوم شيء بمعنى أنه ذاتٌ متقررة في العدم، فلا تأثير للفاعل في ذاته، وإيراده للوجود معنىً واقع عليه كالضّرب على المضروب. ويكون منهم من أطلق ذلك عن عَملٍ واعتزال، ومنهم من قاله: تقليداً. وهكذا الكلام في أوجد اللّٰه العالم، ونحوه من الالفاظ الدّالة على إنشاء الذّوات.

وهذا الذي قلناه كله على الاصطلاح المشهور عند متأخري النّحاة .

وأمّا سيبويه رحمه الله ـ وهو إمام الصنّعة فأطلق على المفعول به أنه مفعول ، ولم أر في كلامه مفعولاً به ، فإنه قال باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى /مفعول ،وباب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول. [٤ / ٤٤]
وذكر في الأول ذهب، وجلس ، وفي الثاني : ضرب عبدالله زيداً .

وقال : انتصِب زيدٌ لأنه مفعولٌ تعدّى اليه فعل الفاعل .

وهذا الذي قاله سيبويه سالمٌ عن الاعتراض،وليس فيه إطلاق المفعول على المصدر ، بل على ما يتعدى إليه فعل الفاعل ، وذلك أعم من أن يكون حاصلاً بفعل الفاعل أو ليس حاصلاً بفعله ، ولكن فعل الفاعل واقعٌ عليه . وتسمية الأول مفعولاً حقيقةٌ ، وتسمية الثاني مفعولاً اصطلاحٌ أو على حذف الجار والمجرور ، وإرادة أنه مفعول به .

ولا يرد على عبارة سيبويه شيءٌ مما ذكرناه في تسمية معنى المصدر فعلاً حقيقياً،ولا في تسمية المصدر مفعولاً مطلقاً ، فسبحان من أسعده في عبارته،وحماها عن أن يدخل عليها بإفساد .

الثالث : أن النحاة اختلفوا في إطلاق المفعول المطلق :

فقال جمهورهم : إنه يطلق على جميع المصادر . وقال بعضهم : لا يطلق إلا على مصادر الأفعال العامة كعمل وفَعَل وصنع .

وهذا القول كالشّاذ عند النحاة . وقد نبَّهنا على أن بعض المصادر لا يصّح أن يقال : إنه فعلٌ حقيقيٌ ولا مفعول مطلق وهو العِلْم القديم . ومن هذا يظهر أن معنى التعدي : أن يتعلق معنى الفعل بغير الفاعل كقولنا : علم الله كذا ، فعلْمُه متعلّق بالمعلوم ، وتسميته تعالى فاعلاً في هذا المثال ليس المراد به أنه فاعل العلم ، لأن علمه ليس بمفعول ، وإنما هو على اصطلاح النحاة في أن من أسند إليه فعل على وجه مخصوص يسمّى فاعلاً .

الرابع : أن غير الله تعالى لا أثر لفعله في الذّوات إجماعاً ، أعني لا يفعل ذاتاً ، وهذا متّفق عليه بيننا وبين المعتزلة ، وقامت عليه الأدلة العقلية . ولم يذهب أحد من أهل المِلَل إلى خلافة ، ولهذا لمّا قال أصحابنا : إن أعمال العباد مخلوقةٌ لله تعالى ، واحتجّوا بقوله تعالى : « والله خَلَقكم وما تَعْمَلُون[١] » حاولت المعتزلة الجواب بجعل « ما »

(١) الصافّات / ٩٦

موصولة، فيكون المراد الأصنام، وهي مخلوقة لله تعالى بالاتفاق.

ورد أصحابنا هذا الجواب بأن الآية جاءت للرد عليهم في عبادتهم إيّاها وهم / لم يعبدوها من حيث ذواتها، وإنما عبدوها من [٤ / ٤٥] حيث هي معمولة لهم بِنَحْتِهِم وتَصْوِيرِهم، كأنه قال: أتعبدون ما تنحتون والله خلقكم ونحتكم [1] أو والنحت الذي تنحتونه، أو والمنحوت الذي صورتموه فهذه ثلاثة تقادير لأهل السّنة.

أحدها: أن تكون ما مصدرية.

الثاني: أن تكون موصولة والمراد بها المصدر. وبعض النحاة يقدّرها هكذا في كل مكان أريد فيها المصدرية، وينكر جعلها مصدريّة، وإن كان المشهور خلافه.

وعلى هذين التقديرين الدّلالة من الآية لأهل السنة ظاهرة جداً.

والثالث: أن تكون موصولة، والمراد بها المنحوت بقيد النحت وفيه جهتان: ذاتُه، ولم يُعْبَد من جهتها، وصَنْعَتُهُ، وهي التي عُبِد من جهتها، وهي مخلوقة لله تعالى بمقتضى الآية، ودلّت الآية على أنها معمولة لهم.

فإن ثبت أن الصورة الحاصلَة في الصنم معمولةٌ للآدمي وقعت الدلالة لأهل السّنة من الآية، ولا تُعَيِّنُ أن يكون العمل نفسه، فتصح الدلالة لأهل السنة. والراجح من هذين الأمرين سنذكره.

---

(١) في ط: « ونحيتكم ».

الخامس : الصورة الحاصلة في المراد وهي على قسمين :

أحدهما : مالا أثر لفعل العباد فيه البتّةَ ، بل هو من فعل اللهّ تعالى وحده إمّا بلا سبب من العباد ، وإما بسبب منهم يحاولونه فيوجد الله تعالى تلك الصّورة عنده ، وذلك هو الصّور الطبيعيّة ، وهي كالذّوات فلا يقال : إنها مفعولة للعباد البتّةَ .

والثاني : ما هو أثر صنعة العبد وهو الصوّر الصناعيّة .

ومن أمثلة ذلك : الصورّة الحاصلة في الصنّم بنحت العباد وتصويرهم ، هل تقول : إن تلك الصورة معمولة للعباد أو للهّ تعالى ؟

ولا شك أن على مذهب أهل السّنة لا تردّد في ذلك ، فإن الكُلّ بفعل الله تعالى ، وإنما التّردّد على مذهب المعتزلة أو بالإضافة الكسبيّة على مذهب أهل السّنة .

[٤ / ٤٦] والحقّ أن ذلك ليس من فِعْل العباد ولا من / كَسْبِهم فإن القدرة الحاصلة لا تؤثّر في غير محلّها ، فإذا قلنا : صوّر المشرك الصنّم لم يكن من فعل المشرك إلاّ التصوير القائم به ، والصورة الناشئة عنه من فعل الله تعالى ، فلا يقال فيها : إنها معمولة للعباد إلاّ على جهة المجاز ، وإنما يقال : هي مصوّرة كما يقال في « زيد » المتعلّق به الضّرب : إنه المضروب .

وإذا قلنا : عمل المشترك الصّنم ، ففي الكلام مجاز بخلاف

قولنا : صور المشرك الصّنم ، وسببه أن عمل فعل عامّ ، وصور فعل خاصّ . وسيأتي الفرق بين الأفعال الخاصّة والعامّة ، فقولنا : عَمِلَ يقتضي أن الصنم معمولٌ لمن أسند إليه الفعل ، وليس شيءٌ من الصّنم ، لا من مادّته ولا من صورته فِعْلاً لِلْعَبْدض ، ولا من عمله ، فكيف يكون مجموعُه من عمله ؟ فلابّد من مجاز . وفي جهة المجاز وجوه :

أحدها : أن يكون استعمل « عَمِل » في معنى صَوّر استعمالاً للأعم في الأخص .

الثاني : أن يكون على حذف مضاف ، كأنه قال : عَمِل تصويرَ الصَّنم ، فلا يكون التّصوير على هذا مفعولاً به بل مصدراً .

وهذان الوجهان هما أقرب الوجوه التي خطرت لنا، فلنقتصر عليهما ، وبالثّاني يقوى أن المراد في قوله تعالى : ﴿ وما تَعْملون ﴾ للتّصوير فيكون حُجّة لأهل السّنة .

السادس : الأفعال ضربان : خاصة ، وهي الأكثر مثل : قام ، وقعد وخرج ، في اللاّزم ، وضرب ، وأكل ، وشرب في المتعدّي . وإنما كثر هذا الضرب الخاص لازَمًا ومتعدّياً ، لأنه الذي يحصل به كمال الفائدة في الخبر عن فعل خاص ، والأمر به والنّهي عنه ، ونحو ذلك .

الضّرب الثاني : الأفعال العامة مثل : فَعل وَعمِل وصنَع ، وإنما جاءت هذه الأفعالُ ، لأنه قد يقصد الإخبار عن جنس فِعْل بدون

تخصيص نوعه ، إما لِلْعلم بالجنس دون النّوع ، وإما لِغَرض آخر ، وكذلك الأمر به والنّهي عنه وما أشبه ذلك ، ولكن هذا القصد أقلّ من قصد كمال الفائدة ، فلا جَرَم كان هذا الضّرب من الضّرب الأول ، ولم يجيء منه إلاّ ألفاظ معدودة .

[٤ / ٤٧] وإذا سُئِلْنا عن هذه / الأفعال العامّة هل هي متعدّية أو لازمة ؟ لم يجز لنا إطلاق القول بواحد من الأمرين ، لأنها أعـمّ من الأفعـال المتعدّية ومن الأفعال اللاّزمة ، والأعمُّ من شيئين لا يصدُق عليه واحدٌ منهما ، فإنّ الأعم يصدُق على الأخص ولا ينعكس ، وإنما يصحّ أن يقال ذلـك عليها بطريق الإهمال الذي هو في قوة جزئي ، فمتى وجد في كلام أحد من الفضلاء أن عَمِل متعدّية وجب حملُهُ على ذلك ، وأن مراده أنها قد تكون متعدّية .

وكذا إذا قيل : لازمة أو غير متعدّية ، وأريد به اللّزوم كمـا هو غالب الاصطلاح .

وقد يراد بغير المتعدّي : أنه الذي لا يتجاوز معناه من حيث هو هو فيصحّ بهذا الاعتبار أن تقول : إن عَمِل لا تتعـدّى ، لأن معناهـا العمـل ، والعمـل من حيث هو هو لا يتعـدّى إلاّ إذا أريد به عمـلٌ خاصٌ ، فيكون ذلك العمل الخاص هو المتعدّي لا مطلق العمل . ومدلول عَمِل إنما هو مطلق العمل ، فيصـحّ أن مدلولهـا لا يتعـدّى وهكذا : فعَل وصنَع .

السابع : أن هذه الأفعال مع عمومها لها مصادر ، وهي : الفِعْل والعَمل والصُّنع ، وهي أحداث عامّة يندرج تحتَها غيرُها من الأحداث الخاصّة ، وتلك الأحداث أفعال حقيقيّة ويصدق عليها : مفعولات ، ومعمولات ، ومصنوعات ،باعتبار أنها صادرةٌ عن الفاعل ، والشّخص فاعلٌ لفعله ، فلا شَكّ أن فعله مفعول له ، فلذلك اتّفق النُّحاة هنا على أنه يطلق على مصادر هذه الأفعال اسم المفعول المطلق ، بخلاف الأفعال الخاصّة لا يصدُق على الضّرب أنه مفعول عند بعضهم ، وإن كان هو مفعولاً في الحقيقة . ولا شكّ أنه لا يصدق عليه مضروب بلا خلاف .

وإنّما صدق على الفعل مفعول لاتفاقهما في لفظ « فاء ، عين ، لام » ، وكذلك عمل وصنع . ويقال في العمل والصنع : معمول ومصنوع ، ومع ذلك فلا يكون متعدّياً بل يصحّ ذلك .

وإن أريد به معنًى خاصّ لازم ، أو أريد به مطلق الفعل الذي هو أعمّ من اللازم والمتعدّي ، فإذا قلت : عملت عملاً أو فعلت فِعلاً أو صنعت صُنْعاً فانتصابه على المصدر ليس إلاّ ، نعم إن أردت بالفعل المفعول الذي ليس هو الحدث بل المفعول به كان مجازاً ، وحينئذٍ يصحّ فيه أن يكون مفعولاً به .

وفيه تجوُّز أيضاً / من جهة أن حقيقة المفعول هو الصادر عن [٤ / ٤٨] الفاعل ، وحقيقة المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل على ما تقدّم من اصطلاح متأخري النّحاة ، وهما متغايران كما قدّمنا .

الثامن : إذا قلت : عَمِل مِحْراباً ، فإن أسندت الفعل إلى الله تعالى صحّ وانتصب «محراباً» على أنه مفعول به وهو أيضاً مفعول . ومنه قوله تعالى : ﴿ مِمّا عَمِلَت أيدينا ﴾ ، وقد بيّنا وجه ذلك فيما سبق .

وإن أسندته إلى غير الله ، فقلت : عَمِل النّجار محراباً لم يكن المحراب مفعولاً نفسه ،لِما قَدّمنا أن عمل العباد لا يتجاوزهم ، ولأن مادة المحراب ليست معمولةً للعباد وهي جزء المحراب ، وأولى أن لا يكون الكلُّ معمولاً لهم .

وفي جعله مفعولاً به تفصيل ، وهو أنك إذا جعلت عَمِل مجازاً عن «نَجَر» كان إعماله في «محراباً» حقيقةً على أنه مفعول به كقولك: نَجرْت محراباً، فإن النجر واقع على المحراب وقُوع الضرب على زيد، وكان المجاز في لفظ عَمِل ليس إلاّ .

وإن جعلت عَمِل على حقيقته ، فإن جعلته على حذف مضاف كما سبق فالتّقدير : عَمِل تصوير محراب ، فالتصوير مصدر ، فإذا حذف وأقيم المحراب مقامه أعرب مفعولاً به على المجاز .

وإن قَدَّرته : عملت صنعة محراب ، على أن تكون الصورة الحاصلة في المحراب معمولة بخلاف ما قلناه فيما سبق كان كذلك أيضاً .

وإن جعلت المِحراب معمولاً باعتبار أنه محل العمل إطلاقاً لاسم المحلّ على الحال لزم المجاز أيضاً ، فالمجاز لازمٌ على كل

تقدير ، ولا شك في جواز الإطلاق قال تعالى : ﴿ لِيأكُلوا من ثَمَرِه وما عَمِلَتْه أيديهم[1] ﴾ .

التاسع : بان بهذا : أن قوله ﴿ اعملوا صالحاً ﴾ إنما ينتصب « صالحاً » فيه على غير المفعول به ، ولا يجوز انتصابهُ على المفعول به إلاّ بمجازين :

أحدهما : إطلاق الصّالح على المفعول الذي ليس عملاً .

والثاني : إضافة العمل إليه .

وشيء ثالث : وهو حذف الموصوف من غير دليل ، بخلاف ما إذ قدرنا عملاً الّذي هو المصدر، فإن الفعل يدلّ عليه، وكل واحد من هذه الثلاثة لا يصار إليه من / غير ضرورة، ولا ضرورة في جعله [٤ / ٤٩] مفعولاً به، فكيف يصار إليه،وفيه هذه المحذورات الثلاثة؟

العاشر : ظهر بهذا وجه التّقدير في قوله تعالى : ﴿ إن اعْمَل سابغاتٍ ﴾ ، وقوله تعالى ﴿ يَعْملون له ما يشاءُ من محارِيب وتماثيل ﴾ .وأما قوله تعالى : ﴿ اعْمَلُوا آل داودَ شُكْراً[2] ﴾ فانتصاب « شكراً » على أنه مفعولٌ له .

وجوز الزمخشريّ أن يكون مفعولاً به على المشاكلة وفيه مجاز .

(١) يسٓ / ٣٥ .
(٢) سبأ / ١٣

وأما قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَعْمَل سُوءاً يُجْزَ به[1] ﴾ وقوله : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ من الصالحات[2] ﴾ وما أشبه ذلك فكلّها ترجع إلى المصدر .

الحادي عشر : إنما فرّقنا بين الأفعال العامّة والخاصّة ، لأن تعدّي الفعل إلى المفعول معناه وصول معناه إليه ، فالفعل الخاصّ كالضّرْب مثلاً تُعدّيه بوصول الضّرب إلى المضروب ، ولا يلزم من ذلك أن يكون الضّارب مؤثرًا في ذات المضروب ، أعني مُوجِداً لها ، والفعل العام كعَمِل مثلاً تُعدّيه بوصول معناه وهو العمل ، والعمل معنىً عام في الذّات وصفاتها ، فلذلك اقتضى العموم ، واتحاد المعمول حتى يقوم دليلٌ على خلافه .

فمثار الفرق إنما هو من معاني الأفعال ووصولها إلى المفعول .

الثاني عشر : من الأفعال نوع آخر مثل قال ولفظ ، يخفى الفرق بين القول والمقول ، واللفظ والملفوظ ، لأن المقول والملفوظ هو الأصوات والحروف المقطّعة ، وهي القَوْل واللّفظ .

والوجه في الفرق بينهما أن هنا أمرين :

أحدهما ، حركة اللّسان ونحوه مِمّا فيه مقاطع الحروف بتلك الحروف .

(١) النساء / ١٢٣ .
(٢) النساء / ١٢٤ .

والثاني نفس تلك الحروف المقطّعة المسموعة التي هي كيفيّات تعرض للصوت الخارج بتلك الحركات ، فالأول : هو التلفظ وهو القول واللّفظ اللذان هما مصدران ، والثاني : هو المقول والملفوظ ، فإذا قلت: لفظت لفظاً، أو قلت قولاً لك أن تريد الأول فتنصب اللّفظ والقول على المصدريّة ، ولك أن تريد الثّاني فتنصبهما على المفعول به ، وهما أمران متغايران وإنْ لم يتجاوزا / الفاعل وهو اللاّفظ القائل [٤ / ٥٠] المتكلّم. وليس من شرط تعدّى الفعل أن يتجاوز إلى غير محلّ الفاعل، بل الشرط المغايرة سواءٌ تجاوز في محلّه أو في غير محلّه .

هذا ما انتهى إليه نظري في هذه المسألة . والله تعالى أعلم .

[رأى للجرجاني في إعراب « السموات » مفعولاً ، في « خلق الله السموات »]

أورد الشيخ عبد القاهر الجُرجاني على قولهم في مثل : « خَلَق اللهُ السمّـواتِ والأرضَ(١) » أن السمّـواتِ مفعـولٌ به إيراداً ، هو أنّ المفعولَ به عبارةٌ عمّا كان موجوداً ، فأوجد الفاعلُ فيه شيئاً آخر نحو ضربتُ زيداً ، فإن زيداً كان موجوداً ، والفاعل أوجد فيه الضّرب .

والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجوداً بل عَدماً مَحْضًا ، والفاعل يوجده ويخرجه من العَدم .

و « السّموات » في هذا التّركيب إنما كانت عَدماً مَحْضاً فأخرجها الله تعالى من العَدم إلى الوجود . انتهى .

وتبعه على ذلك ابن الحاجب وابن هشام ، ويقال إنه مذهب : الرّمانيّ أيضاً .

---

(١) العنكبوت / ٤٤ .

[إجابة التبريزيّ عن هذا الاعتراض]

أجاب الشيخ تاج الدين التبريزيّ عنه :

بأنا لا نُسلّم أن من شرط المفعول به وجودَه في الأعيان قبل إيجاد الفعل ، وإنّما الشّرط توقّف عقليّة الفعل عليه سواء كان موجوداً في الخارج نحو : ضربت زيداً أو ما ضربته ، أم لم يكن موجوداً نحو بنيت الدّار . قال الله تعالى : ﴿ أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ[1] ﴾ ، فإن الأشياء متعلّقة بفعل الفاعل بحسب عقليتّه ، ثم قد توجد في الخارج وقد لا توجد ، وذلك لا يُخرِجه عن كونه مفعولاً به . وقال الله تعالى : ﴿ خَلَقْتُك مِنْ قَبل ولم تَكُ شيئاً[2] ﴾ .

وأجاب الشّيخ شمس الدِّين الأصفهانيّ في شرح الحاجبيّة :

بأن المفعول به بالنّسبة إلى فعل غير الإيجاد يقتضي أن يكون موجوداً ، ثم أوجد الفاعل فيه شيئاً آخر ، فإن إثبات صفة غير الإيجاد يستدعي ثبوت الموصوف أوّلاً ، وأما المفعول به بالنسبة إلى الإيجاد فلا يقتضي أن يكون موجوداً ، ثم أوجد الفاعل فيه الوجود ، بل يقتضي أن لا يكون موجوداً ، وإلاّ لكان تحصيلاً للحاصل . انتهى . / [٤/٥١]

(١) طه / ٥٠

(٢) مريم / ٩

[فائدة في قول سيبويه : زيد أفضل من عمرو]

قال سيبويه : «من» في قولهم: «زيد أفضل من عمرو» لابتداء الارتفاع[١]،

واعترض بأنّه لا يقع بعدها «إلى». انتهى.

[إجابة الشيخ ذكوان عن هذا الاعتراض]

وأجاب الشيـخ ذكوان :

بأن المتكلّـم غرضـه بيان ابتـداء الفعـل ، وليس له غرضٌ في انتهائه . فتأمّل .

[تفسير قوله تعالى: ﴿ التائبون العابدون ﴾ الآية

من فوائد الشيخ جمال الـدين بـن الزّملكانـي في تفسير قولـه تعالى: ﴿ التَّائِبُـون العابِـدُون ﴾[٢] ، الآية

(١) عبارة سيبويه كما وردت في الكتاب هي : « وكذلك : هو أفضل من زيد ، إنما أراد أن يفضّله على بعض ولا يَعُمّ ، وجعل : « زيداً » الموضـع الـذي ارتفع منه أو سفل منه في قولك : شرٌّ من زيد » . انظر ٢ / ٣٠٧ .

(٢) التوبة / ١١٢ .

في الجواب عن السؤال المشهور وهو أنه: كيف ترك العطف في جميع الصّفات، وعطف الناهون عن المنكر على الآمرون بالمعروف بالواو[١] ؟

قال : عندي فيه وجهٌ حسنٌ وهو أن الصّفات تارة تُنسقُ بحرف العطف ، وتارة تُذْكر بغيره ، ولكلٍّ مقالٍ معنىً يناسبه ، فإذا كان المقامُ مقامَ تَعداد صفاتٍ من غير نَظَرٍ إلى جمع أو انفرادٍ حَسُنَ إسقاط حرف العطف .

وإن أريد الجمع بين الصّفتين أو التنبيه على تغايرهما عُطِف بالحرف ، وكذلك إذا أريد التّنويع لعدم اجتماعهما أتى بالحرف أيضاً .

وفي القرآن الكريم أمثلة تبيّن ذلك ، قال اللّه تعالى: ﴿ عَسى رَبُّه إن طَلَّقكُنّ أن يُبْدِلَهُ أزواجاً خيراً منكن مُسْلماتٍ مُؤْمناتٍ قانتاتٍ تائباتٍ عابداتٍ سائحاتٍ ثَيّباتٍ وأبكاراً ﴾[٢] .

فأتى بالواو بين الوَصْفين الأخيرين ، لأن المقصود بالصّفات الأولى ذِكْرُها مجتمعةً ، والواو قد تُوهِم التّنويع ،فحذفت. وأمّا الأبكار

---

(١) الآية بتمامها هي : « التائبون العابدون ، الحامدون ، السّائحون ، الراكعون ، الساجدون ، الآمرون بالمعروف، والناهون عن المنكر ، والحافظون لحدود الله ، وبشر المؤمنين » .

(٢) التحريم / ٥ .

فلا يكن ثيّبات ، والثيّبات لا يكُنّ أبكاراً ، فأتى بالواو لتضادّ النّوعين ، وقال تعالى: ﴿ حمٓ تنزيلُ الكِتاب من اللّه العزيزِ العليم . غافِر الذّنب ، وقابلِ التّوب شَديدِ العقاب ذِي الطّوْل[٢] ﴾ .

فأتى بالواو في الوَصْفَيْن الأولين ، وحذفها في الوصفين الأخيرين ، لأن غفران الذّنب ، وقبول التوبة قد يُظَنُّ أنهما يجريان مَجْرى الواحد لتلازمهما ، فمن غفَر الذّنب قَبِل التّوبة ، فبيّن اللّهُ سبحانه وتعالى بعطف أحدهما على الآخر أنهما / مفهومان متغايران ، [٤ / ٥٢] ووصفان مختلفان يجب أن يُعطى كلّ واحد منهما حُكْمَهُ ، وذلك مع العطف أبين وأوضح ، وأمّا شديد العقاب ، وذي الطّول فهما كالمتضادّين ، فإن شدة العقاب تقتضي اتّصال الضرر ، والاتّصاف بالطّول يقتضي اتّصال النفع ، فحذف ليعرف أنهما مجتمعان في ذاته تعالى ، وأن ذاته المقدّسة موصوفة بهما على الاجتماع ، فهو في حالة اتّصافه بشديد العقاب ذُو الطّول ، وفي حالة اتّصافه بذي الطّول شديدُ العقاب ، فحَسُن تَرْكُ العطف لهذا المعنى .

وفي الآية التي نحن فيها يتّضح معنى العطف وتَرْكُه مماذكرناهُ؛ لأن كُلّ صفةٍ ممّا لم تُنْسق بالواو مغايرةٌ للأخرى .

والفرْقُ أنهما في اجتماعهما كالوصْف الواحد لموصوف واحدٍ ، فلم يحتج إلى عَطْف ، فلما ذكر الأمر بالمعروف والنّهي عن المُنْكر

---

(١) غافر ١ ، ٢ ، ٤ .

وهما متلازمان أو كالمتلازمين مستمدّان من مادة واحدة كغُفْران الذّنب وقَبُول التوبة حَسُن العطف ، ليبيّنَ أن كُلّ واحد متعبّد به على حدته ، قائم بذاته ، لا يكفي منه ما يحصل في ضمن الآخر ، بل لا بُدّ أن يظهر أمره بالمعروف بصريح الأمر ونهيه عن المنكر بصريح النّهي ، فاحتاج إلى العطف .

وأيضاً فلما كان الأمر والنّهي ضِدّين أحدهما طَلَب الإيجاد ، والآخر طلب الإعدام كانا كالنّوعين المتغايرين في قوله « ثيّبات وأبكاراً » فَحَسُن العطف بالواو .

[سؤال الصّفدي للسّبكي عن إعراب : « استطعما أهلها »]

كتب الصّلاح الصّفديّ إلى الشيخ تقي الدين السّبكي يسأله عن قوله تعالى: ﴿ استَطْعَما أهْلَها[1] ﴾ .

أسيدنا قاضي القضاة ومن إذا
بدا وجْهُهُ استحيا له القمران[2]
ومَنْ كفّه يوم الندا ويَراعه
على طِرْسه بحران يَلْتقيان

(١) الكهف / ٧٧ .

(٢) وانظر النص الشعري والتعليق عليه ، وإجابة السبكي عنه نثراً وشعراً في تفسير الألوسي ١٦ / ٣ ، ٤ ، ٥ .

وَمَنْ إن دجت في المُشْكِلات مسائلُ
جَلاها بفكـرٍ دائـمِ اللّمعـان
رأيت كتابَ اللّـه أكبرَ مُعْجِـزٍ
لأفضـل مَنْ يهدي به الثقـلان
ومِنْ جُملة الإعجاز كون اختصاره
بإيجـاز ألفـاظٍ وبَسْط معـانِ
ولكنني في الكهف أبصرت آيـةً
بها الفكر في طُول الزمان عَناني
وما هي إلا «استطعما أهلها» فقد
نَرى اسْتَطْعَما هُمْ مِثْلَهُ ببيـان/ [٤ / ٥٣]
فما الحِكْمة الغرَّاءُ في وضع ظَاهرٍ
مـكانَ ضَـميرٍ إنّ ذاك لِشـان
فارْشُد على عادات فَضْلِك حيرَتي
فمـا لي بهـذا يا إمـام يَـدَانِ

فأجابـه بما نصّـه :

قوله : « استطعما أهلهـا » متعيّن واجـب ولا يجـوز مكانـه : استطعماهم، لأنّ استطعما صفة للقرية في محلّ خفض جارية على غير من هي له كقولكَ أهل قريةٍ مُسْتطعمٍ أهلُها .

لو حذفت « أهلها »هنا ،وجعلت مكانَهُ ضميراً لم يَجُزْ ، فكذلك هذا .

ولا يسوغ من جهة العربية شيء غير ذلك، إذ استطعما صفة لقرية، وجعله صفة لقرية سائغٌ عربيّ لا تردّه الصّناعة ولا المعنى، بل أقول: إن المعنى عليه.

أما كون الصّناعة لا تردّه فلأنه ليس فيه إلاّ وصف نكرة بجملة ، كما توصفُ سائر النّكرات .

والتّركيب محتملٌ لثلاثة أعاريب :

أحدها : هذا .

والثّاني : أن تكون الجملة في محل نصب صفة لأهل .

والثالث : أن تكون الجملة جواب إذا .

والأعاريبُ المُمْكِنَةُ منحصرَةٌ في الثّلاثة لا رابع لها.

وعلى الأول لا يصحّ لما قدّمناه، فمن لم يتأمّل الآية كما تأملناها ظنّ أن الظاهر وقع موقع المضمر أو نحو ذلك فغاب عنه المقصود، ونحن ـ بحمد الله ـ وفّقنا الله للمقصود، ولمحنا بعين الإعراب الأول من جهة معنى الآية ومقصودها، وأَنّ الثاني والثالث وإن احتملهما التّركيب بعيدان عن مغزاها.

أمّا الثالث وهو كونه جواب إذا فلأنه تصير الجملة الشرطيّة معناها الإخبار باستطعامهما عند إتيانهما ، وأن ذلك تمام معنى الكلام .

ويجلّ مقامُ موسى والخِضْــر عن تجريد قَصْدِهما ،أوأن يكُونَ معظمه ، أو هو طلب طعمـة أو شيئـاً من الأمـور الـدّنيوية ، بل كان القصدُ : ما أراد ربُّـك أن يبلغ اليتيمـان أشدّهما، ويستخرجا كنزهما رحمةً من ربّك ، وإظهار تلك العجائب لموسى عليه السّلام ، فجواب إذا قوله : « قَالَ لَوْ شِئْت » إلى تمام الآية .

وأمّا الثّاني وهو كونه صفةً « لأهل[١] » في محلّ نَصْب فلا تصير العناية إلى شرح حال « أهل » من حيث « هُم هُم » ولا يكون للقرية أثر [٤ / ٥٤] في ذلك ، ونحن نجد بقيّة الكلام مشيراً إلى القرية نفسها / ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ فوجَدا فيها ﴾ ، ولم يقل : عِنْدهم ، وأن الجدار الذي قصدا إصلاحه ، وحفظ ما تحته جزءٌ من قرية مذمومةٍ مذموم[٢] أهلها ، وقـد تقـدّم منهـم سوء صنيع من الإبـاء عن حقّ الضيف مع طَلَبه ، وللبقاع تأثير في الطّباع ،فكانت هذه القـرية حقيقـةً بالإفســاد والإضاعة، قُوبلت بالإصلاح لمجرّد الطاعة ، فلم يقصـد إلاّ العمـل الصّالح ، ولا مؤاخذة بفعل الأهل الذين منهم غادٍ ورائـح ، فلـذلك قلت : إن الجملة يتعيّن من جهة المعنى جَعْلُها صفةً لقرية ، ويجب معها الإظهار دون الإضمار ، وينضاف إلى ذلك من الفوائد أنّ الأهل الثاني يحتمل أن يكونوا هم الأول أو غيرهم ، أو منهم ومن غيرهم .

(١) في قوله تعالى : ﴿ إذا أتيا أهْلَ قرية ﴾ .
(٢) سقطت كلمة : « مذموم » من ط .

والغالب أن من أتى قريةً لا يجد جُملة أهلها دَفْعةً بل يقع بصرُه أوّلاً على بعضهم ، ثم قد يستقريهم ، فلعل هذين العبدين الصّالحين لمّا أتيا قدّر الله لهما لما يظهر من حُسْن استقراء جميع أهلها على التّدريج ؛ ليبيّن به كمال رحمته ، وعدم مؤاخذته بسفه صنيع بعض عباده .

ولو عاد الضّمير ، فقال : استطعماهم تعيّن أن يكون المراد الأولين لا غير ، فأتى بالظّاهر استشعاراً بتأكيد العموم فيه ، وأنهما لم يتركا أحداً من أهلها حتى استطعماه فأبى ، ومع ذلك قابلاهم بأحسن الجزاء .

فانظر إلى هذه المعاني والأسرار كيف غابت عن كثير من المفسّرين ؟ واحتجبت تحت الأستار حتى ادّعى بعضهم أن ذلك تأكيدٌ ، وادّعى بعضهم غَيْرَ ذلك ، وترك كثيرٌ التَّعرُّض لذلك رأساً .

وبلغني عن شخص أنه قال : إن اجتماع الضّميرين في كلمة واحدة مستثقلٌ ، فلذلك لم يقل : استطعماهم وهذا شيء لم يقله أحد من النّحاة ، ولا له دليل ، والقرآن والكلام الفصيح ممتلىء بخلافه ، وقد قال تعالى في بقية الآية ﴿ يُضَيِّفُوهما ﴾ وقال تعالى : ﴿ فخانتاهما[1] ﴾ ، وقال تعالى: ﴿ حتى إذا جَاءانا[2] ﴾ في قراءة

(١) التحريم / ١٠

(٢) الزخرف / ٣٨ .

الحرميين وابن عامر[١] ، ولا ما يوضع[٢] هكذا .

فهذا القول ليس بشيء ، وليس هو قولاً حتى يُحكى . وبما قيل نبهت على ردّه .

ومن تمام الكلام في ذلك أن « استطعما » إذا جعل جواباً فهو متأخّر عن الإتيان ، وإذا جعل صفةً احتمل أن يكون الإتيان قد اتّفق قبل هذه المرة / وذكر تعريفاً وتنبيهاً على أنه لم يحملهما على عدم [٤ / ٥٥] الإتيان لقصد الخير ، وقوله : « فوجدا » معطوفٌ على « أتيا » .

فهذا ما فتح الله عليّ ،والشّعر يضيق عن الجواب .

وقد قلــت :

لأســرار آيات الكتـابِ معانِــي
تَــدِقّ فلا تبـدو لكلّ مُعـاني
وفيها لمرتاضٍ لبَيــبٍ عجائـب
سَنابرقِهــا يعنولــه القَمَــران
إذا بارقٌ منهـا لقلبــي قَـدْ بـدا
هَممْــتُ قَرِيرَ العين بالطّــيَرانِ

(١) في النشر ٢ / ٣٦٩ : قرأ المدينان وابن كثير ، وابن عامر وأبو بكر بألف بعد الهمزة على التثنية ، وقرأ الباقون بغير ألف على التوحيد .

(٢) في ط : «وأن موضع » مكان : « ولا ما يوضع » ، كما في النسخ المخطوطة.

سروراً وإبهاجاً وصولاً على العُـلى
كأني عَلى فَوْق السِّماك مكـاني

فما المُلْكُ والأكوان بالبيض والقَنا
وعِنْـدي وجـوهٌ أسْفَـرَتْ بتهـاني

وهاتيك منها قد أبحْتُك سِـرّهـا
فشكراً لمن أوْلاك حُسْـن بَيَـانِ

أرى استطعما وَصْفاً على قَرْيةٍ جرى
وليس لها[1] والنّحـو كالمـيزان

صناعتُـه تقضـي بأنْ اسـتتـارَه
يعـود عليه ليس في الإمـكـان

وليس جواباً لاولا وصـف أهلهـا
فلا وجه للإضْـمـار والكِتْمـانِ

وهذي ثلاث ماسواها بِمُمْكِـنٍ
تعيّن منهـا واحـدٌ فسبـاني

ورضت لها[2] فكري إلى أن تمخّضت
به زُبْـدَة الأحقـاب منـذُ زمـانِ

---

(١) في هامش الألوسّي ١٦ / ٤ : « أي صفة جرت على غير من هي له » .
(٢) في الألوسي : « بها » بالباء .

وأن حياتـي في تمـوّج أبْحُـرٍ
من العِلْم في قلبي يَمُدُّ[١] لسـاني
وكم من كناس[٢] في حِمَايَ لمخدّر[٣]
إلـى أن أرى أهْـلاً ذَكِيّ جَنـانِ
فيصطَادُ منّي ما يُطيق اقتنـاصَـهُ
وليس له بالشّـاردات يـدانِ
مُنايَ[٤] سَلِيمُ الذّهنَ رَيِّضٌ ارتَـوَى
بِكُلّ علـوم الخَلْـقِ ذو إمْعـانِ
فذاك الذّي يرجى لإيضاح مُشْكِلٍ
ويُقْصَـد للتّحـرير والتِّبيـان
وكم لي في الآيات حُسْنُ تَدبُّـرِ
من الله ذي الفَضْل العظيم حَبانِي
بجاه رسول الله قد نِلْـت كُلّما
أتـى وسيأتـي دائمـاً بأمان

(١) في ط : « وعند » مكان : «ويَمُدّ» تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة وتفسير الألوسي .
(٢) الكناس : المكان الذي بين الشجر يكتن فيه ويستتر الظّبي .
(٣) أي مستتر .
(٤) في ط : « منائي» .

فصلّى عليه اللهّ ما هبّت الصبّا
وسلّم ما دامت له المَلَوانِ[١]

وكتب الصّلاح الصّفدي بهذا السؤال أيضاً إلى الشيخ زين[٢] الدين / على بن شيخ العوينة[٣] المُوصليّ ـ رحمه الله ـ فأجاب بما [٤ / ٥٦] نصّه يقول :

سألت لماذا استطعما أهلها أتى
عن استطعماهم إن ذاك لشانِ
وفيه اختصارٌ ليس ثَمّ ولم تقِفْ
على سَبب الرّجحان مُنْذُ زمان
فهاك جواباً رافعاً لِنقابه
يصير به المعنى كَرأْيِ عِيانِ
إذاما استوى الحالان في الحكم رجح الضـ
ـمير وأمّا حين يختلفان
بأن كان في التّصريح إظهار حكمةٍ
كرِفْعة شأن أو حقارة جَانِ
كمثل أمير المؤمنين يقول ذا
وما نحن فيه صرّحوا بأمان

(١) الملوان : الليل والنهار : الواحد : ملاً مقصور .
(٢) في الألوسّي ١٦ / ٤ : عز الدين .
(٣) في ط فقط : « الغوينة » بالغين .

وهذا على الإيجاز والبسط جاء في
جوابي منشوراً بِحُسْنِ بيان
فلا تمتحن بالنّظم من بعدُ عالِماً
فليس لِكُلٍّ بالقريض يدان
وقد قيل إن الشّعر يزرى بهم فلا
يكاد يُرى من سابقٍ بِرهان
ولا تنسني عند الدّعاء فإنني
سأبدي مزاياكم بكل مكان
واستغفر الله العظيم لِما طغى
به قلمي أو طال فيه لساني

والجواب المتوسط بالنّثر

هو أنه لمّا كانت الالفاظ تابعةً للمعاني لم يتحتّم الإضمار بل قد يكون التصريح أوْلى ، بل ربّما يكاد يصل إلى حدّ الوجوب كما سنبين إن شاء الله تعالى .

ويدلّ على الأولوّية قول أرباب علم البيان ما هذا ملخصه : لما كان للتصريح عملٌ ليس للكناية كان لإعادة اللّفظ من الحُسْن والبهجة والفخامة ما ليس لرجوع الضمير . انتهى كلامهم .

فقد يعدل إلى التّصريح إما للتّعظيم وإمّا للتحقير والنداء ، وإما لتشنيع في النداء بِقُبْح الفعل ، وإمّا لغير ذلك .

فمـن التّعـظيم قولـه تعالـى : ﴿ قـل هو اللّهُ أحـد ، اللّهُ الصمّد ⁽¹⁾ ﴾ دون « هو » وقولـه تعالى : ﴿ وبالحـقّ أنزلنـاه وبالحـقّ نزل ﴾⁽²⁾ ولم يقل : وبه ، وقوله تعالى : ﴿ الحجُّ أشْهُرٌ معلومـاتٌ فَمنْ فَرض فِيهِن الحجّ فلا رفَثَ ولا فسوق ولا جِـدَال في الحَجّ ﴾⁽³⁾ فقـد كرر لفظ «الحـج» مـرتين دون أن يقـال: فمن فَـرَضـهُ فيهّن ولا جِدَال فيه إعـلاماً بتعـظيمه .

هذه العبارة من حيث إنها فريضة العمر فيها شَبَـهٌ عظيم بحـال الموت والبعث فناسبه حال تعظيمه في القلـوب / التّصـريح بالاسـم [٤ / ٥٧] ثلاث مرارٍ . ومنه قول : الخليفـة أمير المـؤمنين يـرسم بكذا دون « أنا » إمّا لتعظيم ذلك الأمر ، أو لتوقية داعية المأمور ، أو نحوهما ، وقول الشاعر :

٦٩٩ = * نَفْسَ عِصام سَوّدَت عِصَاما⁽⁴⁾ *

---

(١) الإخلاص / ١ ، ٢ .
(٢) الإسراء / ١٠٥ .
(٣) البقرة / ١٩٧ .
(٤) في ديوان النابغة تحقيق الشيخ محمد طاهر بن عاشور ما نصه : « في جمهرة أشعار العرب في باب خبر الذّين قدّموا النابغة يقول لعصام بوّاب النعمان :

نفس عصـام سوّدت عصاما وعلمتـه الـكرّ والإقداما
وجعلته ملكاً هماماً

وقد ثبت ذلك في آخر شرح عاصم بن أيوب، ولا أدري ،هل هو مما أثبته عاصم أو من زيادات المطبعة ، وزاد شطراً رابعاً قوله : =

وقول أبي تمام

٧٠٠ = قد طَلَبْنا فلم نَجِدْ لك في السؤ
دَدِ والمَجْد والمكارم مِثْلا

فإن إيقاع الطلب على المِثْل أوقع من إيقاعه ضميرهِ لو قال: طلبنا لك مِثْلاً فلم نجده. وقال بعض أهل العصر:

٧٠١ = إذا بَرقَت[1] يوماً إسرَّةُ وجَهه
على الناس قال النّاس جَلّ المنورُ

وأما ما يكاد يصل إلى حد الوجوب، فمثل قوله تعالى: ﴿يا أيُّها النبيُّ إنّا أحلَلْنا لك أزواجكَ﴾[2] إلى قوله تعالى: ﴿وامْرأةً مُؤمِنَةً إن وَهَبت نَفْسها لِلنبي إن أراد النَّبيُّ أنْ يَسْتَنْكِحَها﴾ إنمّا عدل عن الإضمار إلى التصريح، وكرر اسمه صلّى الله عليه وآله سَلم تنبيهاً على أن تخصيصه صلى الله عليه وآله وسلم بهذا الحُكم أعني النكاح

= *حتى علا وجاوز الأقواما*
انظر ملحقات حرف الميم / ٢٤٧
هذا وفي هامش الديوان / ٢٤٧
« هو عصام بن شهبر الجرميّ حاجب النعمان بن المنذر، يريد أنه اكتسب السؤدد بكمالاته لا بآبائه، ولذلك اشتهر أن يقال للذي اكتسب السؤدد من غير سابق أسلافه: إنه عصامي، ويقولون: كن عصاميًا ولا تكن عظاميًا».

(١) في ط: « برحت » مكان: « برقت »، تحريف، صوابه من المخطوطات.
(٢) الأحزاب / ٥٠ .

بالهبة عن سائر الناس لمكان النبّوة ، وتكرير[١] اسمه صلى الله عليه وآله وسلم تنبيهاً على عِظَم شأنه ، وجلالة قدره إشارة إلى علة التخصيص وهي النّبوة .

ومن التحقير : « فبدّل الذين ظلموا قَولاً غَيْرَ الذّي قيل لَهُم فأنْزلنا على الذّين ظَلَموا[٢] » دون «عليكم» ، « وقالوا قُلُوبنا غُلْفٌ بل لَعَنَهُمُ الله بِكُفْرهم[٣] » أضْمر هنا ، ثُمّ لمّا أراد المبالغة في ذمّهم صرح في الآية الثانية والثالثة بكفرهم فقيل : « فَلَعْنَةُ الله على الكافرين »[٤] « ولِلكافِرين عذابٌ مُهِينٌ[٥] » وأمثاله كثير .

إذا تقّرر هذا الأصل فنقول : لمّا كان أهل هذه القرية موصوفين بالشح الغالب، واللؤم اللازّب بدليل قوله صلى الله عليه وآله وسلم « كانوا أهْلَ قَرية لِئاماً » ، وقد صدر منهم في حقّ هذين العبدين الكريمين على الله ما صدَر من المنع بعد السؤال كانوا حقيقين بالنداء عليهم بسوء الصنيع ، فناسبه ذلك التصريح باسمهم لما في لفظ الأهل من الدّلالة على الكثرة مع حرمان هذين / الفقيرين مِنْ خَيْرهم مِنْ [٤ / ٥٨]
استطعامِهما إياهم، ولِما دَلّ عليه حالُهم من كَدَر قُلوبهم وعَمَى

(١) في ط : « ولكن » مكان : « وتكرير » ، تحريف . صوابه من المخطوطات .
(٢) البقرة / ٥٩
(٣) البقرة / ٨٨
(٤) البقرة / ٨٩ وفي ط : « لعنة » بدون فاء .
(٥) البقرة / ٩٠

بَصائِرهِمْ ، حيث لم يتفرسوا فيهما ما تفرّسه صاحب السفينة في قوله : « أرى وجوه الأنبياء » .

هذا ما يتعلق بالمعنى .

وأمّا ما يتعلق باللفّظ فلِما في جَمْع الضميرين في كلمة واحدةٍ من الاستثقال ، فلهذا كان قليلاً في القرآن المجيد .

وأمّا قوله تعالى : ﴿ فَسَيكْفيكَهمُ ﴾[1] ، وقوله ﴿أنُلْزِمكُموها﴾[2] فإنه من هذا القبيل، لأنه عدُول عن الانفصال إلى الاتصال الذّي هو أخصر،وعند فَكّ الضّمير لا يُؤَدي إلى التصريح باسم ظاهر ، بل يقال : فَسَيكْفِيك إيَّاهُـم الله ، وأَنُلْزِمُكُم إياهـا ، فكان الاتصال أوْلى ، لأنه أخصر ، ومؤداهما واحد بخلاف مسألتنا .

ثم هنا سؤالات

فالأول : ما الفرق بين الاستطعام والضيافة ؟ فإن قلت : إنهما بمعنى .

قلت : فَلِم خصّصهما بالاستطعام ، والأهل بالضيافة؟

والثاني :لِمَ قال:فـ «أَبَوْا» دون « فَلَمْ »[3] مع أنه أخصر .

---

(١) البقرة / ١٣٧

(٢) هود / ٢٨

(٣) أي « فلم يضيفوها » .

والثالث : لِمَ قال : « أتَيَا أهَلَ قَرية » دون : « أتيا قرية » والعُرفْ بخلافه، تقول: أتيت إلى الكوفة كما قال تعالى « ادْخُلوا مصر[1]».

والجواب عن الأول : أن الاستطعام وظيفةُ السائل والضيافة وظيفة السؤال، لأن العرف يقضي بذلك فيدعو المقيمُ إلى منزله القادمَ يسأله، ويحمله إلى منزله.

وعن الثاني : أن في الإباء من قُوّة المَنْع ما ليس في «فلم»، لأنها تنقل المضارع إلى الماضي وتنفيه، فلا يدّل على أنهم لم يُضيفوهم في الاستقبال بخلاف الإباء المقرون بأن ، فإنه يدلُّ على النفي مطلقاً ، وآيته[2]:﴿ ويأبى اللهُ إلاّ أن يُتِمّ نورَهُ ﴾[3] أي حالاً واستقبالاً .

وعن الثالث : أنه مبنى على أن مسمّى القرية ماذا ؟ أهو الجِدار وأهلها معاً حال كونهم فيها أم هي فقط ، أم هم فقط ؟

والظاهر عندي أنه يطلق عليها / مع قَطْع النّظر عن وجود أهلها [٤ / ٥٩] وعدمهم بدليل قوله تعالى : ﴿ أو كالذّي مرّ على قَرْيةٍ وهي خاويةٌ على عُروشِها[4] ﴾ سماّها قرية ، ولا أهل ، ولا جِدار قائماً ، ولعدم تناول

---

(١) يوسف / ٩٩ .
(٢) في ط : « وآية » ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
(٣) التوبة / ٣٢ .
(٤) البقرة / ٢٥٩ .

لفظ القرية إياهم في البيع إذا كانت القرية وأهلها مِلْكاً للبائع ، وهم فيها حالة البيع . ولو كان الأهل داخلين في مُسّماها لدخلوا في البيع ، ولثبوت المغايرة بين المضاف والمضاف إليـه، وإنما ذكر الأهل ، لأنه هو المقصود من سياق الكلام دون الجدران ، لأنه بمعرض حكاية ما وقع منهن من اللؤم .

فإن قلت : فما تصنع بقوله تعالـى : ﴿ وكَمْ أهَلَكْنَـا مِنْ قرية بَطِرَتْ مَعِيَشها ﴾[١]،﴿ وكَمْ مِنْ قَرْية أهْلَكْناها فجاءها بأسنا بياتاً أوهُمْ قائلون[٢] ﴾ ،﴿وضَربَ اللهُ مثـلاً قَرْيةً كانـت آمنـة[٣]﴾ الـخ ،﴿واسـأل القرية[٤]﴾ فإن المراد في هذه الآيات وأمثالها الأهل :

قلت : هو من باب المجاز ، لأن الإهلاك إنما يَنْسُبه اليهم دونها بدليل « أوهم قائلون» ،« فأذاقها الله لباس الجُوع والخوف» ،« وبطرت معيشتها » ولاستحالة السّؤال من غير الأهل ، علـى أنـا نقـول : لو تصور وقوع الهلاك على نفس القَرْيَة بالخسف والحريق والغرق ونحوه لم يتعيّن الحقيقة لِما ذكرناه . والله أعلم .

---

(١) القصص / ٥٨
(٢) الأعراف / ٤
(٣) النحل / ١١٢
(٤) يوسف / ٨٢ .

مسألة في « ما أعْظَمَ الله ! »

سُئِل الشيخ تقي الدين السّبكي - رحمه الله - عن رجل قال : ما أعْظَم اللهّ ؟ فقال آخر : هذا لا يجوز .

فأجاب : يجوز ذلك ، قال تعالى : ﴿ أبْصِرْ به وأسْمِعْ ﴾[١] . والضّمير في « به » عائِدٌ إلى الله تعالى ، أي : ما أبْصَرهُ ! وما أسمعه ! فَدلّ على جواز التعجب في ذلك .

وهذا كلامٌ صحيحٌ ، ومعناه : أن الله في غاية العظمة ، ومعنى التّعجب في ذلك : أنه لا ينكر ، لأنه مما تحارُ فيه العقول .

والإتيان بصيغة التّعجب في ذلك جائزةٌ للآية الكريمة ، وإعظام الله تعالى وتعظيمُ الثناء عليه بالعظمة أو اعتقادها ، وكلاهما / [٤ / ٦٠] حاصل ، والمُوجبُ لهما أمر عظيم .

فبلغني بعد ذلك عن شيخنا أبي حيّان أنه كتب[٢] . . . فنظرت فرأيت أن أبا بكر بن السراج في الأصول قال في شَرْح التّعجب ؛ وقد

(١) الكهف / ٢٦ .

(٢) في هامش ط ما نصّه : « بهامش ى بياض هنا في نسخة المؤلف . والبياض أيضاً في النسخ المخطوطة التي حقق الأشباه في ضوئها .

حُكِيتْ ألفاظٌ من أبواب مختلفة مستعملة: «ما أنت من رجل»، تعجّب، و « سبحان الله » ، و « لا إله إلا الله » ، و « كاليوم رجلاً » ، و « سبحان الله[1] من رجل » ، و « حسبك بزيد رجلاً » و « من رجل » ، و « العظمة لله من ربّ » ، و « كفى بزيد رجلاً » تعجب .

فقـوله : العـظمة لله من رب دليـل لجواز العّجب في صفـة الله تعالى ، وإن لم يكن بصيغة ما أفعله ، وأفْعِل به .

ومن جهة المعنى لا فرق من حيثُ كونهُ تعجُّباً .

(١) في ط سقط لفظ الجلالة : والتصويب من المخطوطات .

خلاف بصري وكوفيّ في فعل التعجب اسم هو أم فعل؟

وقال كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري في كتاب : الإنصاف في مسائل الخلاف في النحو:

مسألة

ذهب الكوفيّون : إلى أن أفعل[١] في التّعجب نحو: «ما احْسَن زيداً» اسم، والبصريّون: إلى أنه فعل، وإليه ذهب الكسائي. ثم قال: والذي يدلّ على أنه ليس بفعل، وأنه ليس التقدير فيه:[٢] [شيء] أحْسَن زيداً قولهم: ما اعْظَم الله.

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « الفعل » تحريف صوابه من الإنصاف المسألة الخامسة عشرة ١ / ١٢٦ .

(٢) في ط : بعده (شيء عظيم) بين قوسين وعلق المصحح في هامشه : « موضع هذين اللفظين خال في « ي » أي في النسخة المخطوطة اليمنية . وبهامشها هذا البياض في نسخة المؤلف . وفي النسخ المخطوطة بياض بعد قوله : « ليس التقدير فيه » . . مما يدلّ على أن النسخ متفقة في هذا البياض تبعاً لنسخة المؤلف وتكملة هذا البياض من الإنصاف الذي نقل عنه السيّوطي هذا النّص . والساقط ما بين معقوفين وهو كلمة : « شيء » .
وفي ط فقط بعد قوله : (ليس التقدير فيه) : « شيء عظيم » بين قوسين ، وهي زيادة ليست في النسخ المخطوطة .

ولو كان التّقدير ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير : شيءٌ أعُظَم الله ، والله تعالى عظيم لا بِجَعْل جاعل . وقال الشّاعر :

٧٠٢ = ما أقْـدَر الله أَنْ يُدْنِـي علـى شَحَـطٍ
مَنْ دارُه الحَـزْنُ مِمّـن دارُه صُول[1]

ولو كان الأمر على ما زعمتم لوجب أن يكون التّقدير فيه : شَيْءٌ أقدَر الله ، والله تعالى قادر لا بِجَعْل جاعل .

واحتّج البصريّون بأمور [2]. ثم قال : والجواب عن كلمات الكوفيين[3].

ثم قال : وأمّا قولهم : في « ما أعظم الله »[4] قلنا : معناه شيء

(١) هو لحندج بن حندج المرّى
من شواهد : الإنصاف ١ / ١٢٨ ، والعينيّ ١ / ٢٣٨ ، والهمع والدرر رقم ١٧٦٦، والأشموني ١ / ١٠١. وفي العيني: هو من قصيدة لاميّة، وأوّلها هو قوله:
في ليل صول تناهى العرض والطول   كـأنما ليله بالليـل مـوصـول
والشَّحَطُ بالشين المعجمة والحاء المهملة أي على بُعْد. شَحط يَشْحَط بفتح عين الفعل فيهما، والمصدر: شَحْط بفتح الشين وسكون الحاء، وهنا هنا حركت الحاء للضرورة. والحَزْن: اسم موضع ببلاد العرب، وصول: اسم ضيعة من ضياع جرجان ويقول لها: جول بالجيم.
(٢) انظر هذه الأمور في الإنصاف ١/ ١٢٩ ، لأن السّيوطي لم يذكر النص بكماله ، بل ذكره ملخّصاً .
(٣) وانظر أيضاً إجابته عن كلمات الكوفيين في ١/ ١٣٨ .
(٤) في نسخ الأشباه ، اضطراب في العبارة ، وهي بهذه الحالة في النسخ جميعاً والعبارة كما وردت في الإنصاف هي : « وأمّا قولهم : لو كان التقدير فيه : =

أعظَم الله أي وصفه بالعظمة ، كما تقول : عَظَّمْتَ عظيماً .ولذلك الشيء ثلاثة معان : / أحدها ؛ أن يعنى بالشيء مَنْ يُعظِّمهُ مِنْ عباده . [٤ / ٦١]

والثاني : أن يُعنَى بالشّيء ما يدلّ على عظمة الله تعالى وقدرته من[1] مصنوعاته .

والثالث : أن يُعنَى به نفسه ، أي أنه عظيمٌ لنفسه ، لا لشيء جعله عظيماً فرقاً بينه وبين غيره .

وحُكِي : أن بعض أصحاب المبرد قَدِم إلى بغداد قبل قدوم المبرّد ، فحضرَ حَلْقَة ثعلب ، فسُئِل عن هذه المسألة ، فأجاب بجواب أهل البصرة . وقال : التّقدير : شيءٌ أحسن زيداً ، فقيل له : ما تقول في « ما أعْظَمَ الله ؟ فقال : شيءٌ أعظم الله ، فأنكروا عليه ، وقالوا : لا يجوز : إنّهُ عظيمٌ لا بِجَعْل جاعل ، ثم سحبوه من الحَلقة فأخرجوه .

فلَما قَدِم المبرّد أوردوا عليه هذا الإنكار[2] ، فأجاب بما قدّمناه ، فبان بذلك قُبح إنكارهم وفساد ما ذهبوا إليه .

= شيء أحسن زيداً لوجب أن يكون التقدير في قولنا : ما أعظم الله : شيء أعْظم الله . والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل .
قلنا : معنى قولهم : شيء أعظم الله أي وصفهُ بالعظمة كما يقول الرجل إذا سمع الأذان : كبّرت تكبيراً ، وعظمت تعظيماً أي وصفته بالكبرياء والعظمة لا صيرته كبيراً عظيماً ، فكذلك ها هنا » . انظر الإنصاف ١ / ١٤٦

(١) في نسخ الأشباه : « في » وفي الإنصاف « من »

(٢) في الإنصاف : « الإشكال » مكان : « الإنكار »

وقيل : يحتمل أن يكون قولُنا : « شيء أَعْظَمَ الله » بمنزلة الإخبار أنه عظيمٌ لا شيءٌ جعلَه عظيماً لاستحالته .

وأما قول الشاعر : * ما أقدرَ الله * ، فإنه وإن كان لفظُه لَفْظَ التعجّب فالمراد به المبالغة في وصفه تعالى بالقُدْرة كقوله : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحمنُ مدًّا ﴾[1] جاء بصيغة الأمر ، وإنْ لم يكن في الحقيقة أمراً . انتهى كلامه[2].

وهو نصٌّ صريح في المسألةُ، وناطق بالاتّفاق على صِحّة إطلاق هذا اللّفظ، وأنه غير مستنكر، ولكنه مختلف[3]. . . هل يبقى على حقيقته من التّعجّب، ويحمل ما على الأوجه الثّلاثة، أو يجعل مجازاً عن الإخبار. وأمّا إنكار اللّفظ فلم يقل به أحد، وإلاّ والأصَحّ أنه باق على معناه من التّعجب .

وقال الباجي أبو الوليد في « كتاب السنن » من تصنيفه في باب أدعية من غير القرآن فذكر منها : ما أحلمك عَمّن عصاك ، وأقربك مِمّن دعاك ، وأعطفك على من سألك . وذكر شعر المغيرة :

٧٠٣ = سُبْحانك اللّهمّ ما أجلّ عندي مثلك

انتهى .

---

(١) مريم / ٧٥

(٢) انظر النص بتمامه في الإنصاف في المسألة الخامسة عشرة .

(٣) بعد قوله : « مختلف » بياض في النسخ المخطوطة . وفي هامش ط « بياض في نسخة المؤلف »

ورأيت أنا في السّيرة عن أبي بكر الصّديق رضي الله عنه رواه / [٤ / ٦٢] ابن إسحاق ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه - وناهيك بهما -[1] في جوار ابن الدغُنّة[2]

قال القاسم : إن أبا بكر الصّديق رضي الله عنه لقيهُ سفيهٌ من سفهاء قريش وهو عامد إلى الكعبة[3] فحثنا على رأسه تراباً فمرّ بأبي بكر الوليدُ بن المغيرة أو العاصُ بن وائل ، فقال : ألا ترى ما يصنع هذا السّفيه ؟ قال : أنت فعلت ذلك بنفسك وهو يقول : أي ربّ ما أحلمك أي رب ما أحلمك، أي رب ما أحلمك . انتهى .

ولو لم يكن في هذا إلاّ كلام ابن القاسم لكفى فضلاً عن روايته عن أبي بكر وإن كانت مُرْسلة »[4] .

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ، وإضافة كلمة « كان » قبل « في جوار » تصلح العبارة .
(٢) هو ربيعة بن رفيْع الذي أجار أبا بكر رضى الله عنه . انظر القاموس : « دعن »
(٣) في ط : « اللكعبة » تحريف
(٤) الحديث المرسل : « المشهور في تعريفه : أنه ما سقط منه الصّحابيّ كقول نافع : قال رسول الله ﷺ : كذا ، أو فعل كذا، أو فُعِل بحضرته كذا ، ونحو ذلك فهو إذن مرفوع التابعيّ مطلقاً » .
انظر : علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح ص / ٢١٦ .

توجيه للزمخشريّ في قوله تعالى:
﴿ ذو الجلال والإكرام ﴾

قال الزمخشري: في قوله تعالى: ﴿ ذُو الجَلالِ والإكرام[1] ﴾: معناه: الّذي يُجِلُّه الموحدّون عن التشبيه بخلقه أو الذي يقال له: ما أجلّك وما أَكْرمك، وقال أيضاً: ﴿أبْصِر وأَسْمِع﴾ أي جاء بما دلّ على التعجب من إدراكه للمسموعات والمُبْصِرات؛ لدلاّلة على أن أمره في الإدراك خارجٌ عن حدّ ما عليه إدراك السامعين والمبصرين، لأنه يدرك ألطف الأشياء وأصْغَرها كما يُدْرِك أكبرها حجماً، وأكثفها جُرْماً، ويدرك البواطن كما يُدرك الظّواهر.

وذكر أبو محمّد بن عليّ بن إسحاق الصّيمري في كتاب « التبصرة والتذكرة في النحو»: وإذا قلت: «ما أعْظَم الله » فذلك الشّيء عباده الّذين يعظّمونه ويعبُدونه .

ويجوز أن يكون ذلك الشّيء هو ما يستدلّ به على عظمته من بدائع خلقه .

---

(١) الرحمن / ٢٧

ويجوز أن يكون ذلك هو اللّه عزّ وجلّ ، فيكون لنفسه عظيماً لا لشيء جعلَهُ عظيماً . ومثل هذا يستعمل في كلام العرب كما قال الشاعر :

٧٠٤ = * نَفْسُ عصامٍ سَوّدت عصاما[١] *

انتهى ، وهو كالأنباري[٢]

وقال المتنبّي :

٧٠٥ = ما أَقدر اللَّـه أنْ يُخْـزِي خَلِيقَتَـهُ . ولا يُصـدّق قومـاً في الّـذي زعموا

وقال الواحدي في شرحه يقول : اللّـه تعالى قادرٌ على إخـزاء خليقته بأن يُملّك عليهم لئيماً ساقطاً من غير أن يصدّق الملاحدة الذين يقولون بقدَم الدهر / يشير إلى أن تأمير مثله إخزاء للناس ، واللّه تعالى [٤ / ٦٣] قد فعل ذلك عقوبة لهم ، وليس كما تقول الملاحدة .

وقال ابن الدّهان في « شرح الإيضاح » : فإن قيل : فإذا قدرت « ما » بتقدير شيء فما تصنع بما أعْظَم الله !

فالجواب من وجوه :

أحدها : أن يكون الشّيء نفسه .

---

(١) سبق ذكره رقم ٦٩٩ .

(٢) في ط : كالباري : تحريف واضح .

ويجوز: أن يكون ما دلّ عليه من مخلوقاته.

الثّاني : مَن يعظّمه مِنْ عباده .

الثالث : أن تكون الأفعال الجارية عليه يَحْمِلُها على ما يجوز عليه من صفاته تعالى ، فيحمل على أنه عظيمٌ في نفسه .

[توجيه الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ ما هذا بشراً ﴾]

وقال الزمخشري : في «ما هذا بشراً[1] » : المعنى تنزيه الله تعالى من صفات العَجْز والتَّعجّب من قدرته على خَلْق جَميلٍ مِثْلِهِ .

وأما﴿حاشا لله ما علمنا عليه من سوء[2]﴾ ، فالتَّعجُّب من قدرته على خُلُقٍ عفيف مثله . انتهى .

(١) يوسف / ٣١

(٢) يوسف / ٥١

[الرِّفْدة في مَعْنَى وَحْده]

«الرّفدة في معنى وحده» تأليف الشيخ تقيّ الدّين السُّبكِيّ

بسم اللّه الرّحمن الرحيم

قال الشّيخ الإمام تقيّ الدّين أبو الحسن علي السّبكيّ الشّافعيّ ـ رحمه الله ـ الحمدُ لِلّه وحده ، وصلّى اللّه على سيّدنا محمد المشرف على كُلّ مخلوق قَبلُه وبعدَهُ ، وسلّم تسليماً كثيراً ، وبعد .

فهذه عجالة مسماة « بالرّفدة[1] في معنى وحده » كان الدّاعي إليها أن الزمخشري قال في قوله تعالى: ﴿ وعليها وعلى الفُلك تُحْمَلون ﴾[2] معناه : وعلى الأنعام وحدها لا تُحْملُون ، ولكن عليها وعلى الفُلْك ،فتوقفت في[3] قبول هذه العبارة ، فأحببت أن أنبّه على ما فيها ، وأذكر موارد[4] هذه اللفظة .

(١) الرِّفد : العطاء

(٢) المؤمنون / ٢٢ .

(٣) « في » سقطت من ط .

(٤) في ط : واذكر « قوله » بوضع « قوله » مكان : « موارد » تصويبه من النسخ المخطوطة .

وأول ما أبتدىء بقول : الحمد للهِ وحده ، فأقول معناه : الحمد لله لا لغيره ، ولا يُشاركه فيه أحد .

[٤ / ٦٤] و« وحده » منصوبٌ على الحال عند جمهور النّحويين منهم / الخليل وسيبويه ، قالا : إنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال ، كأنه قال : إيحاداً ، وإيحاداً موضع:مُوحِداً .

واختلف[1] هؤلاء : إذا قلت : رأيت زيداً وحده ، فالأكثرون يقدّرون في حال إيحادي له بالرُّؤية ، ويعبّرون عن هذا بأنه حالٌ من الفاعل .

والمبرّد يقدّره في حال أنه مُفْرَدٌ بالرّؤية ، ويعبّر عن هذا بأنه حال من المفعول .

ومنع أبو بكر بن طلحة[2] من كونه حالاً من الفاعل ، وقال : إنه حال من المفعول ليس إلاّ ، لأنهم إذا أرادوا الفاعل قالوا : مررت به وحدي . كما قال الشاعر :

(١) في ط: «دا اختلف»، تحريف

(٢) هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي الإشبيليّ ، أبو بكر المعروف بابن طلحة .
درس العربية والآداب بأشبيلية أكثر من خمسين سنة ولد ببابرة منتصف صفر سنة ٥٤٥ ، ومات بإشبيلية منتصف صفر سنة ٦١٨ هـ . انظر البغية ١٢١/١

٧٠٦ = والذّئب أخشاه إن مَرَرْتُ بـــه
وَحْدِي وأخْشَـى الـرِّياحَ والمطَرَا[1]

وهذا الذي قاله ابن طلحة في البيت صحيحٌ ، ولا يمتنع من أجله أن يأتي الوجهان المتقدّمان في: رأيت زيداً وحدَهُ ، فإن المعنى يصحّ معهما .

ووحده يضاف إلى ضمير المتكلّم والمخاطب والغائب فتقول : ضربته وَحْدي ، وضربته وحدَهُ، وضربتُك وَحْدَك، وضربتك وَحْدِي، ويختلف المعنى بحسب ذلك .

ومنهم من يقول: « وحده » مصدر موضوع موضع الحال .

وهؤلاء يخالفون الأولين في كونه اسم مصدر ، فمن هؤلاء من يقول : إنه مصدرٌ على حذف حروف الزّيادة أي إيحاده .

ومنهم من قال : إنه مصـدر لم يوضع له فعلٌ.

وذهب يونس وهشام في أحد قوليه : إلى أنّه منتصب انتصـاب الظّروف،فيجريه مجرى « عنده » فجاء « زيد وحده » تقديره : جاء زيدٌ على وحده ، ثم حُذِف الحرْفُ ، ونصب على الظرف.

وحكِي من كلام العرب: « جلسنا على وَحْدَتِنا ».

(١) من مقطعة للربيع بن ضبيع الفزاريّ.
من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٢٧ ، والهمع والدرر رقم ١٢٣٤

وإذا قلت : زيد وحده فكان التقدير: زيد مَوْضِعَ التّفرد .

ولعل هؤلاء يقولون : إنه مصدر وضع موضع الظرف .

وحكى عن الأصمعي : وحد يحد، ويدل على انتصابه على الظّرف قول العرب: زيد وحده ، فهذا خبرٌ لا حال . / [٤ / ٦٥]

وأجاز هشام في: « زيد وحده » وجْهَاً آخر ، وهو أن يكون منصوباً بفعل مضمر يَخْلُفُه « وَحْدَهُ » كما قالت العرب: زيدٌ إقبالاً وإدباراً .

قال هشام : ومثل زيد وحده في هذا المعنى : زيد أمرُهُ الأول ، وقصتُّه الأُولَى ، وحالُهُ الأُولى ، خَلَفَ هذا المنصوبُ النّاصب كما خَلَفَ « وحْدَه » « وحَد » . وسمّى هذا منصوباً على الخلاف الأوّل ، وقال : لا يجوز « وحده زيدٌ » كما لا يجوز : « إقبالاً وإدباراً عَبْدُ اللّه » وكذلك : قِصَّتُهُ الأولى سعدٌ .

وعلى أنه منصوبٌ على الظّرف يجوز « وحده زيد » كما يجوز « عندك زيد » .

هذا كلام النّحاة وهو توسّع فيما تقتضيه الصّناعة واللّسان، والمعنى متقارب كُلُّه دائر على ما يفيدُهُ من الحَصْرِ في المذكور.

فقوله : الحمدُ للّه وَحْدَهُ مفيدٌ حَصْرَ « الحمد » في اللّه سبحانه وتعالى .

وقولـه تعالـى: ﴿ وإذا ذَكَرْت رَبّـك في القـرآنِ وَحْـدَهُ ﴾[1] ، والضّمير يعود على « ربّـك » فمعناه : لم يُذْكَرْ معه غيرُهُ .

وكذا قولنا : لا إله إلاّ الله وحده : أنّا أفردناه بالوحدانيّة .

فانظر كيف تجد المعنى في ذلك كله سواءً ، فإذا قلت : حمدْتُ الله وحدهُ، أو ذكرت ربَّك وحده ، فمعناه وتقديره عند سيبويه : مُوحِداً إيّاه بالحمد والذّكر على أنهـا حال من الفاعـل . والحـاء في مُوحِـداً مكسورة .

وعلى رأي ابن طلحة مُوحَداً هو ، والحاء مفتوحة .

وعلى رأي هشام معناه : حَمَدْتُ اللّه وذَكَرْتُه على انفراده.

فهذه التّقادير الصّناعيّة الثّلاثة،والمعنـى لا يختلف إلاّ اختلافـاً يسيراً .

فـإذا جعلنـاه من أوحـد الرّباعـي فمعنـاه : مُوحـداً بالمعنيين المتقدّمين .

وإذا جعلناه من وحّد الثّلاثي فمعنـاه : منفـرداً بذلك ، فعلـى الأول الجامد والذاكر أفرده بذلك ، وعلى الثّاني هو انفرد بذلك .

والعامـل في الحـال : حمـدت ، وذكرت ، وصاحـب الحال

---

(١) الإسراء / ٤٦ .

الاسم المنصوب على التّعظيم أو الضّمير الّذي في حمدت وذكرت على القولين .

وإذا قلت : الحمد لله وحده فالعامل في الحال المستقرّ المحذوف الذي هو الخبر في الحقيقة ، وهو العامل في الجار والمجرور . وصاحب الحال اللّه ، ووحده حال .

وإن جعلتها ظرفاً فالمعنى : الحمدُ لله على انفراده ، فلم يختلف المعنى اختلافاً مُخِلاً بالمقصود .

وإذا قلنا : لا إله إلاّ الله وحده ، فإما أن نقول معناه : على
[٤ / ٦٦] انفراده أنه جعله ظرفاً / أو منفرداً بالوحدانيّة ، أو منفرداً بها على الاختلاف في تقدير الحال ، وصاحب الحال الضّمير في « كائن » العائد على الله تعالى ، والعامل في الحال «كائن» .

وأمّا المنطقيّون فقالوا : إن « وحدهُ » يصير الكلامُ بها في قُوَّة كلامين . فقولنا : رأيت زيداً أفاد إثبات رؤيته ، ولم يُفِدْ شيئاً آخر .

وقولنا : رأيت زيداً وحده أفاد إثبات رؤيته، ونفى رؤية غيره ، وهو معنى ما قاله النّحاة أيضاً ، وتصير الجملة بعد أن كانت موجبةً متضمّنةً إيجاباً وسَلْباً وبذلك حلّوا مَغْلَطةً[١] ركّبها بعض الخلافِيّين وهي: الماء وحده رافعٌ للحدَث وكُلُّ ما هو[٢] رافع للحدث رافعٌ للخبث

(١) في القاموس : المغلطة : الكلام يُغْلطُ فيه ، ويغَالطُ به .
(٢) في ط: «وكلما» تحريف

فالمـاء وحـدهُ رافـع لِلخَبَـث[1] ، فلا يكون المائـع غير المـاء رافعـاً لِلخَبث .

وحلّـه أن هذا قياسٌ من الشّـكل الأول ، وشرطــه إيجــاب صُغْراه ، وهذه الصّغرى بدخول « وحده » فيها لم تصر موجبة بل موجبة وسالبـة ، تقديرهـا : المـاء رافـع للحدث ولا شيء من غيره برافــع للحدث .

وهذا الحلّ صحيحٌ إذا أريد بوحده ذلك ،وقـد يراد بوحده أنـه يفيد تجرّده عن المخالط بمعنى: الماء وحده- بلا خليط يخرجه عن اسم الماء -رافع للحدَث ، وهذا صحيح ،ولا تخرج الجُملة بها عن كونها موجبةً ، ولا ينتفع بها المغالط .

وقد يراد بوحده : أنه من حيث هو مع قَطْع النّظر عما سواه ، وهو أيضاً صحيح ، ولا يُنتج ما أراده المغالط .

ولا يخفى أنّ المراد بالمائع[2] مع استعماله في الوضوء الاستعمالَ المخصوص مع النّية .

وبعض هذه الاحتمالات يأتي في قولك : رأيت زيداً وحده ، قد يراد به أنك رأيته في حال هو منفرد بنفسه ليس معه غيره ، وإن كانت رؤيتك شاملةً له ولغيره ، ولكن هذا احتمال مرجوح ، ولهذا لم تذكره النّحاة ، وإنما كان مرجوحاً ، لأنه يحوج إلى تقدير محذوف تقديره :

(١) الخبث : البول والغائط .

(٢) في ط : « بالمائع » مكان : « الماء مع » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

كائناً ، ويكون « وحده » حالاً من الضمير فيه . والعامـل فيه[١] ذلك المحذوف ، والأصل عدم الحذف وعدم التّقدير ، فلذلك قلنا : إنـه مرجوح .

والأوّل لا تقدير فيه ولا حذف، بل العامل «رأيت» المصرّح به. هذا كلّه في جانب الإثبات إذا قلت: رأيت زيداً وحده.

أما في حالة النّفي إذا نفيت الرؤية عنه وحده فلك صنعتـان أو أكثر: / [٤ / ٦٧]

أحدها : أن تأتي بأداة النّفـي متقدّمـة فتقـول : ما رأيت زيداً وحده ، فهذه في قُوّة السّالبة البسيطة وهي سلب لما اقتضته الموجبة ، فمعناها بعد السّلب يحصُل بإحدى ثلاث طرق :

أحدها: رؤيتهما معاً.

الثانية : عدم رؤية واحد منهما فلا يرى هذا ولا هذا .

والثالثة : برؤية غير زيد ، وعدم رؤية زيد على كُلّ واحد من هذه التّقادير الثّلاث يصحّ : ما رأيت زيداً وحده ، لأن المنفى رؤيته مقيّدة بالوحدة ، ونفى كُلّ مرئي من اثنين يحصل بطُـرُقٍ ثلاث كمـا بيّناه . هذا إذا[٢] قدّمت حرف النّفي .

(١) في ط : « في » مكان «« فيه » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .
(٢) في ط : « إذ » صوابه من المخطوطات .

ويشبه هذا من بعض الوجوه تقديم حرف السّلب على « كُلّ » في قولنا :

٧٠٧ = * ما كُلّ ما يتمنّى المرء يُدْرِكُهُ[١] *

وأنه سَلْبٌ للعموم ، لا عمُومُ السّلب ، وأنه يفيد جزئيًّا لا كليًّا فقد يدرك بعض ما يتمناه . وكذلـك :

٧٠٨ = * وليس كُلّ النّوى تَلْقى المساكِـينُ[٢] *

أمّا[٣] إذا أخرت حرف النّفي فإن أخرتـه عن المبتـدأ الـذي هو الموضوعُ وقدّمته على « وحـده » مع الفعـل كقـولك : « زيد لم أره وحده » فهو كالحالة المتقدّمة محتملٌ للمعاني الثّلاثة كمـا سبق؛ لأن النّفي يقدّم على الفعل المنفيّ المقيّد بالوحدة ، فقد نفى مركّباً، فينتفي بانتفاء أحد أجزائـه كالحالة السّابقة حَرْفاً بحرف . والضّابـط في ذلك ما ذكرنـاه .

(١) للمتنبّي . ديوانه ٤/ ٣٦٦ من قصيدة مطلعها :

بمَ التّعلُّلُ لا أهـلٌ ولا وطنُ ولا نديمٌ ولا كأسٌ ولا سكنُ

قالها لمّا بلغه أن قوماً نعوه في مجلس سيف الدولة بحلب وهو بمصر، وتمامه :

* تجري الرياح بما لا تشتهي السُّفُن *

وفي هامش الديوان شرح البرقوقي يقول : إن أعدائي يتمنون موتي ، ولكنهم لا يدركون ما يتمنون ، ثم ضرب لذلك مثل السفن ، قال : إن السفـن - يعني أهلها - تشتهي الرياح الموافقة لسيرها ، ولكن الرّياح كثيراً ما تجري على غير ما تشتهي .

والبيت من شواهد : المغنى ١/ ٢٢٠ .

(٢) سبق ذكره رقم ٥٩٥

(٣) في هامش ط : « لم يذكر الصنعة الثانية ، ولعلّها هذه »

وإن أخرته عن « وحده » كقولك : زيد وحده لم أره،أو ما رأيته، أولا أراه،فهذا موضع نظر وتأمّل .

والرّاجح عندي فيه أنّك لم تره ، وقد رأيت غيره ، لأنها قضيّة ظاهرها أنها تشبه الموجبة المعدولة ، فقد حكمت بنفي الرّؤية المطلقة التي لم تقيد بـ «وحده» على « زيد » المقيّد بالوحدة .

هذان الأمران لا شكّ فيهما،وبهما فارقتا «لم أره» وحده، لأنه نفيٌ لرؤية مقيّدة لا لرؤية مُطلقة.

هذا لا شك فيه ، ولكن النّظر في أن تَقْييد زيد بوحده،هل معنى التقيّيد يرجع لك معنى زيد في ذاته ، أو إلى ماحكم به عليه ، وهو النّفي ؟ هذا موضع النّظر . والظّاهر أنه الثاني ، وهو أنه يفيد تقييد [٤ / ٦٨] الحكم وهو النّفي ، فيكون نفي الرؤية مقصوراً على زيد فمعنى / « وحده » في هذه الصّيغة : أن زيداً انفرد بعدم الرؤية المطلقة ، وأن غيره مرئيٌّ فقد سرى التّقييد من المحكوم عليه إلى المحكوم به ، وعليك يا طالب العلم أن تضبط هذه الأمور الثلاثة وتميّز بينها وتعرِفَ تغايُرهَا .

أحدها : إطلاق الضرب المنفيّ كما دلّ عليه الكلام.

والثاني : تقييد المحكوم عليه الّذي دلّت الصناعة عليه مع المحافظة على إطلاق الضّرب أو الرؤية أو نحوهما من الأفعال .

الثالث : سريان التقييد من المحكوم عليه إلى الحُكْم ، وهو النّفي الوارد على الضّرب المطلق ، فإذا علقت هذه الثّلاثة وميّزت بينها ظهر لك ما قلناه .

ويحتمل أيضاً،وهو عندي غير راجح:أنك إنما نفيت الفعل عن المقيّد بالوحدة ، فيكون حاصلاً للمحكوم عليه بدونها.

وهو عندي ضعيفٌ ، وبذلك تبيّن ضَعْفُ قول الزّمخشريّ ، وأنه لو قال : معناه:ولا يحملون على الأنعام وحدها ، ولكن عليها وعلى الفلك سلم من هذا الاعتراض.

فإن قلت : ما حمل الزمخشريّ على تقدير الحصر.

قلت ، تقديم المعمول وما يقتضيه واو العطف من الجَمْع فقد حصر الحمل فيهما ، ومِن ضرورته نَفْيُ الحمل على غيرهما ، وغيرهما إمّا أحدُهما بقيد الوَحْدة لمغايرته لمجموعهما ، وإمّا خارجٌ عنهما .

لا سبيل إلى الثاني لقوله تعالى : ﴿ والخَيْل والبِغَال والحَمِير لتركبوها وزينةً[1] ﴾ فتعيّن الأول .

وإما كون ما لها صدر الكلام،والخلاف في كون الفعل بعدها يعمل فيما قبلها أو لا فلا حاجة بنا إلى ذكره ، لعدم تأثيره فيما نحن فيه .

---

(١) النّحل / ٨

فإن قلت : هل يشبه هذا التأخير في قوله : ﴿ كُلّ ذلك لم يكن[1] ﴾ ؟

قلت : نعم من بعض الوجوه حيث فرّقنا بين تقديم النّفي وتأخيره ، ولذلك جعل قوله :

٧٠٩ = قد أصبحت أمّ الخِيار تَدّعِي
علّى ذنباً كلّه لم أصْنَعِ[2]

ضرورةً لأن مقصود الشاعر أنه لم يصنع شيئاً منه ، فلذلك رفع ولولا ذلك نصب « كله » .

والله أعلم ، آخر الكتاب ، ولله الحمد . / [٤/٦٩

(١) حديث شريف قاله ﷺ لما قال له ذو اليدين : أنسيت الصلاة أم قَصرُت الصلاة ؟
انظر همع الهوامع ٤/٣٨٣

(٢) مطلع أرجوزة لأبي النجم العجليّ .
وأم الخيار : كنية امرأة . والذنب الذي ادّعت عليه هو الشيب ، والصلع ، والعجز .
من شواهد : سيبويه ١/ ٤٤ ، ٦٩ ، والخصائص ١/٢٩٢ ، ٣/٦١ ، والمغنى ١/ ٢٢٠ ، ٢/٥٥٢ ، ٦٧٦ ، ٧٠٤ ، والخزانة ١/١٧٣.

[نَيْلُ العُلا في العَطْفِ بلا]

تأليف الشّيخ تقي الدين السّبكي جواباً عن سؤال سأله ولده بهاء الدين أحمد ـ تغمّدهما الله برحمته .

وقال الشّيخ صلاح الدين الصّفدي يمدح هذا المؤلف :

يا من غدا في العِلْـم ذا هِمّـة
عظيمـةٍ بالفَضْـل تَمْـلا المَلا
لم تَرْقَ في النّحـو إلـى رُتْبـةٍ
سـاميةٍ إلاَ بنيلِ العُـلا

بسم الله الرّحمن الرّحيم ، وصلّى الله على سيِّدنا محمد وآله وصحبه وسلّم .

سألت ـ أكرمك الله ـ عن ، « قام رجلٌ لا زيدٌ » ، هل يصح هذا التّركيب؟ وأن الشّيخ أبا حيّان جَزم بامتناعه ، وشرط أن يكون ما قبل « لا » العاطفة غير صادق على ما بَعْدها ، وأنك رأيت سَبَقه[1] إلى ذلك السّهيليّ في (نتائج الفِكْر) ، وأنه قال : لأن شرطها أن يكون الكلام الذّي قبلها يتضمّن بمفهوم الخطاب نَفْيَ ما بعدها ، وأن عندك في ذلك نظراً لأمور :

(١) في بعض المخطوطات: «يسبقه» بالياء.

منها : أن البيانيين تكلّموا على القَصْر ، وجعلوا منه قصر الإفراد ، وشرطوا في قصر الموصوف إفراداً عدمَ تنافي الوَصْفين كقولنا : زيد كاتبٌ لا شاعرٌ ، وقلت : كيف يجتمع هذا مع كلام السهّيليّ والشيخ ؟ .

ومنها : أن « قام رجل لا زيد » مثل « قام رجل وزيد » في صحة التّركيب ، فإن امتنع قام رجل وزيد ففي غاية البُعْد ، لأنك إن أردت بالرّجل الأول زيداً كان كعطف الشيء على نفسه تأكيداً ، ولا مانع منه إذا قصد الإطناب .

وإن أردت بالرجل غير زيد ، كان من عطف الشيء على غيره ، ولا مانع منه . ويصير على هذا التقدير مثل : قام رجل لا زيدٌ في صِحّة التركيب ، وإن كان معناهما متعاكسين ، بل قد يقال : قام رجل لا زيد أولى بالجواز من : قام رجل وزيد ، لأن « قام رجل وزيد » إنْ أردت بالرجّل فيه زيداً كان تأكيداً ، وإنْ أردت غيره كان فيه إلباسٌ على السّامع ، وإيهام أنه غيره ، والتّأكيد والإلباس منتفيان في : قام رجلٌ لا زيدٌ .

وأيّ فرق بين زيد كاتب لا شاعر ، وقام رجل لا زيدٌ ؟ وبين رجل / وزيد عمومٌ وخصوصٌ مطلق ، وبين كاتب وشاعر عموم [٤ / ٧٠] وخصوص من وَجْهٍ كالحيوان وكالأبيض .

وإذا امتنع جاء رجل لا زيد كما قالوه فهل يمتنع ذلك في العام

والخاصّ مثل : « قام النّاس لا زيد » ؟ وكيف يمنع أحدٌ مع تصريح ابن مالك وغيره بصحّة : قام النَّاس وزيدٌ ؟

وإن كان في استدلاله على ذلك بقوله تعالى : ﴿ مَنْ كان عَدُوًّا لله ﴾[1] الآية ، لأن جبريل إما معطوفٌ على الجلالة الكريمة أو على رُسُله ، والمراد بالرّسل الأنبياء ، لأن الملائكة وإن جُعِلوا رُسلاً فقرينة عطفهم على الملائكة تَصْرِف هذا .

ولأي شيء يمتنع العطف بـ «لا» في نحو «ما قام إلاّ زيدٌ لا عمرو»، وهو عطفٌ على مُوجَبٌ؛ لأن زيداً موجب .

وتعليلهم بأنه يلزم نفيُه مرتّين ضعيفٌ ، لأن الإِطناب قد يقتضي مثل ذلك ، لاسيّما والنّفيُ الأوّل عام ، والنّفي الثاني خاص فأسْوء درجاتِه أن يكون : مثل : « ما قام النّاس ولا زيد» .

هذا جملة ما تضمّنه كتابك في ذلك . بارك اللهّ فيك .

[الجواب]

والجواب : أما الشّرط الذي ذكر السّهيليّ وأبو حيّان في العطف بـ «لا» فقد ذكره أيضاً أبو الحسن الأبذي في «شرح الجُزُوليّة» فقال: لا يعطف بلا إلاّ بشرط : هو أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمّن بمفهوم

---

(١) البقرة/ ٩٨. والآية هي: «قُلْ من كان عدوًّا لله وملائكته ورُسُلهِ، وجبريل، وميكال فإن الله عدوٌّ للكافرين»

الخطاب نَفْيَ الفِعل عمّا بعدها ، فيكون الأول لا يتناول الثّاني نحو قوله : جاءني رجلٌ لا امرأة ، وجاءني عالمٌ لا جاهلٌ .

ولو قلت : مررت برجل لا عاقلٍ لم يَجُز ، لأنه ليس في مفهوم الكلام الأوّل ما ينفي الفعل عن الثّاني ، وهي لا تدخل إلاّ لتأكيد النّفي .

فإن أردت ذلك المعنى جئت بـ «غير» فتقول: مررت برجل غيرِ عاقلٍ وغيرِ زيدٍ وغيرِ ذلك ، ومررت بزيد لا عمروٍ ، لأن الأول لا يتناول الثّاني .

وقد تضمّن كلام الأبذي هذا زيادةً على ما قاله السهّيليّ وأبو حيّان، وهي قوله: إنها لا تدخل إلّا لتأكيد النّفي.

وإذا ثبت أنّ « لا » لا تدخل إلا لتأكيد النّفي اتّضح اشتراط الشّرط المذكور ، لأن مفهوم الخطاب اقتضى في قولك : « قام رجل » نفي المرأة ، فدخلت « لا » للتصريح بما اقتضاه المفهوم .

وكذلك : « قام زيد لا عمرو. أمّا « قام رجل لا زيد » فلم يقتض المفهوم نفي زيد ، فلذلك لم يجز[1] العطف بـ«لا» ، لأنها
[٤ / ٧١] لا تكون لتأكيد نَفْيٍ بل لتأسيسه/ وهي وإن كان يؤتى بها لتأسيس النّفي فكذلك في نفي يُقْصد تأكيدُه بها بخلاف غيرها من أدوات النّفي كـ «لم» و«ما»، وهو كلام حسن.

---

(١) في ط : « لم يجر » بالراء ، تحريف واضح

والأبذي هذا كان أمةً في النّحو حتى سمعت الشيخ أبا حيان يقول : إنه سأل أحد شيوخه عن حدّ النّحو فقال له : الأبذّي ، يعنى أنه تجسّد نحوًا .

وإنما قلت هذا ، لئلاّ يقع في نفسك أنه لتأخُّره قد يكون أخذه عن السهّيلي .

وأيضاً تمثيل ابن السّرّاج فإنه قال في كتاب « الأصول » : وهي تقع لإخراج الثّاني مِمّا دخل فيه الأول ، وذلك قوله : ضربت زيداً لا عمراً ، ومررت برجل لا امرأةٍ ، وجاءني زيدٌ لا عمرو ، فانظر أمثلته لم يَذْكُر فيها إلاّ ما اقتضاه الشّرط المذكور .

وقد يعترض على الأبذي في قوله : إنها لا تُذْكر إلاّ لتأكيد النّفي .

ويجاب : بأنه لعلّ مراده أنها للنّفي المذكور بخلاف « ما » و «لم » و « ليس » فلذلك اختيرت هنا ، أو لعلّ مراده أنها لا تدخُل في أثناء الكلام إلاّ للنّفي المؤكد بخلاف ما إذا جاءت أول الكلام قد يراد بها أصل النّفي كقوله : لا أقسم وما أشبهه ، والأوّل أحسن .

وأيضاً تمثيل جماعة من النّحاة منهم ابن الشجّري في الأمالي ، قال : إنها تكون عاطفةً فتشرك ما بعدها في إعراب ما قبلها ، وتنفي عن الثاني ما ثبت للأول كقوله : خرج زيد لا بكرٌ ، ولقيت أخاك لا أباك ، ومررت بحميك لا أبيك .

ولم يذكر أحدٌ من النحاة في أمثلته ما يكون الأول فيه يحتمل أن يندرج فيه الثّاني ، وخطر لي في سبب ذلك أمران :

أحدهما : أن العطف يقتضي المغايرة ، فهذه القاعدة تقتضي أنه لا بدّ في المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه ، والمغايرة عند الإطلاق تقتضي المباينة ، لأنها المفهومة منها عند أكثر الناس ، وإن كان التّحقيق أنّ بين الأعمّ والأخصّ ، والعام والخاص ، والجزء والكل مغايرة ، ولكن المغايرة عند الإطلاق إنّما تنصرف إلى مالا يصدقُ أحدهُما على الآخر .

وإذا صحّ ذلك امتنع العطف في قولك : جاء رجل وزيدٌ لعدم المغايرة .

فإن أردت غير زيد جاز ، وانتقلت المسألة عن صورتها ، وصار كأنك قلت : جاء رجلٌ غيرُ زيدٍ لا زيد ، وغير زيد / لا يصدقُ على [٤ / ٧٢] زيد ، ومسألتنا إنما هي فيما إذا كان رجلٌ صادقاً على زيد ، محتملاً ، لأن يكون إياه ، فإن ذلك ممتنعٌ للقاعدة التي تقرّرت ، وجرت المغايرةُ بين المعطوف والمعطوف عليه .

ولو قلت : جاء زيد ورجلٌ كان معناه : ورجل آخر ، لِمَا تقرّر من وجوب المغايرة .

وكذلك لو قلت : جاء زيد لا رجل وجب أن تقدّر : لا رجلٌ آخر .

والأصل في هذا أنا نريد أن نحافظ على مدلولات الألفاظ ، فيبقى المعطوف عليه على مدلوله من عُموم أو خصوص ،أو إطلاق أو تقييد ، والمعطوفُ على مدلوله كذلك .

وحرف العطف على مدلُولِه وهو قد يقتضي تغير نسبة الفعل إلى الأول كـ «أو» ، فإنها تغير نسبته من الجَزْم إلى الشّكّ ، كماقال الخليل في الفرق بينها وبين إمّا ، وكـ «بل» فإنها تغيرّه بالإضراب عن الأول ، وقد لا يقتضي تغيير نسبة الفعل إلى الأول بل زيادة حُكم آخر عليه(١) ، و« لا » من هذا القبيل ، فيجب علينا المحافظة على معناها مع بقاء الأول على معناه من غير تغيير ، ولا تخصيص ، ولا تقييد ، وكأنك قلت : قام إما زيدٌ وإما غيره لا زيد . وهذا لا يَصِحّ .

الأمرُ الثاني(٢) : أن مبنى كلام العرب على الفائدة ، فحيثُ حَصُلت كان التّركيب صحيحاً ، وحيث لم تَحْصُل امتنع في كلامهم .

وقولك : قام رجلٌ لا زيدٌ مع إرادة مدلول رجل في احتماله لزيد وغيره لا فائدة فيه البتّة ، مع إرادة حقيقة العطف(٣) . . أو يزيد على كونه لا فائدة فيه ، ونقول : إنه متناقض ، لأنه إن أردت الإخبار بنفي

(١) في ط : « بل زيادة عليه حكم آخر » بتقديم عليه » صوابه من المخطوطات .
(٢) في ط : وأمّا الأمر الثاني : « أن » وفي بعض النسخ المخطوطة : الأمر الثاني بدون « أما » وفي بعضها الآخر : الشيء الثاني بدون « أمّا »
(٣) في ط : « البتة فإرادة حقيقة أل . . . » وفي الهامش تعليق : بياض في الأصول . وتصويبه من النسخ المخطوطة التي في يدي ، وليس فيها بياض .

قيام زيد ، وبالإخبار بقيام رجل ، المحتمل له ولغيره كان متناقضاً .

وإن أردت الإخبار بقيام رجل غير زيد كان طريقك أن تقول : غير زيد .

فإن قلت : إن « لا » بمعنى «غير» لم تكن عاطفةً، ونحن إنما نتكلّم في العاطفة، والفـرْقُ بينهما:أن التي بمعنى غيـر مقيّدة لـلأول، مبينّة لوصفه،والعاطفة مبينة حُكْماً جديداً لغيره.

فهذا هو الذي خطر لي في ذلك،وبه يتبيّن أنه لا فرق بين قولك : قام رجل لا زيدٌ، وقولك قام زيدٌ لا رجلٌ، كلاهما ممتنـع إلاّ أن يُراد بالرجل غير زيد فحينئذٍ يصحّ فيهما إن كان / يصحّ وضع « لا » في هذا [٤ / ٧٣] الموضع موضع «غير».

وفيه نظر وتفصيلٌ سنذكره، وإلاّ فنعدل عنها إلى صيغة « غير » إذا أريد ذلك المعنى .

وبين العطف ومعنى غير فرْقٌ وهو أن العطف يقتضي النفي عن الثّاني بالمنطوق ، ولا تعرّض له للأول إلاّ بتأكيد ما دلّ عليه بالمفهوم إن سلّم .

ومعنـى « غير » يقتضـي تقييد الأول،ولا تعرض له للثانـي إلاّ بالمفهـوم إن جعلتهـا صفـة ، وإن جعلتهـا استثنـاء فحكمهـا حكم الاستثناء من أن الدلاّلة هل هي بالمنطوق أو بالمفهوم؟ وفيه بحث .

والتفصّيل الذي وَعَدْنا فيه هو أنه يجوز : قام رجل غير عاقل ،

وأمرر برجل غير عاقل ، وهذا رجل لا امرأة ، ورأيته طويلاً غير قصير ، فإن كانا علمين جاز فيه « لا » و « غير » .

وهذان الوجهان اللّذان خطرا لي زائدان على ما قاله السهّيلي والأبذي من مفهوم الخطاب ، لأنه إنما يأتي على القول بمفهوم اللّقب وهو ضعيفٌ عند الأصوليّين ، وما ذكرته يأتي عليه وعلى غيره .

على أن الذي قالاه أيضاً وجهٌ حَسَنٌ يصير معه العطف في حكم المبيّن بمعنى الأول من انفراده بذلك الحُكم وحده ، والتّصريح بعدم مشاركة الثّاني له فيه ، وإلاّ لكان في حكم كلام آخر مستقلّ ، وليس هو المسألة ، وهو مطّردٌ أيضاً في قولك : قام رجلٌ لا زيدٌ ، « وقام زيد لا رجل » ، لأن كليهما عند الأصوليين له حكم اللّقب .

وهذا الوجه مع الوجهين اللّذين خطر إلى إنما هي في لفظة « لا » خاصّة لاختصاصها بسعة النّفي ، ونفي المستقبل على خلاف فيه . ووضع الكلام في عطف المفردات لا عطف الجمل . فلو جئْتَ مكانها بـ «ما» أو « لم » أو « ليس » وجعلته كلاماً مستقلاً لم تأت المسألة ولم تمتنع .

وأما قول البيانيين في قصر الموصوف إفراداً : زيد كاتبٌ لا شاعرٌ فصحيحٌ ولا منافاة بينه وبين ما قلناه .

وقولهم : عدم تنافي الوصفين معناه : أنه يمكن صدْقُهما على ذات واحدة بخلاف الوصفين المتنافيين وهما اللّذان لا يَصْدُقان على ذات

واحدةٍ كالعالم والجاهل ، فإن الوصف بأحدهما ينفي الوصف بالآخر استحالة اجتماعهما .

[٤ / ٧٤] وأما شاعرٌ وكاتبٌ فالوصف بأحدهما لا ينفي / الوصف بالآخر لإمكان اجتماعهما في شاعر كاتب ، فإنما يجيء نفي الآخر إذا أريد قصر الموصوف على أحدهما بما تُفْهِمُه القرائنُ ، وسياقُ الكلام ، فلا يقال مع هذا : كيف يجتمع كلام البيانيين مع كلام السّهيلي والشيخ لظهور إمكان اجتماعهما ؟

وقولُك في آخر كلامك : وبين كاتب وشاعر عمومٌ وخصوصٌ من وجه أحاشيك منه وحاشاك أن تتكلّم به .

وقولك : كالحيوان والأبيض كأنّك تبعت فيه كلام الشيخ الإمام العلاّمة شهاب الدِّين القرافي ، فإنه قال ذلك ـ رحمه الله ـ وهو غفلةٌ منه أو كلام فيه تسمُّح أطلقه لتعليم بعض الفقهاء عن الاحاطة له بالعلوم العقليّة ،ولذلك زاد على ذلك،ومثّل بالزنا والإحصان ، لأن الفقيه يتكلّم فيهما ، وتلك كلها ألفاظ متباينة ومعانيها متباينة ، والتباين أعمّ من التنافي،فكلّ متنافيين متباينان ، وليس كلّ متباينين متنافيين .

وعجبٌ منك كونُك غفلت عن هذا وهو عندك في منهاج البيضاويّ في الفصيح . والنّاطق والنظر في المعقول إنما هو في المعاني ، والنّسب الأربعة من التباين والتساوي والعموم المطلق

والعمـوم من وجـه بينهـا[1] . والشعـر والكتابـة متباينــان ، والزنّــا والإحصان متباينان ،والحيوانيةوالبياض متباينان، وإن صدقا على ذات ثالثة .

فما نقله البيانيون من عدم التّنافي صحيحٌ ، ولـم يشترطا التنافي فلذلك يظهر أنْ يقال:يصحّ أن يقال : « قام كاتب لا شاعر »[2] ، وإن كنت لم أر هذا المثال ، ولا ما يدّل عليه في كلام أحد ، لأن كاتباً لا يصدق على شاعر بمعنى أنّ معنى الكتابة ليس في شيء من معنى الشّعر بخلاف رجل وزيد ، فإن زيداً رجل ، والشعر والكتابة في رجل واحد كثوبين يلبسهما[3] واحد ، أفترى أحد الثّوبين يصدق علـى الآخـر؟ فالفقيه والنّحوي الصِّرف يريد أن يتأنس بهذه الحقائق ومعرفتها .

وأمّا قولك : « قام رجل وزيد » فتركيب صحيح ، ومعناه : قام رجل غير زيد وزيد ،واستفدنا التقّييد من العطف ، لما قدّمناه من أن العطف يقتضي المغايرة فهـذا المتكلّـم أورد كلامـه أولاً علـى جهـة الاحتمال لأن يكون زيداً ، وأن / يكون غيره ، فلما قال : وزيد علمنا [٤ / ٧٥] أنه أراد بالرجل غيره ، وله مقصودٌ قد يكون صحيحاً في إبهـام الأول وتعيّن الثاني ، ويحصـل للثّانـي به فائـدة لا يتوصّـل إليهـا إلاّ بذلك التّركيب أو مثله مع حقيقة العطف بخلاف قولك : قام رجلٌ لا زيدٌ لم

(١) في ط فقط : « بينهما » بالتثنية .
(٢) في ط : « كاتب الشاعر » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة
(٣) في ط : « بينهما » مكان : « يلبسهما » تحريف

يحصل به قطُّ فائدة ، ولا مقصود زائد على المغايرة الحاصلة بدون العطف في قولك : قام رجل غير زيد .

وإذا أمكنت الفائدة المقصودة بدون العطف يظهر أن يمتنع العطف ، لأن مبنى كلام العرب على الإيجاز والاختصار. وإنما نَعْدِلُ إلى الإطناب لمقصودٍ لا يحصُل بدونه ، فإذا لم يحصل مقصود به ، فيظهرُ امتناعُه ، ولا يَعْدِل إلى الجملتين ما قدر على جملة واحدة ، ولا إلى العطف ما قدر عليه بدونه ، فلذلك قلنا بالامتناع .

وبهذا يظهر الجوابُ عن قولك : إن أردت غيره كان عَطْفاً .

وقولك : ويصير على هذا التّقدير مثل : قام رجل لا زيدٌ في صِحّة التّركيب ممنوع ، لما أشرنا إليه من الفائدة في الأول دون الثاني ، والتّأكيد يفهم بالقرينة ، والإلباس ينتفي بالقرينة ، والفائلة حاصلة مع القرائن في : قام رجلٌ، يريد : «زيد»، وليست حاصلة في : قام رجل لا زيدٌ مع العطف كما بيّناه .

وقولك : وإن كان معناهما متعاكسين صحيحٌ وهو لا ينفعك ولا يضرّك .

وقولك : وأي فرق ؟ قد ظهر الفرق كما بين القَدَم والفَرْق[١] .

وأمّا[٢] قولك : هل يمتنع ذلك في العام والخاصّ مثل قام الناس

(١) في القاموس : الفرْق : طريق في شعر الرأس .

(٢) في ط : « وما » تحريف .

لا زيد؟ فالذي أقوله في هذا: إنه إنْ أريد النّاس غير زيد جاز، وتكون لا عاطفة كما قررناه من قبل.

وإن أريد العموم وإخراج زيد بقولك : لا زيدٌ على جهة الاستثناء فقد كان يخطر لي أنه يجوز ، لكنّي لم أر سيبويه ولا غيرَهُ من النّحاة عدّ «لا» من حروف الاستثناء فاستقرّ رأيي[1] على الامتناع إلاّ إذا أريد بالنّاس غير زيد ، ولا يمتنع إطلاق ذلك حملاً على المعنى المذكور بدلالة قرينة العطف .

ويحتمل أن يقال : يمتنع كما امتنع الإطلاق في : « قام رجل لا زيد » ، فإنّ احتمال إرادة الخصوص جائز في الموضعين ، فإن كان مسوّغاً جاز فيهما ، وإلا امتنع فيهما. ولا فرق/ بينهما إلاّ إرادة معنى [٤ / ٧٦] الاستثناء من « لا » . ولم يذكره النّحاة .

فإن صحّ أن يراد بها ذلك افترقا، لأن الاستثناء من العامّ جائز، ومن المطلق غير جائز .

وفي ذهني من كلام بعض النّحاة في : « قام الناس ليس زيداً أنه جعلها بمعنى « لا » ، والمشهور أن التقدير : ليس هو زيداً .

فإن صحّ جعلها بمعنى «لا »وجعلت «لا» استثناءصحّ ذلك. وظهر الفرّق وإلاّ فهما سواء في الامتناع عند العطف ، وإرادة العموم بلا

(١) في ط : « رأبي » بالباء ، تحريف

شَكّ ، وكذا عند الإطلاق حملاً على الظاهر حتى تأتي قرينة تدلّ على إرادة الخصوص .

وأمّا قام الناس وزيدٌ فجوازه ظاهر مما قدّمناه من أن العطف يفيد المغايرة ، فأفادت الواو إرادة الخصوص بالأول ، وإرادة تأكيد نسبة القيام إلى زيد ، والإخبار عنه مرّتين بالعموم والخصوص .

وهذا المعنى لا يأتي في العطف بـ «لا» .

وكأنّي بك تعترض عليّ في كلامي هذا مع كلامي المتقدم في تفسير المغايرة .

فاعلم : أن الأصل في المغايرة أنها حاصلة بين الجزئيّ والكليّ، وبين العام والخاص،وبين المتباينين .

وأهل الكلام فسرّوا الغَيْريْنِ باللَّذين يُمْكِن انفكاكُ أحدهما عن الآخَر ، ونسبوا هذا التفسير إلى اللغة وبنوا عليه أن صفات الله ليست غيرَهُ ، لأنها لا يمكن انفكاكها ، ولا غرض لها في تجويز ذلك هنا ، وإنما الغرض أن العطف يستدعي مغايرةً تحصل بها فائدةٌ . وعطف الخاص على العامّ ، وإن أريد عموم الأول إذا حصلت به فائدة ، وهو تقرير حكم الخاصّ وتصييره كالإخبار به مرّتين من أعظم الفوائد فيجوز ، فلذلك سلكتُه هنا . وفيما تقدم لم تحصل فائدة فمنعتُهُ .

وقد استعملت في كلامي هذا ،«وكأنّي بك»، لأن الناس يستعملونه

ولا أدري هل جاء في كلام العرب أم لا ؟ إلاّ أن في الحديث : « كأني به » فإن صحّ فهو دليل الجواز .

وفي كلام بعض النحاة ما يقتضي منعه ، وقال في قولهم : « كأنّك بالدنيا لم تكن » : إنّ الكاف للخطاب والباء زائدة ، والمعنى : كأن الدّنيا لم تكن ، ولذلك منعه في : كأني بكذا لم يكن هكذا على خاطري من كتاب « القصريّات » عن أبي علي الفارسّي ، وكان صاحبنا أحمد بن الطاراتي ـ رحمه الله ـ شابًّا نشأوبرع /في النّحو [٧٧/٤] ضريراً مات في حداثته أوقفني في مجاميع له كلامٌ جمعه في « كَأنّك بالدّنيا لم تكُن وبالآخرة لم تزل » لا يحضرني الآن ، وفيه طول .

وأمّا استدلال الشيخ جمال الدين بعطف جبريل فصحيحٌ في عطف الخاصّ على العام ، إن كان العطف على « ملائكته »، لأنه من جملة الملائكة ، وكذا إن عطف على الرّسل ، ولم يَقْصِد بهم البشر وَحْدهم .

وأمّا منازعة الولد له إذا حمل الرسل على البشر أو عطف على الجلالة الكريمة فالمتمسك بحمل الرّسل على البشر إن صحّ لك وجب العطف على الملائكة ، وهو منهم قطعاً ، فحصل عطفُ الخاصّ على العامّ .

والعطف على الجلالة مع كونه عطفاً على الأوّل دون ما بعده هو

غير منقول في كلام النّحاة ، ومع ذلك هو مذكور بعد ذكر الملائكة الذّين هو منهم قطعاً ، وبعد الرسل الذين هو منهم ظاهراً ، ذلك يوجب صحة عطف الخاصّ على العامّ ، وإن قدرت العطف على الجلالة ، لأنا لا نعني بعطف الخاص على العام إلاّ أنه مذكور بعده ، والنّظر في كونه يقتضي تخصيصه أولاً .

وأمّا قولك : ولأي شيء يمتنع العطف بـ « لا » في نحو : « ما قام إلاّ زيد لا عمرو ، وهو عطف على موجب ؟ فَلِما تقدم أن « لا » عطف بها ما اقتضى مفهوم الخطاب فيه ليدُلّ عليه صريحاً وتأكيداً للمفهوم ، والمنطوقَ في الأول الثّبوت والمستثنى عكس ذلك ، لأن الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق ، ولا يمكن عطفُها على المنفى لما قيل : إنه يلزَم نَفْيُه مرتّين .

وقولك : إن النّفي الأول عام والثاني خاص صحيح ، لكنه ليس في مثل : جاء زيد لاعمرو،لِما ذَكرنا أن النّفي في غير زيد مفهوم،وفي عمرو منطوق ، وفي الناس المستثنى منه منطوق ، فخالف ذلك الباب .

وقولك : فأسوء درجاته أن يكون مثل ما قام النّاس ولا زيدٌ ممنوعٌ ، وليس مثله لأن العطف في :ولا زيد ليس بـ« لا » بل بالواو ، وللعطف بـ «لا» حكم يخصّه ليس للواو .

وليس في قولنا : ما قام النّاس ولا زيدٌ أكثر من خاص بعد عام .

هذا ما قدّره الله لي من كتابتي جواباً للولد ، فالولد ـ بارك الله فيه ـ ينظر فيه ، فإن رضيه وإلّا فيتحف بجوابه.

والله أعلم . تمّت بعون الله . / [٤/ ٧٨]

الحكم والأناة في إعراب «غير ناظرين إناه»

تأليف قاضي القضاة تقيّ الدين أبي الحسن السّبكي الشافعيّ - رحمه الله - وفيه يقول الصلاّح الصفدي مادحاً له :

يا طالبَ النَّحْوِ في زمانٍ　　أطول ظِلاًّ من القناةِ
وما تحلّى منه بِعِقْد　　عَلَيْك بالحِلْم والأناةِ

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قال شيخ الإسلام والمسلمين تقيّ الدين السّبكي - رحمه الله تعالى - قوله تعالى : ﴿ لا تَدْخُلوا بُيوت النَّبِيِّ إلاّ أَنْ يُؤْذَن لكم إلى طعام غَيْرَ ناظِرينَ إناه ﴾[1] : الّذي نختار في إعرابها أن قوله : ﴿ أن يُؤْذَنَ لكم إلى طعام ﴾ حال ، ويكون معناه : مصحوبين والباء مقدرة مع أن ، تقديرهُ بأن أي مصاحباً .

وقوله : « غير ناظرين إناه » حال بعد حال ، والعامل فيهما

(١) الأحزاب / ٥٣

الفعل المفرّغ في « لا تَدْخلوا » . ويجوز تعدد الحال .

وجوّز الشيخ أبو حيان : أن تكون الباء للسببيّة .

ولم يُقَدِّر الزمخشريّ حرْفاً أصلاً ، بل قال : « أن يؤذن » في معنى الظرف ، أي وقت أَنْ يؤذن .

وأورد عليه أبو حيّان بأن أن المصدرية لا تكون في معنى الظّرف ، وإنما ذلك في المصدر الصريح نحو : أجيئك صِياحَ الدّيك أي وقت صياح الديك ، ولا تقول : أن يصيح .

فحصل خلافٌ في أنّ « أن يؤذن » ظرْفٌ أو حالٌ ، فإن جعلناها ظرفاً كما قال الزّمخشريّ فقد قال: «إن غير ناظرين» حال مِنْ «لا تدخلوا» وهو صحيح، لأنه استثناءٌ مفرّغ من الأحوال، كأنه قال: لا تدخلوا في حالٍ من الأحوال إلاّ مصحوبين غير ناظرين ، على قولنا ، أو وقت « أن يؤذن لكم » غير ناظرين على قول الزمخشري .

وإنّما لم يجعل غير ناظرين حالاً من يؤذن ، وإن كان جائزاً من جهة الصّناعة ، لأنه يصير حالاً مقدَّرةً ولأنهم لا يصيرون[1] منهيين عن الانتظار بل يكون ذلك قيدًا في الإذن ، وليس المعنى على ذلك ، بل على أنّهم نهُوا أن يدخلوا إلاّ بإذن ، ونُهوا إذا / دخلوا أن يكونوا [٤ / ٧٩]
ناظرين إناه ، فلذلك امتنع من جهة المعنى أن يكون العامل فيه

(١) في ط : « لا يعبرون » صوابه من بعض نسخ المخطوطات

« يؤذن » وأن يكون حالاً من مفعوله . فلو سكت الزّمخشريّ على هذا لم يَرِدْ عليه شيءٌ لكنه زاد وقال : وقع الاستثناء على الوقت والحال معاً ، كأنه قيل : لا تدخلوا بيوت النّبِيّ إلاّ وقت الإذن ، ولا تدخُلوها إلاّ غير ناظرين ، فورد عليه أن يكون الاستثناء شيئين وهما ، الظرف ، والحال بأداة واحدة ، وقد منعه النحاة أو جمهورهم .

والظّاهرُ أنّ الزمخشريّ ما قال ذلك إلا تَفْسِيرَ معنى ، وقد قدّر أداتين ، وهو من جهة بيان المعنى وقوله[1] : [وقع الاستثناء على الحال والوقت معاً كأنه قال : لا تدخلوا بيوت النبي] من جهة الصّناعة ، لأن الاستثنا المفرّغ يعمل ما قبله فيما بعده ، والمستثنى في الحقيقة هو المصدر المتعلّق بالظّرف والحال ، فكأنه قال : لا تدخلوا إلاّ دخولاً موصوفاً بكذا .

ولست أقول بتقدير مصدر هو عامل فيهما ، فإن العمل للفعل المفرّغ ، وإنّما أرَدْتُ شرح المعنى .

ومثل هذا الإعراب هو الذي نختاره في مثل قوله تعالى : « وما اخْتلف الَّذين أُوتوا الكتاب إلاّ مِنْ بَعْدِ ما جاءهُمُ العِلْمُ بَغْياً بينهم »[2]

---

(١) في ط : بعد كلمة : « وقوله » : « من جهة الصناعة » وقد سقطت بعد كلمة « وقوله » عبارة أشير إليها في هامش ط بأنها بياض في الأصول .
وفي النسخ المخطوطة التي بين يديّ مكان البياض العبارة التي بين معقوفين في النص ، وقد سقطت من ط .

(٢) آل عمران / ١٩

أي إلاّ اختلافاً من بعد ما جاءهم العِلْم بَغْياً بينهم ، فالجارّ والمجرور ليسا بمستثنيين بل يقع عليهما المستثنى وهو الاختلاف كما تقول : « ما قمت إلاّ يوم الجمعة ضاحكاً أمام الأمير في داره » ، فكلّها يعمل فيها الفعل المفرّغ من جهة الصناعة .

وهي من جهة المعنى كالشيء الواحد لأنها بمجموعها بعضٌ من المصدر الذي تضمّنه الفعل المنفيّ . وهذا أحسن من أن يقدر : «اختلفوا بَغْياً بينهم» ، لأنه حينئذ لا يفيد الحصر .

وعلى ما قلنا ، يفيد الحَصر فيه كما أفاده في قوله : « من بعد ما جاءهم العلم» فهو حَصْرٌ في شيئين لكن بالطّريق الذي قلناه ، لا أنه استثناء شيئين بل استثناء شيء واحد صادق على شيئين .

ويمكن حمل كلام الزمخشريّ على ذلك ، فقوله : وقع الاستثناء على الوقت والحال معاً صحيح ، وأن المستثنى أعم،لأن الأعم يقع على الأخصّ ، والواقع على الواقع واقعٌ فتخلص عمّا ورد عليه من قول النّحاة : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان . / [٤/٨٠]

وقد أورد عليه أبو حيّان في قوله : إنّها حال في « لا تدخلوا » : أنّ هذا لا يجوز على مذهب الجُمهور، إذْ لا يَقَعُ عندهم بعد إلاّ في(١) الاستثناء إلاّ المستثنى أو صفة المستثنى .

(١) سقطت « في » من ط، صوابه في النسخ المخطوطة

وأجاز الأخفش والكسائيّ في ذلك في الحال . وعلى هذا يجيء ما قاله الزمخشريّ .

وهذا الإيراد عجيبٌ ، لأنه ليس مراد الزمخشري : لا تدخُلوا غَيْرَ ناظرين ، حتى يكونَ الحال قد تأخّر بعد أداة الاستثناء على مذهب الأخفش والكسائيّ ، وإنما مراده أنه حال مِنْ « لا تدخلوا » ، لأنه مفرّغ ، فيعمل فيما بعد الاستثناء ، كما في قولك : ما دخلت إلاّ غير ناظر ، فلا يَرِدُ على الزمخشريّ إلاّ استثناء شيئين ، وجوابه : ما قلناه . وحاصله : تقييدُ إطلاقِهِم : لا يُسْتَثْنى بأداة واحدة دون عَطْفٍ شيئان ، ما إذا كان الشيئان لا يعمل الفعل فيهما إلاّ بعطف ، أمّا إذا كان عاملاً فيهما بغير عطف فيتوجّه [الاستثناء إليهما لأن حرف الاستثناء][1] كالفعل ، ولأن الفعل عاملٌ فيهما قبل الاستثناء ، فكذا بَعْدَهُ .

واختار أبو حيّان في إعراب الآية : أن يكون التقدير : فادخلوا غيرنا ناظرين كما في قوله : ﴿ بالبيّنات والزّبر ﴾[2] أي أرْسلناهم . والتّقدير في تلك الآية قَوِيٌّ لأجل البُعْد والفَصْل ، وأمّا هنا فيحتمل هو وما قلناه .

فإن قلت : قولهم : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطفٍ شيئان هل هو متّفق عليه أو مختلف فيه ؟ وما المختار فيه ؟

(١) ما بين معقوفين سقط من ط . وفي هامش ط كتب : بياض في الأصول،صوابه من المخطوطات .

(٢) آل عمران / ١٨٤

قلت : قال ابن مالك ـ رحمه الله ـ في التسهيل : لا يستثنى بأداة واحدةٍ دون عطفٍ شيئان ، ويوهم ذلك بدل وفعل مضمرٌ لا بدلان خلافاً لقوم .

قال أبو حيّان ـ رحمه الله تعالى ـ إنّ من النّحويين من أجاز ذلك ، ذهبوا إلى إجازة « ما أخذ أحدٌ إلاّ زيدٌ دِرْهماً » ، « وما ضرب القوم إلاّ بعضهم بعضاً » .

قال : ومنع الأخفش والفارسيّ واختلفا في إصلاحها .

وتصحيحها عند الأخفش بأن يقدم على إلاّ المرفوع الذي بعدها ، فتقول ما أخذ أحدٌ زيدٌ إلاّ درهَماً » ، « وما ضرب القوم بعضهم إلاّ بعضاً » قال : وهذا موافق لِما ذهب إليه ابن السّرّاج وابن مالك من أن حرف الاستثناء إنما يستثنى به واحد .

وتصحيحها عند الفارسِيّ بأن تزيد فيها منصوباً قبل إلاّ ، فتقول : « ما أخذَ أحدٌ شيئاً إلاّ زيدٌ دِرْهَماً » ، « وما ضرب القوم أحداً / إلاّ بعضهم بعضاً . [٨١/٤]

قال أبو حيّان : ولم نَدْر تخريجه لهذا التّركيب ، هل هو على أن يكون ذلك على البدل فيهما ، كما ذهب إليه ابن السّراج في : ما أعطيت أحداً دِرْهَماً إلاّ عمراً دانِقاً ، ليُبْدَل المرفوعُ من المرفوع ، والمنصوب من المنصوب ، أو هو على أن يُجْعَل أحدهما بدلاً ، والثاني معمول عامل مضمر ، فيكون إلاّ زيدٌ بدلاً من أحد ، وإلا

بعضهم بدلاً من القوم ، ودرهماً منصوب بضرب مضمرةً ، كما اختاره ابن مالك ؟

والظاهر من قول المصنف يعني ابن مالك خِلافاً لقوم أنه يعود لقوله : لا بدلانِ ، فيكون ذلك خلافاً في التّخريج ، لا خِلافاً في صحة هذا التّركيب .

والخلاف كما ذكرته موجود في صِحّة التركيب ، فمنهم من قال : هذا التّركيب صحيحٌ ، لا يحتاج إلى [تخريج لا تصحيح[١]] الأخفش ، ولا تصحيح[٢] الفارسيّ .

هذا كلام أبي حيّان[٣] ، وحاصله أن في صِحّة هذا التّركيب خلافاً ، فالأخفش والفارسيّ يمنعانه ، وغيرهما يجوّزه ، والمجوِّزون له ابن السراج ، يقول : هما بدلان . وابن مالك يقول : أحدهما بدلٌ ، والآخر معمول مضمر ، وليس في هؤلاء من يقول : إنهما مستثنيان بأداة واحدة ، ولا نَقل ذلك أبو حيّان عن أحد .

وقوله في صدر كلامه : إنّ من النّحويّين من أجازه محمولٌ على

(١) ما بين معقوفين سقط من ط ، وفي ط : « لا يحتاج إلى تصحيح » الـخ تصويبه من النسخ المخطوطة

(٢) في ط : « ولا لتصحيح » باللام .

(٣) في ط بعد أبي حيان رقم (١) يشير به في الهامش إلى أن هنا « بياض في الأصول » ومكان البياض في النسخ المخطوطة : « رحمه الله »

التّركيب ، لا على معنى الاستثناء ، فليس في كلام أبي حيّان ما يقتضي الخلاف في المعنى بالنّسبة إلى جواز استثناء شيئين بأداة واحدة من غير عطف .

واحتجّ ابن مالك بأنه كما لا يقدّر بعد حرف العطف معطوفان كذلك لا يقع بعد حرف الاستثناء مستثنيان .

وتعجّب الشّيخ أبو حيان منه ، وذلك لجواز قولنا : ضرب زيدٌ عمراً ، وبشرٌ خالداً ، وضرب زيدٌ عمراً بسوط ، وبشرٌ عمراً بجريدة . وقال : إن المجوزّين لذلك علّلوا الجواز بشبه إلاّ بحرف العطف . وابن مالك جعل ذلك عِلّة للمنع .

وفي هذا التّعجب نظرٌ ، لأن ابن مالك أخذ المسألة مطلقة في هذا المثال وفي غيره ، وقال : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان ، ولا شَكّ أن ذلك صحيح في قولنا : قام القومُ إلاّ زيداً ، وما قام القومُ إلاّ زيداً،وما قام إلاّ خالد ، وما أشبه ذلك مما يكون العامل فيه واحداً والعمل / واحداً ، ففي مثل هذا يمنع التّعدد ، ولا يكون [٤/٨٢] مستثنيان بأداة واحدة ، ولا معطوفان بحرف واحد .

والشّيخ في « شرح التسهيل » مثّل قول المصنف بحرف عطف : قام القومُ إلاّ زيداً وعمراً ، وهو صحيح ، ومثله دون عطف : بأعطيت النّاس إلا عَمْراً الدنانيرَ ، وكأنه أراد التّمثيل بما هو محلّ نظر ، وإلاّ فالمثال الذي قدّمناه هو من جملة الأمثلة ، ولا رِيبَة في امتناع

قولك : قام القوم إلاّ زيداً عمراً ، ثم قال الشيخ : قال ابن السّرّاج : هذا لا يجوز ، بل تقول : أعطيت النّاس الدّنانِيرَ إلاّ عَمْراً .

قال : فإن قلت : ما أعطيت أحداً دِرْهَماً عَمْراً دانِقاً ، وأردت الاستثناء لم يجز، وإن أرَدْت البدل جاز، فأبدلت عمْراً من أحد، ودانقاً من درهم ، كأنك قلت : ما أعطيت إلا عمراً دانقاً .

قلت : وقد رأيت كلام ابن السّرّاج في الأصول كذلك ، قال الشّيخ أبو حيّان ـ رحمه الله ـ وهذا التّقرير الذي قرره في البدل وهو ما أعطيت إلاّ عَمْراً دانقاً لا يؤدي إلى أن حرف الاستثناء يستثنى به واحد، بل هو في هذه الحالة التقديرية ليس ببدل ، إنما نصبهما على أنهما مفعولا أعطيت المقدّرة ، ولا يتوقف على وساطة إلا لأنه استثناء مفرّغ ، فلو أسقطت إلاّ فقلت : ما أعطيت عمراً دِرْهَماً جاز عملها في الاسمين بخلاف عمل العامل المستثنى الواقع بعد إلاّ فهو متوقِّفٌ على وساطتها .

قلت : الحالة التّقديرية إنما ذكرها ابن السّرّاج لما أعربهما بدلين فأسقط البدلين ، وصار كأن التقدير ما ذكره ، وابن السّرّاج قائل بأن حرف الاستثناء لا يستثنى به إلاّ واحد ، حتى إنه قال قبل ذلك في : « ما قام أحدٌ إلاّ زيداً إلا عَمْراً : إنه لا يجوز رفعهما ، لأنه لا يجوز أن يكون لفعل واحد فاعلان مختلفان ، يرتفعان به بغير حرف عطف ، فلا بُدّ أن ينتصب أحدهما .

والظاهر أنّ الشيخ أراد أن يشرح كلام ابن السّرّاج ،لا أنه يرد عليه .

ثم قال الشيخ : ذهب الزّجّاج إلى أن البدلَ ضعيفٌ ، لأنه لا يجوز / بدل اسمين من اسمين ، لو قلت : ضرب زيدٌ المرْأة أخوك هنداً لم يجز . [٨٣/٤]

قال : والسّماع على خلاف مذهب الزّجاج ، وهو أنه يجوز بدل اسمين من اسمين قال الشاعر :

٧١٠ = فَلَمّا قرنا النَّبْعَ بالنَّبْعِ بعضَهُ
ببعض أبت عِيدانه أن تكَسَّرا[1]

وردّ ابن مالك على ابن السّرّاج بأن البدل في الاستثناء لا بُدّ من اقترانه بإلاّ يعنى وهو[2] قَدّر : ما أخذ أحدٌ بغير إلاّ[3] .

وقد يجاب عن ابن السّرّاج بأن الذي لا بد من اقترانه بإلاّ هو البدل الّذي يراد به الاستثناء .

أمّا هذا فلم يرد به معنى الاستثناء ، بل هو بدلٌ منفيّ ، قدّمت إلاّ عليه لفظاً وهي في الحكم متأخّرة .

(١) للنابغة الجعديّ الصحابيّ .
انظر حاشية يسّ ١/ ٢٤٩ ، والهمع والدرر رقم / ٨٩٤
(٢) أي ابن السَّراج
(٣) في ط : « أحد زيد بدلاً » مكان : « أحد بغير إلاّ » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

وحاصله أنه يلزمه الفصل بين البدل والمبدل بإلاّ ، ويلزمه الفصل بين إلاّ وما دخلت عليه بالبدل بما قبلها .

والشّيخ تعقّب ابن مالك بكلام طويل لم يُرِدْه . ولم يتخلّص لنا من كلام أحد من النّحاة ما يقتضي حصرين .

وقد قال ابن الحاجب في شرح المنظومة في المواضع التي يجب فيها تقديم الفاعل في قوله : إذا ثبت المفعول بعد نَفْيٍ فلازم تقديمه نَوْعي ، قال : كقولك ما ضرب زيدٌ إلاّ عمراً ، فهذا مما يجب فيه تقديمُ الفاعل ، لأن الغرض حصرَ مضروبيّة زيد في عمرو خاصّة أي لا مضروب لزيد سوى عمرو ، فلو كان له مضروب آخر لم يستقم بخلاف العكس .

فلو قدّم المفعول على الفاعل انعكس المعنى .

قال : فإن قيل : ما المانع أن يقال فيها : ما ضرب إلاّ عمراً زيدٌ ويكون فيه حينئذ تقديم المفعول على الفاعل ؟

قلت : لا يستقيمُ لأنه لو جوّز تعدّد المستثنى المفرغ بعد إلاّ في[1] كقولك : ما ضربَ إلاّ زيدٌ عمراً أي ما ضرب أحدٌ أحداً إلاّ زيدٌ عَمراً كان الحصر فيهما معاً ، والغرض الحصر في أحدهما ، فيرجع

(١) في ط : بعد « في » إشارة في الهامش إلى أن هنا بياضاً في الأصول : وليس في المخطوطات إشارة إلى هذا البياض

الكلام بذلك إلى معنى آخر غير مقصود ، وإن لم يجوّز كانت المسألة الأولى ممتنعةً لبقائها بلا فاعل ، ولا ما يقوم مقام الفاعل ، لأن التقدير حينئذ : ضرب زيدٌ ، فيبقى ضرب الأول / بغير فاعـل ، ويكون في [٤/ ٨٤] الثّانية «عمرو» منصوباً بفعل مقدّر غير « رب» الأول فيصير جملتين فلا يكون فيهما تقديم فاعل على مفعول.

هذا كلام ابن الحاجب وليس فيه تصريح بنقل خلاف .

ورأيت كلام شخص من العجم يقال له : الحديثي شرح كلامه ، ونقل كلامه هذا ، وقال : لا يخفى عليك أن هذا الجواب إنما يتم ببيان أن « زيداً » في قولنا : ما ضرب إلاّ عمرٌوزيداً، « وعمرًا » في قولنا : « ما ضَرب إلاّ زيدٌ عَمْراً » يمتنع أن يكونا مفعولين لضرب الملفوظ ، ولم يتعرّض المصنّف في هذا الجواب فيكون هذا الجواب غير تام .

وقال المصنّف في « أمالي الكافية » : لا بد في المستثنى المفرّغ من تقدير تمام ، فلو استعملوا بعد إلاّ شيئين لوجب، أن يكون قبلهما تمامان. فإذا قلت : ما ضرب إلاّ زيدٌ عمراً ، فإما أن تقول : لا تمام لهما ، أولهما تمامان ، أو لأحدهما دون الآخر .

الأول : يخالف الباب ، والثاني : يؤدي إلى أمر خارج عن القياس من غير سبب .

ولو جاز ذلك في اثنين جاز فيما فوقهما ، وذلك ظاهر البطلان .

والثالث : يؤدّي إلى اللّبس فيما قصد ، فلذلك حكموا بأن الاستثناء المفرّغ إنما يكون لواحد، ويؤوّل ما جاء على ما يوهم غير ذلك بأنه يتعلّق بما دل عليه الأول ، فإذا قلت : ما ضرب إلا زيدٌ عمراً فنحن نجوّز ذلك لا على أنه لضرب الأول ، ولكن لفعل محذوف دلّ عليه الأول كأنّ سائلاً سأل من ضرب ؟ فقال : عمراً ، أي ضرب عمراً .

قال الحديثيّ : ولقائل أن يختار الثالث ، ويقول : العامّ لا يقدّر إلا الذي يلي إلاّ منهما ، فإن العام إنما يقدر للمستثنى المفرد لا لغيره ، والمستثنى المفرّغ هو الذي يلي إلاّ فلا يحصل اللّبْس أصلاً ، فثبت أن جواب شرح المنظومة لا يتمّ بما ذكره في الأمالي أيضاً ، نعم يَتِمُّ بما ذكره ابن مالك وهو أن الاستثناء في حكم جملة مستأنفة ، لأن معنى جاء القوم إلاّ زيداً:ما منهم زيد ، وهذا يقتضي أن لا يعمل ما قبل إلاّ فيما بعدها لما لاح أن إلاّ بمثابة « ما » و« إلا » في صورة مندوحة / [٤/ ٨٥]
عنه وهي إعمال ما قبل إلاّ في المستثنى المنفيّ على أصله، وفيما بعد إلاّ المفرّغة وهو المستثنى المفرّغ تحقيقاً أو تقديراً نحو:ما جاءني أحد إلاّ زيدٌ على البدل ، وفيما بعد المقدّمة على المستثنى منه ، والمتوسّطة بينه وبين صفة الإضمار، إنْ قدّر العامل بعد إلاّ في الصُّور لكثرة وقوعها نحو : ما قاموا إلاّ زيداً ، وما قام إلاّ زيد ، وما جاء إلاّ زيداً القومُ ، وما مررت بأحد إلاّ زيداً خيرٌ من عمرو   وأن لا يجوز : ما ضرب إلاّ زيدٌ

عَمْراً ، ولا إلا عَمْراً زيدٌ ، لأنه إن كانـا شيئين فهو ممتنع ، وإن كان المستثنى مما يلي إلاّ دون الأخير يكون ما قبله عاملاً فيما بعده في غير الصّور الأربع ، وهو ممتنع .

وما ورد قدّر عامل الثّاني فتقدير ما ضرب إلاّ عمراً زيد : ضرب زيدٌ .

وذهب صاحب المفتاح : إلى جواز التّقديم حيث قال في فصل القَصْر : ولك أن تقول في الأول : ما ضرب إلاّ عمراً زيدٌ ، وفي الثاني ما ضرب إلاّ زيدٌ عمراً ، فتقدّم وتؤخر إلاّ إن هذا التّقديم والتأخير لمّا استلـزم قَصْرُ الصّفـة قبـل تمامهـا علـى الموصـوف قَلّ وروده في الاستعمال ، لأن الصّفة المقصورة على عمرو في قولنا : ما ضَرَب زيدٌ إلاّ عمراً هي: ضَرْب زيدٌ لا الضّرب مطلقاً ، والصّفة المقصورة على زيد في قولنا : ما ضرب عَمْراً إلاّ زيدٌ هي الضّرْب لعمرو .

وقال الحديثيّ على صاحب المفتاح : إن حكمه بجواز التقديم إن أثبـت بوروده في الاستعمـال فهـو غَيْرُ مسـتقيم بأن ما ورد في الاستعمال يحتمل أن يكون الثّاني فيه معمولاً لعامل مقدّر ، كما ذكره ابن الحاجب وابن مالك ، وأصول الباب لا تثبت بالمحتملات .

وإن أثبت بغيره فلا بدّ من بيانه لننظر فيه .

فإن قال قائل : فهل يجوز التّقديم في إنّما ؟ قلت : لا يجـوز

قَطْعاً في إنما ، وإنما جوّز في ما وإلاّ ، لأن ما وإلاّ أصل في القصر ، ولأن التقديمَ في ما وإلا غيرُ ملتبس . كذا قاله صاحب المفتاح .

وقال الحديثي : امتناع التقديم في إنما يقتضي امتناعه في « ما » و « إلاّ » ليجري بابُ الحَصْرِ على سنن واحد .

قال مولانا العلامة قاضي القضاة شيخ الإسلام أوحد المجتهدين :

وقد تأمّلت ما وقع في كلام ابن الحاجب من قوله : ما ضربَ أحد أحداً إلاّ زيدٌ/ عَمْراً ، وقوله : إن الحَصْرْ فيهما معاً ، والسّابق [٨٦/٤] إلى الفهم منه أنه لا ضارب إلاّ زيدٌ ، ولا مضروب إلاّ عمرو، فلم أجده كذلك، وإنما معناه: لا ضارب إلاّ زيدٌ لأِحدٍ إلاّ عمراً ، فانتفت ضاربيّة غير زيد لغير عمرو ، وانتفت مضروبية عمروٍ من غير زيد ، وقد يكون زيدٌ ضرب عمراً وغيره ، وقد يكون عمرو ضربه زيدٌ وغيره .

وإنّما يكون المعنى نفي الضاربيّة مطلقاً عن غير زيد ، ونفي المضروبيّة مطلقاً عن غير عمرو .

وإذا قلنا : ما وَقع ضَرْبٌ إلاّ من زيد على عمرو فهذان حصران مطلقاً بلا إشكال ، وسببه أن النّفي ورد على المصدر ، واستُثْني منه شيءٌ خاصٌ وهو ضَرْب زيدٍ لعمرو، فبقي ما عداه على النّفي كما ذكرناه في الآية الكريمة وفي الآية الأخرى التي ينبغي فيها الاختلاف : « إلاّ

مِنْ بَعْد ما جاءَهُم العِلْم بَغْياً بينهم »[١] . والفرْقُ بين نَفْي المَصْدَر ونفي الفعل: أن الفعل مُسندٌ إلى فاعل فلا[٢][ينتفي عن المفعول إلاّ ذلك المقيّد ، والمَصْدَرُ ليس كذلك ، بل هو]مطلق ،فينتفي مطلقاً إلا[٣] [الصورة المستثناة منه بقيودها] وقد جاءني كتابك - أكرمك الله - تذكر فيه أنك[٤] [وقفت على ما قدرته في إعراب] قوله تعالى : ﴿ غير ناظرين إناه ﴾ وأن النّحاة اختلفوا في أمرين :

أحدهما : وقوع الحال بعد المستثنى نحو قولك : أكرم النّاس إلاّ زيداً قائمين ، وهذه هي التي اعترض بها الشّيخ أبو حيّان على الزمخشريّ ، وهو اعتراضٌ[غير مُسَلّم][٥]، لأن الزمخشريّ جعل الاستثناء وارداً عليها وجعلها حالاً مستثناة فهي في الحقيقة [مستثناة[٦]]

(١) آل عمران / ١٩ .

(٢) بعد : « فلا » في ط سقط إلى قوله : هو مُطْلَق،وقد أشير إلى ذلك في الهامش بعبارة : « بياض في الأصول » وما بين معقوفين هو ما سقط من ط صوابه من النسخ المخطوطة التي في يدي

(٣) ط بعد قوله : « مطلقاً إلاّ » سقطت العبارة التي بين معقوفين ، وقد أشار إليها في الهامش بكلمة : « كذا » أي بياض في الأصول مثل البياض السّابق . وما بين معقوفين من النسخ المخطوطة .

(٤) سقطت العبارة التي بين معقوفين من ط ، وصوابها من النسخ المخطوطة ، وقد أشير في هامش ط بأن بعد « أنك » بياض في الأصول .

(٥) ما بين معقوفين سقط من ط ، وأشير إليه في هامشها والتصويب من المخطوطات

(٦) ما بين معقوفين سقط من ط، صوابه من النسخ المخطوطة

فلم يقع بعد إلاّ حينئذ إلاّ المستثنى ، فإنه مفرّغ للحال.

والشيخ فهم أن الاستثناء غيرُ منسحب عليه ، فلذلك أورد عليه أن « غير ناظرين إناه » ليس مستثنىً ولا صفةً للمستثنى به ، ولا يستثنى منه ، وقد أصبت فيهما .

قلت : لكن للشيخ بعض عذر على ظاهر كلام الزمخشريّ لما قال : إنه حال من « لا تدخلوا » . ولم يتأمل الشّيخ بقية كلامه فلو اقتصر على ذلك لأمكن أن يقال : إن مراده : لا تدخلوا غير ناظرين إلاّ أن يُؤذن لكم ، ويكون المعنى أن دخولهم غير ناظرين إناهُ مشروطٌ بالإذن وأمّا « ناظرين »[1] فممنوعٌ مُطلقاً بطريق الأوْلى ، ثم قدّم المستثنى وأخر الحال ، فلو أراد هذا كان إيراد الشّيخ متجهاً من جهة النحو / . [٤/٨٧]

ثم قلت - أكرمك الله : الثّاني ، وكأنك أردت الثاني من الأمرين اللّذين اختُلِف فيهما ، وذكرت استثناء شيئين ، وقد قدّمت أنني لم أظفر بصريح نقل في المسألة .

والّذي يظهر أنه لا يجوز بلا خلاف ، كما لا يكون فاعلان لفعل واحد ، ولا مفعولان لهما فعل[2] واحد لا يتعدّى إلى أكثر من واحد ، كذلك لا يكون مستثنيان [من مستثنىً واحد بأداة واحدة][3] ولا من

(١) في ط: إشارة في الهامش إلى قوله : « ناظرين » بكلمة: « كذا » مع أنها محكيَّة
(٢) في ط : « لهما لفعل » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة
(٣) ما بين معقوفين سقط من ط . وقد أشير إليه في هامشها بأنه «هنا بياض في الأصول »، والتصويب من النسخ المخطوطة.

مستثنًى منهما بأداة واحدة ، لأنها كقولك : استثنى المتعدّي إلى واحد ، فكما لا يجوز في الفعل لا يجوز في الحَرْف بطريق الأولى .

وكذلك اتّفقوا على ذلك ، ولم يتكلّموا فيه في غير باب أعطى وشِبْهِه ، وقولك : إنه لا يكاد يظهر لها مانعٌ صناعيٌّ وهي جديرةٌ بالمنع ، وما[1] المانع من قول الشّخص : ما أعطيت أحداً شيئاً إلا عمراً دانِقاً ؟ وإنما ينبغي منع ذلك في مثل : إلاّ عَمْراً زيداً إذا كان العامل يطلبهما بعمل واحدٍ ، أمّا إذا طلبهما بجهتين فليس يمتنع .

ولم يذكر ابن مالك حجة إلاّ الشّبه بالعطف .

ونحن نقول في العطف بالجواز في مثل : ما ضرب زيدٌ عمراً وبكرٌ خالداً قطعاً ، فنظيره : ما أعطيت أحداً شيئاً إلاّ زيداً دانِقاً .

وصرَّح ابن مالك بمنعه ، وقد فهمت ما قلته ، وقد تقدّم الكلام بما فيه كفاية وجواب . إن شاء الله .

وقولك : إن الآية نظيرُهُ ممنوع ، بل هي جائزة ، وهو ممنوعٌ . والله سبحانه وتعالى أعلم . تمّت الرسالة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه[2] .

---

(١) في ط : «ولا» مكان : «وما» صوابه من المخطوطات.

(٢) في نسخة (ى) التي صحح ناشر الاشباه في ضوئها قوله في الهامش : بهامش (ى) على يد فقير رحمة ربه محمد بن أبي بكر بن أحمد الطّوخي الكناني ـ عفا الله عنه ـ وذلك بالمدرسة الجودرية .

تعليق ابن بَرّي على قول شاعرٍ في وصف الدنيا

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى اللهُ على سيِّدنا محمد وآله وصَحْبه وسَلّم : رأيت في بعض المجاميع من كلام أبي محمد عبدالله بن بَري[1] على قول الشاعر في وصف دينار :

٧١١ = وأصْفَر من ضَرْب دار المُلوك
تَلـوُح علـى وَجْهِـه جَعْفَرا

ملخصه في « يلوح » روايتان :[2] إحداهما رواية الفراء ، وهي الروّاية الصحيحة أنها بالتّاء ولا إشكال على نصب « جعفر » على هذه ، لأنه مفعول بتلوح / وتلوح بمعنى : ترى وتبصر ، وتقول : لُحْت الشّيء : إذا أبصرته . [٤/٨٨]

وهذا بيّن لا إشكال فيه ولا تَعسُّف في إعرابه .

وأمّا الرّواية الأخرى وهي المشهورة «يلوح» ففيها إشكال فمن

(١) ابن برّي له ترجمة وافية في كتابي «المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ص ٤٧ .

(٢) في ط : «روايتين » .

النحاة من قال: إنه منصوبٌ بإضمار فعل، تقديره: اقصدوا جَعْفراً . ومنهم من جعله من باب المفعول المحمول على المعنى من جهة أن جعفراً داخلٌ في الرؤية من جهة المعنى ، لأن الشيء إذا لاح لك فقد رأيته .

تعليق على معنى : « وآتوا النِّساء صَدُقَاتِهِن نِحْلَةً » لتاج الدين الحموي

وفي هذا المجموع أيضاً :

سأل الإمام أبو محمد بن بَرِيّ الإمام تاج الدين محمد بن هبة الله بن مكّي الحموي عن قوله تعالى : ﴿ وآتوا النِّساء صَدُقَاتِهِنَّ نِحلَةً ﴾[1] كيف تكون نِحلَة، والنحلة في اللغة: الهبة بلا عوض؟ والصّداق تستحقُّه اتِّفاقاً لا على وجه التّبرُّع .

فأجابه بأنه لمّا كانت المرأة يحصل لها في النِّكاح ما يحصل للزوج من اللذّة ، وتزيد عليه بوجوب النّفقة والكُسْوة والمَسْكن كان لها المهر مجّاناً ، فسُمِّي نِحْلة . كذا ذكره أئمتنا .

وقال بعضهم : لما كان الصّداق في شَرْع من قبلنا لأولياء المنكوحات بدليل قوله تعالى : ﴿ قال انّي أرِيدُ أنْ أُنْكِحَكَ إحْدى

(١) النساء / ٤

ابنتي هَاتَيْن على أن تأْجُرَني ثمانِيَ حِجَج[1] ﴾ ثم نسخه شرْعُنا صار ذلك عطيّة اقتطعت لَهُنّ فَسُمّيَ نْحِلة . واللهّ أعلم .

جمع حاجة

في جمع حاجة من كلام ابن بَرِّي :

قال : سألت ـ وفقّك اللهّ تعالى لما يرضيه ، وجعلك مِمنّ يَتَّبعُ الحقّ ويأتيه ـ عن قول الشيخ الرئيس أبي محمد القاسم بن عليّ الحريري في كتابه (درة الغوّاص) : إن لفظة حوائج مِمّا توهّم في استعماله الخواصّ[2] ، وسألت أن أميز لك الصّحيح والعليل ، من غير

(١) القصص / ٢٧.

(٢) نصّ الحريري في «درة الغوّاص»/ ٥٤ : «ويقولون في جمع حاجة : حوائج ، فيَتْوهمون فيه كما وَهِم بعض المحدثَين في قوله :

إذا ما دخلت الدّار يوماً ورفعتْ   سُتورُكَ لي فانظر بما أنا خارجُ

فسيّان بيت العنكبوت وجوسقٌ   رفيعٌ إذا لم تُقْضَ فيه الحوائجُ

والصواب أن يجمع في أقلّ العدد على حاجات لقَول الأول.

وقد يخرجُ الحاجات يا أم مالك   كرائم من ربٍّ بهنّ ضنينُ

وأن يجمع في أكثر العدد على حاج مثل هامة وهامٍ ، وعليه قول الراعي.

ومُرْسلٍ ورسولٍ غير مُتَّهَمٍ   وحاجةٍ غير مَزجاةٍ من الحاجِ

وأنْشِدْتُ لأبي الحسين بن فارس اللّغوي:

وقالوا كيف أنت فقلت خَيرٌ   تُقَضّى حاجةٌ وتفوت حاج

إذا ازدحمت همومُ الصدر قلنا   عسى يوماً يكون لها انفراجُ

نديمي هِرّتي وسرورُ قَلبي   دفاتِرُ لي ومعشوقي السرّاجُ»

إسهاب ولا تطويل ، وأنا أجيبك عن ذلك بما فيه كفاية ، مع / سلوك [٤/٨٩] طريق الحقّ والهداية .

ومن أعجب ما يُحكى ويُذْكر ، وأغرب ما يُكْتب ويسطر ، أنه ذكر أنه لم يَحْفظ لتصحيح هذه اللفظة شاهداً ، ولا لبشَرِ فيها بيتاً واحداً ، بل أنشد لبديع الزمان بيتاً نسبه إلى الغلَط فيه ، والعجز عن إصلاحه وتلافيه ، وهو قوله :

٧١٢=فسيّان بيتُ العنكبوت وجوسَقٌ
رفيعٌ إذا لم تُقْض فيه الحَوائجُ(١)

حتى كأنه لم يمرّ بسمعه الخبرُ المنقول ، عن سيد البشر أبي البَتُول ، حين قال بلسان الإعلان ، « استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان » .

وهذا الخبرُ ذكره القضاعي في شهابه ، في الباب الرابّع من أبوابه .

وذكر أيضاً قوله : « إنّ لِلّه عباداً خلقهم لحَوائِج النّاس(٢) » .

---

(١) انظر درة الغوّاص / ٥٤
(٢) انظر اللسان : «حوج» وتمامه : «يفزع الناس إليهم من حوائجهم، أولئك الآمنون يوم القيامة »

وذكر الهرويّ في كتابه الغريبين [1] قوله عليه السلام : «اطْلُبوا الحوائج إلى حسان الوُجوه » ، وقوله صلّى اللهّ عليه وآله وسلم : «إياكُم والأَقواد؟ قالوا : يا رسول الله:وما الأَقواد؟ فقال هو الرجل يكون منكم أميراً فيأتيه المسكين والأرملة ، فيقول لهم : مكانَكُم حتى انظر في حوائجكم ويأتيه الغَنِيّ فيقول : عَجِّلوا في قضاء حاجته» .

وذكر ابن خالويه في شرحه مقصورة ابن دريد عند ذكر فَضْل الخيل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « التمسوا الحوائج على الفرس الكُميت الأرثم [2] المحُجّل الثلاث ، المُطلق اليد اليُمنى » .

فهذا ما جاء من الشواهد النبوية [3] ، وروته الثّقات من الرواة المرضيّة على صِحة هذه اللفظة .

وأما ما جاء من ذلك في أشعار العرب فكثير ، من ذلك ما أنشده

---

(١) كتاب الغربيين غرِيَبىْ القرآن والحديث لأبي عُبَيد الهرويّ أحمد بن محمد المتوفى سنة ٤٠١هـ حققه د / محمود محمد الطناحى طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ لجنة إحياء التراث ١٩٧٠م . وانظر الحديث في اللسان : «حوج»

(٢) الأرثم : هو الفرس الذي يكون في طرف أنفه بياض ، ورثِم كفرح فهو رَثِم وأرثَم ، وهي رثماء . انظر القاموس «رثم»

(٣) في ط: «البنوته» بالتاء ، تحريف ظاهر.

أبو زيد ، وهو قول أبي سلمة المحاربي[1] :

٧١٣ = ثَمَمْتُ حوائجي وَوَذْأتُ بِشراً
فبئس مُعرِّسُ الركب السِّغابُ[2] / [٤/٩٠]

وأنشد أيضاً للراجز :

٧١٤ = يا رَبَّ رَبٍّ القُلُصِ النَّواعِج
مُسْتَعْجِلاتٍ بِذَوى الحوائِج[3]

وقال الشّماخ :

٧١٥ = تقطَّع بيننا الحاجاتُ إلاّ
حَوَائِجَ يَعْتَسِفْنَ مع الجَرِيءِ[4]

وقال الأعشى :

---

(١) في ط : «المحازمى» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة واللسان

(٢) انظر اللسان : «حوج». وفي ط تحريفات في هذا البيت، ففيه : «وودأت» بالدال، والصواب: «ووذأت» بالذال، وهي كذلك في المخطوطات واللسان. ووذأته: عبته وزجرته.
وفيه : «فبين» مكان: «فبئس» وصوابه من المخطوطات واللسان.
وثَمَمْتُ: قال ابن برّي: «أصلحت». وسغاب جمع : سغبان وهو الجائع.

(٣) انظر اللسان: حوج. وفي ط : «ما دب القلص» بالدال تحريف، صوابه من المخطوطات واللسان .

(٤) انظر اللسان : حوج . وانظر ديوان الشماخ.

٧٠٦النّـاس حــول قِبـابِــه
أهْـل الحوائـجِ والمسائـلْ[1]

وقال الفرزدق :

٧١٧ = ولي ببلاد السنِّد عند أميرهـا
حوائجُ جمَّاتٌ وعِندي ثوابُها[2]

وأنشد أبو عمرو بن العلاء :

٧١٨ = صَرِيعَىْ مُدام ما يُفَـرقُ بيننـا
حوائـجُ من إلقـاح مالٍ ولاَ نْخِلِ[3]

وانشد ابن الأعـرابي :

٧١٩ = من عَفّ خفّ علـى الوُجــوه لِقــاؤهُ
وأخـو الحوائِـــج وَجْهُـــهُ مَبْذُولُ[4]

وأنشد أيضاً :

٧٢٠ = فإنِ أُصْبح تُحاسِبُنـي همـومٌ
ونفسٌ في حوائِجِهــا انتشارُ[5]

---

(١) انظر اللسان : حوج.
وهو من قصيدة للأعشى في ديوانه ١٥٦ ومطلعها :
قالتْ سميّة : من مَدَحْـ ـتَ فقلت : مسروق بن وائل.
(٢) انظر اللسان : حوج.
(٣) انظر اللسان : «حوج».
(٤) انظر اللسان : «حوج».
(٥) انظر اللسان : «حوج» وفيه : «تخالجنى» مكان : «تحاسبنى »

وأنشد الفراء :

٧٢١ = نهارُ المرء أمْثَلُ حين تُقْضى
حوائِجـهُ من اللَّيل الطَّويلِ[1]

وانشد ابن خالويه :

٧٢٢ = خَلِيليّ إن قام الهوى فاقعدا به
لعنّـا نُقَضّـي من حوائجـه رَمّا[2]

وقال هميان بن قحافة :

٧٢٣ = حتّى إذا ما قَضَـتِ الحوائِجَا
ومَـلأَتْ حُلاَبُهـا الخـلا نِجَا[3]

قال آخر :

٧٢٤ = بَدَأْنَ بنـا لا راجيات لحاجـةٍ
ولا يائسـاتٍ من قَضَـاء الحوائِج[4]

(١) انظر اللسان: «حوج». وفي ط: «مثل» تحريف وفي ط: «يقضي»بالياء
(٢) انظر اللسان: «حوج»، ولعنا: لغة في لعلّ، ورَمّ الشيء: أصلحه. وفي اللسان: برواية : حوائجنا
(٣) انظر اللسان : «حوج». والْخَلَنْج كَسَمَنْدٍ: شجرٌ«معرّب» جمعه: خلانج. انظر القاموس. «خلج»
(٤) انظر اللسان : «حوج» وروايته: «راجيات لِخُلْصة»

وقال ابن هرمز :

٧٢٥ = إنــي رأيت ذوي الحوائــج إذْعَــروا
فأتْــوكَ قَصْــراً أو أتــوْكَ طـروقـا/ [٩١/٤]

فقد وجب ببعض هذا سقوط قول المخالف حين وجبت الحُجّة عليه، ولم يبق له دليل يستند إليه، وأنا أتبع ذلك بأقوال العلماء، ليزداد القولُ في ذلك إيضاحاً وتبْييناً .

قال الخليل في (كتاب العين) في فصل « راح » يقال : يوم راح وكبش صافٌ(١) على التخفيف من رائح وصائف، فطرح الهمزة كما قال الهذلي :

٧٢٦ = * وهي أدماء سارُها(٢) *

(١) في ط والنسخ المخطوطة : «صاق» بالصاد، وفي اللسان : «ضاف» بالضاد

(٢) قطعة من بيت هو بتمامه كما ورد في اللسان : «حوج»
وسـوّد ماءُ المرْدِ فاهـا فلونُه   كلـوْن النؤور وهـي أُدمـاء سارُها
وفي ط: «ماء » مكان : «أدماء» تحريف
وفي أمالي ابن الشجري ١/ ٢١٠ نسب الشاهد إلى أبي ذؤيب، وفسرّ المرْد بثمر الأراك، والنـؤر : دخان الفتيلة يتخذ كُحْلاً للوشم . وروايته : «النوور» بواوين . ورواية اللسان والنوادر / ١٩٨ . : النؤور بهمز الواو الأولى، وفسرّ في النوادر النؤور: الكحل الذي يحشى به الجْلد المقرّح بالإبرة أو بحديدة حتى تبقى علامته كما يفعل الشطار اليوم
وفي شرح ديوان الهذليين ١/ ٢٤ : أراد سائرها وكان ينبغي أن يقول: وهي آدم سائرها.

أي سائرها ، وكما خففوا الحاجة من الحائجة ، ألا تراهم جمعوها على حوائج . انقضى كلام الخليل .

وقد أثبت صحة الحوائج وأنها من كلام العرب وأن حاجة مجذوذة من حائجة .

وكذلك حُكى عن أبي عمرو بن العلاء أنه يقال : في نفسي حاجةٌ وحائجةٌ ، وإن كان لم ينطق بها عنده.

وكذلك ذكرها عثمان بن جنيّ في كتابه (اللمع) .

وحكى المهلبيّ عن ابن دريد أنه قال : حاجة ، وحائجة ، وحوجاء ، والجمع : حاجات ، وحوائج ، وحاج ، وحِوَج وأنشد البيت المتقدم ، * صِرِيَعىْ مدام * البيت .

وذكره ابن السكيت في كتابه المعروف (بالالفاظ) قريباً من آخرْه : باب الحوائج ، يقال في جمع حاجة : حاجات ، وحاجٌ وحوجٌ وحوائِج .

وقال سيبويه فيما جاء فيه : تَفَعّل واسْتَفْعل بمعنى ، يقال تَنَجَّزَ فلان حوائِجَهُ واسْتنجز حَوَائِجهُ .

وذهب قوم من أهل اللغة : إلى أن حوائج يجوز أن يكون جمع : حوْجاء ، وقياسها: حَواجٍ مثل(١) صَحارٍ ، ثم قدمت الياء على

(١) في ط : «من» مكان : «مثل» ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة واللسان

الجيم ، فصارت حوائج ، والمقلوب من كلام العرب كثير .

وشاهد حوجاء قول أبي قيس بن رفاعة :

٧٢٧ = مَنْ كان في نَفْسِه حَوْجَاءُ يَطْلُبها
عِنْدي فإني له رَهْنٌ بإصْحارِ[1]

والعرب تقول «بدأت[2] حوائجك» في كثير من كلامهم ، وكثيراً ما

---

(١) في اللسان : «حوج» هذا الشعر تمثل به عبد الملك بعد قتل مصعب بن الزبير، وهو يخطب على المنبر بالكوفة ، فقال في آخر خطبته : «وما أظنكم تزدادون بعد الموعظة إلاّ شرّاً ، ولن نزداد بعد الإعذار إليكم إلاّ عقوبة وذعْراً ، فمن شاء منكم أن يعود إليها فليعد ، فإنما مثلي ومثلكم كما قال قيس بن رفاعة :

من يصل ناري بلا ذنْبٍ ولا تَرِةٍ يصلي بنار كريمٍ غير غَـدّارٍ
إلى قوله :
من كان في نفسه حوجاءَ يَطْلُبها عندي فإني له رهْنٌ بإصحار
أقيمُ عَوْجَتَهُ إن كان ذا عِوجٍ كما يقوِّمُ قَدْح النّبعة الباري .

وقد استدل به الزمخشري في «الفائق في غريب الحديث» عند ذكره قول قتادة رحمه الله - «أن تسجد بالآخرة منهما أحرى ألاّ يكون في نفسك حوجاء، هي الريبة التي يحتاج إلى إزالتها. يقال: ما في صدري حوجاء ولا لوجاء». قال قيس بن رفاعة الخ. ثم علق على البيتين بقوله : «يريد من كان له ريبة في أمري يطلب عندي إزالتها فأنا مزيلها». انظر الفائق ١/ ٣٣٨

(٢) في ط والنسخ المخطوطة هكذا: بدأت» وفي اللسان : والعرب تقول: «بدآاتُ حوائجك »

يقول ابن السكيت[1]: إنهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين والبراحات[2] / وإنما غلط الأصمعي في هذه اللفظة حتى جعلها مولدة [٤/٩٢] كونها خارجة عن القياس، لأن ما كان على مثال حاجة مثل: غارة وحارة لا يجمع على غوائر وحوائر، فقطع بذلك على أنها مولدة غير فصيحة.

على أنه حكى الرقاشي والسِّجستاني[3] عن عبد الرحمن عن الأصمعي أنه رجع عن هذا القول، وإنما هو شيء كان عَرَض له من غير بحث ولا نظر. وهذا هو الأشبه به، لأن مثله لا يَجْهَلُ ذلك، إذ كان موجوداً في كلام النبي صلّى اللهّ عليه وآله وسلم، وكلام غيره من الفصحاء.

وذكر سيبويه في كتابه أنه يقال: تَنَجَّز حوائجه واستنجزها، وكأنَّ القاسم بن عليّ الحريريّ لم يَمرّ به إلاّ القول الأول المحكيّ عن الأصمعي دون القول الثاني.

ولو أنه سلك مسلك النَّظر والتسديد، وأضْرَب عن مذهب

---

(١) في ط فقط: «لأن السبب» مكان «ابن السكيت» تحريف واضح، صوابه من النسخ المخطوطة واللسان: حوج

(٢) في ط والنسخ المخطوطة: «البراحات» وفي اللسان: «حوج» الراحات. والبراحات؛ جمع بَراحٍ كسحابٍ، وهي المتسع من الأرض لا زرع بها ولا شجر. انظر القاموس.

(٣) في ط فقط: «والسختياني» تحريف صواب من النسخ المخطوطة. واللسان.

التسليم والتقليد لكان الحقّ أَقْرَب إليه من حبل الوريد .

آخر المسألة ، والحمد لله على كل حال ، وصلى الله على سيدنا محمد والصّحب والآل ، وسلّم إلى يوم المآل .

[مسألة في تكرار « لا » وعدم تكرارها]

وفي فوائد الشيخ جمال الدين بن هشام ـ رحمه الله تعالى

مسألة :

سئلت عن الفرق بين قولنا : واللهِ لا كَلَّمْت زيداً ولا عمراً ولا بكْراً بتكرار « لا » ، وبدون تكْرارها ، حتى قيل : إنّ الكلام مع التّكرَار ، أيْمانٌ في كُلٍّ منها كفّارة ، وأنه بدون التّكرار يمينٌ في مجموعها كفّارة .

والجواب : أن بينهما فَرْقاً يَنْبني على قاعدة ، وهي أن الاسمين المُتَّفِقَيْ الإعراب المتوسّط بينهما واو العطف تارةً يتعين كونُهما متعاطفين ، وتارةً يمتنع ذلك ، ويجب تقدير مع الباقي[1]، ويكون العطف من باب عطف الجُمل ، وتارةً يجوز الأمران .

فالأوّل : نحو اختصم زيد وعمروٌ ، واصطلح زيدٌ وعمروٌ وجلست بين زيدٍ وعمروٍ ، وهذا زيد وعمرو ، وذلك لأن الاختصام

(١) في ط: «الباقي» وفي بعض النسخ المخطوطة : «النافي» وبعضها الآخر: «الثاني»

[٤/٩٣] والاصطلاح / والبَيْنِيّة والمبتدأ الدّالّ على متعدد لا يكتفي بالاسم المفْرد .

والثاني : نحو قامت هندٌ وزيدٌ ، وقوله تعالى : ﴿ لا تأخُذُه سِنَةٌ ولا نومٌ ﴾(١) .

وقوله تعالى : ﴿ فاذْهَبْ أنت وَربُّك ﴾(٢)،﴿ اذهب أنْتَ وأخوك ﴾(٣) ، ﴿ اسكُن أنت وَزَوْجُك ﴾(٤) ، ﴿ لا نُخْلِفُهُ نَحْنُ ولا أنْتَ ﴾(٥) ، فهذه ونحوها يتعيّن فيها إضمار العامل أي ، ولا يأخذه نومٌ ، ولْيَذهب ربُّك ، ولْيَذْهب أخوك، ولْيَسْكُن زوجُك .

وكذلك التّقدير : و « لا نخلفه » ثم حذف الفعل وحده ، فبرز الضّميرُ وانفصل .

ولولا ذلك لَزم إعمال فعل الأمر ، والفعل المضارع ذي النّون في الاسم الظاهر ، أو الضّمير المنفصل ، وإسناد الفعل المؤنث إلى الاسم المُذَكّر .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ والَّذين تَبَوّؤُوا الدّارَ والإيمان ﴾(٦) ،

(١) البقرة / ٢٥٥
(٢) المائدة / ٢٤ . وفي ط: «اذهب» بدون فاء
(٣) طه / ٤٢
(٤) البقرة/ ٣٥
(٥) طه/ ٥٨
(٦) الحشر/ ٩

وقول الشاعر :

٧٢٨ = * وَزجَّجْن الحَوَاجِبَ والعُيُونا * [1]

وقول الآخر:

٧٢٩ = * علفتها تبناً وماء بارداً[2] *

وقوله :

٧٣٠ = * متقلّداً سيفاً ورمحاً[3] *

أي وألفوا الإيمان، أو أحبوا الإيمان، وكحلن العُيونَ ، وسقيتها ماءً ، وحاملاً رُمْحاً .

(١) سبق ذكره رقم ٣٤٣.
(٢) تمامه :

* حتى شتت همّالةً عيناها *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٥٨ ، وشرح شذور الذهب/ ٢٤٠، والأشموني ٢/ ١٤٠ .
(٣) صدره :

* يا ليْتَ بَعْلَكِ في الوغَى *

نسب الي عبدالله بن الزبعري.
من شواهد: الإنصاف ٢/ ٦١٣ ، والمقتضب ٢/ ٥٠ برواية : * يا ليت زوجك قد غدا *.
والخصائص ٢/ ٤٣١ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٢١ ، ٤٧٣ والحُجّة لابن خالويه : ٢/ ٦٧، وابن الشجري ٢/ ٣٢١، وابن يعيش ٢/ ٥٠ ، وأمالي المرتضى ١/ ٥٤، ٢/ ٢٦٠، ٣٧٥

ومن ذلـك قولهم : مـا جاءني زيـدُ ولا عمروٌ، أي ولا جـاءني عمرو ، لأن حرف النّفي لا يدخُلُ على المفردات ، لأن الذي ينفي إنّما هو النسبة . وكذلك القول في حرف الاستفهام إذا قيل : أجاءك زيد أو عمرو؟بتحريك الواو ، تقديره: أو جاءك عمرو.

فإن قلت: ما ذكرته في النّافي منتقضٌ بقولهم: جئت بلا زادٍ، وما ذكرته في الاستفهام منتقضٌ بقوله تعالى : ﴿ أئِنّا لَمَبْعُوثُون ﴾[1].

قاله الزمخشريّ . قلت : أما هذا الإعراب فمردودٌ ، والصّواب أنّ « أو آباؤنا » مبتدأ ، وخبره محذوف مدلولٌ عليه بقولـه تعالـى : ﴿ لمبعوثون ﴾ كما أنها في قراءة من سكّن الواو كذلك .

وأمّا المثال المذكور ، فأصله: ما جئت بزاد، ولكنّهم عدلوا عن ذلك لاحتماله خلاف المراد ، وهو نفي المجـيء البتّـة ، فإنّ مَنْ لم يَجِيءْ يصدُق عليه أنه لم يجيء بزاد ، فلذلك أدخلـوا « لا » علـى مصب النّفي ، ومِنْ ثَمّ سمّاها النّحويّون مُقْحمةً أي داخلةً في موضع ليس لها بالأصالة .

فإن قلت : فَلِم يقولون : ما جاءني زيد ولا عمروُ حتّى احْتِيج [٩٤/٤] إلى إضمار / العامل؟

قلت : إنما يقولونه إذا أرادوا الدّلالة على نفي الفعـل عن كُلٍّ

(١) الصافّات/ ١٦ والآية بتمامها: «أئنا لمبعوثون أَو أباؤنا الأوّلون»

منهما بصفتي الاجتماع والافتراق؛ إذْ لو لم يُكَرِّروا الثّاني احتمل إرادة نفي اجتماعها ونفي كلّ منهما .

فإن قلت : فهلاّ أجازوا في الاستفهام هل جاءك زيد وهل عمرو؟ إذا أرادوا التّنصيص على الاستفهام عن مجيئي كُلٍّ منهما ، ورَفْع احتمال الاستفهام عن اجتماعهما في المجيء في وقت .

قلت : لِئلاّ تقع أداة الصَدْر حَشْواً .

فإن قلت : قُدّر العاملُ ، وقد صار ذُو الصَّدْر صَدْراً .

قلت : نعم ، لكن تبقى صورة اللّفظ حينئذٍ قبيحةً؛ إذ الأداة داخلة في اللّفظ في حَشْو الكلام ، وهم مُعْتنون بإصلاح الألفاظ كما يَعْتَنُون بإصلاح المعاني .

والثالث : نحو قام زيدٌ وعمروٌ .

فإن قلت : فهل نصّ أحد على جواز الوجهين في ذلك على وجوب تقدير العامل مع تكْرار النّافي ؟

قلت : أما مسألة تكرار النّافي فقد أوضحت بالدّليل السّابق وجوب تقدير العامل فيها .

وأما ما أجزت فيه الوَجْهَيْن فلا سبيل إلى دفع الإمكان فيه .

على أنني قد وقفت في كلام جماعةٍ على ذلك .

قال بعض المحققين : اعلم أن الواو ضَرْبان : جامعةٌ للاسمين في عامل واحد .

ونائبة مناب التّثنية حتى يكون قولك : قام زيد وعمروٌ بمنزلة : قام هذان ، ومضمر بعدها العامل .

وينبني على ذلك مسائل :

إحداها : قام زيد وهند بترك تأنيث الفعل فهذا جائزٌ على الوجه الأوّل ، لأنا نقول على الأول : غَلّبنا الذَّكَر ، ولا يقال ذلك على الثّاني لأن الاسمين لم يجتمعا .

[٤/٩٥] الثانية : اشتراك زيد وعمرو / .

الثالثة : زيد قام عمروٌ أبوه ، وهاتان جائزتان على التّقدير الأول دون الثّاني .

الرابعة : النفي فتقولُ على الأول : ما قام زيد وعمرو فلا يُفِيد النّفي كما تقول : ما قام هذان .

وتقول على الثّاني : ما قام زيدٌ ولا عمروٌ فيفيده ، كما تقول : ما قام زيدٌ ولا قام عمروٌ . انتهى .

وهو كلام حَسَنٌ بديعٌ ، وقد أورده أبو حيّان في (الارتشاف) وهو كالمنكر له لِلُطْفه وغرابته .

وقال الزّمخشريّ في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَما كَانَ لِمُؤْمِنٍ ولا مُؤْمِنَةٍ إذا قَضى اللهُ ورَسُولُه أمْراً أن يَكُون لهم الخِيرَةُ من أَمْرِهم ﴾[1] .

«فإن قلت، كان من حَقّ الضّمير أن يوحّد كما تقول : ما جاءني من رَجُلٍ ولا امرأةٍ إلا كان من شأنه كذا وكذا .

قلت : نعم ، لَكِنّهما وقعا تحت النّفي ، فعمّا كُلّ مؤمن ومؤمنة فرجع الضّمير على المعنى لا على اللفظ .» انتهي .

وقد أشكل هذا الكلام على بعضهم فاعترضه ، وذلك ، لأن النحويين نصّوا على أن الضّمير [بعد الواو][2] لكونها موضوعةً للجمع تكون على حسب المتعاطفين، تقول: زيد وعمر أكرمتهما، ويمتنع أكرمته.

وأجابوا عن قوله تعالى : ﴿ واللهُ وَرَسُولُهُ أحَقُّ أنْ يُرْضُوه ﴾[3] : أنّ الضَّمير بعد « أو » لكونها موضوعة لأحد الشّيئين أو الأشياء يكون على حسب أحد المتعاطفين ، تقول: زيداً أوعَمْراً أُكْرِمُه[4]، ولا تقول أُكْرِمهُما .

وأجابوا عن قوله تعالى : ﴿ إنْ يكُن غَنِيًّا أو فقيراً فاللهُ أوْلَى بِهِمَا ﴾[5]: فلمّا رأى هذا المُعتَرِضُ هذه القاعدَة أشكل عليه قول

(١) الأحزاب/ ٣٦. وفي ط: «تكون» بالتاء.
(٢) ما بين معقوفين سقط من ط، صوابه من المخطوطات
(٣) التوبة / ٦٢
(٤) في ط والنسخ المخطوطة : زيدا وعمراً بالواو .
(٥) النساء / ١٣٥

الزمخشري : كان من حَقّ الضّمير أن يُوحّد، لأن العطف فيهما بالواو.

وسؤال الزمخشريّ على ما قدّمت تقريرَهُ أنّ الكلام مع النّافي جملتان لا جملة ،والواو إنّما تكون للجمع إذا عَطَفَتْ مفرداً على مفردٍ لا إذا عَطَفتْ جُملةً على جملةٍ ، ومِنْ ثَمّ منعوا أن يقال : هذان يقوم ويقعد ، وأجازوا هذان قائمٌ وقاعدٌ ، لأن الواو جَمَعتْ بينهما وصيّرَتْهُما كالكلمة الواحدة المُثنّاة التي يصحّ الاخبار بها عن الاثنين / . [٩٦/٤]

وقال سيبويه رحمه الله : إذا قيل : رأيت زيداً وعَمْراً ، ثم أدخل حرف النّفي ، فإن كانت الرّؤية واحدةً قلت : ما رأيت زيداً وعمراً .

وإنْ كنت قَدْ مَرَرْتَ بكلٍ منهما على حِدَة ، قلت : ما مررت بزيد ، ولا مررت بعمرو

وهذا معنى ما نقل عنه ابن عصفور في (شرح الجُمَل) ، فأوجب تكرار النافّي عند تكْرار الفعل ، ولكنه صَرَّح بالفعل مع النّافي .

وقد بيّنا أن تَكْرارَ النَّافي كافٍ ، لأنّه مستلزم تكرير الفعل .

إذا تقرّر هذا فنقول : إذا كَرّر الحالف النّافي فهي أيْمانٌ ، لِمَا بَيّنا من أن تَكْرار «لا» يؤذن بِتَكْرارِ العامل ، وصار قوله : واللهِ لا كَلّمْتُ زيداً ، ولا ماشيْتُ عمراً ، ولا رأيت بَكْراً . وهذه أيمانٌ قَطْعاً

يجب في كُلٍّ منها كَفَّارَةٌ ، فكذلك في المثال المذكور لا يفترقان إلاّ فيما يرجع إلى التّصريح ، والتقدير ، وكون الأفعال متّحدة المعنى أو متعدّدة ، وكلا الأمرين لا أثر له .

وإذا لَم يُكَرّرْ النّافِي فالكلام محتملٌ لليمين،والأيْمان بناءً على نِيّة الفعل وعدمها ، وإنّما حكَموا بأنها يمين واحدة بناءً على الظّاهر ، كما أنهم لم يَحكموا باتّحاد اليمين مع تكرار « لا » مع احتمالها للزّيادة كما في قوله تعالى : ﴿ ولا النّور ﴾[1] بعد قوله سبحانه وتعالى ﴿ وما يَسْتَوِي الأعمى والبَصيرُ ولا الظُّلُماتُ ولا النُّور ﴾ لأنه خلاف الظّاهر نعم : إنْ قصد المتكلّم بقوله : واللهِ لا كَلَّمْتُ زيداً وعمراً مَعْنى : ولا كَلَّمتُ عَمْراً فهو يمينان ، لأن ذلك أحد محتملَيْ الكلام ، وقد نواه .

وإن قصد بقوله : « لا كلمت زيداً ولا عمراً : معنى « لا كلمت زيداً وعمراً » الذي لم يضمر فيه الفعل أوّ لاً قدّر « لا » زائدة فيمينٌ[2] واحدةٌ ، لا يَلْزمُهُ في نفس الأمر إلاّ كفَّارَةٌ واحدةٌ ، وإن كان قد يلزم في الحُكْم بخلاف ذلك بناءً على ظاهر لفظه .

وقد يقال بامتناع هذا الوجه بناءً على أن « لا » إنما تزاد إذا كان في اللّفظ ما يُشْعر بذلك كقرينة قوله تعالى : ﴿ وما يستوي ﴾ ، فإن الاستواء لا يُعْقل منسوباً إلى واحد .

---

(١) فاطر / ١٩

(٢) من ط: «فيهن» تحريف تصويب من المخطوطات

وكذا قوله تعالى : ﴿ ما مَنَعك ألاّ تَسْجُدَ ﴾[1] ، فإنّ من المعلوم أنَّ التَّوبِيخَ على امتناعه من السُّجود لا على امتناعه من نَفْيِ السُّجود ، [٢] لأنه إذا امتنع / من نفيه كان مُثبتاً له . [٤/٩٧]

فأمّا المثالُ المذكورُ فلا دَلِيلَ فيه على ذلك فلا تكون « لا » فيه إلا نافيةً . والله أَعْلَمُ .

(١) الأعراف / ١٢

(٢) في ط رقمت خطأ ٩٨ ، والتسلسل يوجب أن تكون ٩٧ .

[فائدة في « إنما » لابن هشام]

ومن فوائده أيضاً تغمّده اللهُ تعالى برحمته :

اعلم أن الكلام في « إنّما » في موطنين : أحدهما : لفظيّ ، والآخر : معنوي ، أمّا اللّفظيّ فمن جهة بَساطتها أو تَرْكِيبها ، وأمّا المعنويّ فمن جهة إفادتها الحصر ، أو عدم إفادتها له .

والمدّعى في الوجه الثاني : أنها مفيدة لِلحَصْر استدل لها بأمور :

أحدها : فهْم أهل اللّسان لذلك كما تقرّر من فهْم الصّحابة رضي الله عنهم من : (إنّما الماءُ من الماءِ »[1] ، ومن فهم ابن عباس رضي الله عنهما من : « إنّما الرّبا في النّسيئة » مع عدم المخالفة منهم ، فكان ذلك ، إجْماعاً على أنها مفيدة للحصر .

على أن الاحتجاج بقضيّة ابن عباس مع الصّحابة رضي الله

(١) حديث : «إنّما الماءُ من الماء» حديث متفق عليه انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٦/ ٣٢٤.

عنهم قد يحتمل الاعتراض بأن المُعْتَرِضَ قد يقتصر على ذكر أحد أوجه المنع لأمرٍ ما ، لكون ذلك الوجه أجْلى ، وأبعد عن الاعتراض .

وَرُبّما فعل ذلك على سبيل التّنزّل لِلْخَصْم فيما ادّعاه وفهمه ، فلا يَلْزَمُ من اقتصارهم على الاعتراض بما فيه معارضة ، وهو إيرادهم الدّليل المقتضى ، فتحريم رِبَا التّفاضل أن يكونوا مُسَلِّمين له في دعواه للحصر .

وقد يقال أيضاً : إن ابن[1] عبّاس رضي الله تعالى عنهما فَهِم الْحَصْر وادّعاه، وهم لم ينفْوه ولم يُثْبِتوهْ، فتجيء مسألة «ما» إذا قال البعض وسكت الباقون ، وهل ذلك حجة أو ليس بحجـة ؟ فيه كلامٌ مشهورٌ في أصول الفقه .

الدليل الثاني : معاملة العرب للاسم بعدها معاملة ما بعـد إلاّ المسبوقة بالنفي . وقولهم: «معاملة ما وإلّا» تمثيل، لا أن ذلك خاصٌّ بـ « ما » وذلك في قوله :

٧٣١ =* . . . وإنّما　　يدافع عن أحسابهم أنا أو مِثْلي *[2]

(١) سقطت من ط كلمة : «ابن»

(٢) البيت بتمامه :

أنـا الضـامـن الرّاعـي عـليهـم وإنّمـا
يـدافـع عــن أحسـابهـم أنـا أو متلي

سبق ذكره رقم ١٥٥ ، ١٥٨

فهذا كقوله :

٧٣٢ =قد عَلِمَتْ سَلْمَى وجَاراتُها مـا قطّـر الفـارسَ إلاّ أنا[1]

فأما قول بعض المتأخرين في : « إنّمـا أُمِـرْتُ أَنْ أَعْبُـدَ »[2]، و « إنّما أشكُو »[3] ونحو ذلك من الآيات : إنّ الضّمير محصورٌ ، ولم يفصل، فلا يتشاغل به، ولوصَحّ خرج/ نحو: [٤/٩٨]

* . . . وإنما يُدافعُ عن أحْسابهم أنا *

عن الاستشهاد به وكان ضرورة لمخالفته الاستعمال .

الدليل الثالـث : أَنّ « إنّ » للإثبـات و« مـا » للنفـي ، والنفـي والإثبات ضِدّان، فلا يجتمعان على محل واحد، فوجـب أن يصـرف أحدهما للمذكور ، والآخر إلى غيره؛ لِيَصِحّ اجتماعُهما.

لا جائـز أن يكون المنفـيُّ هو المـذكور والمُثْبَـت هو ما عداه للاتّفاق على أن قولك : إنما زيد قائم يفيد إثبـات القيام لزيد ، فإذا بطل ذلك تعيّن العكس وهو نفي القيام عن غير زيد ، وإثباته لزيد ، ولا معنى لِلْحَصْرِ إلاّ هذا .

---

(١) في اللسان «قطر» عن الليث: إذا صرعت الرجل صرْعةً شديدة قلت: قطَّرته، وأنشد الشاهد.

(٢) النّمل/ ٩١

(٣) يوسف / ٨٦

هذا حاصل كلام الإمام فخر الدين ومَنْ تبعه .

وهو فاسد المقدّمتين ، لأن إنّ للتأكيد، لا للإثبات بدليل أنك تقول: إن زيداً قائمٌ، وإنّ زيداً ليس بقائم، فتجدها إنما دخلت لتأكيد الكلام نفياً كان أو إثباتاً «وما» زِيدَ مِثْلُها في قولك: ليتما زيداً قائم لا نافية.

الدليل الرابع : أن إنّ للتأكيد وما حرف زائدٌ للتأكيد، فلما أخذوا الحُكْم من بين مؤكدين ، ناسب أن يكون مختصاً بالمُسْنَدِ إليه .

قال السكّاكِيّ : وليس بشيء لأنه « لازم » له في قولك : إنّ زيداً لقائِمٌ ، لأن إنّ واللاّم معاً للتأكيد ، ثم إنك تقول : أَحْلِفُ بالله إنّ زيداً لقائمٌ ، فتجمع بين ثلاث مؤكّدات : القَسَم ، وإنّ ، واللاّم ، ولا يفيد هذا الحَصْرْ باتّفاق .

واستَدَلّ مَنْ قال : إنها ليست للحصر بقوله تعالى : ﴿ إنّما المُؤْمِنون الَّذِين إذا ذُكِرَ اللهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾[1] . فلو كان معناه : « ما المؤمنون إلاّ الَّذين إذا ذُكِرَ الله وَجِلَتْ قُلُوبهم » لَزِمَ سَلْبُ الإيمان عَمّن لا يَجِلُ قَلْبُه عند ذكر الله تعالى ، والإجماع منعقدٌ على خلافه .

والجواب : أن المراد بالمؤمنين الكاملون الإيمان . ولا شكّ أنّ

(١) الأنفال / ٢
(٢) في ط فقط: الكاملون الإيمان

مَنْ لا يَجِلّ قَلْبُه عند ذكر الله فليس بكامل الإيمان .

ورُدّ بأن هذا مجازٌ .

وأُجيب : بأنه يجب المصير إليه جمعاً بين الأدِلّة ، فإنه قد قام الدّليل الذي قَدّمناه على إفادتها الحَصْرَ ، وهو معاملة الضمير بعدها معاملته بعد إلاّ المسبوقة بالنّفي ، ولهذا قال المحقّقون : والأكثر أنها لِلْحَصْر حتى لقد نَقل النّوَوِيّ إجماع النحويين على إفادتها الحصر . ذكره في شرح مسلم ، وهو / غريب . [٤/٩٩]

فهذا ما يتعلّق بإثبات الأمر الثاني المعنويّ .

وأمّا ما يتعلّق بالأوّل ، فنقول : إن أصل إنما «إنَّ» ما و«ما»، وأنّ «إنّ» من«إنما» هي التي كانت الرافعة[1] النّاصبة قبل وجود « ما » وإنّما هي الحرفُ التالي لنحو ليت[2] في قولهم : ليتما أخوك منطلقٌ ، فهذه ثلاثة أمور يدلّ عليها عندي أمران :

أحدهما : أنّهم لم يختلفوا في ليتما ، ولعلّما ولكنّما ، وكأنّما في ذلك ، يعني في تَرْكِيبها ، وأنّ « ما » غير نافية ، فَلْتَكُنْ إنّما كذلك .

---

(١) من ط: «الواقعة» مكان : «الرافعة» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة

(٢) في بعض النسخ المخطوطة : «التالي للجواب في قولهم»:

فإن قيل : هذه غير تلك التي تدخل عليها « ما » الكافّة ، وإنّ إنّما على قسمين .

فهذه ، دَعْوى ما لا يَثْبُت ولا يقومُ عليه دليلٌ .

وأيضاً فبأَيِّ شيء تفرّق أيها العاقل بين إنّما هذه وإنمـا تلك ؟ وأيضاً فلم يقل أحد : إنّ إنّما على قسمين مفيدة للحصر وغير مفيلة له .

فهذا الحقّ الذي لا يَحِيد عنه مَنْ فيه أدنى إنصاف .

فإن قيل : معاملة « ما » بعد إنما معاملة ما بعد إلاّ المسبوقة بالنّفي يدلُّ على أن « ما »نافية ، فذلك غير لازم،إذْ لا يمتنع أن يكون الشّيءُ حُكْمهُ حُكْم شيء آخر ، وإن لم يكن مركّباً منه ، ولا مِنْ شيء يُشْبِهُه ، وإنَّما الأمْرُ في ذلك أنّ العرب استعملوا « إنما » بعد تركيبها من الحَرْفين في موطن الْحَصْر ، وخصُّوها بذلك لمشاركتها لـ « مـا » وإلاّ في الحُكْم لأنهم استعملوها استعمالَها ، وألزموها مَوْضِعَها ، لا لأِنّ « ما » من « إنّما » نافية ، كما أنه ليس ذلك لأجل أن إنما مأخوذة من « إلَّا »[١]

ثُمّ هذه المقالة بعد فسادها من جهة النظر مخالفة لأقوال النّحاة ،

---

(١) في ط : « الايم » ولا معنى لهـا ، وعلق المصحح في الهـامش بقـولـه : في الأصل : « الاثم » وكأن المصحح نظر إليها في صورة كلمة واحدة والتصويب من المخطوطات والأسلوب .

فإنهم إنما ينصّون على أن « ما » كافة ، ولا يعرف القول بأنها نافية إلاّ لبعض المتأخّرين . واللهُ سبحانه وتعالى أعلم .

[المبدوء به متحرّك ، والموقوف عليه ساكن]
[من فوائد ابن هشام]

مسألة : لما كان الابتداء آخِذاً في التّحريك لم يكن المبدوء به إلاّ متحرّكاً . ولمّا كان الانتهاء آخِذاً في السّكون لم يكن الموقوف عليه إلاّ ساكناً . كُلّ ذلك للمناسبة . وهذا تعليلٌ حسنٌ . واللهُ أعلم . / [١٠٠/٤]

[تعليق على أبيات]
من أبيات الحماسة

٧٣٣ = أقول حين أرى كَعْبًا ولحيته ... لا بارَكَ اللهُ في بِضْع وسِتّين[١]

من السِّنين تملاّها[٢] بلا حَسَبٍ ... ولا حياءٍ ولا عَقْلٍ ولا دينِ

---

(١) انظر اللسان : «بضع» فقد ذكر أن أبا تمّام أنشد في باب الهجاء من الحماسة لبعض العرب هذين البيتين وروايته في البيت الثاني : «ولا قدر» مكان : «ولا عقل» وفي ط: «تملؤها» مكان : «تملاّها» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة واللسان .

قوله : « وستين » يحتمل وجهين :

أحدهما : أن تكون الكسرة كَسْرة إعراب ، والنّون مجعولة كأنّها لام الكلمة ، على حدّ قوله صلّى اللهُ عليه وآله وسلم . « اللهم اجْعَلْها عليهم سنيناً كسِنِي يوسف » .

والثاني : أن يكون معرباً بالياء ، وتكون النون زائدة لفظاً وحكْماً عن مقدّر بها الثّبوت ، وتكون الضّرورةُ قادتْهُ إلى أن أتى بالحركة على ما يقتضيه أصل التقاء السّاكنين . وهذا كثيرٌ كقوله :

٧٣٤ = * وقد جاوزت حد الأرْبعين(١) *

٧٣٥ = * وأنكرنا زعانِفَ آخرينِ(٢) *

---

(١) لسحيم بن وثيل من قصيدة يمدح بها نفسه،ويعرّض بالأبيرد وابن عمه. وصدره :

* وماذا يبتغي الشّعراءُ مني *

وقبله :

عذرْتُ البذل إن هي خاطرتني   فما بالي وبال ابْنَيْ لبُوْنِ
أخو خمسين مُجْتَمَعٌ أشُدّي   ونجّذنى مداورةُ الشُّؤون

من شواهد: ابن يعيش ٥/ ١١، ١٣، والعيني ١/ ١٩١ والخزانة ٣/ ٤١٤، والتصريح ١/ ٧٧، ٧٩، والأشموني ١/ ٨٩. والهمع والدرر رقم ٨٤.

(٢) لجرير من أبيات خاطب بها فضالة .وصدره . :

* عرفنا جعفراً وبني أخيه *

انظر ديوانه جرير ٢/ ٥٧٧، وروايته: «وبني عبيد» مكان: «وبني أبيه» والزعفنة بالكسر والفتح : القصير والقصيرة، وجمعة: زعانف، وهي أجنحة السمك، وكل جماعة ليس أصلهم واحداً.

من شواهد: العيني ١/ ١٨٧، والخزانة ٣/ ٣٩٠ والتصريح ١/ ٧٩، والهمع والدرر رقم ٨٣، والأشموني ١/ ٨٩.

ورجّع أبو الفتح ابن جنّى هذا الوجه الأوّل بقوله : « مِنَ السِّنين » . وبيان ذلك أنه في الأصل تمييزٌ منصوب فحقُّهُ : لا بَارَكَ اللهُ في بِضْعٍ وستين سنةً ، فلمّا أتى به على مقتضى القياس الأصلي وهو ذكر لفظة « مِنْ » وجمع « سنة » وتعريفها ، فلذا حكم على قوله : « وستين » أنه جاء به على مقتضى القياس في حركته وهي الكسرة .

قلت : ويرجّحه أمر آخر وهو أن الإعراب بالحركات مع التزام الياء إنما هو معروف في باب سنة وعضة وقلة ، أعني ما حذفت لامه ، وأما غير ذلك فلعله لا يثبت فيه . والله أعلم .

[الفرق بين العرْض والتحضيض]
[لابن هشام]

الفرقْ بين العَرْض والتحضيص : أنّ العَرْض : طلبٌ بلين ورفق والتّحضيص : طلبٌ بإزعاج وعنف .

[الفرق بين علم وعرف]
ومن فوائد ابن هشام [٤/١٠١]

مسألة : قال أبو الفتح : قلت لأبي علي : إذا كانت عَلِمْتُ بمعنى : عَرَفت عُدِّيت إلى مفعول واحد ، وإذا كانت بمعنى العِلْم

عُدِّيت إلى مفعولين فما الفرق بين«علمت»«وعرفت»من جهة المعنى؟.

فقال : لا أعلم لأصحابنا في ذلك فَرْقاً محصَّلاً ، والذي عندي في ذلك أن عَرَفْتُ معناها : العِلْم من جهة المشاعر والحواسّ بمنزلة: أدْرَكْت .

وعلمت معناها : العِلْم من غير جهة المشاعر والحواس ، يدل ، على ما ذكرنا في عرفت قوله تعالى : ﴿ يُعْرَفُ المُجْرِمُون بسِيماهُم[١] ﴾،والسِّيما تدرك بالحواس وبالمشاعر . وكذلك في ذكر الجّنة : ﴿ عرّفها لهم[٢] ﴾، أي طيب رائحتها لهم من العَرْف وهو الرائحة ، والرائحة إنما تُعلم من جهة الحاسة . وقوله :

٧٣٦ = أوَ كُلّما وَردتْ عكاظَ قبيلةٌ
بعَثُوا إلىَّ عرِيفَهُمْ يتوسَّمُ[٣]

قلت له : أفيجوز أن يقول : عَرَفت ما كان ضده في اللفظ : أنْكَرتْ ، وعلمت ما كان ضده في اللفظ :جهلت؟ .فإذا أريد بعلمت

(١) الرحمن / ٤١
(٢) محمّد / ٦
(٣) لطريف بن تميم العنبريّ.
من شواهد: سيبويه ٢/ ٢١٥ ، والمنصف ٣/ ٦٦
وبعده:
فتعرَّفوني أنّني أنا ذاكُمُ شاكٍ سلاحي في الحوادث مُعْلَمُ

العلم المُعاقبةُ عبارتُه الإنكار تعدّى إلى مفعول واحد، وإذا أريد بالعلم المعاقبة عبارته الجَهْل تعدّى إلى مفعولين، ويكون هذا فَرقاً بينهما صحيحاً؛ لأن أنكَرْت ليس بمعنى جَهِلْت، لأن الإنكار قد يصاحبه العِلم، والجهل لا يصاحبه العِلْم، ولأنه إنما ينكر الإنسان ما يعمَلُهُ ولا يَصِحُّ أن يُنْكر ما قد يجهله، ولأن الجهل يكون في القلب فقط، والإنكار يكون باللسان، وإن وُصِف القْلبُ به كقولك: أنكَرهُ قلبي كان مجازاً، وكونُ الإنكار باللسان دلالةٌ على أن المعرفة متعلقة بالمشاعر، فقال: هذا صحيح. والله أعلم.

شروط التنازع

ووجدت بخط الشيخ ركن الدين بن قديد ما نصه : وجدت بخط [١٠٢/٤] الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه اللهّ تعالى : /

بْسم اللهّ الرّحمن الرحيم

الحمدُ للهّ وصلاتهُ على سَيِّدنا محمد خير خلقه وآله .

قال الفقير إلى ربّه عبدُ اللهّ بنُ هشامٍ ، غفر الله له ، ولوالِـدَيْه ولأحبابه ، ولجميع المسلمين .

هذا فصل في الشروط التي بها يتحقّق تنازع العاملين أو العوامل قد تَتَبّعنـا ذلك فوجدنـاه منحصـراً في خمسـة شروط : شرطين في العامل ، وشرطين في المعمول ، وشرط بينهما.

فأما الشّرطان اللذّان في العامل :

فأحدهما : أن لا يكون من نوع الحروف فلا تنازع في نحو :

إنْ لَمْ تَفْعل ، ولا في نحو قول الشاعر :

٧٣٧ = حتّـى تَرَاهـا وكأنّ وكَأَنْ
أعناقهـا مُشـدّداتٌ في قَرنْ[1]

الثاني أن يكون كُلٌ منهما طالِباً من حيث المعنى لِما فُرِضَ التنازع فيه ، فلا تَنَازُعَ في : « وَجَحَـدُوابها واسْتَيْقَنَتْها أنْفسهُم ظُلْماً وعُلوّاً[2] » لأن طالب الظلم والعُلوّ الجَحْد لا الاستيقان .

ولا في : « وذكّر فإن الـذِّكْرى تَنْفَـعُ المُـوْمِنينَ[3] » لأن طالـب المؤمنين هو فِعْل النفع ، لا الأمر بالتذكير لعموم البعثة . كذا قالوا .

ولك أن تقول : لا يمتنع التَّنازُعُ فيهما ، أمّا في الأولى فعلى جَعْل ظُلْماً وعُلُواً مصدرين في موضع الحال كجاء زيد رَكْضاً، التقدير: وجحدوا بها ظَالِمين مستعلين، واستيقنوها وحالتهم هذه.

وأما في الثانية فلان عموم البعثة لا ينفي تخصيص «عَشِيرتَك الأ قْـربين».

(١) قيل: إنه لخطام المجاشعيّ، وقيل: للأغلب العِجليّ.
من شواهد: العيني ٤/ ١٠٠ ، والتصريح ١/ ٣١٧، ٢/ ١٣٠ ، والأشموني ٣/ ٨٣، والهمع والدرر رقم ١٥٧٢
(٢) النحل / ١٤
(٣) الذّرايات/ ٥٥

وقد قال كثير من المفسرين في : « قُلْ لِعِبادِي »[1] : إن المُراد المخلصين ، وإنّ الإضافة إضافة تشريف . وبنوا على هذا صِحّة الجَزْم في قوله سبحانه : «يقيموا[2] ، و« يقولوا »[3] . ونحو ذلك مِمّا جزم في جواب الشّرط المقدَّر بعد الأمر فلو لا أن المُراد :المخلصون لم يَصِحّ أن يكون التقدير : إنْ تَقُلْ لهم يُقِيموا،ويقولوا لِما يلزم عليه/ [٤/١٠٣] من الخُلْف في خَبر الصّادق،إذْ قد تَخَلّفَ من القول لهم على هذا التقدير جَمٌّ غفير لا يُحْصى .

والمثال الجيد فيما نحن فيه قول الشاعر ، أنشد الفارسي :

٧٣٨= عِدينا في غَدٍ ما شئت إنّا
نُحِبّ ولو مَطَلْت الوَاعدينا

فلا تَنازُعَ بين: نُحِبّ، ومَطَلْت في «الواعدين»، لأن الممطول موعودٌ لا واعدٌ، فـ «الواعدين» مفعول لـ« نُحبّ» لا غير.

وأما الشرطان اللّذان في المعمول :

فأحدهما : أن لا يكون سببياً ، فلا تنازع بين « ممطولٌ » « ومُعَنىًّ » في قوله :

(١) إبراهيم / ٣١
(٢) من الآية السابقة: وهي: قل لعبادي الذين أمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا[1]
(٣) من الآية: «وقلْ لعبادي يقولوا التي هي أحسن» . سورة الإسراء/ ٥٣

٧٣٩ = * وعزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنىً غَرِيمُها[1] *

لأنهما حينئذ خبران لعزَّة .

وإذا أعمل أحدهما في « الغريم » أعطى الآخرة ضميرهُ كما هو قاعدة التنازع ، ويلزم من ذلك عدم ارتباط أحد الخَبريْن بالمخبر عنه ، ألاَ ترى أنه يؤول به التّقدير على إعمال الأول إلى قولك : وعزّة ممطولٌ غريمٌ، وعلى الثاني إلى قولك: وعّزة ممطولٌ غريمُها معنىً غريم .

فإذا ثبت أن التنازع في هذا النحو متعذّرٌ وجب أن يُحْمَل على أن هـذا السّببي مبتدأ مؤخّـر، وما قبله خبـران له يتحمـلان ضميـره، والجملة خبرُ الأول.

هذا تقرير قول جماعة منهم أبو عبـدالله بن مالك رحمهـم الله أجمعين .

وأقول: جوز التنازع في هذا النحو جماعة منهم أبو بكر ابن طاهر في (طرز الإيضاح)، وأبو الحسن ابـن البـادش في حواشيه . ونقلـه بعضهم عن الفارسي ،وهو لازمٌ لجماعة منهم الأستاذ أبو علي الشّلوبين ـ رحمهم الله تعالى ـ لأنهم أجازوا في قول الله سبحانه : ﴿ ولَمَن صَبر

(١) لكثيرّ ، وصدره:

* قضى كل ذي دَيْنٍ فوّفىّ غريمه *

من شواهد: ابن يعيش١/ ٨، وشرح شذور الذهب / ٣٧٠، والعيني ٣/ ٣، والتصريح ١/ ٣١٨، والهمع والدرر رقم ١٥٣٠، والأشموني ٢/ ١٠١

وغَفَر إنّ ذلك لَمِنْ عَزْمِ الأمور[1]﴾ كون «من» موصولةً مخبراً عنه بأن ذلك من عَزْم الأمور ، والرّابط بينهما الإشارة إلى المَصْدَر المفهوم من فعل الصلة المقدّر إضافته إلى ضمير مَنْ ،أي أن صَبْرهُ وغُفْرانه، فقد جعلوا الارتباط حاصلاً بالإشارة إلى المصدر المقدّر ارتباطه بالمبتدأ بمنزلة الإشارة إلى نفس المبتدأ في نحو : « ولِباسُ التَّقْوى ذَلِك خَيْرٌ »[2] ، فيلزَمُهم في مسألتنا الارتباط بالضمير العائد على الغَريم ، لأنه مرتبطٌ بضمير المبتدأ ، / بل تجويز هذا في مسألتنا أقيس من تجويزه في الآية [٤/٤/١٠] الكريمة لوجهين :

أحدهما : أن الضَّمير هو الأصل في باب الربّط فلا بُعْد في أن يكون التّوسع فيه أكثر .

والثانـي ؛ أن باب التنـازع تجوّزوا فيه في الإضمـار فأعادوا الضّمير على ما تأخّر لفظاً ورُتبةً نحـو : ضربونـي وضربـت قومـك ، وأعادوا فيه الضمير مفرداً على المثنى والمجموع ، فقالـوا : ضربنـي وضربت قومك على معنى : ضَرَبني مَنْ ثَمّ .

كذا قدره سيبويه ، ولم يُجَوّزوا ذلك في باب المبتدأ ، ألا ترى أنه لا يجوز : صاحِبُها في الدار ، ولا الزيدان قام بمعنى : قام مَنْ ثَمّ .

---

(١) الشورى / ٤٣

(٢) الأعراف / ٢٦

وإذا انتفى ذلك ظهر أنّ مسألتنا أولى بالإجازة. ثم إنا إذا سَلّمنا امتناع التنازع لِما ذكروا يمنع تعميم المَنْع، فنقول: تعليق المنع بكون المعمول سببياً تعميمٌ فاسدٌ، لأنهم أسندوا المنع لعدم الارتباط، وذلك ليس موجوداً في كل سببيٍّ على تقدير التّنازع فيه، لأنه إذا كان العاملان متعاطفين بفاء السّببية أو بواو العطف وهما مفردان، فإن الارتباط حاصلٌ من جهة العاطف، وأنْ فُقِد من جهة الضَّمير، لأن فاء السببية تنزّل الجملتين كالجملة الواحدة، لأنهما سبب، ومسبّب، والواو في المفردات للجمع، ولهذا أجازوا الاكتفاء بضمير واحدٍ في نحو: «الذي يَطِيرُ فَيْغضَبُ زيدُ الذّبابُ». وقال الله جلّت كلمته: ﴿الَمْ تَرأنَّ الله أنزلَ من السَّماءِ ماءً فَتُصْبِحُ الأرضُ مُخْضَّرةً﴾(١)، وقال الشاعر :

٧٤٠ =وإنسان عَيني يَحْسُرُ الماء تارةً
فَيَبدوُ وتاراتٍ يجم فَيَغْرَقُ(٢)

وأجازوا : مررت برجل كريمٍ بنوك وابنهُ .

فعلى هذا الذي شرحناه لا يلزَم من امتناع التنازع في نحو :

*وعزَّة ممطولٌ مُعَنًّى غرِيمُها *

(١) الحج / ٦٣
(٢) سبق ذكر رقم / ٣١١

حيث لا فاء سببّية ولا واوا بين المفـردين أن يمتنـع في : عزة ممطولٌ ومعنىً غريمها ، وعزة ممطول فمعنىً غَريمُها . ثم إذا لم يكن « مُعَنىً » مبتدأ البتة فلا منع . وأن وجد السببي مثاله إذا[1] قيل لك : ما معك من خبر زيد ؟ فتقول : قام وقعـد أبـوه ، لا يمنـع التنـازع فيه أحـدٌ[2]، وإذا[3] ثبت جوازه في ذلـك ونحوهُ، فـالصّواب أن يقـال: [٤/١٠٥] إن/ الشرط أن لا يكون الحمل على التنازع مؤدّياً إلى عدم الرابط.

الثاني : أن لا يكون محصوراً فلا تنازع في : ما قام وقعد إلاّ زيد لأمرين:

أحدهما ، أن الواقع بعد إلاّ إما أن يكون ظاهراً أو مضمراً ، وأيًّا ما كان فهو غير مُتَأَتٍّ ، فإن كان ظاهراً ، فإنه يقتضي أن يقول في نحو : ما قام وقعد إلاّ الزيدان ، وإلاّ الزّيدون : ما قاما أو قاموا أو قعدا ، أو قعدوا . ولم يتكلّم بمثل هذا .

وإن كان مضمراً ،فإنه إن كان حاضراً نحو: ما قام وقعد إلاّ أنا أو إلاّ أنت لم يتأت الإضمار في أحدهما إذا أعملت الآخر ، لأنك إمّا أن تُضمِر ضميراً غائباً ، فيلزم إعادة ضمير غائب على حاضر .

---

(١) في ط: «مثله قيل لك» بسقوط: «إذا» ووضع «مثله» مكان: «مثاله» صوابه من المخطوطات

(٢) في ط: «واحد»

(٣) في ط: «إذا» بدون واو.

أو ضميراً حاضراً فنقول : ما قام وقعدْتُ إلاّ أنا، أو وَقَعْدت إلاّ أنت، أو تقيس ذلك على إعمال الثّاني، فيلزم مخالفة قاعدة التّنازع ، لأنّك تعيد الضّمير على غير المتنازع فيه ، لأن ضَميرَيْ المتكلّم والمخاطب إنما يفسّرهما حضورُ مَنْ هُما له ، لا لفظه .

والضّمير في باب التّنازع إنما يعود على لفظ المتنازع فيه .

وإن كان غائباً لزم إبرازه في التّثنية والجمع وقد ذَكَرْنا أنّه لم يتكلّم به .

الوجه الثاني : أن الإضمار في أحدهما يُؤَدِّي إلى إخلاء عامله في الإيجاب ،لأن الفعل إنما يصير مُوجباً بمقارنة «إلّا» لمعموله لفظاً أو معنىً ، فإذا لم يقترن بها لفظاً ولا معنىً فهو باقٍ على النّفي ، والمقصود بخلاف ذلك .

وإذا امتنع التّنازع فيما ذكرنا فاعلم أنه محمولٌ على الحَذْف ، ومِمَّن نصّ على ذلك ابن الحاجب وابن مالك ، فأصله : ما قام أحد ولا قعد إلاّ زيدٌ، فحذف « أحد » من الأوّل لَفْظاً، واكتفى بقصده ودلالة النّفي والاستثناء عليه كما جاء : ﴿ وإنّ مِنْ أهل الكتاب إلاَّ لَيُؤْمِنَنّ به ﴾[1]، ﴿ وما مِنّا إلاّ له مقامٌ معلومٌ ﴾[2]، أي : ما مِنْ أهل الكتاب أحدٌ إلاّ ليؤمِنَنّ به ، وما مِنّا أحدٌ إلاّ له مقامٌ معلومٌ .

(١) النساء/ ١٥٩ .
(٢) الصّافّات / ١٦٤

وذهب بعضهم : إلى أن نحو ذلك من باب التنازع وليس بشيء لِمَا شَرَحْنَاه

ولم يذكر ابن مالك هذا الشّرط في صَدْر باب التّنازع فاقتضى ظاهرُ/ كلامه أنه منه ، ثم قال في أثناء الباب ، ونحو : ما قام وقعد إلاّ زيد محمول على الحَذْف لا على التنازع خلافاً لبعضهم ، وكان حقُّه أن يَذْكُرَه حيث تعرّض لِذكْر شرُوط التّنازع . [٤/١٠٦]

وذكر ابن الحاجب شرْطاً في المعمول غَيْرَ ما ذكرنَاهُ ، وهو أنْ لا يكونَ ضميراً ، وقال في توجيه ذلك : لأن العاملين إذا وجّها إلى مضمر استويا في صِحّة الإضمار فيه ، فلا تنازع في نحو : ضَرَبْتُ وأَكْرَمْتُ ، وَردّ عليه ابن مالك بأن هذا منه تقريرٌ بأنه لا يتأتّى في المضمر صورةُ تنازع ، فلا وجه لهذا الاحتراز ، لأن قولنا : إذا تنازع العاملان ، لا يمكن تناوله لذلك.

وقد يقال: إن هذا إنما ذُكِرَ للإعلام من أوّل الأمر بصورة التّنازع لا للاحتراز عن صورة يتأتّى فيها صورة التّنازع في الضّمير، ولا يَحْكُم النّحويون بأنه من التنازع. ثم إن هذا المعترض قد ذَكَرَ من شُروط التّنازع تأخير المعمول، وأقام الدّليل على أنه لا يتأتّى ولا يتصوّر في غيره، وهو نظيرُ ما اعترَضَ به على أبي عمرو.

فإن قلت : إن الحُجّة التي احتجّ بها أبو عمرو على أنّ التنازع لا يتأتّى في المُضْمر إنما يستمرّ في المضمر المتّصل ، فأمّا المنفصل فيمكن التّجاذب بين العاملين فيه نحو : ما قام وقعد إلاّ أنا .

قلت : قد مضى أن ذلك إنّما يتّجه على الحذف كما شرحناه.

وأمّا الشّرط الذي بينهما فتقدُّم العاملين وتأخُّر المعمول .

قال ابن مالك : وإنما لم يتأتّ التّنـازع بين عاملين متأخّـرين نحو :زيد قام وقعد ؛ لأنَّ كُلاًّ من المتأخرين مشغول بمثل ما يشغل به الآخر من ضمير الاسم السّابق ، فلا تنازع بخلاف المتقدّمين ، نحو : قام وقعد زيد فإنّ كُلاًّ من الفعلين متوجّه في المعنى إلى زيد ، وصالح للعمل في لفظه ، وأعمل أحدهما في ظاهـره ، والآخـر في ضميره. انتهى بنصّه .

وأقـول : هذا إنمـا يتمشّى في المتقـدّم المرفـوع ، فأمّـا في المنصوب والمجرور فلا يتمشّى ، فنحو : زيداً ضربـت وأكرمـت ، ونحو : بزيد مررتُ وأتبعت لم يقتض تعليلُه امتناعَ التّنازع في المتقدِّم مطلقاً ، بل بشرط كونه مرفوعاً وينبغي / أن يكون الفريقـان في ذلك [٤/١٠٧] مُتَّفِقَيْن على اختيار إعمال الأول ، لأنه أسبق العاملين وأقربهما إلـى المعمول ، ولذا لا يمتنع تنازع العـاملين معمـولاً متوسّطـاً بينهمـا ، كقولك : إنْ تَجِدْ زيداً تؤدّب.

وهذه المسألة ينبغي أن يكون إعمـال الأوّل فيهـا أرجـح عنـد الجميع لتساويهما في القُرْب ،وفَضْلُ الأول بالسّبق، وأن إعماله بنفي

الإضمار قبل الذِّكْر .

فهذا ما اقتضاه ظاهر الأمْر عندي ، ولست مُبْتَدِعـاً في ذلك بـل مُتَّبِعاً، فقد نقل أبو حيّان إجازة التّنـازع في المتقدّم في تفسيـره سورة «براءة»، وأَنَّ بَعْضَهم جَعَل منه : بِالْمُؤْمِنِينَ رؤوفٌ رَحِيم»[(١)]، قـال : والأكثرون على منعه .

وذكر ابن هشام الخضراويّ في « شرح الإيضاح » عن أبي عَلِيّ أنه أجازه في قوله :

٧٤١ = * مَهْما تُصِب أُفُقاً مِنْ بارقٍ تَشِمِ[(٢)] *

أن يكون أفقاً ظَرْفاً لتشم ، وبارقاً مفعول به منصوب بتشم أيضاً ومِنْ زائدةٌ ، لأن الكلام غير إيجاب لتقدّم الشّـرط ، ومفعـول تُصِـب محذوف أي مهما تُصِبْهُ ، والهاء عائدة على البارق أو الأفق .

قال ابن هشام : وهذا من تنازع العاملين مع التّوسط ، وقلّمـا يذكره النّحويون . انتهى .

والحقّ أولى بالاتّباع من الوقوف مع قول الجمهور ، فإنهم قد ذكروا علّة لم يَظْهَرْ اطّرادها .

---

(١) التوبة / ١٢٨

(٢) لساعدة بن جؤية . وصدره:

* قد أُوبِيْت كُلّ ماءٍ فهي ضاويةٌ *

من شواهد: المغني ١/ ٣٦٧، وانظر ديوان الهذليين ١/ ١٩٨

[رأى في التنازع بخط ابن القوبع]

شاهدت بخط الإمام العلامة ركن الدين

أبِي عبد الله محمد الشّهير بابن القوبع (١) ـ رحمه الله :

أَبْلِـغ العـالَمِين عنّـي بأنّ كُلّ عِلْـم تَصـوُّرٌ وقِياسُ
قد كَشَفْتُ الأشْياء بالكَشْفِ حتى ظَهَـرَتْ لي فليس فيهـا الْتِباسُ
وَعَرَفْـتُ الرِّجـال بالعلـم لمّا عـرَف الْعِلْـمَ بالرِّجـال النَّاسُ

هذه الأبيات الثّلاثة كتبت بخطّـه ، ورأيت بعـد هذه الأبيات بخطّه ـ رحمة الله عليه :

هذا كلام على طريقة البَحْث ، وأمّا التحقيق فأن يقال : يمنع التنازع في التقدّم والمتأخّر ، وذلك لأنه إنما يتحقّق تجاذْب العاملين للمعمول مع تأخُّره عنهما ، أما إذا تقدّم وجـاءا بعـده كزيداً ضربـت وأكرمت ، فإن الأوّل بمجرد / وقوعه بعده يأخُذُه قبل مجيء الثّاني ، [٤/١٠٨]
لأنه طالب له من حيث المعنى ، ولم يَجِد معارِضاً ، فإذا جاء الثّاني لم

(١) في ط: «القويع » بالياء مكان الباء، تحريف صوابه من البغية
وفي البغية ١/ ٢٢٦ : هو محمد بن عبد الرحمن بن يوسف ابن عبد الرحمن بن عبد الجليل الجعفريّ التونسّي أبو عبدالله ركن الدين القوبع بفتح القاف فيما اشتهر على الألسنة. وقيل : هو بضمها، وهو طائر. ولد بتونس في رمضان سنة ٦٦٤ . ومات بالقاهرة في ٢٧ من ذي الحجّة سنة ٧٣٨ هـ

يكن له أن يطلبه ، لأنّه إنما جاء بعد أخذ غيـرهِ له، وكذا البحث في المتوسّط .

فهذا إن شاء الله تعـالى هو الحقّ الـذي لا يعدل عنـه، وينبغي أن يكون هو حجّة للنّحويين لا ما احتّج به ابن مالك.

انتهت المسألة والحمد لله الّذي هدانا لهذا ، وما كُنّا لِنَهْتَـدِيَ لولا أن هدانا الله ، وصلّى اللهُ على سَيِّدنا محمدٍ وآله وصحبه الطّيبين الطّاهِرين، وسلِّم تسليماً كثيراً . انتهى بنَصّه. والله سبحانه أعلم .

[رأي ابن النّحاس في إعمال الثاني]

قال ابن النحاس : لا أعلم أن في التنزيل العظيم ما هو صريحٌ في إعمال الثّاني إلا قوله سبحانه: ﴿ وإِذَا قِيل لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِر لكم رسولُ الله ﴾[1]. ولو أعمل الأول لقيل : تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله ، ومثله في الحديث وهو عكس الآية ، لأن الثّاني تعدّى بالجارّ ، ولو أعمل الأول لعدّاه بنفسه . انتهى .

وأمّا باقي الآي فلا صراحـة فيهـا ، وقولهـم : لو أعمـل الأول لأضمر في الثّاني لا يلـزم ، لأن الإضمـار غير واجـب ، وقـد ذكرنـا أمثلته ، وإذا لـم يجب لـم يكُن معنا قاطعٌ . انتهى .

وأقول : ما قاله مُسَلَّمٌ إلاّ أن مشايخنا[2] في هذا العلم ذكروا أن

(١) المنافقون / ٥

(٢) في ط : «مشائخنا» بالهمزة .

الإضمار وإن لم يجب لأنه فضلة ، لكن يلزم إجماع القُرّاء السّبعة على غير الأفصح .

قوله : وأعمل المضمر في ضمير ما تنازعاه يقتضي عدم التّنازع في الحال .

قال ابن معط في « شرح الجُزوليّة » وتقول في الحال : إن تزرني ضاحكاً آتك في هذه الحالة ، ولا يجوز الكناية عنها ، لأن الحال لا تُضْمر .

وتقول في الظّرْف على إعمال الثّاني : سِرْتُ وذهبت اليومَ ، وعلى الأرل سرت وذهبت فيه اليوم ، وفي المصدر على الثاني إن تضرب بكْراً أضربك ضرباً شديداً وعلى الأول أضربكه ضرباً شديداً .

وفي كتاب « إصلاح الغلَط » لابن قُتَيْبة قال : قرأت على ثعلب قول / الشاعر : [٤/١٠٩]

٧٤٢ فَرَطْنَ فلا رَدٌّ لِما فاتَ وانقضى ولكن تعوّض أن يُقالَ عَدِيمُ[1]

قال : ما معنى «تعوض»؟ ثم قال : بلغني أنّ الخلدي يعني المبرّد أنه صَحّف هذا البيت ، وذكر أنه سمعه من أصحابه هكذا ، فإن يكن

(١) لمزاحم العقيلي.
من شواهد : سيبويه ١/ ٣٥٥. وروايته : «لما بُتّ» مكان : «لما فات»، و«بغوض» مكان : «تعوض»

تصحيفاً من سيبويه فقد صحّفوا كلّهم .

فقلت له : فكيف الرواية ؟ فقال : هذا يصف رجلاً مات له ميّت ، فقال له : فَرَطْنَ يعني المدَامع ، فلا ردٌّ لما فات يعني من الموت ولكن تعوّض الصبر عن مصيبتك ، ولا تكثر الجزع فيقال : عديمٌ .

قال ابن قتيبة : وهذا المعنى أجود وأولى بتفسير البيت مما جاء به أصحابنا . وقد عرضت كلامه في ذلك على أبي إسحاق الزّجّاج فاستحسنه .

التنازع له شروط

الأول : أن يتقدّم عاملان فأكثر ، ولا يقع بين المتأخرين . هكذا أطلق المتأخّرون ، ومنهم ابن مالك وعلّل بعلة قاصرة .

وشرط هذا العامل أمور :

أحدها : عند بعض النّحاة وهو أن لا يكون فعل تعجّب ، لأنه جرى مَجْرَى المثل ، فلا يتصرّف فيه بفصل ولا غيره . وأجازه أبو العباس ، ومنعه ابن مالك : قال : لكن بشرط إعمال الثّاني كقولك : ما أحْسَن وأعْقَل زيداً بنصب زيداً بأعقل ، لا بأحسن ، لِئلّا يلزم فصل ما لا يجوز فَصْلُه ، وكذا : أحْسِن به ، وَأَعْقِل بزيد ، بإعمال الثّاني ، ولا تعمل الأول فتقول : وأعْقِل به يزيد للفصل .

ويجوز على أصل الفَرّاء: أَحْسِن وأَعْقِل بزيد، على أن أصله: أَحْسِن به، ثم حذفت الباء لدلالة الثّانية عليها، ثم أتّصل الضمير واستتر كما استتر في الثّاني في: «أَسْمِعْ بِهِم وَأَبْصِرْ»[1] إلّا أن الاستدلال بالأول على الثّاني أكثر.

والثّاني أن لا يكون حَرْفاً ، قال ابن عمرون : وجَوّز بعضهم التنازع في لَعَلّ وعسى ، فيقال : لَعلّ وعَسى زيدٌ أن يخرج ، على إعمال الثاني . ولعلّ وعسى زيداً خارجٌ ، على إعمال الأول . وليس واضحاً إذ لا يقال : عسى زيدٌ خارِجاً ، ويلزم منه حذف منصوب عسى / [٤/١١٠]

الثالث عند بعض النحاة أيضاً : وهو أن لا يكون العامل يطلب أكثر من مفعول واحد .

الرابع : أن لا يكون أحد العاملين مؤكداً فلا تنازع في » .

٧٤٣ = * أتاك أتاك اللاَّحِقون احْبِس احْبِس[2] *

الخامس : أن يكونا قد تأخّر عنهما اسمٌ أو أكثر هو مطلوب لكُلٍّ

(١) مريم / ٣٨

(٢) قائلة مجهول، وصدره:

* فأين إلى أين النجاة ببغلتي *

من شواهد: ابن الشجري ١/ ٢٤٣ ، والخزانة ٢/ ٣٥٣ والعينيّ ٣/ ٩، =

منهما ، فلو كان مطلوباً لأحدهما فلا تنازع .

السادس : أن تكون المعمولات أقلّ من مقتضيات العوامل ، فلا تنازع في : ضربت وأكرمت الجاهِلَ العالِمَ إن جاز هذا الكلام ، لأنّ كُلاً من العاملين قد أخذ مقتضاه .

السابع : أن يكون بين العاملين أو العوامل اتصال بوجهٍ ما .

الثامن : أن لا يكون في المعمول سببيًّا ، فلا تنازع في .

* وعزّة ممطولٌ مُعنًّى غَريمُها *

إذا لم يجعل « غريمها » مبتدأ ، وكذا زيد قام وقعد أبو، لأنك إن أضْمَرْت في أحدهما ضمير الأب وحده خلا الخبرُ من الرّابط أو الأب [في][1] الضّمير ، فيحتاج لضميرين، أحدهما مضاف ، والآخر مضاف إليه، وذلك باطل لامتناع إضافة الضمير، فبطل كونُ «غريمها» مرفوعاً على غير الابتداء.

والتاسع : أن لا يكون المعمولُ مضمراً . شَرط ذلك ابن الحاجب وشَرْحُه معروفٌ .

والعاشر : هو الشّرط الأول .

= والتصريح ١/٣١٨، والأشموني ٢/٩٨، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٥٢٧، ١٥٦٦.

(١) سقطت كلمة « في » من ط. صوابه من النسخ المخطوطة

[مسألة في أفعال ستّة متّحدة المعاني ، مختلفة بالتعدّي واللزوم]

طُوبى لمن صَدَّق رسولَ الله ، وامـن به ، وأحـبّ طاعتـه ، ورغّب فيها ، وأراد الخير ، وهَمَّ به ، واستطاعه ، وقَدر عليه ، ونسى عمله ، وذهل عنه ، وخاف عذاب الله ، وأشفق منه ، ورجا ثوابه ، وطمع فيه .

فهذه أفعال ستّة متّحدة المعاني وهي مختلفة بالتّعدِّي واللـزوم فدلّ على أن الفعل المتعدّي لا يتميّز من غيره بالمعنى . / [١١١/٤]

* * *

بِشْر الحافي يذكُرُ حالَهُ في المسلمين

٧٤٤ = قَطْعُ الليّالي مَع الأيّام في خلَقٍ (١)
والنّوم تَحْـت رِواقِ اللّيْل والقَلَقِ
أحْـرىَ وأجْـدرَ لي من أن يقـال غداً
إني التمست الغِنَى من كَفّ مُرْتَزِق

(١) يقال : ثوبٌ خلَق : أي بال . يستـوي فيه المذكر والمؤنـث، لأنـه في الأصـل مَصْدر .

قالوا : رَضِيتَ بذا قلت: القُنوعُ[1] غِنىً
ليس الغنى كثرة الأموال والورق

رَضِيتُ باللهِ في عُسْرى وفي يُسرى
فلست أسلُك إلاّ واضِحَ الطُّرق

وقال بعضُهم في التنازع أيضاً :

٧٤٥ = طَلَبْتُ فَلَمْ أدْرِكْ بِوَجْهي فَلَيتَني
قَعَدْتُ ولم أبْغِ النّدا بَعْد سائِبِ[2]

قد تنازع أربعة عوامل معمولاً واحداً ، وهو النّداء ، فتأمل .

قال الشيخ جمال الدين بن هشام : اجتمع في هذا البيت تنازع بين اثنين،وتنازع بين ثلاثة، وتنازع بين أربعة، فقد تنازع «طلبت» «ولم أدرك» في «بوجهي» وقد تنازعا «ولم أبغ» في «الندا»، وقد تنازع الثلاث وقعدت في الظرف فهذه اتفاقية غريبة. انتهى.

ففي قوله : معمولاً واحداً وهو «الندا» نَظَرٌ، بل المعمول الواحد قوله : «بعد» كما قرره الشيخ جمال الدين - رحمة الله عليه والمسلمين أجمعين.

(١) القُنوع يضمّ القاف والنّون : السؤال والتذلّل، وبابه خضع، والوصف: قانع ، وقَنَع. وقال الفراء: القانع: الذي يسألك فما أعطيته قبله. والقناعة: الرّضا بالقسْم، وبابه سَلم فهو قَنِع وقَنُوع. والشاهد في هذه الأبيات في قوله : أحرى وأجدر لي

(٢) من شواهد : الأشموني ٢/ ١٠١ ، وروايته «عند سائب». وانظر حاشية يسّ ٣١٦/١

أحكام كذا لابن هشام

قال الشيخ جمال الدين بن هشام رحمة الله تعالى عليه :

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً

وبعد، فأني لما وقفت على (كتاب الشّذا في أحكام كذا)لأبي حيّان - رحمه الله تعالى - رأيته لم يَزْد على أن نسج أقوالاً وحدّدها[1] ، وجمع عباراتٍ وعدّدها، ولم يفصح كل الإفصاح عن حقيقتها وأقسامها، ولا بين مايعتمد عليه ممّا أورده من أحكامها، ولا نَبه على ما أجمع عليه أرباب تلك الأقوال واتفقوا، ولا أعرب عما اختلفوا فيه وافترقوا.

فرأيت أنّ النّاظر في ذلك لا يَحْصُل منه بعد الكَدّ والتّعب إلاّ على الاضطراب والشّغب . /

فاستَخَرتُ الله في وضـع تأليف مُهـذّب أبيّن فيه ما أجْمل، [١١٢/٤] واستئناف تصنيف مُرتّب أورد فيه ما أهْمل ، وسميتـه : « فوح الشّذا بمسألة كذا » .

(١) في ط: «وحدها»، صوابه من المخطوطات

وبالله تعالى أستعين ، وهو حسبي ونعم المُعين ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم .

وينحصر في خمسة فصول .

الفصل الأول : في ضبط موارد استعمالها :

اعلم أن لِكَذا استعمالين .

أحدهما : أن يستعمل كُلٌّ منْ جُزْأيها على أصله ، فيراد بالكاف التّشبيه وبـ « ذا » الإشارة ، ولا يراد بمجموعهما: الكنايةُ عن شيء ، فهذه بمَعْزِل عمّا نحن فيه،وذلك كقولك : رأيت زيداً فقيراً وعمراً[1] كذا ، وقول الشاعر :

٧٤٦=وأسْلَمنِي الزَّمانُ كَذَا فلا طَرَبٌ ولا أُنْسُ

ويكون اسم الإشارة في هذا النوع باقياً على معناه ، يصحّ أن يسبقه حرفُ التنبيه وأن يليه كافُ الخطاب ، ولام البُعد ، ألا ترى أنك لو قلت في المثال : ورأيت عمراً هكذا ، وكذاك ، وكذلك ، وقلت في البيت: «وأسلمني الزمان هكذا» كان مستقيماً إلاّ أن حرف التنبيه هنا متقدِّم على الكاف كما أريْتُك، وإنما القاعدة فيه مع سائر حروف الجَرِّ أن يتأخر عنها كقولك: بهذا، ولهذا، إلا في هذا الموضع خاصة، قال أبو الطيب:

(١) من ط: : «وعمروا» تحريف واضح

٧٤٧ = ذي المعالي فَلْيَعْلُون مَنْ تَعالَى

هَـكذا هكذا وإلاّ فلاَ لا[1]

والثاني : أن يخرُج كُلّ من الجزأين عن أصله ، ويستعمل المجموع كناية ، وهذه على ضربين :

أحدهما : أن تكون كناية عن غير عدد كقولك : مررت بذا وكذا .

واعتقادي في هذه أنها إنما يَتكلم بها من يخبر عن غيره ، وأنها تكون من كلامه لا من كلام المُخْبَر عنه .

هذا الذي شهد به الاستقراء ، وقضى به الذّوق الصّحيح ، فلا يقول أحد ابتداءً : مررت بدار كذا ، ولا بدار كذا ، وكذا ، بل يقول : بالدار الفلانية .

ويقول : مَن يُخْبر عنه : قال فلان : مررت بدار كذا ، وبدار كذا ، وكذا / ، وذلك لشأن اعْتَرى المخبر ، أو لغير ذلك . ومنه [٤/١١٣]

---

(١) مطلع قصيدة يمدح بها سيف الدولة ، ويذكر نهوضه إلى ثغر الحدث لما بلغه أن الرّوم أحاطت به ، وذلك في جمادي الأولى سنة ٣٤٤

وبعده :

شرفٌ ينطحُ النّجومَ برَوقيـ　　ـه وعزّ يقلقل الأجبالا

حال أعدائنا عظيمٌ وسيف الدّ　　ولة ابن السُّيوف أعظم حالا .

انظر الديوان ٣/ ٢٥٤ .

ما جاء في حديث الحساب ـ أعاذنا الله من سوء فيه ـ : «أتَذْكُرُ يوم كذا وكذا ، فَعَلْت فيه كذا وكذا» .

وقَوْلُ مَنْ قال : «أما بمكان كذا وكذا وَجْذُ[٢] » ، إنما الكناية فيه من كلام مَنْ حكى عن غيره ، ألا ترى أنهم حكوا : أنه قيل له في الجواب : بلى ، وجاذاً .

ولو كان السائل كانياً لم يعلم مُرادُه ، ولم تَقْبح إجابته بالتعّيين ، ودعوى أن المسئول عَلِم ما كنى به على خلاف الأصل والظّاهر . وغَلط جماعةٌ فجعلوا من هذا الاسم قوله :

* وأسلمني الزمان كذا *

والحقُّ أن ذلك ليس من الكناية في شيء ، وقد مضى .

الضرب الثاني : وهو الغالب : أن يكنى بها عن عدَدَ مجهول الجِنْس والمقدار .

وهذه والتي قبلها مركبتان من شيئين :

أحدهما الكاف والظّاهر أنها الكاف الحرفّية المفيدة لِلتشبيه ، لأنها القِسْمُ الغالب من أقسام الكاف ، كما ركّبوها مع « أنَّ » في « كأنّ » نحو قولك : كأنّ زيداً أسدٌ .

(٢) في ط : «وحد» بالحاء مكان : «وجذ»، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة واللسان : «وجذ» حيث ورد ما نصّه : «قال سيبويه : «وسمعت من العرب من يقال له : أما تعرِف بمكان كذا وكذا وجْذًا، وهو موضع يمسك الماء؟ فقال : بلى، وجاذاً أي أعرف بها وجاذاً»

والثاني « ذا » التي للإشارة كما ركّبوها مع « حبّ » في نحو : « حبّذا » ومع « ما » في نحو « ماذا صنعت » في أحد التقادير .

ولا يُحكم على « ذا » بأنها في موضع جرٍّ ولا على الكاف بأنّها متعلّقة بشيء ، ولا بأن فيها معنى التّشبيه ، وأن كان باقياً بعد التركيب في كأن إلا أنه لا معنى له هنا ، فلا وجه لتكلّف[1] ادعائه ، لأن التركيب كثيراً ، يُزيل مَعْنى المفردين ، ويُحْدِثُ مجموعها معنى : لم يكن ، ويُحكَم على مجموع الكلمتين بأنه في موضع رفع أو نَصْب أو جَرٍّ بحسب العوامل الداخلة عليها .

ويدل على أن الأمر كذلك أمور :

أحدها : أن « ذا » لا تؤنث لتأنيث تمييزها ، تقول : له عندي كذا وكذا أمةً ولا تقول : كذه وكذه .

[١١٤/٤] والثاني : أنها لا تتبع بتابع ، لا يقولون : كذا نفسه رجلاً ./

والثالث : أنهم قالوا : « إنْ كذا وكذا مالُك» برفع المال . ذكره ابو الحسن في المسائل .

الرابع : أنهم قالوا: حسبي بكذا ، فأدخلوا عليه الجار . ذكره أبو الحسن أيضاً .

الخامس : أنّهم يقولون : كذا وكذا دِرْهَماً مع أنهم لا يُرَكّبون

(١) في ط : « لتكليف » .

ثلاثة أشياء، فما ظَنُّك بأربعة ، فلولا أن « كذا » قد صارت بمنزلة الشيء الواحد لم يُسغ ذلك .

وذهب جماعةٌ من النحويين : إلى أن الكاف وذا كلمتان باقيتان على أصلهما من غير تركيب .

ثم اختلفوا على أقوال :

أحدها : أن الكاف حرف تشبيه وأنّ معنى التشبيه باقٍ وهذا ظاهر قول سيبويه والخليل ، وصريح قول الصفّار[1] .

بيان الأول : أن سيبويه ، قال :صار «ذا»بمنزلة التنوين ، لأن المجرور بمنزلة التّنوين[2] . وقال الخليل[3] : كأنهم قالوا : « له كالعدد درهماً » ، فهذا تمثيلٌ وإن لم يتكّلم به ، وإنما تجيء الكاف للتشبيه فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد . انتهى .

(١)هو قاسم بن عليّ بن محمد بن سليمان الأنصاري البَطْلَيَوْسي الشهير بالصفّار. صحب الشلوبين وابن عصفور، وشرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً، يقال: إنه أحسن شروحه، ويردّ فيه كثيراً على الشلّوبين بأقبح ردٍّ. مات بعد ٦٣٠ هـ. انظر البغية ٢/ ٢٥٦

(٢) نصّ سيبويه ١/ ٢٩٧ : هذا باب جرى مجرى كَمْ في الاستفهام . وذلك قولك : (كذا وكذا درهماً وهو مبهمٌ في الأشياء بمنزلة «كَمْ» وهو كناية للعدد، بمنزلة فلان إذا كنيت به في الأسماء، وكقولك كان من الأمرين ذَيَّةً وذَيَّة ، وذَيْتَ وذَيْت، وكيْتَ وكيْتَ. صار ذا بمنزلة التنوين، لأن المجرور بمنزلة التنوين»

(٣) وانظر رأي الخليل في سيبويه ١/ ٢٩٨ .

وبيان الثّاني، أن الصّفار لما ردّ على جواز: كذا درهمٍ بالخفض بأن أسماء الإشارة لا تضاف اعترض على نفسه بأن معنى الكاف والإشارة قد زال.

وأجاب بأن المتكلّم لا بُدّ أن يُقَدِّر في نفسه عدداً لها، وحينئذ يقول له: عدد مثل هذا العدد.

الثاني: أن الكاف اسم بمنزلة مثل. قال ابن أبي الرّبيع يظهر لي أن الكاف اسم بمنزلة مثل في قولك: لي مثله رَجُلاً، قال: والأصل أن يقال حيث يكون هناك مشارٌ إليه يساويه ما عِنْدَك في العَدد، فالأصل: له عِنْدي مثل ذا من العدد، ثم جيء بَرجُلٍ تفسيراً لمِثْلِ كما قالوا: مثلك عالِماً.

الثالث: أنّها اسمٌ، ولكن لا معنى للتّشبيه فيها، قاله أبو الطّيِّب العَبْدِيّ[1] قال: الكاف في نحو: «له عندي كذا درْهماً» اسم في موضع [١١٥/٤] رفع بذا الابتداء، ثم/ اعترض على نفسه بأنّ أبا عَلِيٍّ ذكر أن الكاف إنما تكون اسماً بشرطين:

---

(١) في البغية: «العيدي» بالياء، وفي ط والنسخ المخطوطة «العبدي» بالباء.
وهو أحمد بن بكر بن احمد بن بقيّة العبدي أبو طالب. قرأ على السّيرافي، والرّماني، والفارسّي.
من مؤلفاته: شرح الإيضاح. شرح كتاب الجَرْميّ. مات يوم الخميس العاشر من شهر رمضان ٤٠٦هـ. انظر البغية ٢٩٨/١.

أحدهما : أن يكون ذلك في الشعر.

الثاني : أنّ يتعيّن الموضع كذلك كما في قوله الأعشى:

٧٤٨ = أَتَنْتَهُون وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ
كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فيه الـزَّيْتُ والفَتُلُ[1]

أراد مثل الطّعن، لأن الكَلاَم شِعْرٌ، و «ينهى» فعلٌ لا بُدّ له من فاعل

فأجاب بأن ذلك في الكاف المفيدة للتشّبيه وهي في «كذا» إنما جاءت كالمركّبة مع «ذا» بدليل أن الواو قد سَقط فتركّبت مع مثلها، وإذا كان كذلك وفارقتها لم يمتنع أن تكون مرفوعةً بالابتداء.

والرّابع : أنها محتملةٌ للحرفيّة والاسميّة قاله أبو البقاء في «شرح الإيضاح»، قال: إذا قيل له : «عندي كذا دِرْهماً» «فكذا» في موضع الصفة لمبتدأ محذوف، أي شيء كالعدد، أو الكاف اسمٌ مبتدأ «كمثل»

قال: فإذا جعلت الكاف حَرْفاً لم تحتج إلى أن تتعلّق بشيء، لأن التركيب غَيَّر حكمها كما في «كأنّ»، فإنها قبل أن تتقدم كانت متعلّقةً بمحذوف وهي الآن غَيْرُ متعلّقة بشيء.

---

(١) ديوان الأعشى/ ١٥٠.

من شواهد: ابن يعيش ٨/ ٤٣، والخزانة ٤/ ١٣٢. ورواية ابن يعيش والخزانة: «يهلك» مكان: «يذهب» وانظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٣٣، والهمع والدرر رقم ١١٠٦.

الخامس: أنّ الكاف حَرْفُ جَرٍّ زائد وهو قول ابـن عصفـور ، قال : ولا معنى لِلّتشبيه في هذا الكلام ، فالكاف زائدةٌ كزيادتهـا في قولهم : فلان كذى الهيئة أي ذو الهيئة إلاّ انها زائدة لازمة كلزوم «ما» في : «أئذا ما».

وذا مجرورة بالجارّ الزّائد كانجرار أيّ بالكاف الزائدة في قولـه تعالى: «وكَأَيِّن مِنْ قَرْيةٍ»[1] ، ألا تَرَى أنّ معناها كمعنى كَمْ ، وليس فيها مَعْنَى تَشْبيهٍ .

وإذا ثبت أنها زائدةٌ لم تكُن متعلّقةً بشيءٍ، فليس ما قاله بلازم ، لأنا لانُسَلّم أن عدم معنى التشبيه هنا لزيادة الكاف، بل لما ذَكَرْنا من تركيبها مع «ذا»، وأنه صار للمجموع بالتّركيب معنًى آخر.

وقد أقمنا الدّليل عليه فيما مضى، ثُمّ دَعْـوى التّـركيب ، وإن كانت كدعوى الـزّيادة في أنهـا خلاف الأصل، لكنهـا أقْـرَب ، فكان اعتبارُها أولى.

＊＊＊＊

(١) الحج / ٤٨

الفصل الثاني : في كيفيّة الّلفظ بها وتَمْييزِها

أمّا اللفظ بهـا فالمسمـوع في الكُنـى بهـا من غير عدد الأفـراد والعطف ،/ ، نحوْ مَرْرتُ بمكان كذا وبمكان كذا كذا، وفي الكُنى [٤/١١٦] بها عن عدد العطف لا غير

وكذا مثّل بها سيبويه والأخفش والأئمة،وقال(١) الشاعر:

٧٤٩ = عِد النّفس نُعْمـى بعـد بُوْسـاك ذاكِراً
كذا وكذا لُطْفـاً به نُسِـي الجُهْدُ(٢)

ومِمّن صرَّح بأنهم لم يقولوا : كذا دِرْهَماً بتمييزها ، ولا كذا كذا دِرْهماً ابنُ خروف.

وذكر ابن مالك أنّ ذلك مسموعٌ ولكنّه قليل، وسيأتي نقل كلامهما بعد.

وأما اللّفظ بتمييزها ففيه ثلاثة أقوالْ.

(١) في ط فقط: «قول» بدون واو، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.
(٢) انظر شرح شواهد المغني للسيوطي / ٥١٤، وهمع الهوامع والدرر رقم/ ٩٩٥

أحدها : أنه منصوبٌ أبداً . وهذا قول البصريّين ، وهو الصّواب بدليلين :

أحدهما : أنه المسموع كقوله :

* كذَا وكَذا لُطْفاً به نسى الجُهد *

والثاني : القياس ، وذلك من وجوه :

أحدها : أن الخفض إمّا بالكاف على أنّها حَرْفُ جَرّ ، وعلى أنها اسم مضاف أو بإضافة ذا ، ولا سبيل إلى شيءٍ من ذلك ، لأن «ذا» معمولة للكاف ، وحرْفُ الجرّ لاَ يْخفِض شيئين ، والاسم لا يضاف مرّتين ، ومِن ثمَّ وجب نصبُ التّمييز في نحو « ما في السّماءَ قَدْرُ راحةٍ سحاباً » وأسماء الإشارة لا تضاف ، لأنها ملازمة للتعريف ، والتمييز نكرة ، والقاعدة أن تضاف النكرة للمعرفة لا العكس .

الثاني . أن الكاف لمّا دخلت على «ذا» وصارتا كناية عن العدد صارتا كذلك بمنزلة يَزِيدُ » إذا سمّى به [ويزيد][1] وأمثاله إذا سُمِّي به لا يجوز إضافته ، لأنه محكيّ والمحكيّ لا يُضاف .

والثالث : أن الكلمة اشبهت بالتركيب أحد عشرَ وأخواته ، وذلك لا يضاف كراهة الطّول فكذلك هذا .

القول الثاني : أنه جائز الخفض بِشَرْط أن لا يكون تكرارٌ

---

(١) كلمة : «ويزيد» سقطت من ط ، والتصويب من النسخ المخطوطة .

ولا عَطْفٌ فتقول: كذا دْرَهمٌ، وله الثَّوب، ولا تقول: كـذا كذا درهمٌ ولا كـذا وكذا/ درهم ، قـاله الكـوفيون، ومَنْ وافقهم، وشُبهتهم في [١١٧/٤] ذلك حَمْلُ كناية العَدد على صريحه، وقد ذكرنا ما يَردُّ هذا القياس.

وقال ابن إياز : يجوز الجرّ من وَجْهين:

أحدهما: إجراء كذا مجرى كَمْ الخبريّة ،

والثاني: أن الكلمتين ركّبتا وصارَتا كلمةً واحدةً يعنى فالمضاف المجموع لا اسم الإشارة فقط. والمحذورُ إنما يلزم على القول بأن المضاف اسم الإشارة.

والثالث : أنه جائز الخَفْض والرَّفع. وهذا خطأ أيضاً ، لأنه غير مسموع ولا يقتضيه القياس، فإن «كذا وكذا دِرْهَماً» من باب: «خَمْسَةَ عشر دِرْهَماً» لا من باب: «رطل زيتاً». فافهمه.

الفصل الثالث في إعرابها :

والذي يظهر لي أنه مبنىً على الخلاف في حقيقتها، فإذا قيل: «له عندي كذا وكذا درهماً». فإن قيل بالتّركيب فمجموع كذا مبتدأ، خبرهُ الجارّ والمجرور، والظَّرْفُ متعلّق به، والظّرْفُ يعمل في الظرف إذا كان متعلّقاً بمحذوف لوقوعه موقع ما يعمل، نحو، أَكُلّ يوم لك ثوبٌ.

وإن قيل: لا تركيب، فإن قيل للكاف اسمٌ فهي المبتدأ، وإن قيل: حرف فالجارّ والمجرور صفة موصوف محذوف، أي: له عندي عدد كذا وكذا دِرْهَماً.

وقال ركن الدين الاستر اباذيّ في (شرح كافية ابن الحاجب): الغالب في تمييز كذا أن يكون منصوباً، لأنها بمنزلة: «ملؤه» في قولك: لي مِلْؤه عسلاً.

ويجوز كونه مجروراً بإضافة «كذا» إليه على تنزيلها منزلة ثلاثة ومائة.

وأن يكون مَرْفوعاً، فإذا قيل: «له عندي كذا دِرْهَم» فله خبر مقدّم، ودرهم مبتدأ مؤخر.

وكذا حال «هكذا»، قالوا : وفيه نظر. والأولَى عندي أن يكون مبتدأ ودرهم بدلاً أو عطف بيان «وله» خبر و«عندي» ظَرْفٌ له. انتهى.
وقد مضى أن الصّحيح امتناع الرّفع والجرّ .

الفصل الرابع في بيان معناها عند النحوّيين

وفي ذلك أقوال:

[١١٨/٤] أحدها: لابن مالك وهو أنّها للتكثير بمنزلة/ كَمْ الخبرية. وتابعه على ذلك ابنُه في شرحه لِخُلاصته. ومقتضى قولهما هذا أنها لا يُكنى بها عمّا نقص عن الأحد عشر، لأنه عدد قليل.

الثاني : أنها للعدد مُطلقاً قليلاً كان أو كثيراً وهو قول سيبويه والخليل وَمَنْ تابعهما واخْتاره ابن خروف.

ومِمّن نقل ذلك عن سيبويه الأستاذ أبو بكر بن طاهر وذلك ظاهر من كلامه فإنه قال: هذا باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام، وذلك قولك: «له كذا وكذا دِرْهَماً»، هو مبهم من الأشياء بمنزلة كَمْ، وهو كناية للعدد، صار «ذا» بمنزلة التّنوين. وقال الخليل: كأنهم قالوا: له كالعدد دِرْهماً.

الثالث: أنها بمنزلة «ما» استُعْمِلت استعمالَهُ من الأعداد الصريحة فيقال : له كذا دراهم ، فتكون للثّلاثة فما فوقها إلى العشرة ،

وكذا كذا درهماً، فتكون للأحد عشر فما فوقها إلى التسعة[١] عشر .

(١) في ط فقط «السبعة» تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة

وكذا درهماً، فتكون للعشرين وأخواتها من العقود إلى التسعين ،

وكذا(1) وكذا درهماً، فتكون لأحدٍ وعشرين(2) وما فوقها من الأعداد المتعاطفة إلى التّسعة والتّسعين .

وكذا دِرْهَمٍ فيكون للمائة وللألف وما فوقهما.

فإذا أقرَّ مُقِرٌّ بكلام فيه «كذا» الزمناه بالمتّيقن، وهو أوّل مرتبة من المراتب المشروحة ، وحلّفناه في الباقي. وهذا قول الكوفيين ، وتبعهم جماعة منهم ابن معط في فصوله.

الرابع ، أن الأمر كما قالوا إلاّ في مسئلتي الإضافة ، فإنهما ممتنعان ، لما قدّمنا من التعّليل. فإن أردت العدد القليل أو المائة أو الالف وما فوقهما قلت: كذا من الدّراهم

ويقدّر عند أهل هذا القول الفرق بين العدد القليل والمائة والألف، لأن «مِنْ» إنما تَدْخُل على العدد المجموع المعرّف ، تقول: عشرون من الدراهم، ولا يجوز عشرون من دراهم . وهذا قول المبرّد والأخفش وابن كيسان والسّيرافي ، وبه قال الشّلوبين وابن عصفور والصّفار والذي/ جرّأهم على القول بذلك أبو مُحمّد بن السِّيد ، فإنّه [١١٩/٤]

(١) في ط فقط: «وكذا كذا» بدون عاطف، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.
(٢) في ط فقط: «وتسعين» تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة،

حكى اتّفاق البصريّين والكوفيّين على ذلك، وأن الخلاف إنما هو في جواز الخَفْض نحو : كذا دِرْهمٍ ، وكذا دراهم . والبصريونّ يمنعون ، والكوفيون يجيزون . وفي كلام أبي البقاء في (شرح الإيضاح) ما هو أبلغ من هذا فإنه قال:

«وذهب معظم النّحويين وأصحاب الرأي : إلى أنّ مَنْ قال كذا دِرهماً لزمه عشرون دِرهماً ، لأنك لم تُكررّ العدد ، ولم تَعْطِفْ عليه ولم تُضِفْهُ لتمييز ، فحمل على أول عدد حاله ذلك .

فإن جَرَرْتَ الدّرهم فقد حَمَلَهُ النّحويون وأصحاب الرأي على مائة . » انتهى . فنقل الجرّ عن النّحويين ، ونقل إجراء «كذا» مجرى العدد الصريح في حالة نصب التمييز عن مُعْظم النحويين .

الخامس : أن الأمر كما قال الكوفيون في كذا كذا دِرْهَماً وفي كذا دِرْهَم خاصة ، قاله الأستاذ أبو بكر بن طاهر. فهذا ما بلغنا من الأقوال .

فأمّا قول ابن مالك : فكان الذي دعاه إليه أن سيبويه شَبَّهها بكم الاستفهامية ، وهي منزلة الأحد عشر وأخواتها ، وليس هذا بشيء ، لأنها إنما شُبِّهت بها في نَصْب التمييز لا في المعنى ، إلا ترى أنَّها ليست للاستفهام كما أنَّ كَمْ للاستفهام، ثم إنّ كم نَفْسها بمنزلة ، الأحد عَشَر، ولا تختص بالعدد الكثير بدليل أنك تقول: كم عبداً بل مَلَكْت، فيصح الواحد فما فوقه .

وأمّا قول سيبويه والمحققين فوجْهُه أنها كلمةٌ مبهمةٌ كما أن كَمْ كلمة مبهمة، فكما أنك لو قلت: كَمْ كَمْ عبداً مَلَكتْ ، أو كَمْ وكَمْ عبداً ملكت أو غير ذلك لم يقتض مساواة ما شابهته من العَدَد الصريح ، فكذا كذا .

وأمّا قول الكوفيين ومن وافقهم فمردودٌ من جهات :

أحدها : أنه قولٌ بلا دليل ، وإنما هو مجرد قياس في اللغة .

وذكر ابن إياز أن البُستي[1] في تعليقه أن أبا الفتح سأل أبا عليّ عن قولهم : إنّ كذا كذا دِرْهَماً يحمل على أحد عشر دِرْهَماً ، وكذا وكذا دِرْهَماً يحمل على أحد وعشرين، وكذا درهم، يحمل على مائة . قال: وكذا وكذا، وكذا درهماً عمل على مائة وأحد وعشرين/ [١٢٠/٤] درهماً.

فقال أبو عليّ : هذا من استخراج الفقهاء ، وليس هو في النحو إنما كذا بمنزلة عَدَدٍ منّون ، والجر خطأ .

الثاني : أن الناس اختلفوا، فقال ابن خروف: إن العَرَبَ لم يقولوا كذا كذا درهماً، ولا كذا كذا درهماً، ولا كذا دراهم، لا بالإضافة ولا بالنصب، وعلى هذا فَالحُكْم على هذه الألفاظ بما ذكروا باطلٌ لأنه حكم على ما لا يَتكلّم به، فأين معناه؟

---

(١) هو أحمد بن محمد البُسْتِيّ يعرف بالخارزنديّ أبو حامد صنف تكملة العين- شرح أبيات أدب الكاتب، كتاب التفصلة . ومات في رجب سنة ٣٤٨ هـ انظر البغية ١/ ٣٨٨

وقال ابن مالك في «التسهيل»: وقد ورد «كذا» مفرداً أو[1] مُكَرَّراً بلا واو، فأثبت ورود هذين من خلافهم، والمثبت مقدَّمٌ على النافي، ولكن لما قال : استعمال هذين مع أن الحاجة التّي دَعت إلى الكناية عن العدد المعطوف والمعطوف عليه داعيةٌ إلى الكنـاية عن غيره من الاعداد دلّ على أن قولك : كذا لا يختص بالعدد المعطوف عليه .

والثالث: أنه سمع «أما»[2] مكـان كذا وكـذا وجْذاً[3]، وذلـك دليل على أنها لم يرد بها معطوفٌ ومعطوفٌ عليه.

والرابع : أن موافقة العدد المبهم للعدد الصريح في طريقته في التمييز، وغيره لا يقتضي تساويهما في المعنى بدليل «كم» الاستفهامية فإنك تقول : كَمْ دِرْهَماً لك ، وتقول : كم وكم درهماً لك ، أو تسقط الواو فيجاب بجميع الأعداد في كُلٍّ من هذه الصُّور .

الخامس : أن إجازة كذا درهم وكذا دراهم باطل بما قدمناه .

وأجيب بأنه خفض بالإضافة وأن معنى الإشارة قد زال .

(١) التسهيل / ١٢٥ : «أو» مكان . الواو . وفي ط بالواو .
(٢) في ط فقط: «إذا» مكان: «أما» تحريف، صوابه من النّسخ المخطوط
(٣) في ط فقط: «وجه» تحريف صوابه من النسخ المخطوطـة

وأجاب الصّفّار بأن المتكلم بكذا لا بُدّ أن يقدر في نفسه عَدداً ما ، وحينئذ : تقول ؛ له عدد مثل هذا ، أي مثل هذا المُركب والمعطوف .

وفي مثل هذا الجواب نَظَرٌ، وهو مبنيّ على إدعاء التركيب وأن معنى التشبيه باقٍ وهو بعيدٌ جداً .

وأما قول أبي بكر فحُجَّتُه أنه سمع من العرب :مررت بمكان كذا وكذا / فلمّا كان ذلك واقِعاً على العدد ناسب أن يكون جارِياً مجرى [١٢١/٤] مايوافقه من الأعداد(١) ، وليس هذا بشيء ، وقد جوّز « كذا دِرْهَمٍ » بالخفض على أن يُراد مائة درهم مع اعترافه بأنه لم يُسمع في غير العدد ، فما الفَرْقُ بينه وبين بقية الألفاظ ؟

وأما قول المبرد والأخفش ومَنْ وافقهما فَزَعم الشلوبين وأصحابه أنه القياس ، وأنه لا ينافى قول سيبويه ، وأن قوله : إنها مبهمة أنّ قولنا : كذا كذا مبهمٌ في الأحد عشر والتسعة عشر ، وما بينهما مبهم في القليل والكثير ، وكذلك يقولون في الباقي .

(١) في ط: فقط: الأعدد

الفصل الخامس : فيما يَلْزَمُ بها عند الفقهاء .

وقد اختلفت المذاهب في ذلك . فأمّا مذهب الإمام أحمد رضي الله عنه ، ففي (المُحَرّر) ما معناه : أنه إذا أفْرَد كذا أو كَرّرها بلا عطف ، وكان التمييز منصوباً فيهما أو مرفوعاً لزمه درهم ، فإن عطف أو نصب أو رفع فكذلك عند ابن حامد .

وقال التميميّ : دِرْهَمان . وقيل : درهم وبعض آخر. وقيل : درهم مع الرفع ، ودرهمان مع النصب. وإن قال ذلك كله بالخَفْض قبل تفسيره بدون الدّرهم ، قال المصنف : وهذا كله عندي إذا كان يَعْرفُ العربية فإن لم يعرفها لزمه دِرْهَمٌ في الجميع .

وأما مذهب الإمام الشافِعي رضي الله عنه فالفتيا عندهم على أنه يلزم مع العطف والنّصب درهمان ، فإن رفع أو جرّ لزمه دِرْهَمٌ ، وكذا إن ركَب أو أفرد سواء رفع التّمييز أو نصبه أو جره .

ونقل المزنيّ عنه في : كذا كذا درهماً : أنه يلزمه درهمان . وكذا يروى عنه في مسألة العطف والنّصب .

وأمّا مذهب الإمام مالك رضي الله عنه ففي (الجواهر) لابن

شاس ما معناه : إذا قيل له عَلَيّ كذا فهي كالشيء . فلو قيل : كذا دِرْهَماً فقال ابن عبد الحكم يلزمه عشرون ، وإن قال : كذا وكذا دِرْهَماً لزمه أحد عشر . وإن عطف فأحد وعشرون .

وقال سحنون : ما أعرف هذا ، فإن كان هذا أقلّ ما يكون في اللّغة بهذا اللفظ فهو كما قالوه ، وإن كان يقول : القول / قولُ المُقر [١٢٢/٤] مع يمينه .

وكذا يقول في : كذا وكذا ديناراً أو دِرْهَماً ، وعلى الأول يجعل نِصْفَ الأحد والعشرين ديناراً دنانير ونِصْفها دراهم .

وما مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه : أنه يلزمه في العطف أحد عشر كما في التركيب . والله تعالى أعلم .

مسألة في التَّعجُّب

من إلقاء أبي بكْر بن الأنباري يقول: ما أحْسَنَ عَبْدَ الله، «ما» رفع رَفْعَتها بما في « أحسن » ونَصَبْتَ عَبْدَ اللهِ على التَّعَجُّب .

وتقول في الذّمّ : ما أحْسَن عَبْدُ الّلهِ فما لا موضع لها لأنها جَحْدٌ ورَفَعَت « عبد الله » بفعله وفعله : ما أحسن .

وتقول في الاستفهام: ما أَحْسَنُ عَبْدِ اللّه؟ فما رَفْعٌ بأحسن ، «وأحْسَنُ» بها . والتّأويل : أيّ شيء فيه أحسن : أعيناه ، أو أنفه .

وتقول إذا اَرَدَدْتَهُ إلى نفسك في التَّعجب : ما أَحْسَنَنِي «فما» رَفْعٌ بما أحسنني ، والنّون والياء موضعهما نَصْبٌ على التَّعَجُّب.

وتقول في الذّم إذا رَدَدْتَهُ إلى نفسك: ما أَحْسَنْتُ «فما» جحد لا موضع لها، والتّاء مرفوعة بفعلها، وفِعْلُها:ما أحسنت، فتقول في الاستفهام: ما أحسنني «فما» رفع بأَحسن ، وأحسن» بما، والياء في موضع خفض بإضافة أحسن إليها.

فإن قلت: أباك ما أَحْسَن أو ما أباك أحسن كان مُحالاً لأنه

ما نصب على التَّعَجُّبَ،لا يُقدّم على التَّعَجُّب ، لأنه لم يعمل فيه فِعْلٌ متصرّف فيتصرّف بتصرُّفه.

وكان الكسائي يُجيز : أبوك ما أحسن» قال: لمّا لَمْ أصل إلى نصب الأب أضمرت له هاءً، يعود عليه فرفعته بها ، والتقدير : أبوك ما أَحْسَنـه.

وقال الفَرّاء ،: لا أجيز رفع الأب ، لأنه ليس ههنـا دليلٌ يدلّ على رفع الأب ولا أضمر الهاء إلاّ مع ستة أشياء مع : كُلّ،اومَنْ، وما ، وأي ، ونِعْمَ، وَبِئْس.

وتقول: عَبْدُ اللّهِ ما أَحْسَنَهُ برفع «عَبْد اللّـه» بمـا عاد عليه من الهاء ، فيرفع ما في أحسن ، والهاء موضعها نَصْبٌ على التَّعَجُّب. :

وتقول عبد الله ما أحسن جاريته مِنْ قول الكسائي، قال: لَمّا لم أصل إلى نصب الأوّل أضمرت لها هاءً، فرفعته بها. والفرَّاء / يحيلها، [١٢٣/٤]
قال: ليس ههنا دليلٌ على الهاء

وتقول في الاستفهام: عبدالّله ما أَحْسنهُ برفع عبد الله بأحسن ، وأحسن بعبد الله «وما» استفهام والهاء موضعها خفض بإضافة أَحْسن إليها

فإن قلت: عبدالله ما أحسن كان محالاً،وأنت تُضْمِرُ الهاء، لأن المخفوض لا يُضْمَرُ، ولأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد،

(١) أي يُفْسدها

فلا يفرّق بينهما، فلا يضمر المخفوض ويظهر الخافض

وتقول: عَبْدُ اللَّهِ ما أحسن ترفع عبدالله بما في أحسن ، «وما» جَحْد لاَ موْضع لها.

وإذا قلت: ما أحسن عبدالله فأردت أن تسقط ما وَتَعَّجَبت [(١)]، قلت : أَحْسِن بعبد الله

وإذا أَرَدْت أن تأمر من هذا ، قلت: يا زيدُ أَحْسِن بعبدالله رجلاً ، وإذا ثنيت قلت يازَيْدان أَحْسِن بِعَبْدِي اللّهِ رَجُلَيْن، ويا زيدون أحسن بِعَبيد اللَّهِ رجالاً ، وَتَنْصِبُ رِجالاً على التَّفسير، «وأَحْسنْ» لا يُثَنّى ولا يُجْمَع ، ولا يُؤَنّث، لأنه اسْمٌ.وأَحْسِن ليس بأَمْرٍ للمخاطب، إنما معنى أَحْسِن به: ما أحسنه ، قال الله عزّ وَجلّ: «أَسْمِعْ بِهم وَأَبْصِرْ»[(٢)] معناه، والله أعلم : ما أَسْمَعَهُم وما أَبْصَرَهم

وتقول : كان عَبْدُ اللّه قائِماً، فإذا أَمَرْت منه قُلْت : ما أَكْون عبدالله قائِماً، «فما» مرفوعة بما في أكون ، واسم كان مضمرٌ فيها ، وعبدالله منصوبٌ على التَّعَجّب ، وقائماً خبر كان

فإن طَرَحْتَ «ما» وَتَعجَّبْت ، قلت : أَكْون بعبدالله قائِماً ، وأكون بَعَبْدَي اللّه قائِمَيْن، وأكون بعبيد الله قِياماً، وأَحْسِن بعبد اللّهِ رَجُلاً.

---

(١) في ط فقط: «وتعجب»

(٢) مريم / ٣٨

قال الفراء: لمّا لَمْ أُصَرِّح برفع الاسم أدخلت الباء، لِتَدُلّ على المطلوب، وتأويله: عَبْدُ اللّهِ حَسَنٌ، فلمّا لَمْ يَصِلْ إلى رَفْعِ جِئْتَ بالباء، لِتَدُلّ على المطلوب ما هو؟ وإذا قلت: ظننت عبدالله قائماً فأردت أن تتعجب بـ «ما» قلت: ما أظنني بعبد الله قائِماً، فإن أسقطت «ما» وتَعجَّبْت قلت: أظنني بعبد اللّهِ قائماً.

أخر ما كان بخط ابن الجرّاح.

انتهى - بعون الله تعالى - الجزء السابع

ويليه - إن شاء الله - الجزء الثامن، وأوله: مخاطبة جرت بين أبي إسحاق الزجاج وأبي العباس أحمد بن يحيى

فهرس الشواهد الشعرية

الجزء السّابع

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
شواهد على: اعتراض الشرط على الشرط		
= لكن قومي وإنّ كانوا ذَوِي عَدَدٍ لَيّسُوا من الشرّ في شيْءٍ وإن هانا	٦٩٣	١١٠
= إنْ تستغيثوا بنا إن تُذْعروا تجدوا مِنّا معاقل عزٍّ زانها كرَمُ	٦٩٤	١١٢
=فإن عثرت بعدها إنْ وَأَلَتْ نفسي من هاتا فقولا لالعا	٦٩٥	١١٢
= * من يفعل الحسناتِ اللّهُ يشكرُها *	٦٩٦	١١٤
=نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض....	٦٩٧	١١٦
=يا أقرَع بن حابس يا أقرع إنك إن يُصرْع أخوك تُصرّعُ	٦٩٨	١١٨
شواهد في إعراب: « استطعما أهلها »		
= * نفس عصامٍ سوّدت عصاما *	٦٩٩	١٥٥
= قد طلبنا فلم نجد لك في السؤ دد والمجد والمكارم مثلا	٧٠٠	١٥٦
= إذا برقت يوماً أسرّة وجهه على الناس قال الناس جلّ المنوّر	٧٠١	١٥٦
شاهدان في اسميّة أفعل في التعجب		
= ما أقدر الله أن يُدْني على شَحَطٍ من داره الحزْنُ مِمّن داره صولُ	٧٠٢	١٦٤
= سبحانك اللهم ما أجلّ عندي مثلك	٧٠٣	١٦٦

	رقم الشاهد	رقم الصفحة
= يا ربَّ ربَّ القلص النواعج مستعجلاتٍ بذوي الحوائج	٧١٤	٢٢٣
= تقطع بيننا الحاجات إلاَّ حوائج يعتسفن مع الجريء	٧١٥	٢٢٣
= الناس حول قبابه أهل الحوائج والمسائلْ	٧١٦	٢٢٤
= وَلي ببلاد السِّند عند أميرها حوائج جمَّاتٌ وعندي ثوابها	٧١٧	٢٢٤
= صريعَيْ مدامٍ ما يفرِّق بيننا حوائجُ من إلقاح مال ولا نخل	٧١٨	٢٢٤
= من عفَّ خف على الوجوه لقاؤه وأخو الحوائج وجهه مبذولُ	٧١٩	٢٢٤
= فإن أصبح تحاسبني همومٌ ونفسٌ في حوائجها انتشارُ	٧٢٠	٢٢٤
= نهارُ المرء أمثلُ حين تُقضى حوائجُهُ من الليل الطويل	٧٢١	٢٢٥
= خليليَّ إن قام الهوى فاقعدا به لعنَّا نقضّي من حوائجه رمَّا	٧٢٢	٢٢٥
= حتى إذا ما قضت الحوائجا ومَلأَتْ حُلابُها الخلانجا	٧٢٣	٢٢٥
= بدأنَ بنا لا راجيات لحاجة ولا يائساتٍ من قضاء الحوائج	٧٢٤	٢٢٥
= إنـي أريت ذوي الحوائجـا إذ عرَوا فأتوك قصراً أو أتوك طروقا	٧٢٥	٢٢٦
= * وهي أدماءُ سارُها *	٧٢٦	٢٢٦
= من كان في نفسه حوجاءُ يَطْلُبها عندي فإنّي له رهن بإصحار	٧٢٧	٢٢٨
شواهد في تكرار «لا»، وعدم تكرارها		
= * وزجّجن الحواجب والعيونا *	٧٢٨	٢٣٣
= * علقتها تبناً وماء باردًا *	٧٢٩	٢٣٣
= * متقلداً سيفاً ورمحا *	٧٣٠	٢٣٣

***

فهـــرس الموضوعـــات

الجـــزء السّـــابـــع

تــمّ بحمــد الله تعالى

******

رفع أ. علاء الدين شوقي أسكنه الله الفردوس